C

C 93/2
September 1993

المؤتمر العام

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما

A

الدورة السابعة والعشرون

روما ، ٦ - ٢٥ /١١/ ١٩٩٣

حالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٣

بيان المحتويات

الفقرات

الجزء الأول - استعراض الحالة فى العالم ..... ١ - ١٥٧

انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية فى عام ١٩٩٢ ..... ١ - ١٠

انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية فى عام ١٩٩٢ ..... ١
نصيب الفرد من الانتاج الغذائى فى عام ١٩٩٢ ..... ٢
الانتاج الزراعى حسب السلع الرئيسية ٣
نقص الأغذية وحالات الطوارىء ٤
الامدادات الحالية من الحبوب واستهلاكها والمخزون منها ٥
التوقعات فيما يتعلق بتجارة الحبوب عام ١٩٩٣/١٩٩٤ ..... ٦
المساعدات الخارجية للزراعة ٧
تدفقات المعونة الغذائية فى ١٩٩٢/١٩٩٣ ..... ٨
محصول مصايد الأسماك وتوزيعه والتجارة فيه ٩
الانتاج والتجارة فى مجال الغابات فى عام ١٩٩٢ ..... ١٠

لدواعى الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ ، والمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا اضافية منها الا للضرورة القصوى.

البيئة الاقتصادية والزراعة بوجه عام ..... ١١ ـ ٣٦

نظرة عامة على الجوانب الاقتصادية ..... ١١ ـ ٢٠
التصورات الاقتصادية والتوقعات فيما يتعلق بالزراعة ..... ٢١ ـ ٢٣
التوقعات فى مجال الزراعة فى البلدان النامية ..... ٢٤ ـ ٣٠
التوقعات فى مجال الاقتصاديات التى تعتمد اعتمادا شديدا
على التجارة فى المنتجات الزراعية ..... ٣١ ـ ٣٥
بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض غير القادرة
على تمويل الواردات الغذائية
الاقتصاديات المعتمدة بشدة على الصادرات الزراعية

قضايا مختارة ..... ٣٦ ـ ١٥٧

الوفاء بأهداف المؤتمر الدولى المعنى بالتغذية ..... ٣٧ ـ ٧١
المنجزات السابقة والتحديات الراهنة ..... ٤٠ ـ ٤٦
التغذية باعتبارها محور التنمية ..... ٤٧ ـ ٥٩
اتخاذ الاجراءات للنهوض بالتغذية ..... ٦٠ ـ ٧١
انخفاض الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية وايرادات المصدرين ..... ٧٢ ـ ٧٩
جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ..... ٨٠ ـ ٨٣
القضايا الراهنة فى مجال ادارة مصايد الأسماك ..... ٨٤ ـ ٩٣
مصايد الأسماك فى المناطق الساحلية والمشاركة المحلية
فى ادارتها ..... ٨٤ ـ ٨٧
الصيد فى أعالى البحار ..... ٨٨ ـ ٩٣
القضايا الراهنة فى مجال الغابات ..... ٩٤ ـ ١٢١
اعادة الاستخدام فى مجال الصناعات الحرجية ..... ٩٤ ـ ١٠٤
الغابات والصناعات الحرجية فى البلدان التى يمر
اقتصادها بمرحلة التحول ..... ١٠٥ ـ ١١١
التجارة فى الغابات وادارتها على نحو قابل للاستمرار ..... ١١٢ ـ ١٢١
التكنولوجيا الحيوية : التحديات والفرص المتاحة فى
فترة التسعينات ..... ١٢٢ ـ ١٥٧
التطبيق والامكانات ..... ١٣١ ـ ١٤٣
التحديات والقضايا ..... ١٤٤ ـ ١٥٧

الجزء الثانى ـ استعراض الحالة فى الأقاليم ١٥٨ـ٦٥٧

أولا ـ أقاليم البلدان النامية ١٥٨ـ٤٥١

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ١٥٩ـ٢٤٥

نظرة عامة على الاقليم ١٥٩ـ١٨٧
اثيوبيـــا ١٨٨ـ٢٤٥
الخصائص العامة للبلـــد ١٨٨ـ١٩٠
الاقتصـــاد ١٩١ـ٢١٨
السياسات الاقتصادية المؤثرة فى الزراعة ١٩٥ـ١٩٦
سياسات الاقتصاد الكلى : توازن داخلى مضلل ١٩٧ـ٢٠٢
سياسات القطاع الزراعى ٢٠٣ـ٢٠٤
الأوضاع قبل عام ١٩٨٨ ..... ٢٠٥ـ٢١١
اصلاحات عام ١٩٨٨ ..... ٢١٢ـ٢١٤
المناخ الاقتصادى بعد ١٩٩١ ..... ٢١٥ـ٢١٨
تأثير السياسات على قطاع الزراعة ٢١٩ـ٢٢٧
القضايا الحالية فى مجال التنمية الزراعية ٢٢٨
الفقر وانعدام الأمن الغذائى ٢٢٩ـ٢٣٢
تدابير السياسات من أجل التخفيف من حدة الفقر وانعدام
الأمـــن الغذائـــى ٢٣٣ـ٢٣٤
تدابير شبكة الأمـــان ٢٣٥ـ٢٣٦
المعونة الغذائية من أجل التنميـــة ٢٣٧ـ٢٣٨
تدهور الموارد الطبيعية ٢٣٩ـ٢٤٥

آسيـا والمحيـــط الهـــادى ٢٤٦ـ٣١٦

نظرة عامة على الاقليـــم ٢٤٦ـ٢٦٥
قضايا السياسات الحالية فى بلدان آسيا والمحيط الهادى ٢٤٨ـ٢٦٥
اتساع نطاق التجارة بين بلدان الاقليم والنفقات الاستثمارية ٢٤٩ـ٢٥٢
تحديـــات التحـــول الاقتصـــادى ٢٥٣ـ٢٥٦
البيئـــة والزراعـــة القابلـــة للاستمـــرار ٢٥٧ـ٢٦١
السياسات القطاعية بعد اجراء الاصلاحات الهيكليـــــة
وفـــى الاقتصـــاد الكلـــى ٢٦٢ـ٢٦٥

بنغلاديـــــش ٢٦٦-٢٨٨
القطاع الزراعـــى ٢٧٣-٢٧٤
سياسات انتاج الأرز ٢٧٥-٢٧٨
سياسات توزيع الأرز والحبوب الغذائية ٢٧٩-٢٨٥
سياسات الأرز وزراعته : القضايا قصيرة الأجل ٢٨٦-٢٨٨
سرى لانكا ٢٨٩-٣١٦
القطاع الزراعى ٢٩٩-٣٠١
قطاع المزارع الصغيرة ٣٠٢-٣٠٨
قطاع المزارع الكبيرة ٣٠٩-٣١٦

اقليم أمريكا اللاتينيـة والبحـر الكاريبـــى ٣١٧-٣٧١

نظرة عامة على الاقليـم ٣١٧-٣٣٤
القطاع الزراعى ٣٢٢-٣٢٤
السياسات الزراعيـة ٣٢٥-٣٣٤
المكسيـــك ٣٣٥-٣٧١
نظرة عامة ٣٣٥-٣٣٩
الاطار الاقتصادى ٣٤٠
الاطار الجديد للسياسة والأداء الاقتصادى ٣٤١-٣٤٥
الدور الاقتصادى للزراعة ٣٤٦-٣٤٨
الاصلاح الزراعـــى ٣٤٩-٣٥٤
الدعم الحكومى للزراعـة ٣٥٥-٣٦٠
القضايا البارزة والتوقعات بالنسبة للزراعـة ٣٦١-٣٧١

اقليـم الشرق الأدنى وشمال أفريقيـا ٣٧٢-٤٥١

نظرة عامة على الاقليـم ٣٧٢-٣٩١
التطورات المتعلقة بالسياسات ٣٧٧-٣٨٢
نتائج اصلاحات السياسات الزراعية ٣٨٣-٣٩١
مصـــــر ٣٩٢-٤٢١
دور الزراعة فى الاقتصاد المصرى ٣٩٢-٣٩٥
اصلاح السياسات الاقتصادية ٣٩٦-٤٠٢
الاستراتيجية الزراعية فى التسعينات ٤٠٣-٤١٦
نتائج الأداء الزراعـــى ٤١٧-٤٢١

الجمهورية العربية السورية ..... ٤٢٢_٤٥١
نظرة اقتصادية عامة ..... ٤٢٢_٤٢٨
دور الزراعـــة ..... ٤٢٩_٤٣٥
تنميـــة الـــرى ..... ٤٣٦_٤٥١

ثانيا ـ أقاليم البلدان المتقدمـــة .....

الاقتصاديات التى تمر بمرحلةالتحولفى وسط وشرق أوروبـــا ..... ٤٥٢_٥٧٣

نظرة عامـــة ..... ٤٥٣_٤٦١
بلغاريـــا ..... ٤٦٢_٤٩٦
نظرة عامة على الزراعة البلغارية ..... ٤٦٢_٤٦٦
اصلاح السياسات فى بلغاريا ..... ٤٦٧_٤٨١
تأثير الاصلاح الزراعـــى ..... ٤٨٢_٤٨٩
توقعـات وقضايا السياسات ..... ٤٩٠_٤٩٦
رومانيـــا ..... ٤٩٧_٥٢٩
نظرة عامة على القطاع الزراعى ..... ٤٩٧_٥٠٠
اصلاح السياســات ..... ٥٠١_٥١٧
تأثير الاصلاح الزراعـــى ..... ٥١٨_٥٢٣
التوقعات وقضايا السياسات ..... ٥٢٤_٥٢٩
الاتحاد الروســـى ..... ٥٣٠_٥٧٣
حالة امدادات الأغذيـــة ..... ٥٣٠_٥٣٦
الانتاج الزراعى فى ١٩٩٢/١٩٩٣ ..... ٥٣٧_٥٤٢
السياسات الزراعيـــة ..... ٥٤٣_٥٤٥
المزارع الجديدة والمزارع التى أعيد تنظيمها ..... ٥٤٦_٥٥٢
الأسعار المكافئـة ..... ٥٥٣_٥٦٤
عمليات المقايضة والتجارة الخارجية ..... ٥٦٥_٥٧٠
آفـاق الزراعـــة ..... ٥٧١_٥٧٣

دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنميـــة ..... ٥٧٤_٦٥٧

الولايات المتحـــدة ..... ٥٧٦_٥٩٤
العجز فى الميزانية وتأثيره على السياسات الزراعية ..... ٥٧٦_٥٩١
الأوضاع الأخيرة وتطورات السياسات ..... ٥٩٢_٥٩٤

المجموعة الاقتصادية الأوروبية ٥٩٥-٦١٣
تأثير اصلاحات السياسة الزراعية المشتركة ٥٩٥-٦١٣
دواعى الاصلاح ٥٩٥-٥٩٧
الانتاج الزراعى ٥٩٨-٦٠٢
الدخل الزراعى والهياكل الزراعية ٦٠٣-٦٠٨
اصلاح السياسة الزراعية المشتركة والبيئة ٦٠٩-٦١٢
ما لا يفعله اصلاح السياسات الزراعية المشتركة ٦١٣
اليابان - الزراعة تمر بمرحلة انتقالية ٦١٤-٦٥٧
مقدمة ٦١٤
الوضع العام ٦١٥-٦١٨
هيكل الزراعة ٦١٩-٦٢٢
سياسات التسويق الزراعى ٦٢٣-٦٢٩
التعاونيات الزراعية ٦٣٠-٦٣٦
الزراعة والبيئة ٦٣٧-٦٤٢
تحرير أسواق اللحم البقرى ٦٤٣-٦٦٤
اتجاهات السياسة الجديدة ٦٤٨-٦٥٧

الجـــزء الأول

استعراض الحالـة فـى العالـــم

حالـة الزراعـة فى الوقت الحاضـر ـ حقائـق وأرقـــام

١ ـ انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية فى عام ١٩٩٢

* كان عام ١٩٩٢ عاما فقيرا فى الانتاج الزراعى بوجه عام. فبعد أن عانى الانتاج الزراعى العالمى من الركود فى عام ١٩٩١، حقق ارتفاعا بنسبة ١ فى المائة تقريبا فى عام ١٩٩٢. وباستثناء أمريكا الشمالية وأوسيانيا والشرق الأدنى، حيث انتعش الانتاج بعد معاناة من نقص فى العام السابق، كان الأداء الزراعى الاقليمى يتردد بين المتوسط والضعيف.

* وقد ارتفع الانتاج الزراعى فى البلدان النامية بنسبة ١ر٧ فى المائة فقط، أى بحوالى نصف معدل النمو فى المتوسط للسنوات العشر الماضية.

* ومن بين أقاليم البلدان النامية، حقق الشرق الأدنى فقط بعض المكاسب من حيث نصيب الفرد من الانتاج الزراعى (١ر٦ فى المائة)، ومع ذلك لم تكن هذه المكاسب كافية لتعويض خسائر الاقليم فى العام السابق. وفى اقليمى الشرق الأقصى، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، أتى النمو السكانى على المكاسب التى تحققت فى مجال الانتاج الزراعى تماما. وسجلت أفريقيا انخفاضا بنسبة ٦ فى المائة فى نصيب الفرد من الانتاج الزراعى، وهو مايرجع الى حد كبير الى حالة الجفاف التى منى بها الجنوب الأفريقى النامى.

* وحقق الانتاج الزراعى فى أمريكا الشمالية انتعاشا كبيرا (بلغ ٥ر٧ فى المائة، بالمقارنة بنسبة ١ فى المائة فى عام ١٩٩١ ومعدل نمو سنوى قدره ١ فى المائة خلال السنوات العشر السابقة)، وبذلك أسهم بما يزيد على ٨٠ فى المائة من الزيادة الكلية فى انتاج العالم فى عام ١٩٩٢. أما فى أوسيانيا، فقد نهض الانتاج أيضـــا (٦ر٣ فى المائة، أى ثلاثة أضعاف معدل الاتجاه) فى حين ظل دون تغير فعلى فى أوروبا الغربية.

* وسجلت أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى سابقا انخفاضا فى الانتاج لسنة أخرى: وهو الانخفاض الخامس خلال ست سنوات فـــى

الاتحاد السوفييتى سابقا، وبذلك بلغ الانخفاض المتراكم منـــذ عـــام ١٩٨٧ مايقرب من ١٥ فى المائة، فى حين بلغ الانخفاض الثالث على التوالى فى أوروبا الشرقية، علاوة على الانخفاض العام فى هذا الاقليم فيما بين عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩١، أكثر من ١٨ فى المائة. وفى حين كان العجز الذى حدث فى الاتحاد السوفييتى سابقا مرده الأساسى الى انكماش انتاج الثروة الحيوانية، فقد عكس العجز الذى شهدته أوروبا الشرقية المحاصيل التى تأثرت بحالة الجفاف فى المقام الأول.

الشكل ١ التغيرات التى حدثت فى الانتاج الزراعى ١٩٨٩-١٩٩٢
(النسب المئوية للتغير فى السنة السابقة)

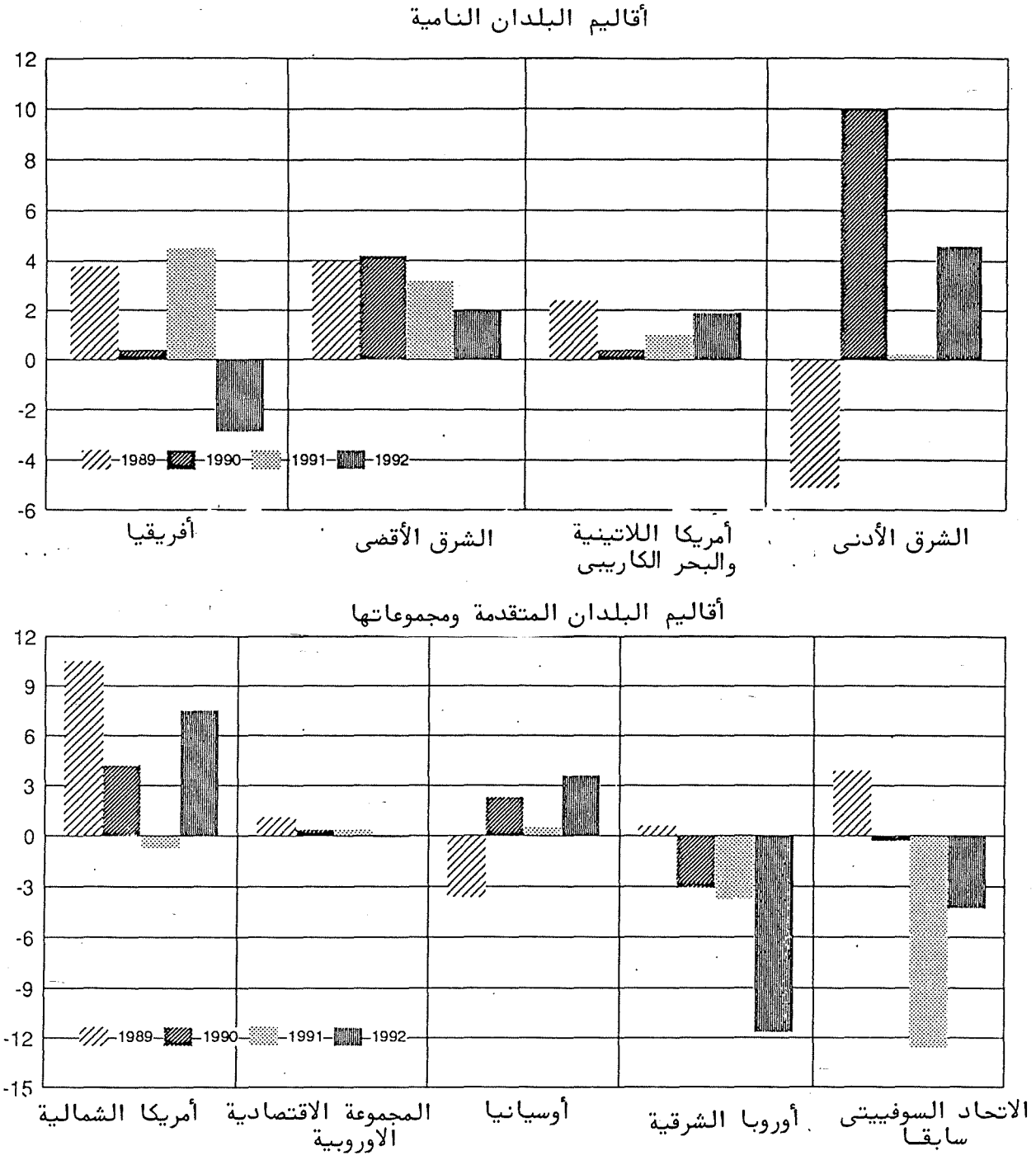

المصدر: منظمة الأغذية والزراعـــة.

٢ ـ نصيب الفرد من الانتاج الغذائى فى عام ١٩٩٢

* انعكس أداء أقاليم البلدان النامية الضعيف بوجه عام فى مجال االانتـــاج الزراعى على المستوى القطرى أيضا. ذلك أن مالايقل عن ثلثى البلدان النامية قاطبة قد سجل مستويات تميزت بالكساد أو الانخفاض فى نصيب الفرد من الانتاج الغذائى.

* وقد شهدت أفريقيا، على نحو ماحدث فى الماضى فى كثير من الأحيان، أشد حالات الأداء ضعفا، حيث عانت كافة الأقطار، باستثناء ستة، خسائر فى مجال نصيب الفرد من الانتاج الغذائى. وقد أخذت هذه الخسائر طابع الكارثة فى بعض الحالات نظرا لأنها حدثت جميعها فى أعقاب حالات العجز الشديد فى المحاصيل التى جاءت مماثلة لما حدث فى العام السابق. وكان هذا هو الوضع فى كل من موزامبيق والصومال وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوى. أما النقاط المضيئة الضئيلة التى شهدها الاقليم، فقد شملت تشاد وغانا، والأهم منهما نيجيريا بالنظر الى عدد السكان العاملين فى هذا المجال. وقد حققت هذه الأقطار مكاسب جمة فى نصيب الفرد من الانتاج الغذائى للسنة الثانية على التوالى.

* ومن بين الأقطار المكتظة بالسكان فى الأقاليم الأخرى، واصلت البرازيل والصين واندونيسيا التوسع فى مجال الانتاج الغذائى بدرجة كبيرة، فى حين سجلت مصر والهند وتركيا أداء يتردد بين المتوسط والضعيف فى مجال نصيب الفرد من الانتاج الغذائى للسنة الثانية على التوالى.

الشكل ٢ ـ معدلات التغير فى نصيب الفرد من الانتاج الغذائى حسب البلدان،
١٩٩١ ـ ١٩٩٢

النسبة المئوية لمعدل التغير	البلدان النامية: أفريقيا	البلدان النامية: آسيا والمحيط الهادى	البلدان النامية: أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	البلدان النامية: الشرق الأدنى	البلدان المتقدمة
أكثر من ٥ فى المائة	Chad Nigeria	Laos Macau Vanuatu Viet Nam	Guadeloupe Ecuador El Salvador Uruguay	Cyprus Iraq Sudan Syrian Arab Rep. Yemen	Australia Ireland United States
من ١٫٠ ٣ ٪ الى ٥ ٪	Congo		Brazil Jamaica Paraguay	Libyan Arab Jamahiriya	France
من ١٪ الى ٣ ٪	Ghana Mauritius	Bhutan China Fiji Indonesia Korea, Rep. Malaysia Myanmar Papua New Guinea Solomon Islands Tonga	Argentina Guyana Panama Puerto Rico	Islamic Rep. of Iran Jordan	Belgium/ Luxembourg Greece Iceland Japan Malta New Zealand Spain Switzerland
من صفر ٪ الى ٣ ٪	Algeria Angola Burundi Burkina Faso Central African Rep. Ethiopia Gabon Guinea-Bissau Madagascar Namibia Niger Reunion Sierra Leone Togo Uganda Zaire	Brunei Darussalam India Korea, Dem. People's Rep. Maldives Pakistan Philippines Sri Lanka	Belize Chile Guatemala Honduras Martinique Mexico Nicaragua Venezuela	Egypt Turkey	Israel Italy United Kingdom
من ـ١٫٠ ٣٪ الى ٥ ٪	Cameroon Cape Verde Comoros Liberia Rwanda	Bangladesh Samoa Thailand	Colombia Dominican Rep. Trinidad and Tobago		Austria Former USSR
من ١٫٠ ٥ ٪ الى ١٠ ٪	Benin Côte d'Ivoire Guinea Kenya Mali Mauritania Sao Tome and Principe Senegal Swaziland Tanzania, United Rep.	Cambodia	Barbados Bolivia Costa Rica Peru	Lebanon Kingdom of Saudi Arabia	Albania Bulgaria Canada Former Czechoslovakia Denmark Netherlands Norway Portugal
أكثر من ـ ١٠ ٪	Botswana Gambia Lesotho Malawi Morocco Mozambique Somalia Tunisia Zambia Zimbabwe	Mongolia Nepal Singapore	Cuba Haiti Suriname	Afghanistan	Finland Hungary Poland Romania South Africa, Rep. Sweden Former Yugoslavia, SFR

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٣ ـ الانتاج الزراعى حسب السلع الرئيسية

* حقق الانتاج العالمى من الحبوب فى عام ١٩٩٢ زيادة بنسبة ٤ر٢ فى المائة فبلغ ٩٥٩ ١ مليون طن وذلك فى أعقاب الانخفاض الذى سجله فى عام ١٩٩١. وقد حدث معظم هذا التوسع فى البلدان المتقدمة حيث ارتفع الانتاج بنسبة ٦ر٦ فى المائة فبلغ ٨٩٠ مليون طن. ويرجع الجزء الأكبر من هذه الزيادة الى الانتعاش الكبير فى انتاج الولايات المتحدة والانتعاش الجزئى فى انتاج اللاتحاد السوفييتى سابقا وذلك بعد معاناة هذا البلدان من انكماش فى عام ١٩٩١. ففى الولايات المتحدة، ازداد الانتاج بنحو ٧٣ مليون طن (٢٦ فى المائة)، فى حين بلغت الزيادة فى الاتحاد السوفييتى سابقا ٣٣ مليون طن (٢٢ فى المائة). ومن ناحية أخرى ازداد الانتاج فى البلدان النامية بنسبة ٣ر٢ فى المائة فقط فبلغ ٠٦٩ ١ مليون طن.

* وحقق الانتاج العالمى من الكسافا ارتفاعا كبيرا فى عام ١٩٩٢ لاسيما فى آسيا وأفريقيا. وتوحى التوقعات فى عام ١٩٩٣ باستمرار نمو الانتاج العالمى. وأفادت التقارير بأن الانتاج العالمى من البقول قد حقق بعض الزيادة. وقد أدت الزيادة الكبيرة فى انتاج البلدان المتقدمة الى تعويض انخفاض الانتاج فى البلدان النامية الذى بلغ مايزيد على ٣ فى المائة.

* وقد ازداد الانتاج العالمى من الدهون والزيوت بنسبة ٣ فى المائة فى عام ١٩٩٢ فبلغ ٩ر٨٤ مليون طن مما يعد تحسنا ملحوظا بعد تباطؤ معدلات النمو فى السنة السابقة. وقد ارتفع الانتاج فى البلدان المتقدمة الى ٥ر٣٩ مليون طن، وسبق ذلك زيادة فى انتاج جميع أنواع الزيوت النباتية فى الولايات المتحدة علاوة على بذور اللفت فى كندا. كذلك حدث انتعاش كبير فى انتاج المجموعة الاقتصادية الأوروبية من زيت الزيتون، فى حين حقق انتاج زيت بذرة القطن وزيت بذرة عباد الشمس والزبد انخفاضا حادا فى الاتحاد السوفييتى سابقا. وفيما يتعلق بالبلدان النامية، ازداد الانتاج فبلغ ٤ر٥٤ مليون طن، وترجع هذه الزيادة فى معظمها الى الانتعاش الكبير فى انتاج البرازيل من فول الصويا والزيادة المستمرة فى انتاج اندونيسيا من زيت النخيل. وقد حقق الانتاج الكلى

من الدهون والزيوت زيادة متواضعة فى كل من الهند والصين، فى حين أصيب انتاج زيت النخيل فى ماليزيا بالركود للسنة الثانية على التوالى. ومن ناحية أخرى، انخفض انتاج فول الصويا وبذور عباد الشمس فى الأرجنتين كما انخفض أيضا انتاج الفلبين من زيت جوز الهند.

* أما الانتاج العالمى من السكر الخام بطريقة الطرد المركزى فقد انخفض فى عام ١٩٩٣/١٩٩٢ الى أدنى مستوياته منذ عام ١٩٩٠/١٩٨٩ وتم تسجيل انتاج أكثر انخفاضا فى كافة البلدان الرئيسية المنتجة لسكر القصب، باستثناء البرازيل واستراليا، الأمر الذى يرجع أساسا الى سوء الأحوال الجوية. وقد قدر انتاج كوبا بنحو ٤ر٥ مليون طن فقط، فى مقابل ٧ ملايين طن فى عام ١٩٩٢/١٩٩١، مما يعد أقل المستويات منذ عام ١٩٦٣.

* وقد حقق انتاج اللحوم زيادة طفيفة فى عام ١٩٩٢، فقد فاق الانتاج الضخم من الدواجن ولحم الخنزير الانتاج المنخفض من اللحم البقرى ولحم الأغنام. وتوحى التوقعات لعام ١٩٩٣ باستمرار النمو فى الانتاج العالمى من اللحوم علاوة على التوسع التجارى فى هذا المجال. ولايزال هناك قدر كبير من عدم اليقين فيما يتعلق بأثر السياسات فى البلدان المصدرة الرئيسية، لاسيما فيما يتصل بتنفيذ الاصلاحات التى تدخل فى اطار السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية والتى ستتم فى منتصف عام ١٩٩٣.

* وقد انخفض الانتاج العالمى من الألبان بنسبة ٥ر٢ فى المائة فى عام ١٩٩٢ فى أعقاب الانخفاض المماثل الذى حدث فى العام السابق. فقد انخفض الانتاج فى أوروبا والاتحاد السوفييتى سابقا، فى حين ازداد فى أمريكا الشمالية وأوسيانيا واليابان. وفى البلدان النامية، أدى الجفاف الى تقليص الانتاج بشدة فى بلدان جنوب أفريقيا، وان كان قد ازداد فى أمريكا اللاتينية وآسيا.

* وقد سجل انتاج البن، الذى بلغ ٧ر٥ مليون طن فى عام ١٩٩٣/١٩٩٢ انخفاضا بنسبة ٥ فى المائة عن مستواه فى العام السابق. وقد تسببت الأسعار الآخذة فى الانخفاض التى بلغت خلال الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٩٢ أدنى مستوى لها منذ أكثر من عشرين عاما، فى الحد من استخدام المدخلات الزراعية، واهمال زراعة المحاصيل، ونقص الغلة. وقد سجلت انخفاضات حادة فى الانتاج

الشكل ٣ ـ الانتاج الزراعى حسب السلع الرئيسية ، ١٩٩١ و١٩٩٢

	البلدان النامية			البلدان المتقدمة			العالم		
	1991	1992	التغير 1991 to 1992	1991	1992	التغير 1991 to 1992	1991	1992	التغير 1991 to 1992
	مليون طن متري		%	مليون طن متري		%	مليون طن متري		%
مجموع الحبوب	835.7	890.7	6.6	1 044.5	1 068.6	2.3	1 880.2	1 959.3	4.2
القمح	305.0	320.5	5.1	241.5	245.0	1.4	546.5	565.5	3.5
أرز غير مضروب	24.2	26.6	9.9	495.9	501.2	1.1	520.1	527.8	1.5
حبوب خشنة	506.5	543.6	7.3	307.1	322.4	5.0	813.6	866.0	6.4
محاصيل جذور	179.8	187.5	4.3	386.7	398.6	3.1	566.6	586.1	3.4
مجموع البقول	17.2	19.3	12.2	39.5	38.2	-3.3	56.7	57.5	1.4
دهون وزيوت	38.2	39.5	3.4	44.1	45.4	2.9	82.3	84.9	3.2
سكر خام بطريقة الطرد المركزى (١)	42.5	41.4	-2.6	74.1	68.7	-7.3	115.6	110.0	-4.8
مجموع اللحوم	103.2	100.9	-2.2	76.0	80.0	5.3	179.2	180.9	0.9
مجموع الألبان	366.4	349.3	-4.7	160.1	163.8	2.3	526.5	513.1	-2.5
بيض ودجاج	18.9	18.5	-2.1	17.0	17.6	3.5	35.8	36.1	0.8

(١) السنة المحصولية التى تبدأ فى السنة المبينة

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة.

فى كل من البرازيل وغواتيمالا والمكسيك، فى حين حققت كولومبيا محصـــولا قياسيا جديدا، الأمر الذى يرجع أساسا الى الاعانات المقدمة من الصندوق القومى للبن. وقد أفادت التقارير بتحقيق محاصيل ضئيلة فى البلدان الرئيسية المنتجة فى أفريقيا باستثناء كوت ديفوار.

* وفى عام ١٩٩٢/١٩٩٣، انتعش انتاج الكاكاو بنسبة تزيد على ٤ فى المائة فبلغ ٤ر٢ مليون طن. وقد أدت الزيادات التى تحققت فى أفريقيا والشرق الأقصى الى تعويض الانخفاض الطفيف الذى حدث فى أمريكا اللاتينية. وفى كوت ديفوار، البلد الرئيسى المنتج للكاكاو فى العالم، ظل الانتاج دون تغير تقريبا عما كان عليه فى العام السابق. وفاق انتاج غانا مستواه فى الموسم السابق بنسبة ١٧ فى المائة وان كان دون مستوى القمة الذى بلغه فى عام ١٩٨٨/١٩٨٩. وقد أدت الأحوال الجوية المواتية الى تحقيق انتعاش فى انتاج نيجيريا.

* وقد انخفض الانتاج العالمى من الشاى بحوالى ٤ فى المائة فبلغ ٥ر٢ مليون دن. وأفادت التقارير بتحقيق محاصيل أقل فى الهند وسرى لانكا واندونيسيا وكينيا وبلدان أخرى فى شرق أفريقيا. وفى سرى لانكا، أسفرت حالات الجفاف الحادة والدمار الذى لحق بشجيرات الشاى فى معظم أنحاء البلاد عن محاصيل أقل، بل وقد تؤثر على محصول عام ١٩٩٣. كذلك أضر الجفاف بالبلدان الشرقية من أفريقيا، بما فى ذلك كينيا وملاوى وأوغندا وزمبابوى. وكانت بنغلاديش هى البلد المنتج الرئيسى الوحيد الذى أفادت التقارير بتحقيق زيادة فى محصوله من الشاى، الأمر الذى يرجع أساسا الى أن المزارع الجديدة قد أدخلت حيز الانتاج.

* وقد حقق الانتاج العالمى من القطن فى البلدان النامية انخفاضا فاق مامنى به من انخفاض فى البلدان المتقدمة (ـ٩ فى المائة) اذ انخفـض بنحو ١١ فى المائة، فبلغ ١٨ر٤ مليون طن. ويرجع الانخفاض الى استجابة المنتجين للأسعار الأكثر انخفاضا بكثير، والتى انخفضت عن مستواها المرتفع فى عامى ١٩٨٩ و١٩٩٠. وليس من المتوقع أن يستمر ارتفاع مستويات الانتاج بالصورة غير العادية التى حدثت فى الصين فى عام ١٩٩١. ولايزال الاتحاد السوفييتى سابقا يواجه تقلبات فى أسعار السوق، علاوة على مشاكل بيئية فى مناطق زراعة القطن.

* وقد انخفض الانتاج العالمى من الجوت والتيل والألياف المماثلة انخفاضا محققا أقل المحاصيل منذ منتصف السبعينات : ١ر٣ مليون طن، أى أقل من نصف المحصول السابق الذى تحقق والذى بلغ فى عام ١٩٨٥/١٩٨٦ أعلى المعدلات وهى ٥ر٦ مليون طن، وكانت حالات الجفاف الحادة التى شهدتها بنغلاديش والهند هى السبب الرئيسى فى هذا الهبوط الحـــاد.

* وقد ازداد الانتاج العالمى من المطاط بنسبة ٧ر٣ فى المائة فبلغ ٦ر٥ مليون طن، وحقق توسعا فى جميع البلدان الرئيسية المنتجة، باستثناء ماليزيا. وقد استمرت تايلند تحقق أسرع نمو (١٢ فى المائة) بين البلدان الرئيسية المنتجة. وفى أفريقيا، ارتفع الانتاج أيضا بشدة لاسيما فى ليبيريا. وفى النقيض من ذلك، حقق انتاج ماليزيا مزيدا من الانخفاض بسبب الأحوال الجوية غير المواتية وكساد الأسعار وارتفاع تكاليف الأيدى العاملـــة.

الشكل ٣ ـ الانتاج الزراعى حسب السلع الرئيسية، ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ (تكملة)

	البلدان النامية			البلدان المتقدمة			العالم		
	1991	1992	التغير 1991 to 1992	1991	1992	التغير 1991 to 1992	1991	1992	التغير 1991 to 1992
	مليون طن متري		%	مليون طن متري		%	مليون طن متري		%
قرون الكاكاو	-	-	-	2.3	2.4	4.3	2.3	2.4	4.3
البن الأخضر	-	-	-	6.0	5.7	-5.0	6.0	5.7	-5.0
الشاى	0.222	0.208	-6.3	2.4	2.3	-4.2	2.6	2.5	-3.8
ألياف نباتية	7.6	7.0	-7.9	19.1	16.9	-11.5	26.7	23.9	-10.5
قطـن شعر	7.0	6.4	-8.6	13.7	12.0	-12.4	20.7	18.4	-11.1
الجوت والألياف المماثلة	-	-	-	3.6	3.1	-13.9	3.6	3.1	-13.9
التبغ	1.9	1.9	0.0	5.7	5.9	3.5	7.6	7.8	2.6
المطاط الطبيعى	-	-	-	5.4	5.6	3.7	5.4	5.6	3.7

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

٤ ـ نقص الأغذية وحالات الطوارىء

* لاتزال أفريقيا أكثر القارات تضررا من نقص الأغذية الذى يتطلب مساعدات استثنائية و/أو طارئة. ويواجه أربعة عشر قطرا فى الاقليم حاليا حالات طوارىء استثنائية فى مجال الأغذية، ومما هو جدير بالذكر أن نصف عدد هذه الأقطار يواجه الآن حروبا أهلية أيضا.

* ففى الصومال تعرضت عمليات توزيع امدادات الاغاثة على أجزاء من مقديشيو للاعاقة بصورة حادة. ورغم التوقعات بتحسن المحصول الموسمى الرئيسى، فلا يزال مئات الآلاف من الأفراد يواجهون صعوبات شديدة فى مجال تلبية احتياجاتهم الغذائية الرئيسية.

* وفى أنغولا كان للحرب الأهلية نتائج مدمرة فيما يتعلق بالأمن الغذائى القطرى. فقد أدى القتال الى تعطيل عمليات التسويق واصابتها بالشلل. ولن يحول دون حدوث معاناة واسعة النطاق سوى تقديم الدعم الدولى فى مجال توزيع أغذية الاغاثة.

* وقد ارتفع مجموع انتاج الحبوب فى أفريقيا الجنوبية، الا أن المحاصيل فى العديد من البلدان كانت دون المتوسط. وعلى الرغم من أن محصول هذا العام كان أكبر من محصول العام الماضى، فان حالة الامدادات الغذائية ستظل خطيرة فى موزامبيق نظرا لوجود عدة ملايين من المشردين والعائدين الذين لايمكن الوفاء باحتياجاتهم الاستهلاكية الا عن طريق أغذية الاغاثة. كما أن المحاصيل التى جاءت دون المتوسط فى "ليسوتو" و"سوازيلندا" تشير الى استمرار الصعوبات فى كلا البلدين فى مجال الامدادات الغذائية.

* ولاتزال التقارير الواردة من جنوب السودان تفيد بوجود صعوبات خطيرة، ذلك أن حالات التشرد التى انتشرت مؤخرا بين السكان أدت الى تفاقم الوضع هناك. وفى أماكن أخرى من شرق أفريقيا، لاتزال مشاكل الأغذية قائمة فى رواندا حيث أدت حالة الأمن الغذائى غير المضمونة الى الحيلولة دون عودة المشردين الى ديارهم. وفى كينيا، قد تكون هناك حاجة الى توفير كميات كبيرة من المعونات الغذائية فى عام ١٩٩٣/١٩٩٤ نظرا لما تشير اليه التوقعات من تقلبات فى حجم المحاصيل.

* وتتضمن البلدان الأفريقية الأخرى التى تواجه نقصا فى الامدادات الغذائية وتحتاج الى مساعدات استثنائية أو مساعدات طوارىء: اريتريا واثيوبيا وليبيريا وموريتانيا وسيراليون وزائير".

* وفى العراق، تدهورت الى حد كبير حالة الامدادات الغذائية. وقد وجدت بعثة مشتركة بين المنظمة وبرنامج الأغذية العالمى تم ايفادها مؤخرا أنه رغم بعض الانتعاش فى محاصيل الحبوب، فان الغالبية العظمى من سكان العراق، لاسيما المجموعات المعرضة، تعانى من الحرمان المستمر، والجوع المزمن، وسوء التغذية المتوطن. وتعتبر الحصص الغذائية منخفضة التكاليف التى تقوم الحكومة بتوزيعها غير كافية، فى حين تتجاوز أسعار الأغذية المتاحة فى الأسواق العامة القدرة الشرائية لمعظم السكان.

* وفى أوروبا، لاتزال البوسنة والهرسك تواجه نقصا حادا فى الأغذية. ونظرا لتقلص مايتم انتاجه تجاريا من الامدادات الأساسية، فان هناك اعتمادا يكاد يكون كليا على بعثات الاغاثة التابعة للأمم المتحدة، ومن ثم تظل حالة الأغذية غاية فى الحرج بسبب مشاكل التوزيع. وتفيد التقارير أيضا عن نقص الأغذيـــة التى تتطلب معونات استثنائية فى ألبانيا وجمهورية الجبل الأسود اليوغوسلافية السابقة.

* ويواجه العديد من البلدان الأخرى نقصا فى الامدادات الغذائية التى تتطلب معونات استثنائية أو عاجلة. وتتضمن هذه البلدان افغانستان وأرمينيا وكمبوديا وجورجيا وهايتى ولاوس ولبنان ومنغوليا وفانواتو.

الشكل ٤ ـ المتطلبات من المعونـات الاستثنائية لسد العجز فى الامـدادات الغذائية فى السنة التوسيقية الحاليـــة

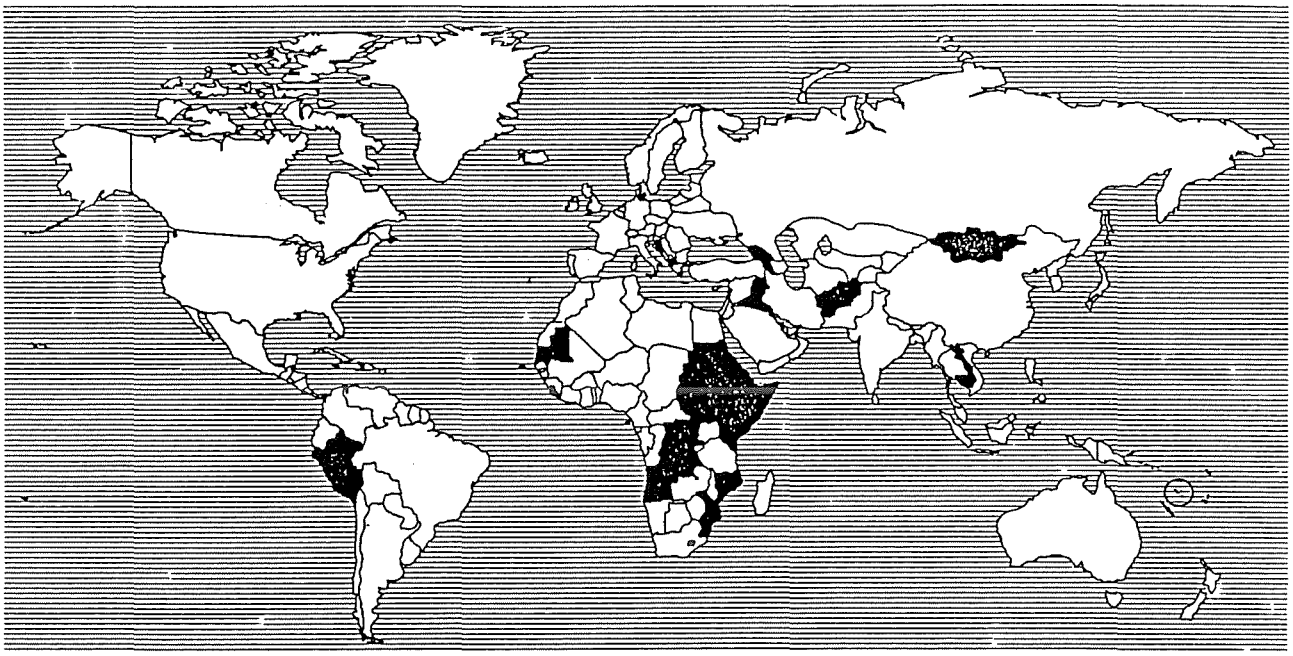

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة، الاعلام العالمى ونظام الانذار المبكر، يوليو/تموز ١٩٩٣، ESC.

٥ ـ الامدادات الحالية من الحبوب واستهلاكها والمخزون منها

* تفيد التقديرات أن الانتاج العالمي من الحبوب في عام ١٩٩٢ قد ازداد بنسبة ٤ر٢ في المائة فبلغ ٩٥٩ ١ مليون طن. ومع تحويل الأرز غير المضروب الى أرز مضروب، أصبح هذا الرقم ٧٧٩ ١ مليون طن كما هو مبين في الشكل ٥.

* وقد ازداد الاستهلاك العالمي من الحبوب في عام ١٩٩٢/١٩٩٣ بنسبة تقدر ب٣ر٢ في المائة، وظل دون حجم الانتاج في عام ١٩٩٢. وقد أسفر هذا عن تراكم المخزونات العالمية من الحبوب في عام ١٩٩٣، في أعقاب التناقص الذي حدث في عام ١٩٩١/١٩٩٢.

* وتقدر المخزونات العالمية المرحلة من الحبوب عند انتهاء السنتين المحصوليتين المنتهيتين في عام ١٩٩٣ بمقدار ٣٥١ مليون طن و٢٤ مليون طن أو أعلى مستوى عام ١٩٩٢ بنسبة ٧ في المائة. وقد حدثت معظم الزيادة في البلدان المتقدمة (من ١٧٠ مليون طن في ١٩٩٢ الى مايقدر بنحو ١٩٣ مليون طن في ١٩٩٣). وفي الولايات المتحدة وحدها، ازداد المرحل من مخزونات الحبوب بمقدار ٣١ مليون طن بحيث بلغ ٧٨ مليون طن مما يرجع في المقام الأول الى الزيادة الكبيرة التي طرأت على انتاج الحبوب الخشنة في عام ١٩٩٢. ويقدر أن المخزونات في البلدان النامية قد ازدادت بما يقرب من نصف في المائة.

* ويوازي المستوى التقديري للمخزونات العالمية المرحلة من الحبوب في عام ١٩٩٢ ٢٠ في المائة من الاتجاهات المتوقعة للاستهلاك في ١٩٩٣/١٩٩٤.

* ومن المتوقع أن يبلغ انتاج الحبوب في عام ١٩٩٣ ٩٢٩ ١ مليون طن، أي دون مستوى المحصول الوفير لعام ١٩٩٢ بنسبة ٥ر١ في المائة. ويتوقع أن يحدث الانكماش بأكمله في البلدان المتقدمة، حيث من المتوقع أن ينخفض الانتاج بنحو ٣٠ مليون طن ليبلغ ٨٦١ مليون طن. ويتميز انتاج البلدان النامية من الحبوب بالاستقرار عند المستوى المتوقع وهو ٠٦٨ ١ مليون طن.

* ومن المتوقع أن يحدث معظم الانكماش المسقط فى انتاج الحبوب لعام ١٩٩٣ فى مجال انتاج الحبوب الخشنة، وأن يكون حوالى ـ٣ فى المائة، فى حين أن انتاج القمح ينبغى أن ينكمش بحوالى ٥ر١ فى المائة. أما الانتاج من الأرز غير المضروب، فمن المتوقع مبدئيا أن يحقق زيادة طفيفة تقل عن ١ فى المائة.

* ونتيجة للانكماش المتوقع من انتاج الحبوب عام ١٩٩٣، فان العرض والطلب العالميين من الحبوب يتوقع أن يكونا أقرب الى التوازن فى ١٩٩٤/١٩٩٣ منه فى سنة التسويق السابقة، وقد يتطلب الأمر اجراء تخفيض آخر للمرحل من مخزونات الحبوب العالمية بغية تلبية الاحتياجات الاستهلاكية فى عام ١٩٩٤/١٩٩٣. وبذلك، قد تنخفض المخزونات المرحلة فى نهاية سنة التسويق بحيث تصبح ٣٣٢ مليون طن. وهذا يوازى ١٨ فى المائة من الاتجاه المتوقع للاستهلاك.

الشكل ٥ ـ اتجاهات العرض / الاستهلاك فى مجال الحبوب

(بما فيها الأرز المضروب)

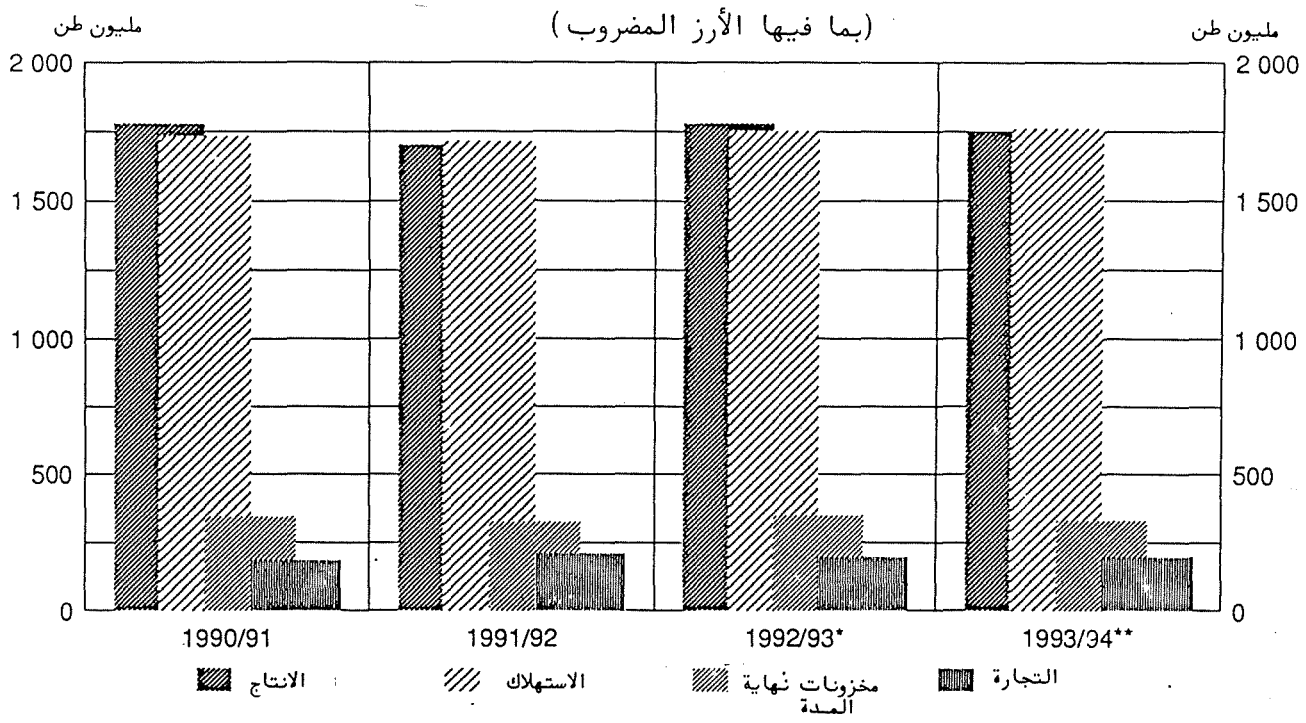

المخزونات المرحلة من الحبوب، ١٩٨٨ ـ ١٩٩٣

(السنة المحصولية التى تنتهى فى السنة المبينة)

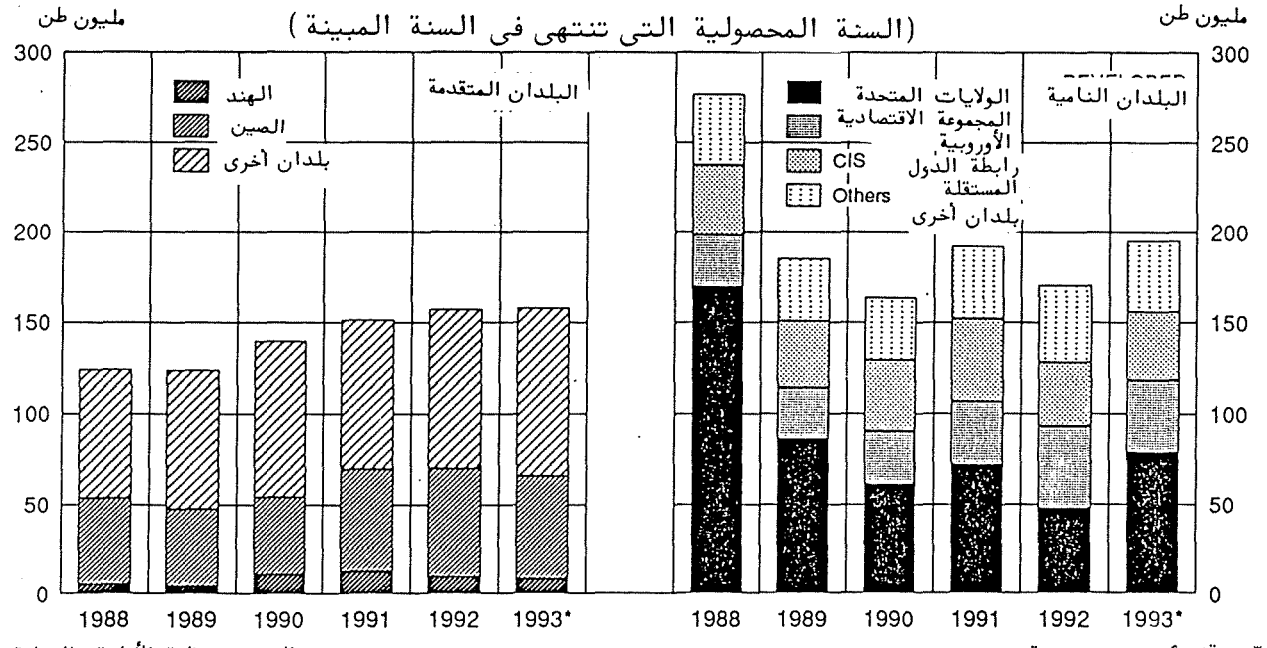

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

* تقديرى ** متوقع

٦ ـ التوقعات فيما يتعلق بتجارة الحبوب عام ١٩٩٤/١٩٩٣

* تفيد التوقعات أن حجم التجارة العالمية فى مجال الحبوب فى ١٩٩٤/١٩٩٣ سوف يبلغ ٢٠١ مليون طن، أى مايماثل الحجم التقديرى فى ١٩٩٣/١٩٩٢ تقريبا.

* ويتوقع أن تزداد واردات البلدان النامية بمقدار مليون طن كى تبلغ ١٢٥ مليون طن، مما يترك صافى وارداتها دونما تغير تقريبا بحيث تقف عند ٨٥ مليون طن.

* ويتوقع أن يزداد حجم التجارة العالمية فى القمح ودقيق القمح (فى مكافىء القمح) بنسبة تقدر بنحو ٢ مليون طن كى يبلغ ١٠٠ مليون طن. ومن المتوقع أن ترتفع واردات البلدان المتقدمة بنحو ١ر٥ مليون طن كى تصل الى مايقرب من ٣٣ مليون طن، فى حين من المتوقع أن يحقق مجموع الشحنات التى تتم بواسطة البلدان النامية ارتفاعا هامشيا فقط كى تصبح أكثر من ٦٧ مليون طن.

* وفيما بين البلدان المتقدمة، من المتوقع أن ترتفع شحنات القمح الى رابطة الدول المستقلة من الرقم التقديرى لعام ١٩٩٣/١٩٩٢ وهو ١٥ مليون طن الى ١٧ مليون طن فى ١٩٩٤/١٩٩٣، فى حين من المتوقع أن تنخفض واردات القمح من أوروبا بنحو ١ مليون طن، كى تبلغ ٨ر٥ مليون طن.

* وفيما بين البلدان النامية، من المتوقع أن تشهد آسيا أهم التغيرات فى واردات القمح، حيث يتوقع أن تنخفض هذه الورادات بنحو ٢ مليون طن كى تبلغ ٣٣ مليون طن، الأمر الذى يرجع أساسا الى الانخفاض الحاد فى احتياجات الهند من الواردات والى التوسع فى الصادرات من الصين. ومن المتوقع حدوث توسع فى واردات أفريقيا بنحو ١ مليون طن، وهو مايعكس أساسا ضخامة مشتريات المغرب، فى حين من المتوقع ألا يحقق مجموع الشحنات المتجهة الى أمريكا اللاتينية سوى ارتفاع طفيف.

* أما التجارة العالمية فى الحبوب الخشنة فمن المتوقع أن تنخفض بنحو ٢ مليون طن كى تصل الى ٨٨ مليون طن مما يعكس انخفاضا فى واردات

الشكل ٦ التجارة العالمية فى الحبوب

(بملايين الأطنان)

واردات ▨ صادرات ■

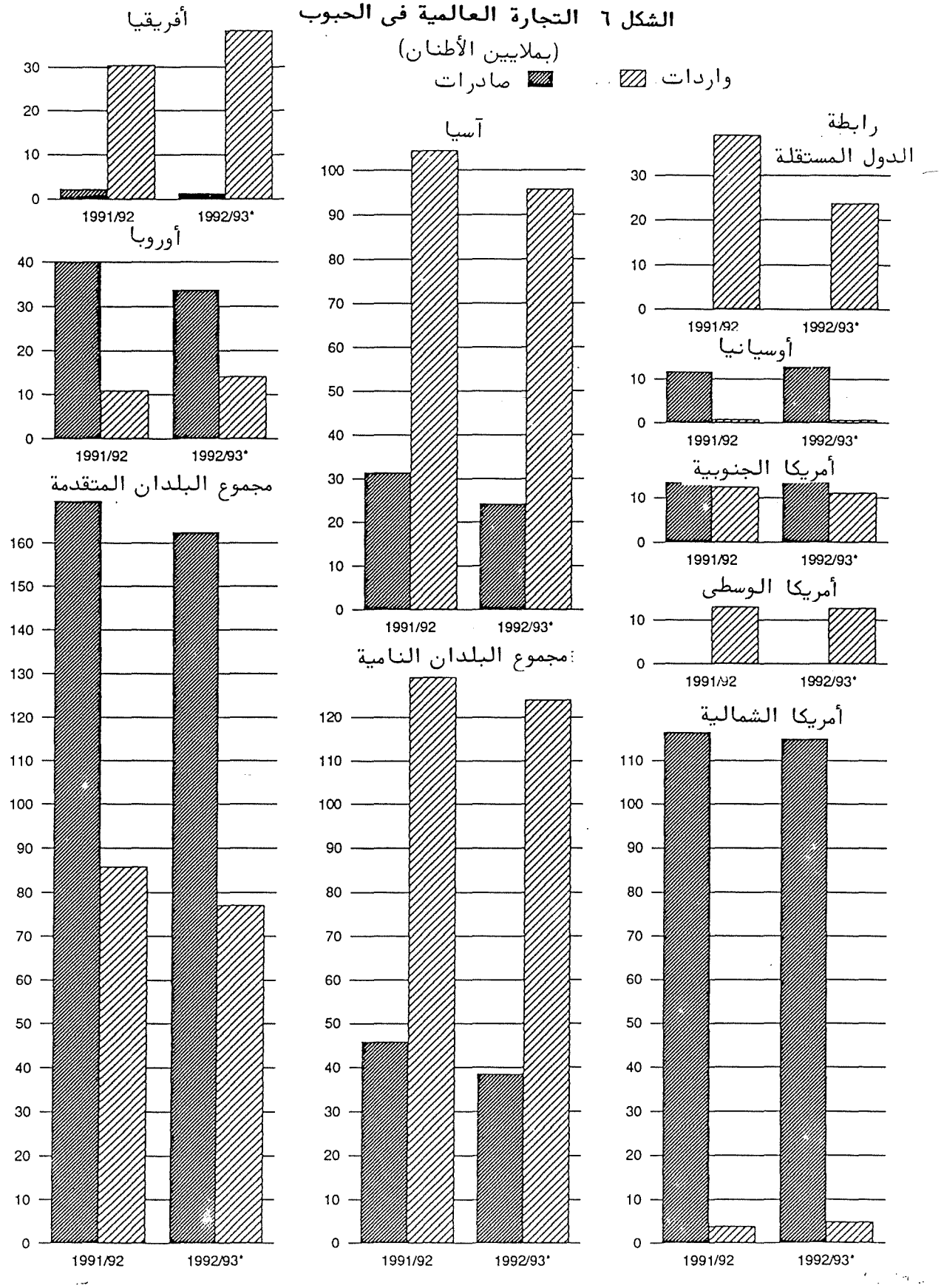

* تقديرى

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة.

البلدان المتقدمة بنحو ٥ر٢ مليون طن كى تصل الى ٤١ مليون طن، فى حين من المتوقع ألا تحقق واردات البلدان النامية سوى ارتفاع طفيف فقط.

* وفيما بين البلدان المتقدمة، من المتوقع أن تزداد شحنات الحبوب الخشنة الى رابطة الدول المستقلة بنحو ٢ مليون طن وهو مايعوض، بل ويزيد، الواردات الضئيلة الى أوروبا وأمريكا الشمالية وجنوب أفريقيا.

* ومن المتوقع أن تحقق واردات البلدان النامية من الحبوب الخشنة زيادة هامشية وأن تصل الى ٤٧ مليون طن. وفى أفريقيا، من المتوقع أن تسفر الأحوال الجوية غير المواتية فى شمال أفريقيا عن واردات أكثر ضخامة الى الجزائر والمغرب، فى حين أن العودة الى مستويات الانتاج العادية فى أفريقيا الجنوبية ينبغى أن تخفض حجم ماتستورده من الحبوب الخشنة. ومن المتوقع أن يبقى مجموع واردات آسيا من الحبوب الخشنة عند مستوى ١٩٩٣/١٩٩٢ تقريبا، فى حين يتوقع أن تحدث زيادات كبيرة فى أمريكا اللاتينية، لاسيما فى المكسيك والبرازيل.

* وتقدر التوقعات حجم تجارة "الأرز" فى عام ١٩٩٣ (السنة التقويمية) بنحو ٧ر١٢ مليون طن، بالمقارنة بـ ٨ر١٣ مليون طن فى ١٩٩٢. وينبغى أن يتقلص حجم واردات البلدان النامية من ١ر١١ مليون طن فى ١٩٩٢ الى ٢ر١٠ مليون طن فى ١٩٩٣، فى حين يجب أن يتقلص حجم واردات البلدان المتقدمة من ٧ر٢ مليون طن فى ١٩٩٢ الى ٥ر٢ مليون طن فى ١٩٩٣.

٧ ـ المساعدات الخارجية للزراعة

* مالت تدفقات المساعدات الخارجية للزراعة نحو الانخفاض بالأرقام الحقيقية فى السنوات الأخيرة رغم الارتفاع المتوسط الذى حدث فى عام ١٩٩١. وهذا ينطبق على الالتزامات وعلى المصروفات الفعلية الأكثر انخفاضا على السواء، وقد جاءت هذه المصروفات المنخفضة فى أعقاب التباطؤ الذى دام عدة سنوات.

* وقد بلغت الالتزامات الخاصة بالمساعدات الخارجية للزراعة فى عام ١٩٩١ (آخر عام تتوافر عنه معلومات كاملة) ٣ر١٤ مليار دولار. وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥، يمثل هذا الرقم ١ر٩ مليار دولار، أى بارتفاع طفيف عن المبلغ المنخفض الذى تم الالتزام به فى عام ١٩٩٠.

* وظل العنصر التيسيرى فى المساعدات الخارجية للزراعة يتجه نحو الانخفاض، ويمثل نحو ٧٠ فى المائة من مجموع الالتزامات فى عام ١٩٩١، أى أنه انخفض عن نسبة الـ ٧٥ فى المائة فى عام ١٩٩٠ و٧٦ فى المائة فى عام ١٩٨٨.

* وقد بلغ مجموع الالتزامات الثنائية فى عام ١٩٩١ ٤ مليار دولار (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥) أى أعلى من مستواها فى عام ١٩٩٠ بنسبة ١١ فى المائة تقريبا. وعلى العكس من ذلك، انخفضت الالتزامات متعددة الأطراف بدرجة طفيفة. وقد تميزت كافة الالتزامات الثنائية ونصف الالتزامات متعددة الأطراف تقريبا بأنها ذات طابع تيسيرى.

* وتوحى المعلومات الأولية الخاصة بعام ١٩٩٢ بانخفاض حاد فى الالتزامات متعددة الأطراف (١٩ فى المائة بالأسعار الثابتة). وقد عكس هذا الانخفاض، تناقص الالتزامات المقدمة من البنك الدولى، وبدرجة أقل الالتزامات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الانمائى ومنظمة الأغذية والزراعة والفريق الاستشارى المعنى بالبحوث الزراعية الدولية. وعلى النقيض من ذلك، تفيد التقديرات أن مصارف التنمية الاقليمية قد وسعت نطاق التزاماتها فيما يتعلق بمستويات ١٩٩١. ولاتتوافر بعد معلومات بشأن الالتزامات والمصروفات الثنائية فى عام ١٩٩٢.

الشكل ٧ ـ الالتزامات والمصروفات الخاصة بالمساعدات الخارجية للزراعة

(بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥)

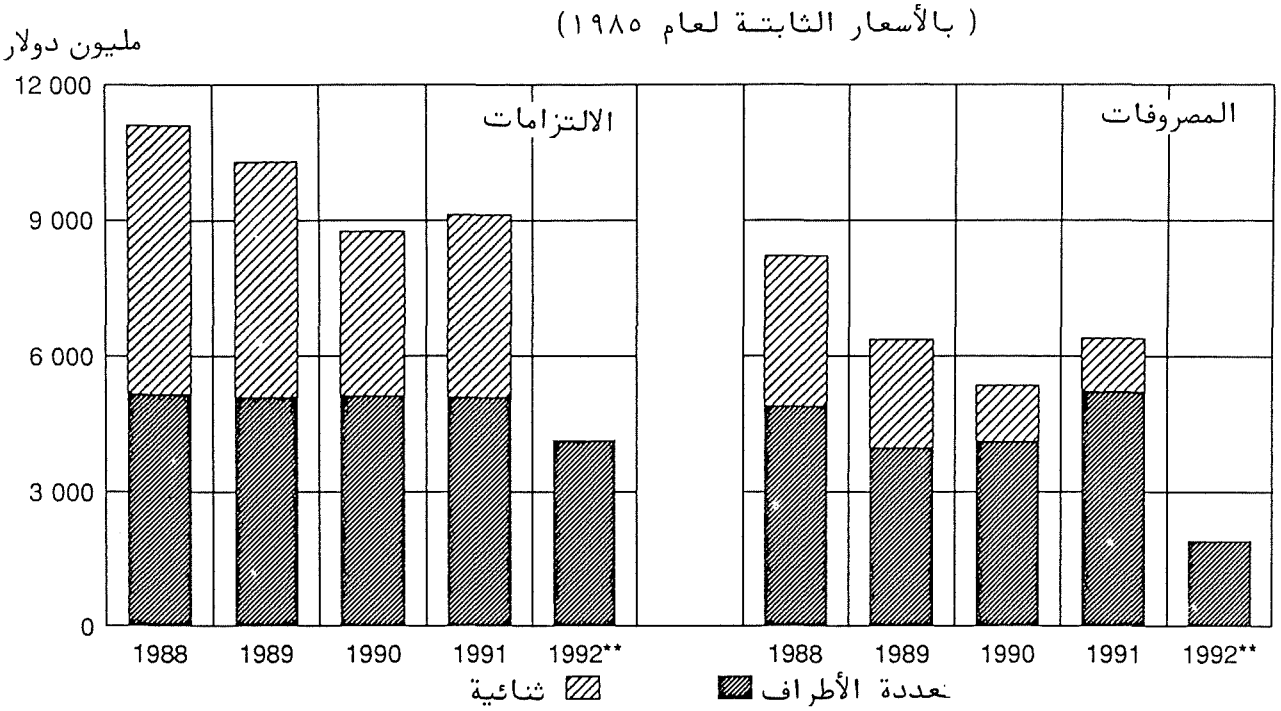

* تعريف عام

** أولية

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

٨ ـ تدفقات المعونة الغذائية فى ١٩٩٣/١٩٩٢

* قدرت شحنات المعونة الغذائية من الحبوب خلال ١٩٩٣/١٩٩٢ (يوليـــو/ تموز ـ يونيو/حزيران) بمقدار ١٢ر٨ مليون طن (بانخفاض ٥ فى المائة عن مستوى العام السابق وهو ١٣ر٥ مليون طن) وهذا يمثل ٠ر٨ فى المائة من الانتاج العالمى للحبوب و٦ر٤ فى المائة من الواردات العالمية من الحبوب.

* ومن مجموع المعونة الغذائية من الحبوب فى ١٩٩٣/١٩٩٢، خصص ١ر١١ مليون طن للبلدان النامية، بالمقارنة بـ ٩ر١١ مليون طن فى ١٩٩٢/١٩٩١ وقد ظلت عمليات التسليم للبلدان النامية تقل كثيرا عن ١٣ر٥ مليون طن التى تم تسليمها فى ١٩٨٨/١٩٨٧.

* وكانت المعونات الغذائية المقدمة الى البلدان النامية فى ١٩٩٣/١٩٩٢ تمثل ٢ر١ فى المائة من انتاجها من الحبوب و٩ر٨ فى المائة من وارداتها مـن الحبـــوب.

* ولاتزال أفريقيا جنوب الصحراء أكبر مستفيد من المعونات الغذائية. وتخصص نسبة تصل الى ٦٠ فى المائة من المعونات الغذائية المقدمة لهذا الاقليم لتلبية الاحتياجات الطارئة للاجئين المشردين والبلدان المتضررة من الجفاق.

* أما شحنات المعونة الغذائية المرسلة الى رابطة الدول المستقلة وبلدان أوروبا الشرقية فى ١٩٩٣/١٩٩٢ فتقدر بحوالى ٧ر١ مليون طن، أى نفس مستوى العام السابق تقريبا.

* واعتبارا من مايو/أيار ١٩٩٣، بلغت التعهدات للاحتياطى الدولى من أغذية الطوارىء ٥٦٢ ٤٩٦ طنا من السلع الغذائية، منها ٦٤١ ٥٠١ طنا فى شكل حبوب، و٨٥٥ ٦٠ طنا من مواد غذائية أخرى.

* وعلاوة على المساهمات فى الاحتياطى الدولى من أغذية الطوارىء، تم التعهد بمقدار ٩٠٤ ٦٥٠ طنا من الحبوب، و٥٥٠ ٧٨ طنا من السلع الغذائية الأخرى فى اطار المجموعة الفرعية للموارد العادية لبرنامج الأغذية العالمى لمواجهة متطلبات عمليات اللاجئين المزمنة.

* واعتبارا من مايو/أيار ١٩٩٣، بلغ مجموع التعهدات للموارد العادية لبرنامج الأغذية العالمى للسنة المالية ١٩٩٣-١٩٩٤ ٦١٨ مليون دولار، وهذا الرقم يمثل ٤١ فى المائة من الرقم المستهدف للتعهدات وهو ٥ر١ مليار دولار.

الشكل ٨ ـ شحنات المعونة الغذائية من الحبوب ، يوليو/تموز ـ يونيو/حزيران

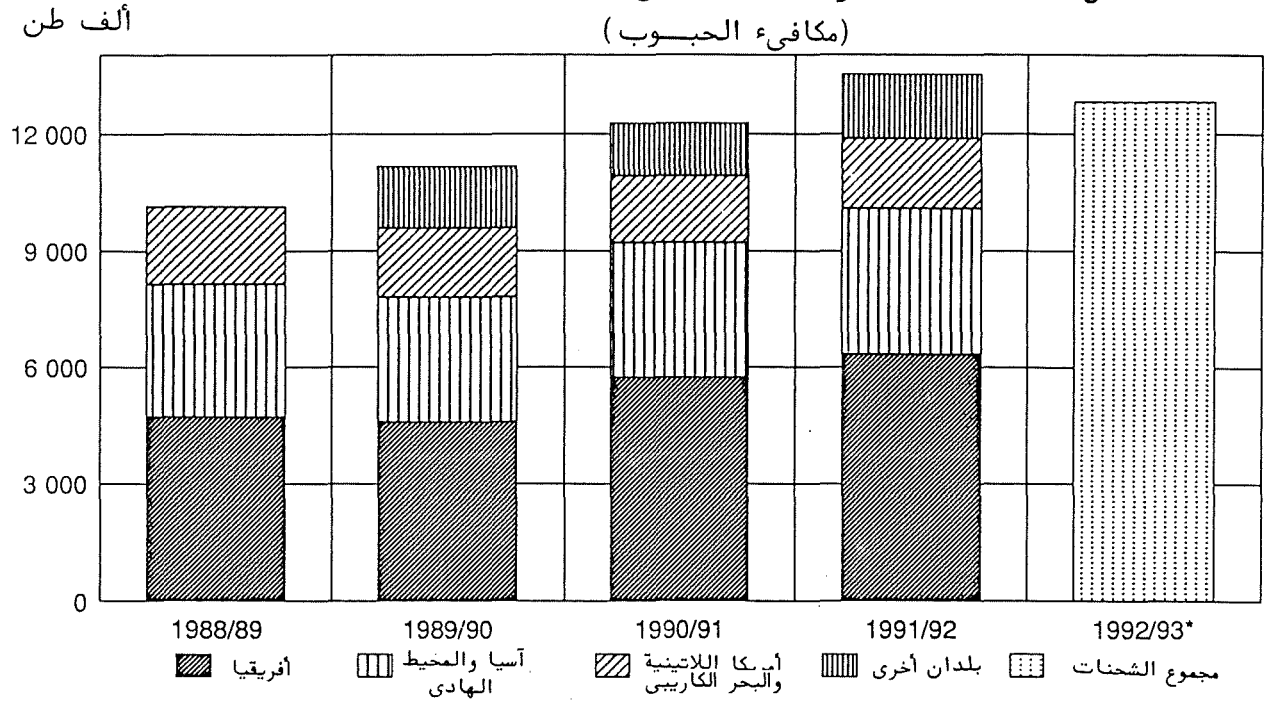

* توقعـات

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة

ملحوظة : السنوات تشير الى فترة الاثنى عشر شهرا المنقضية بين يوليو/تموز ويونيو/حزيران

٩ ـ محصول مصايد الأسماك وتوزيعه والتجارة فيه

* استقر "المصيد العالمى والتربية" من الأسماك والمحاريات فى عام ١٩٩٢ عند مستوى ١٩٩١، بمعنى أنه بلغ ٩٦ر٩ مليون طن فى أعقاب حالات الانخفاض التى حدثت فى عامى ١٩٩٠ و١٩٩١.

* وقد هبط الانتاج العالمى من الأسماك البحرية للسنة الثالثة على التوالى الى ٨١ر٥ مليون طن، بالرغم من أن الهبوط كان حديا بنسبة ٤ر٠ فى المائة.

* واستمر الانتاج العالمى من الأسماك الداخلية فى النمو، اذ ازداد فى عام ١٩٩٢ بما يقدر بنسبة ١ر٢ فى المائة بالمقارنة بمعدلات التوسع التى بلغت ٣ر٨ فى المائة فى ١٩٩١ و٧ر٥ فى المائة فى ١٩٩٠.

* ومن بين البلدان المنتجة الرئيسية الخمسة، حققت الصين وشيلى فقط توسعا فى انتاجهما عام ١٩٩٢. وواصلت الصين، وهى أكبر دولة منتجة فى العالم، توسعا سريعا فى انتاجها الذى ازداد بنسبة ٢ر١١ فى المائة ليصل الى ١٤ر٦ مليون طن. وحققت شيلى زيادة فى انتاجها بنسبة تقدر بنحو ١ر٦ فى المائة ليصل الى ٦ر٤ مليون طن.

* وقد تقلص الانتاج فى الاتحاد السوفييتى سابقا بنسبة تقدر بنحو ١٦ر٨ فى المائة ليصل الى ٧ر٧ مليون طن. ومن ثم بلغ الانخفاض المتراكم منذ عام ١٩٨٩ نسبة ٣٢ فى المائة. وفى اليابان، انخفض الانتاج بدرجة كبيرة للسنة الرابعة على التوالى، وبلغ ٨ر٤ مليون طن، أى دون مستوى ١٩٩١ بنسبة ٩ر٧ فى المائة ودون مستوى القمة الذى تحقق فى ١٩٨٨ بنسبة ٣٠ فى المائة.

* وتسجل تقديرات توزيع المصيد العالمي فى عام ١٩٩٢ هبوطا حديا بنسبة ٣ر٠ فى المائة فى الأسماك المتاحة للاستهلاك الآدمى فى أعقاب حالات الهبوط التى بلغت ٩ر٠ فى المائة، و١ر١ فى المائة فى عام ١٩٩٠.

* وفى عام ١٩٩١، حققت التجارة العالمية فى المنتجات السمكية نموا من حيث القيمة أقل منه من حيث الحجم وذلك بسبب أسعار بعض السلع الأكثر انخفاضا، بما فى ذلك الأربيان والسالمون. وقد بلغ حجم الصادرات فى عام ١٩٩١ ٣٨ر٥ مليار دولار بعد أن كان ٣٥ر٨ مليار فى عام ١٩٩٠.

* وتفيد تقديرات عام ١٩٩٢ تحقيق زيادة فى قيمة الأسماك التى تطرح للتجارة تربو على ٤٠ مليار دولار، وهو اتجاه يتوقع أن يستمر فى عام ١٩٩٣. وتشير التقديرات الى أن نصيب البلدان النامية من الصادرات العالمية للمنتجات السمكية سيظل ثابتا عند حوالى ٤٦ فى المائة.

* وفى عام ١٩٩١، كانت صادرات البلدان النامية تمثل ٣٤ فى المائة من مصيدها الكلى بالمقارنة بنسبة ٤٣ فى المائة للبلدان المتقدمة. ورغم ذلك، سجلت البلدان النامية كمجموعة ميزانا تجاريا ايجابيا بصورة متزايدة فى مجال المنتجات السمكية التى بلغت قيمتها ٣ر١١ مليار دولار، فى حين استمر التأكيد بشدة على وضع البلدان المتقدمة باعتبارها مستوردة صافية للمنتجات السمكية، فقد استأثرت صادراتها بحوالى ٦٠ فى المائة فقط من وارداتها فى عام ١٩٩١.

الشكل ٩ ـ المصيد العالمى من الأسماك وتوزيعه

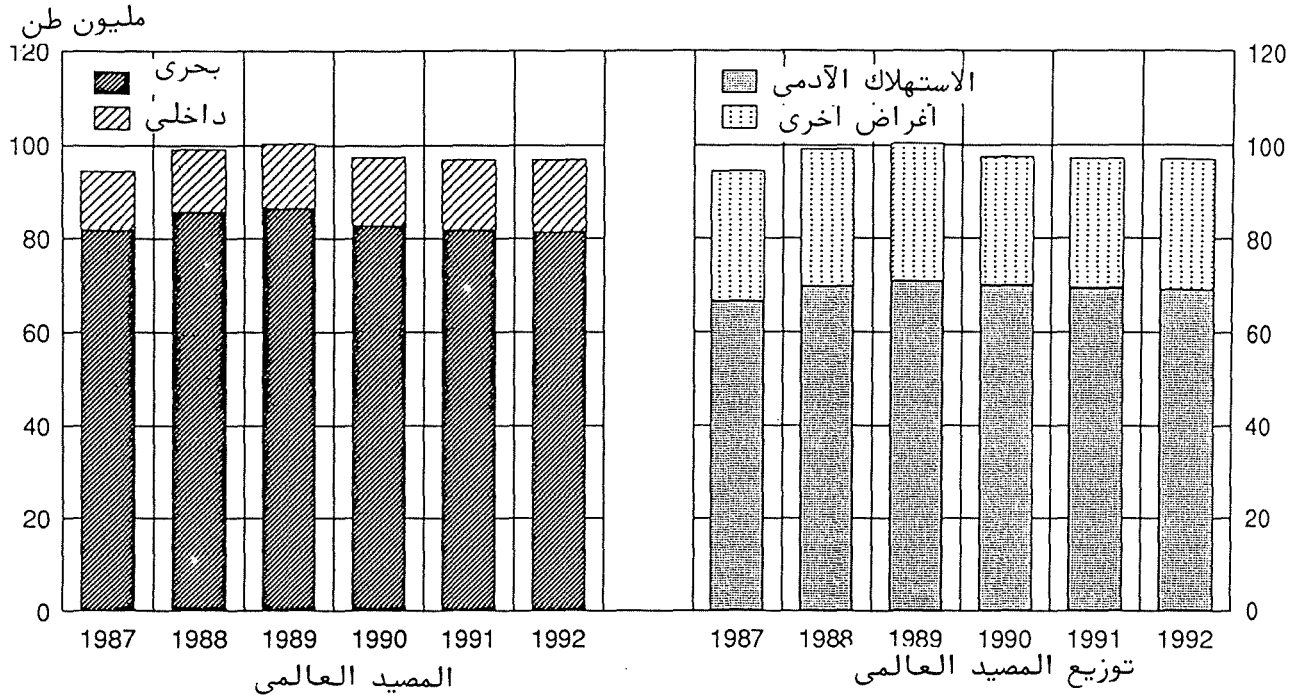

التجارة فى المنتجات السمكية

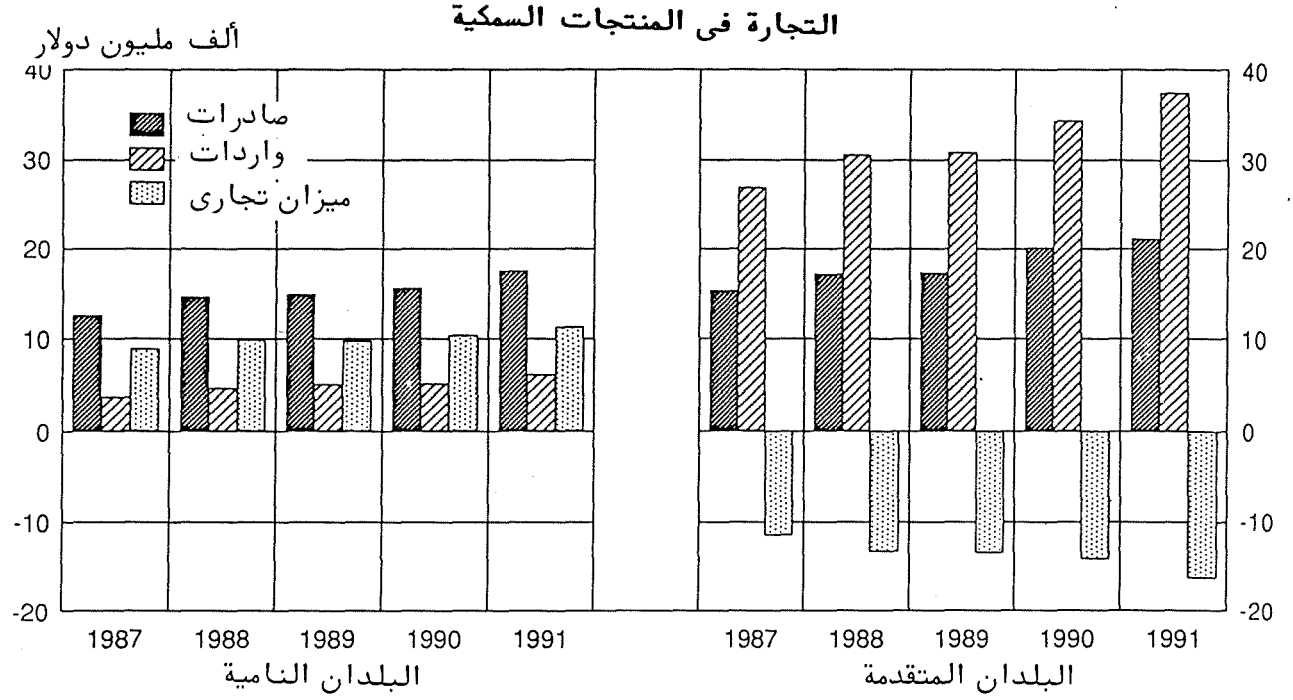

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

١٠ ـ الانتاج والتجارة فى مجال الغابات فى عام ١٩٩٢

* حقق الانتاج العالمى من الأخشاب المستديرة زيادة حدية عن مستـــواه المنخفض فى عام ١٩٩١، الأمر الذى يعكس فى المقام الأول النمو المستمر فى انتاج حطب الوقود فى البلدان النامية وانتعاش أسواق الأخشاب الصناعية المستديرة فى أمريكا الشمالية. وقد ظل الطلب على الأخشاب الصناعية المستديرة والمنتجات الخشبية الميكانيكية ضعيفا فى اليابان وأوروبا الغربية، فى حين واصل انخفاضه بشدة فى الاتحاد السوفييتى سابقا وفى بعض بلدان أوروبا الشرقية.

* وقد حقق انتاج الأخشاب المنشورة والألواح الخشبية فى البلدان المتقدمة، وقد جاءت هذه الزيادة فى أعقاب الانتعاش الذى حدث فى أمريكا الشمالية، بيد أن هذا الانتاج ظل دون مستوى عام ١٩٩٠. وتواجه بعض البلدان الرئيسية المنتجة للأخشاب الاستوائية مشكلات بيئية متزايدة فى مجال استخدام مواردها الطبيعية الحرجية، الأمر الذى يحد من انتاجها من المنتجات الخشبية اللازمة للأسواق المحلية وأسواق التصدير على السواء. كذلك تعمل الشواغل البيئية على الحد من امدادات الجذوع التى يتم الحصول عليها من الغابات الطبيعية العريقة التى نمت فى شمال غربى الولايات المتحدة، وبذلك كان من المستصوب استخدام الغابات التى أنشئت وحرثت مؤخرا فى اقليم جنوب شرقى الولايات المتحدة.

* وقد استمرت صناعة لب الورق والورق تحقق توسعا، وان كان بمعدل أقل من المعدل الذى بلغته فى أواخر الثمانينات. كذلك ظل الانتاج فى البلدان النامية ينمو بصورة ملحوظة مع تحقيق أداء ديناميكى فى البرازيل وشيلى وعدة بلدان فى جنوب شرقى آسيا.

* وقد تميزت أسواق لب الورق والورق بانخفاض القدرة المستغلة وانخفاض الأسعار وضعف الربحية. وتزايد الاتجاه نحو استخدام النفايات الورقية، يدعمه تدابير تشريعية وسياسية فى عدد من البلدان، وربما يسهم ذلك فى خفض معدل استغلال القدرة الشرائية للب الخشب.

* وقد انتعشت قيمة التجارة فى المنتجات الحرجية بعد عامين من الركود. وقد سجل مصدرو الأخشاب الصنوبرية المنشورة فى كندا مكاسب كبيرة، وقاموا بزيادة صادراتهم الى الولايات المتحدة بنسبة ١٥ فى المائة

كى تصل الى ٣١ مليون متر مكعب. واستمرت صادرات الجذوع الخشبية الصنوبرية من الولايات المتحدة تواجه العراقيل نتيجة لنقص الامدادات من الجذوع من اقليم شمال غربى المحيط الهادى، مما أدى الى عدم استغلال الأراضى التى تغطيها الغابات لأسباب بيئية. وقد انخفضت هذه الصادرات الموجهة أساسا الى البلدان الآسيوية، بنسبة أخرى تقدر بنحو ١٣ فى المائة مما أدى الى حدوث ارتفاع شديد فى أسعار الجذوع الخشبية الصنوبرية والأخشاب المنشورة فى الأسواق الدولية خلال الشطر الأول من عام ١٩٩٣.

* واستمر انخفاض حجم التجارة فى الأخشاب الاستوائية فى عام ١٩٩٢، لقيام ماليزيا واندونيسيا، باعتبارهما مصدران رئيسيان، بالتخفيض المتعمد لصادراتهما من الجذوع والأخشاب المنشورة والخشب الرقائقى، وذلك من خلال فرض حدود أو اللجوء الى نظام الحصص أو فرض الرسوم. وتهدف هذه السياسة الى زيادة الصادرات من المنتجات المصنعة مثل القوالب والأثاث وقطع الأثاث.

* واستمر التوسع فى حجم تجارة المنتجات الورقية فى عام ١٩٩٢، مما يعكس زيادة فى صادرات أوروبا والولايات المتحدة بنوع خاص. واستمر الركود يميز التجارة فى مجال لب الخشب، نظرا لاستمرار انخفاض أسعار الأصناف الرئيسية نتيجة لزيادة المنافسة من جانب الألياف المعاد استخدامها والقدرة المفرطة على اعادة الاستخدام.

* وفى أوائل عام ١٩٩٣، أوقفت ولاية صباح الماليزية مؤقتا صادراتها من الجذوع، فى حين تقلصت بصورة حادة عمليات قطع الأخشاب فى الغابات الاستوائية فى ولاية ساراواك منذ عام ١٩٩٢. وقد ساهمت الامدادات المنخفضة من الأخشاب من البلدان الآسيوية الرئيسية المصدرة فى الارتفاع الشديد فى أسعار الأخشاب الاستوائية خلال الشطر الأول من عام ١٩٩٣.

الشكل ١٠ ـ قيمة الانتاج والصادرات من المنتجات الحرجية الرئيسية

(قيمة التغير عن السنة السابقة)

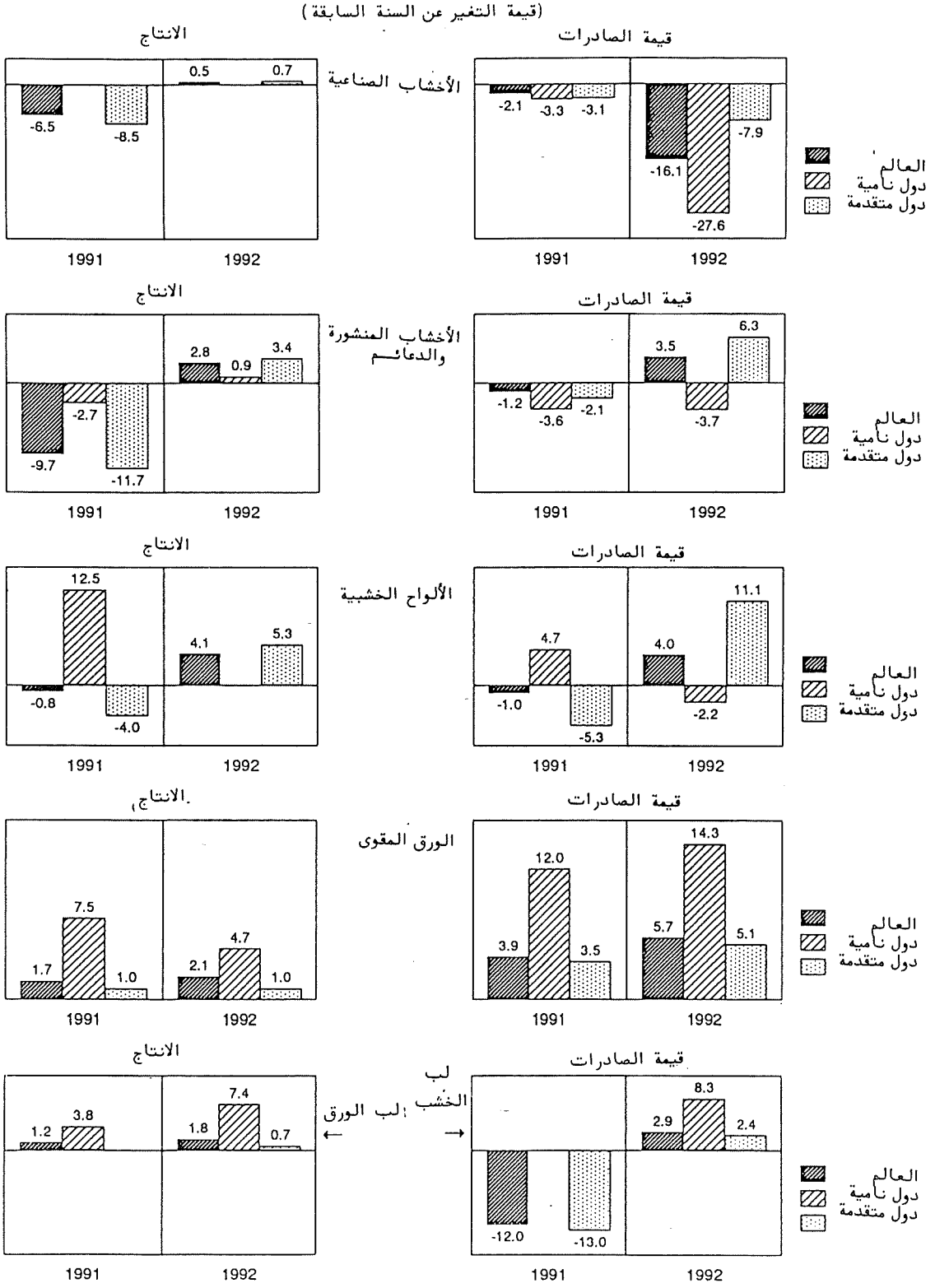

البيئة الاقتصادية والزراعة بوجه عام

نظرة عامة على الجوانب الاقتصادية

١١ ـ استمر الانكماش الاقتصادى العالمى الذى بدأ فى عام ١٩٩٠ وامتد حتى عام ١٩٩٣، كما أن التوقعات بحدوث انتعاش على المدى القريب تبدو غيرّ مؤكدة بنوع خاص. فبعد الركود الفعلى الذى حدث فى عام ١٩٩١، تشير التقديرات الى زيادة النشاط الاقتصادى العالمى بنسبة ١ر٧ فى المائة فقط فى عام ١٩٩٢، فى حين تشير التوقعات بالنسبة لعام ١٩٩٣ الى معدل نمو يبلغ ٢ر٢ فى المائة.(١)

١٢ ـ وتشير تقديرات الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) الى اتساع نطاق التجارة العالمية بالسلع فى عام ١٩٩٢ بنسبة ٥ر٥ فى المائة من حيث القيمة و٤ر٥ فى المائة من حيث الحجم، وهذا يعتبر أول نمو معجل منذ عام ١٩٨٨. وتشير التوقعات الحالية بالنسبة لعام ١٩٩٣ الى نمو التجارة بما يزيد على ٤ر٥ فى المائة من حيث الحجم، وان كان من المسلم به وجود مخاطرة بحدوث انخفاض فى معدل الأداء التجارى(٢). وعلى أية حال، فان التوسع السريع نسبيا الذى حدث فى مجال التجارة العالمية قد اعتبر بمثابة نقطة مضيئة فى بيئة اقتصادية تميزت بالنمو البطىء والتوقعات غير المؤكدة.

١٣ ـ وتشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الى أن النمو الاقتصادى فى البلدان الصناعية، التى تستأثر بثلاثة أرباع الانتاج العالمى، لاتزيد حاليا على ١ر٢ فى المائة عام ١٩٩٣، أى دون مستويات النمو المنخفضة بالفعل للسنة السابقة.

١٤ ـ وتواجه البلدان الأوروبية وضعا صعبا بنوع خاص يتمثل فى : كساد اقتصادى (مقترن، وهذا أمر غير طبيعى، بمعدلات فائدة حقيقية مرتفعة)، مستويات بطالة عالية وآخذة فى الارتفاع، وعجز نقدى آخذ فى الاتساع، وعدم استقرار مالى وعدم استقرار فى العملات يؤدى الى الحد بدرجة خطيرة من نشاط آلية أسعار القطع التابعة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية وخلق صعوبات أخرى أمام تحقيق أهداف معاهدة ماستريخت.

---

(١) هذه التقديرات والتوقعات الواردة فى هذا القسم مستمدة من نشرة صندوق النقد الدولى بعنوان توقعات الاقتصاد العالمى، أبريل/نيسان ١٩٩٣، مالم يشار الى غير ذلك.

(٢) تختلف تقديرات الجات فيما يتعلق بالتجارة العالمية عن تقديرات صندوق النقد الدولى الى حد ما. فطبقا للصندوق، اتسع نطاق حجم التجارة العالمية بنسبة ٢ر٤ فى المائة فى عام ١٩٩٢، وتشير التوقعات المتعلقة بعام ١٩٩٣ بحدوث نمو بنسبة ٢ر٥ فى المائة.

١٥ ـ وقد بلغت توقعات النمو بالنسبة لليابان لعام ١٩٩٣ مجرد ١ فى المائة، وان كانت المؤشرات الأخيرة توحى بأن وضع تدابير مالية ونقدية مشجعة قد تساعد فى حدوث انتعاش فى عام ١٩٩٤.

١٦ ـ ومع فقدان أوروبا الغربية واليابان لقوة الدفع باعتبارهما قطبا النمو العالمى، أصبحت الولايات المتحدة، فيما يبدو، تعرض أفضل التوقعات فيما يتعلق بتحفيز الاقتصاد العالمى فى الأجلين القصير والمتوسط. وتشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الى أن النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة سيبلغ ٢ر٦ فى المائة فى عام ١٩٩٣، وهو دون التوقعات السابقة، وان كان أكثر من ضعف متوسط نمو لمنطقة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. ويبدو أن الانتعاش أخذ يحقق زخما رغم أن مظاهر عدم اليقين الرئيسية لاتزال قائمة، لاسيما فيما يتعلق بعجز الميزانية الفيدرالية الضخم، رغم فعالية التدابير التى تستهدف الحد منه.

١٧ ـ ومن بين الدول التى كانت ذات اقتصاديات مخططة مركزيا، تبدى الجمهورية التشيكية وبولندا والمجر بوادر عن الانتعاش وخفض الضغوط التضخمية، وان كانت لاتزال تواجه صعوبات فى احتواء العجز المالى. وتحقق دول البلطيق أيضا تقدما مشجعا فى مجال النمو والاستقرار.

١٨ ـ ومن ناحية أخرى، تواجه عملية اعادة تشكيل الهيكل الاقتصادى صعوبات رئيسية فى معظم بلدان الاتحاد السوفييتى سابقا الأخرى. ومن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى فى الاتحاد السوفييتى سابقا انخفاضا حادا مرة أخرى فى عام ١٩٩٣ فى أعقاب الخسائر المفجعة التى منى بها الانتاج فى السنتين السابقتين. ويكمن وراء هذا الأداء السيء معدلات التضخم المرتفعة للغاية، وانهيار التدفقات التجارية داخل المنطقة وخارجها، وعدم القدرة على الحد من العجز المالى، ومشاعر الشك فى عملية التحول نفسها.

١٩ ـ وعلى النقيض من الأداء الاقتصادى المنخفض للبلدان المتقدمة والاقتصاديات التى تمر بمرحلة التحول، أظهرت البلدان النامية قاطبة نموا كبيرا فى عام ١٩٩٢ (حوالى ٦ فى المائة) ومن المتوقع أن تواصل تحقيق النمو بمعدلات سلعية نسبيا فى عام ١٩٩٣ وان كانت أقل سرعة مما حققته من قبل. بيد أن هناك اختلافات اقليمية واسعة النطاق، وقد عكس النمو القوى بوجه عام الذى حققته البلدان النامية أداء عدد ضئيل نسبيا من الاقتصاديات الدينامية. ومرة أخرى، حققت بلدان الشرق الأقصى أفضل أداء، لاسيما بلدان شرقى آسيا. وظهرت الصين باعتبار أن اقتصادهما يحتمل أن يكون أسرع الاقتصاديات نموا فى العالم، مع ماحققه انتاجها واستثماراتها من ارتفاع مفاجيء فى عام ١٩٩٣، وان كانت تشعر بقلق متزايد ازاء الضغوط التضخمية. كذلك ظل النشاط الاقتصادى منتعشا بدرجة

الشكل ١ ـ الانتاج الاقتصادى العالمى

(النسبة المئوية للتغير فى السنة السابقة)

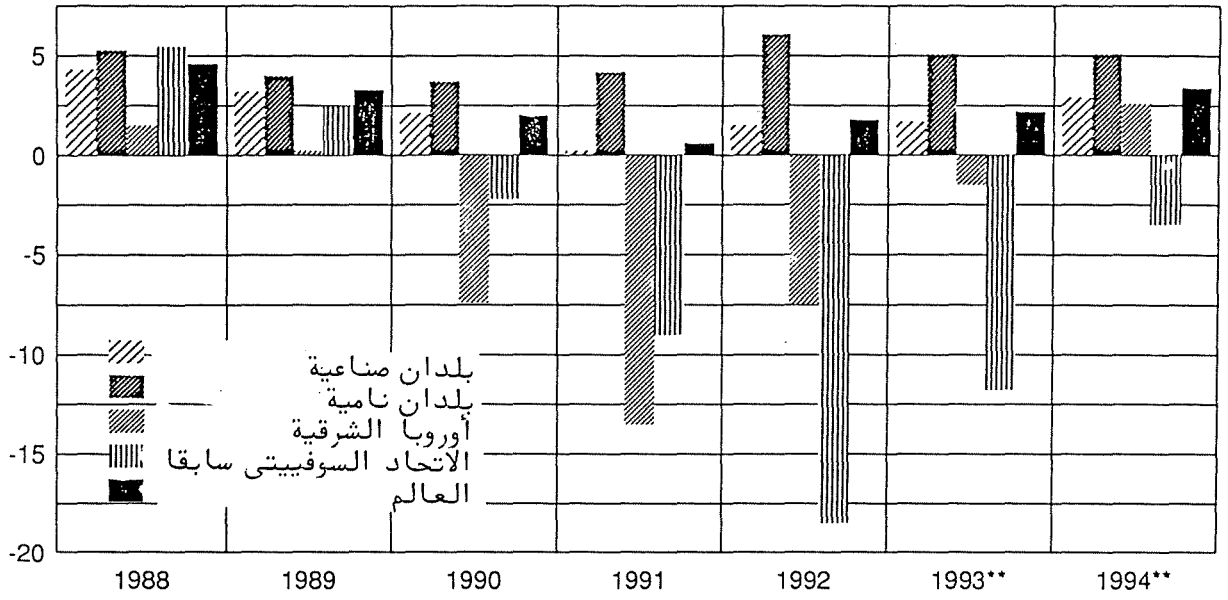

النمو الاقتصادى في أقاليم البلدان النامية

(النسب المئوية للتغير فى السنة السابقة)

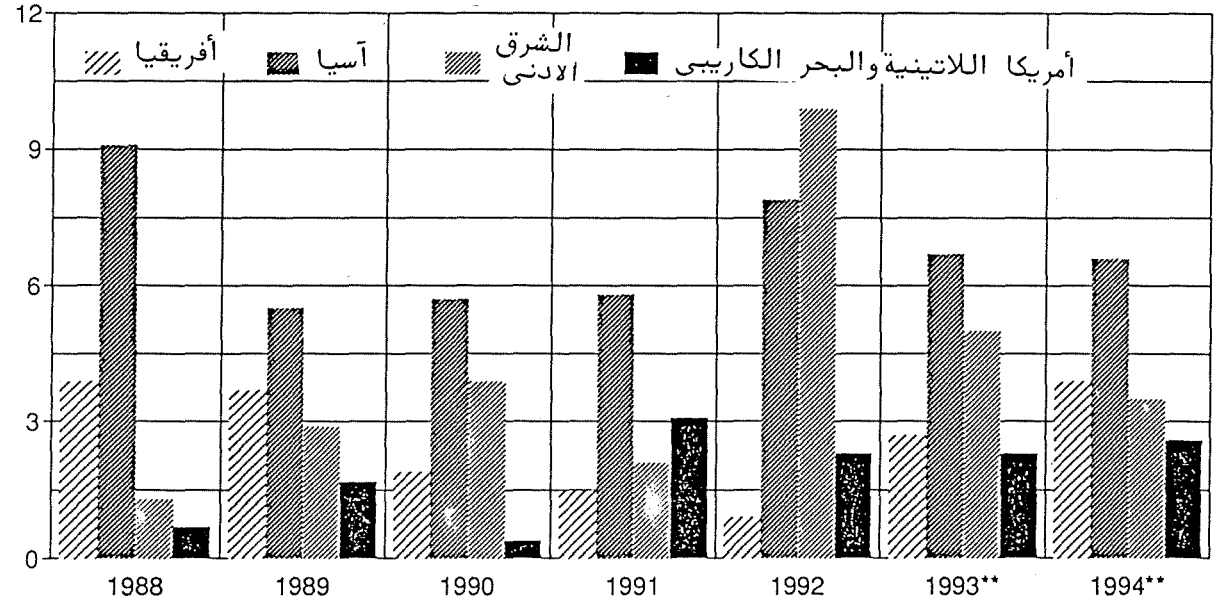

* الأرقام الحقيقية للناتج المحلى الاجمالى أو صافى الناتج المادى

** توقعـــات

المصدر: صندوق النقد الدولى

معقولة فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، باستثناء الاقتصاد البرازيلى الذى أعاقه الكساد التضخمى وعجز الميزانية الذى يمثل ٤٠ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى. وأخيرا، نجد القارة الأفريقية وقد تأثرت بشدة بالمنازعات والجفاف فى البلدان الجنوبية، وانخفاض أسعار العديد من منتجات التصدير الرئيسية فى الاقليم فى عام ١٩٩٢، ومن المتوقع أن يؤدى تحسن معدلات التبادل التجارى وعودة الأحوال الجوية المعتادة الى جنوب القارة، الى تعزيز النمو الى حد ما فى عام ١٩٩٣ (أنظر الجزء الثانى، استعراض الحالة فى الأقاليم، أفريقيا جنوب الصحراء)

٢٠ ـ ويتمثل الجانب الأكثر قتامة لصورة الاقتصاد العالمى فى العدد الضخم من البلدان الفقيرة التى تعتقد أن حالتها تزداد سوءا. وطبقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، من المتوقع أن تسجل أقل البلدان نموا، وعددها ٤٧ بلدا، فى عام ١٩٩٣ انخفاضا اقتصاديا للسنة الرابعة على التوالى. ولن تتمكن سوى حفنة من هذه البلدان تجنب الاتجاهات السلبية، وهذه البلدان هى ملاوى وموريتانيا وميانمار ونيبال وأوغندا، وهى البلدان التى استفادت على وجه الخصوص من التوسع الذى طرأ على ايراداتها من الصادرات.

التصورات الاقتصادية والتوقعات فيما يتعلق بالزراعة

٢١ ـ يعتبر التنبؤ بالتطورات الاقتصادية والزراعية عملية محفوفة بالمخاطر بنوع خاص فى ضوء الظروف الراهنة. ذلك أن الأحداث التى لاتزال تتكشف تثير درجة عالية من الشكوك لم تكن معهودة من قبل. وتتضمن هذه الأحداث عملية التحول الجارية فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى سابقا، ونتائج جولة أوروغواى، وموعد ومدى تحقيق الانتعاش الاقتصادى فى العالم الصناعى، والنزاعات التى لم تسو فى أفريقيا والشرق الأدنى ودون البلقان وأجزاء أخرى من العالم.

٢٢ ـ ومع كل الحذر الذى تفرضه هذه الشكوك، تشير معظم التوقعات، لاسيما توقعات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومشروع "لينك" LINK، الى التطورات التالية للفترة ١٩٩٤ـ١٩٩٥ :

* يجب أن يحقق النشاط الاقتصادى فى العالم الصناعى بعض الانتعاش فى عام ١٩٩٤، ومزيد من الانتعاش فى عام ١٩٩٥، وان كان من المحتمل أن تظل معدلات النمو دون نسبة الـ ٣ فى المائة. ومن المرجح أن تكون الولايات المتحدة القوة الدافعة الرئيسية فى هذا الانتعاش.

* وقد تستعيداقتصاديات وسط أوروبا، التى تمر بمرحلة انتقال، نموها الايجابى فى عام ١٩٩٤، وليس من المرجح أن يفعل الاتحاد السوفييتى سابقا نفس الشىء قبل عام ١٩٩٥، أو ربما فى وقت لاحق.

الشكل ٢ ـ الانتاج العالمى وحجم التجارة العالمية

(النسب المئوية للتغير فى السنة السابقة)

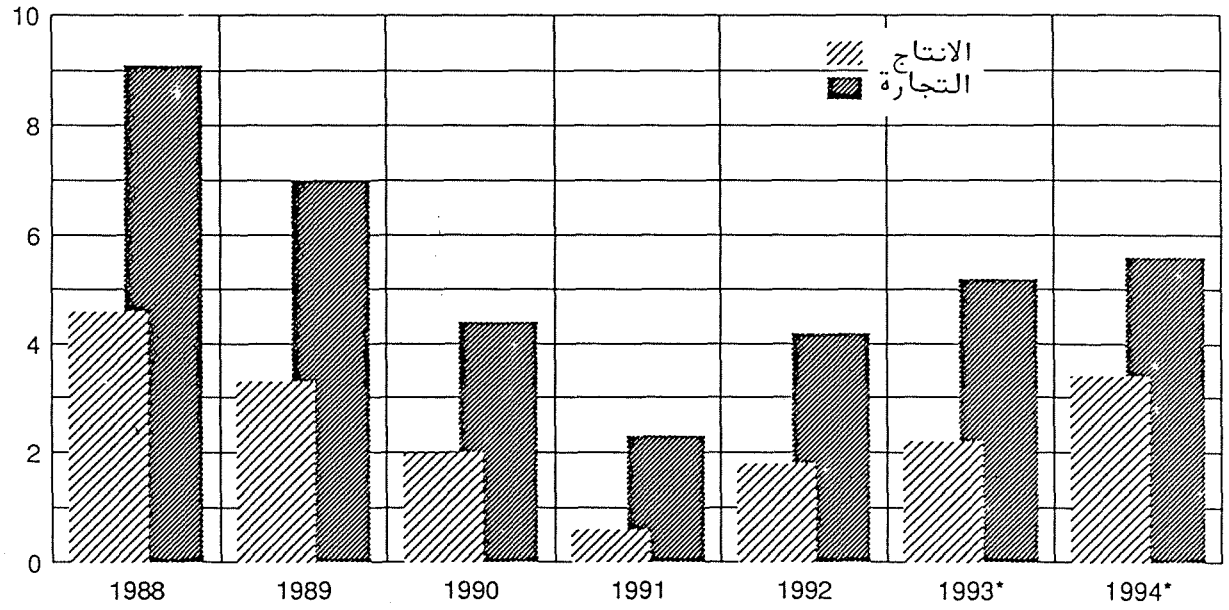

* توقعات

المصدر : صندوق النقد الدولى

الاطـــار ١
الديون الخارجية للبلدان الناميـة

١ ـ أفادت التقديرات أن مجموع الديون الخارجية للبلدان النامية البالغ عددها ١١٦ بلدا تقوم بالابلاغ عن ديونها الى نظام الابلاغ عن الديون التابع للبنك الدولى، بلغت ٤١٨ ١ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٩١، وأنها من المتوقع أن تصل الى ٥١٠ ١ مليار دولار فى عام ١٩٩٢.

٢ ـ وفيما يتعلق بكافة البلدان التى تتعامل مع هذا النظام، قدر أن معدل الدين الى الصادرات قد بلغ ١٧٨ فى المائة فى عام ١٩٩٢، أى حوالى نفس معدل السنة السابقة وان كان أكثر ارتفاعا منه فى ١٩٩٠ حيث بلغ ١٦٧ فى المائة. بيد أن من المتوقع أن تحقق معدل خدمة الدين الى الصادرات انخفاضا طفيفا يصل الى ١٥ فى المائة فى عام ١٩٩٢ بعد أن كان ٢١ فى المائة فى عام ١٩٩١. أما معدل الدين الى الناتج القومى الاجمالى فمن المتوقع أن يظل دون تغير تقريبا فى عام ١٩٩٢ حيث يبلغ ٣٧ فى المائة.

٣ ـ وتتباين بشدة المؤشرات الدالة على الديون الاقليمية، حسبما هو مبين فى الشكل ٣. ويتناول الجزء الخاص باستعراض الحالة فى الأقاليم من هذا التقرير، حالة الديون فى أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى. وفيما يتعلق بمجموعة البلدان ذات الدخل المثقلة بالديون، قدر معدل الديون الى الناتج القومى الاجمالى بنسبة ١١٣ فى المائة فى عام ١٩٩٢، بعد أن كان ١١٧ فى المائة فى العام السابق. وقدر معدل خدمة الدين الى الصادرات بنسبة ٢٢ فى المائة، أى نفس مستوى عام ١٩٩١.

٤ ـ وتفيد التقديرات أن ديون البلدان النامية الخارجية الناشئة عن مشروعات ذات صلة بالزراعة قد بلغت ٢ر٧٢ مليار دولار عام ١٩٩١، وهذا الرقم يمثل مايقرب من ٦ فى المائة من مجموع الديون الخارجية لهذه البلدان. وعموما فقد ظلت هذه الحصة ثابتة الى حد ما فى السنوات الماضية، وان كانت الاختلافات بين الأقاليم كبيرة. وقد تراوحت هذه الاختلافات بين ٤ فى المائة فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ومن ٨ الى ١٠ فى المائة فى الشرق الأدنى وأفريقيا جنوب الصحراء و١٥ فى المائة فى جنوب آسيا. ويعكس انخفاض حصة الزراعة من مجموع الديون كون أن التمويل الخارجى لهذا القطاع، الذى توفره أساسا المصادر الرسمية، انما هو تمويل تيسير للغاية.

٥ ـ أما التحويلات الصافية (صافى التدفقات ناقص مدفوعات الفوائد) ذات الصلة بكافة الديون، والتى بلغت رقما سلبيا هو ١٦ مليار دولار فى عام ١٩٩١، من المتوقع أن تنخفض بحيث تصل الى رقم سلبى قدره ٣ر٦ مليار دولار فى عام ١٩٩٢. ومن المتوقع أن يتحول العنصر المكون طويل الأجل لتلك التحويلات، التى بلغت رقما سلبيا هو ٢٣ مليار دولار فى عام ١٩٩١، نحو الجانب الايجابى بدرجة طفيفة فى عام ١٩٩٢ مع انخفاض صافى التحويلات السلبية الى الدائنين من القطاع الخاص من ٢٧ مليار دولار فى ١٩٩١ الى ٧ مليارات من الدولارات فى ١٩٩٢. وهذا يرجع الى حد ما الى المصروفات الأكثر ضخامة للدائنين من القطاع الخاص والتى ارتفعت من ٧٠ مليار دولار فى ١٩٩١ الى ٨٤ مليار دولار فى ١٩٩٢.

٦ ـ وتفيد التقديرات أن عمليات تخفيض الديون أدت الى تخفيض ديون كافة البلدان النامية بنحو ١٣ مليار دولار فى عام ١٩٩٢، مقابل ٩ مليار دولار فى ١٩٩١. وقد استأثرت عمليات الاعفاء من الديون الرسمية بحوالى ٥ر٦ مليار دولار. وقد تم أساسا تخفيض الديون الخاصة عن طريق العمليات التى ترعاها الجهات الرسمية. وأدت العمليات التى تدخل فى اطار خطة برادى الى تخفيض الديون بنحو ٧ر٤ مليار دولار، وعمليات شراء الديون بنحو ٩ر٧ مليار دولار، والاستعاضة عن الديون القديمة بسندات ضمان جديدة بنحو ١ مليار دولار. وقام نادى باريس الذى يضم البلدان المتقدمة الدائنة بالتفاوض بشأن اتفاقيات خاصة فى اطار شروط هيوستن(١) مع البلدان ذات الدخل المتوسط المثقلة بالديون التى بلغ حجم ديونها الموحدة أكثر من ٥ مليار دولار فى ١٩٩٢. كذلك تم التفاوض بشأن اتفاقيات اعادة الهيكلة التقليدية التى تبلغ قيمتها ١٣ مليار دولار، وقد حصل ١٢ قطرا من الأقطار منخفضة الدخل المثقلة بالديون على تسهيلات خاصة فى اطار قائمة شروط تورنتو المعززة(٢)، وخلال عام ١٩٩٢، تم تثبيت أكثر من ٥ر٢ مليار دولار. وقد استفادت سبعة

---

(١) تعتبر شروط هيوستن شروطا طويلة الأجل للسداد يمنحها نادى باريس للبلدان التى تقوم بتنفيذ برنامج قوى للتكيف وحققت أداء جيدا فى اطار اتفاقيات باريس السابقة. وقد تقررت هذه الشروط باعتبارها متابعة لأعمال القمة الاقتصادية التى عقدت فى هيوستن فى يوليو/تموز ١٩٩٠.

(٢) تقدم شروط تورنتو المعززة، التى اتفق عليها نادى باريس فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١، قائمة جديدة من التيسيرات المعززة للبلدان التى يحددها البنك الدولى باعتبارها البلدان المقترضة التى تدخل فى اطار الاتحاد الدولى للتنمية فقط، بمعنى البلدان التى يحق لها الحصول على مساعدات ميسرة من الاتحاد الدولى للتنمية.

بلدان فقط فى عام ١٩٩٢ من عمليات تخفيض الديون فى اطار الاتحاد الدولى للتنمية فقط وهو مرفق تخفيض الديون التابع للبنك الدولى. ويرجع هذا الانخفاض فى استخدام تسهيلات المرفق الى الصعوبات التى تعانيها البلدان الدائنة فى مجال تنفيذ برامج التكيف.

٧ ـ وقد حدث تطور مالى له أهميته فى عام ١٩٩٢ هو زيادة التدفقات الرأسمالية الخاصة الى البلدان النامية والانتقال من تمويل الديون الى تمويل رؤوس الأموال، لاسيما من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واستثمارات المحفظة الرأسمالية. وقد كانت البلدان الأكثر تأثرا على وجه الخصوص بهذا التطور هى بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، وهذا ماتناوله بالمناقشة الجزء الخاص باستعراض الحالة فى الاقاليم من هذه الوثيقة. ولم يستفد من زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوى عدد ضيئل من البلدان ذات الدخل المنخفض. فقد حصلت هذه المجموعة من البلدان على مايقدر بنحو ٩ مليار دولار فى ١٩٩٢، منها ٥ مليار دولار استثمرت فى الصين وحدها.

الشكل ٣ تكوين الديون

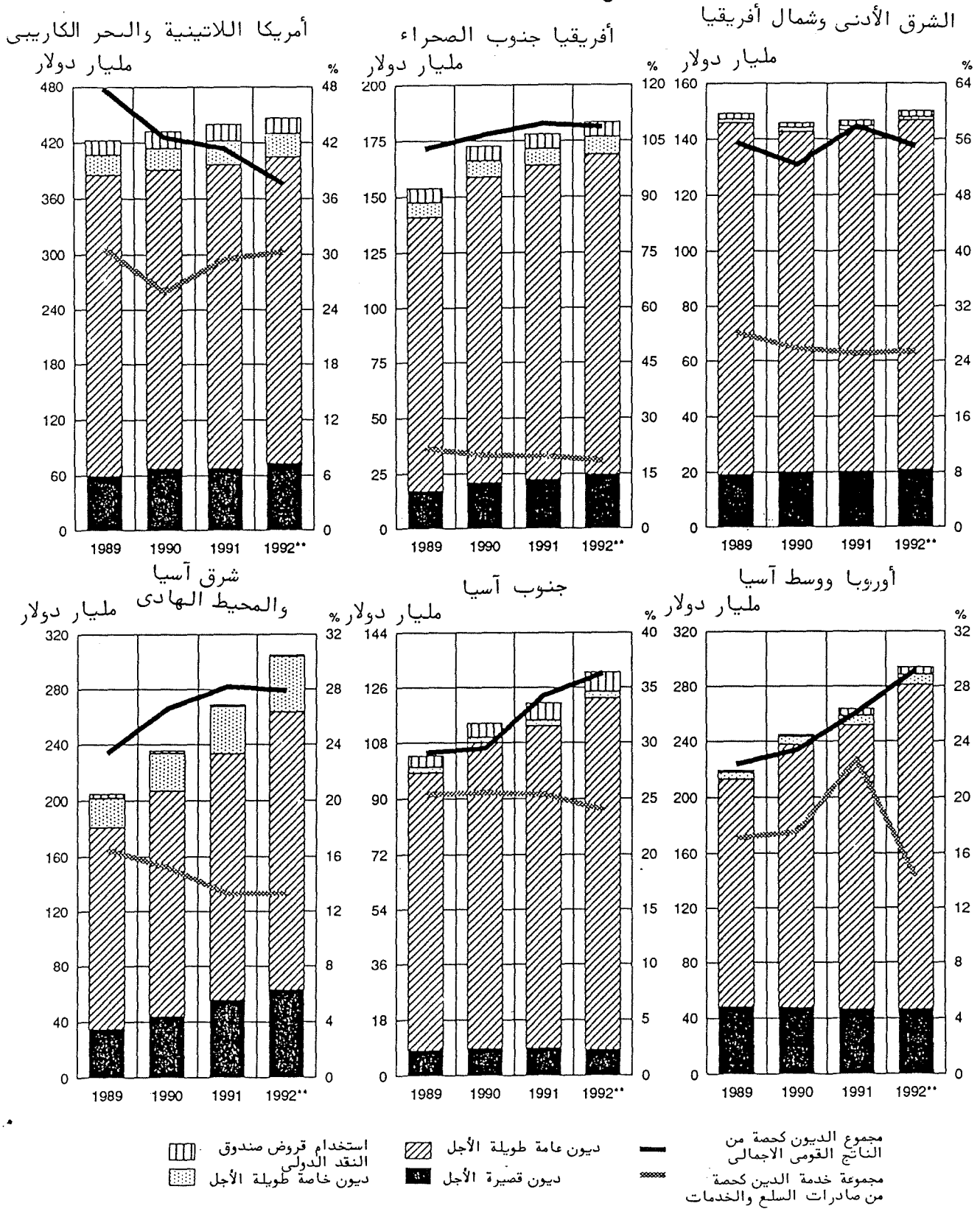

* بما فيها الاتحاد السوفييتى سابقا
** توقعات

المصدر : جداول الديون العالمية ١٩٩١-١٩٩٢

* وسيظل النمو الاقتصادى فى البلدان النامية ككل يتقدم بخطى أسرع من نظيره فى فى العالم الصناعى، وبمعدلات تتراوح بين ٥ و٦ فى المائة. وستظل أسرع الاقتصاديات نموا هى اقتصاديات شرق آسيا (من ٦ الى ٧ فى المائة)، مع ظهور الصين تدريجيا باعتبارها القطب الرابع من أقطاب النمو فى العالم. وسوف تعمل عدة بلدان تمكنت من تكييف أوضاعها فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى على تثبيت عوامل الانتعاش بها بحيث يصل معدل النمو فى الاقليم بين ٥ و٦ فى المائة. وسوف يلحق النمو الاقتصادى فى أفريقيا، وهو بمعدل يتراوح بين ٣ و٤ فى المائة، بركب النمو فى البلدان السابقة، ومع ذلك سيظل هذا النمو دون معدل النمو المتوسط فى البلدان النامية، وستكون المكاسب شحيحة من حيث نصيب الفرد منها. أما النمو فى الشرق الأدنى فسيكون بطيئا بعد أن بلغ معدلات مرتفعة للغاية فى عام ١٩٩٢، وان كان سيظل يتجاوز معدل الاتجاهات السابقة.

٢٣ ـ ومن السمات البارزة لهذه التنبوءات أن سرعة النمو فى البلدان النامية ستظل تتجاوز سرعة النمو فى البلدان المتقدمة. بيد أنه ربما يلاحظ بوجه عام مايلـــــى:
(١) ان دينامية اقتصاديات البلدان النامية سوف ترتكز على أساس ضيق لكونها تقع فى اطار هيمنة بلدان شرق آسيا (والصين أساسا) والبلدان المتحررة اقتصاديا التى تمر بمرحلة انتعاش مبكرة لاتزال غير مؤكدة فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى أساسا،
(٢) أنه على الرغم من أن التفاوت فى معدلات النمو يعنى تضييف الفجوة الاقتصادية بعض الشىء بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، فان الفجوة تظل واسعة. اذ يبلغ متوسط مستويات نصيب الفرد من الدخل فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية حاليا أعلى منها فى أكثر البلدان ثراء بمعدل ثلاثة أضعاف. وحتى البلدان النامية ذات الدخول الأكثر ارتفاعا والتى تحقق معدلات نمو سريعة، سيظل يتعين عليها أن تعوض الاختلاف الكبير فى مستويات دخل الفرد(٣)، وبغية تحقيق ذلك، عليها أن تعوض عنصر الانتاجية،
(٣) أن التفاوت فى النمو بين الشمال والجنوب يتعين النظر اليه باعتباره ظاهرة انتقالية وليس علاقة على درجة أقل من التكافل الاقتصادى. والواقع أن الانتعاش الذى تحقق مؤخرا فى العديد من البلدان النامية والذى يستند الى مقومات محلية، من غير المرجح أن يستمر فى غياب قوة دافعة الى مزيد من التبادل التجارى والاستثمارات من جانب العالمى الصناعى.

---

(٣) فى تقديرات البنك الدولى أن اقتصاد الصين لابد وأن يواصل النمو بنسبة تتراوح بين ٧ و٨ فى المائة على مدى التسعينات، وفى عام ٢٠٠٢ سيقترب الناتج المحلى الاجمالى بها من نظيره فى الولايات المتحدة. بيد أن نصيب الفرد من الدخل فى الصين سيظل حوالى خمس نصيب الفرد من الدخل فى الولايات المتحدة.

التوقعـات فى مجـال الزراعـة فى البلـــدان الناميـــة

٢٤ ـ يبين الجدول ١ التنبؤات قصيرة الأجل بالنسبة للانتاج الزراعى والتجارة فى البلدان النامية .

الجدول ١ ـ النمو المتوقع فى القيمة الزراعية المضافة، والصادرات والواردات بالنسبة لأقاليم البلدان النامية، ١٩٩٣ و ١٩٩٤

الاقليـــــم	القيمة الزراعية المضافة		الصادرات الزراعية		الواردات الزراعيـة	
	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤
	(..... فى المائـــة .....)					
أفريقيا جنوب الصحراء	٢ر٣٤	٢ر٩٩	٠ر٥٠	٨ر٢٢	٦ر٦٤	٨ر٨٩
أمريكا اللاتينيـة والبحر الكاريبى	٢ر٥٨	٣ر٥٤	٤ر٥٠	٦ر٨١	٤ر٤٤	٤ر٦٥
الشرق الأقصى والمحيط الهادى	٣ر٦٤	٤ر٠٣	٥ر٣٣	٧ر١٢	٦ر٦٩	٧ر٢٠

المصدر : مشروع لينك LINK.

٢٥ ـ وتوحى الاسقاطات الواردة أعلاه بما يلى :

* أن الزيادة فى القيمة الزراعة المضافة فى عامى ١٩٩٣ و١٩٩٤ ستكون متمشية الى حد كبير مع متوسط اتجاهات القيم فى الثمانينات، باستثناء أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى حيث ستتجاوز معدلات النمو المسقطة الاتجاهات السابقة بكثير. وسوف يتسارع نمو القيم الزراعية المضافة فى عام ١٩٩٤ فى كافة الأقاليم باستثناء اقليم آسيا والمحيط الهادى، وان كان النمو الزراعى فى هذا الاقليم سيظل قويا .

* أن الصادرات والواردات الزراعية سوف يتسع نطاقها بحيث يتجاوز اتجاهات الثمانينات بكثير بل ويتجاوز أيضا أحدث الاتجاهات. وبالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء سيكون عام ١٩٩٤ عام الانتعاش القوى فيما يتعلق بالصادرات الزراعية. الا أن الواردات سيتسع نطاقها بمعدل أسرع، مما يسبب عجزا تجاريا فى المجال الزراعى فى هذا الاقليم يصل الى ١٢ مليار دولار فى عام

١٩٩٤ ـ أى ضعف العجز الذى سجل فى عام ١٩٩١.١٩٩٤، أى ضعف العجز الذى سجل فى عام ١٩٩١. وسيزيد أيضا الرقم القياسى الدال على العجز التجارى فى المجال الزراعى فى الشرق الأدنى بحيث يصل الى ١٥ مليار دولار فى عام ١٩٩٤ بعد أن كان ١٢ مليار دولار فى ١٩٩١.

* ان فائض التجارة فى المنتجات الزراعية فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى سيحقق اتساعا متوسطا من ٢٤ مليار دولار فى ١٩٩١ الى ٢٦ مليار دولار فى ١٩٩٤، أما الفائض التجارى فى آسيا والمحيط الهادى فسوق ينخفض من ٤٫٩ مليار دولار الى ٢٫٥ مليار دولار خلال الفترة نفسها.

٢٦ ـ وهناك عاملان حاسمان سيحددان توقعات النمو والتجارة فى البلدان النامية بالنسبة لهذا القطاع وهما : (١) مدى الانتعاش الاقتصادى العام الذى سيؤثر على الطلب المحلى والدولى على المنتجات الزراعية وكذلك المعروض من المنتجات الزراعية من خلال تأثيره على تكاليف الانتاج وتدفقات رأس الماس، (٢) والسلوك المستقبلى لأسعار السلع، مع استثناء السلع الزراعية بما يزيد على حوالى ١٠ فى المائة من التجارة العالمية، وان كانت تستأثر بحصة أكبر بكثير عن ايرادات التصدير بالنسبة للعديد من البلدان النامية، وهذا العامل يرتبط ارتباطا كبيرا بالعامل الأول.

٢٧ ـ وفيما يتعلق بالعامل الأول، فان الشكوك الراهنة ازاء قوة مايتحقق من انتعاش عالمى وموعد تحقيقه يجعل من العسير تقدير ما سوف يحدثه من أثر على الزراعة. وقد يكون من المهم استكشاف ماقد يحدث ان لم يظهر، على سبيل المثال، الانتعاش فى المستقبل القريب، مع الوضع فى الاعتبار الرقم القياسى للتوقعات السابقة المفرطة فى التفاؤل بحدوث انتعاش عالمى. وبالنسبة لاقليم بعينه، أى تأثير يمكن أن يحدث على الصادرات والورادات الزراعية ومجموع النمو صفر للناتج المحلى الاجمالى فى بقية دول العالم؟ ويمكن على الأقل اجراء محاولة، من خلال عملية صورية، لتقدير حجم تلك الآثار فى ضوء هذه التصورات النظرية. ففى اطار هذا النوع من العمليات التصورية التى أوجزت نتائجها فيما يتعلق بأفريقيا جنوب الصحراء فى الجدول ٢، تقدر تلك الآثار باعتبارها نسبة مئوية للانحرافات عن اسقاطات خط الأساس (٤).

---

(٤) يقوم هذا التصور على أساس نموذج للاقتصاد القياسى وضعه للمنظمة البروفيسور جورج ب. زانياس الأستاذ بكلية الزراعة بأثينا.

الجدول ٢ ـ أفريقيا جنوب الصحراء: (١) الآثار المتصورة للنمو صفر فى الناتج المحلى الاجمالى فى بقية دول العالم ، ١٩٩٣ و ١٩٩٤

	الصادرات الزراعيـة	الصادرات غير الزراعية	الواردات الزراعيـة	الواردات غير الزراعيـة	الناتج المحلى الاجمالى
	(.....نسبة التغير عن اسقاطات خط الأساس .....)				
١٩٩٣	ـ٠ر٥٠	ـ٠ر٦٤	ـ٠ر٠١	ـ٠ر٠٤	ـ٠ر٠٥
١٩٩٤	ـ١ر٥١	ـ٢ر٠٦	ـ٠ر٠٦	ـ٠ر١٣	ـ٠ر١٧

(١) باستثناء نيجيريا

المصدر: منظمة الأغذية والزراعـة

٢٨ ـ وتشير التقديرات الى أن الصادرات الزراعية الاقليمية سوف تحقق فى عام ١٩٩٣ زيادة تقل بنحو ٥ر٠ نقطة فى المائة عن نمو خط الأساس الذى قدر لذلك العام، وبما يقل عن ٥ر١ نقطة فى المائة فى عام ١٩٩٤ على افتراض أن النمو صفر للسنة الثانية فى بقية دول العالم. وبعبارة أخرى، فانه باستخدام اسقاطات خط الأساس المبينة فى الجدول ١، سوف تعانى الصادرات الزراعية فى أفريقيا جنوب الصحراء من الركود بدلا من أن تنمو بنسبة ٥ر٠ فى المائة فى عام ١٩٩٣. وسوف تحقق زيادة بنسبة ٦ر٦ فى المائة بدلا من ٨ر٢ فى المائة فى عام ١٩٩٤، بذلك يبلغ التفاوت بين الرقمين الأخيرين حوالى ١ر٤١ مليار دولار بالقيم الفعلية. ويعتبر هذا المبلغ كبيرا بالنسبة لأفريقيا. وعند تحويله بأسعار ١٩٩٢، فانه سيمثل ١٠ فى المائة من مدفوعات كافة الديون الخاصة بأفريقيا جنوب الصحراء، أو مايقرب من اجمالى قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التقديرية فى الاقليم فى ذلك العام.

٢٩ ـ وسوف يؤثر الركود الاقتصادى العالمى أيضا على النشاط الاقتصادى للاقليم الذى سينمو بحوالى ٩ر٢ فى المائة فى عام ١٩٩٤ بدلا من ١ر٣ فى المائة حسب توقعات مشروع "لينك" الحالية. وفى حين لاتبدو هذه الخسارة مفجعة، فانها تمثل الفرق بين ملاحقة النمو السكانى، الذى يبلغ حاليا ١ر٣ فى المائة سنويا، وبين تسجيل انخفاض آخر فى نصيب الفرد من الانتاج فى هذا الاقليم.

٣٠ ـ وفيما يتعلق بأسعار السلع، تشير معظم التوقعات الى أن الأسعار الدولية المحددة ستكون أكثر ثباتا عن مستوياتها المنخفضة بشدة حاليا، مما يعكس بعض الزيادة فى الطلب مع استمرار الانتعاش العالمى، علاوة على انخفاض المفروض نتيجة للتحول عن انتاج السلع الأولية. ومن ثم، فان توقعات خط الأساس للبنك الدولى تتنبأ بحدوث بعض الارتفاع فى أسعار الأغذية والمشروبات، وانخفاض طويل الأجل مستمر فى انتاج المحاصيل المعمرة، لاسيما البن والكاكاو حيث كثيرا ماتتجاوز تكاليف الانتاج الأسعار العالمية، فضلا عن انخفاض مساحة الزراعات الجديدة.(٥) أما اسقاطات مشروع لينك لعام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ فتشير الى ارتفاع شديد فى أسعار البن، وارتفاع أقل فى أسعار الكاكاو رغم أن هذا الارتفاع لن يكون كافيا لتعويض الهبوط الذى حدث فى العامين السابقين. ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن تزداد أسعار السلع الأخرى، بما فيها السكر والموز واللحم البقرى والقطن والألياف الصلبة، زيادة طفيفة فقط، بل قد يحدث انخفاض فى بعض الحالات الأخرى. ومن المرجح أن تنخفض أسعار الحبوب خلال عام ١٩٩٣ وما بعده، فى حين توحى اسقاطات المنظمة بأنه ليس من المحتمل أن تحدث ضائقة فى الأسواق العالمية الا فى منتصف الى أواخر التسعينات. بيد أنه يتعين الاحاطة علما بالمخاطر المرتفعة التى تنطوى عليها عملية التنبؤ فيما يتعلق بالسلع، وهذا أمر معروف جيدا لمحللى اتجاهات السوق قدر ما هو معروف للقائمين بعمليات التنبوء. وفى حين يبدو أن هناك بعض الاتفاق فى الآراء بشأن الاتجاهات العامة لأسعار بعض السلع، فان هناك اختلافا فيما بين المحللين بشأن حجم، أو حتى اتجاه، التغيرات المتوقعة للعديد من السلع الأخرى.

التوقعات فى مجال الاقتصاديات التى تعتمد اعتمادا شديدا على التجارة فى المنتجات الزراعية

٣١ ـ مواصلة للمنهج الذى اتبع فى الوثيقة حالة الأغذية والزراعة عام ١٩٩٢، يستعرض هذا القسم التوقعات الاقتصادية والزراعية لمجموعتين مختارتين من البلدان النامية :
(١) بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض غير القادرة على تمويل الواردات الغذائية
(٢) والاقتصاديات التى تعتمد اعتمادا شديدا على الصادرات الزراعية. ويبين الجدول ٣ البلدان المذكور فى هاتين المجموعتين.

---

(٥) البنك الدولى ١٩٩٣. Global Economic Prospects and the Developing Countries.

الجدول ٣ ـ بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض غير القادرة على تمويل الواردات الغذائية

الشرق الأقصى والمحيط الهادى	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	أفريقيا جنوب الصحراء
Samoa	Haiti	Cape Verde
Bangladesh	Nicaragua	Gambia
Cambodia	Dominican Rep.	Lesotho
Afghanistan		Djibouti
Nepal		Mozambique
Laos		Guinea-Bissau
Sri Lanka		Somalia
Maldives		Comoros
		Sierra Leone
Near East and		Ethiopia
North Africa		Burkina Faso
		Togo
Egypt		Senegal
Yemen		Benin
Sudan		Rwanda
		Mali
		Mauritania

الاقتصاديات المعتمدة بشدة على الصادرات الزراعية

أفريقيا جنوب الصحراء	الشرق الأقصى والمحيط الهادى	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى
	Sri Lanka	Argentina
Kenya	Thailand	Paraguay
Ethiopia	Afghanistan	Honduras
Rwanda	Viet Nam	Cuba
Swaziland	Malaysia	Uruguay
Mauritius		Brazil
Central African Rep.	**Sub-Saharan**	Guatemala
Tanzania, United Rep.	**Africa**	Costa Rica
Chad		Colombia
Burkina Faso	Côte d'Ivoire	Saint Vincent and the Grenadines
Somalia	Malawi	Ecuador
Benin	Zimbabwe	Guyana
Guinea-Bissau	Mali	Belize
Gambia	Sudan	Dominica
	Madagascar	Nicaragua
	Burundi	El Salvador
	Cameroon	Dominican Rep.
	Ghana	Sao Tome and Principe
	Liberia	
	Uganda	

ملاحظة : تتضمن الوثيقة حالة الآغذية والزراعة عام ١٩٩٢، توضيحا لمعايير تحديد هاتين المجموعتين.

٣٢ - ويستند التحليل الى التقديرات الاقتصادية الكلية والتوقعات قصيرة الأجل للمجموعتين من البلدان التى أعدها صندوق النقد الدولى والمنظمة، وعلى توقعات مشروع لينك التى أعدت بالاشتراك مع المنظمة وذلك فيما يتعلق بالمتغيرات ذات الصلة بالزراعة. وقد تناول التحليل الفترة الزمنية ١٩٩٣-١٩٩٤.

٣٣ - وتؤكد الاتجاهات العريضة المنبثقة من التليل الملاحظات العامة الواردة فى الوثيقة حالة الأغذية والزراعة عام ١٩٩٢، بمعنى أن كلتى المجموعتين يتوقع أن تشاركا فى التحسن العام الذى تشهده البلدان النامية فى كلا مجالى الأداء الاقتصادى والزراعى العام. بيد أن التحسن بالنسبة لهاتين المجموعتين سيكون غير متوازن للغاية، وسيظل متوسط نمو الناتج المحلى الاجمالى فيهما أدنى منه فى البلدان النامية ككل. وعلاوة على هذه الاتجاهات العامة، تظهر السمات البارزة التالية من توقعات ١٩٩٣-١٩٩٤:

بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض غير القادرة على تمويل الواردات الغذائية:

* سوف يرتفع بسرعة معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الى حوالى ٤ فى المائة فى كلتا السنتين، مع تزايد القيمة الزراعية المضافة بسرعة أقل الى حد ما.

* سوف يتسع بشدة نطاق الصادرات السلعية عن مستوياته المنخفضة فى ١٩٩١/١٩٩٢. كذلك سوف تتسع بدرجة كبيرة الواردات الزراعية متجاوزة الواردات السلعية الأخرى فى البلدان الأفريقية بهذه المجموعة.

* أما الصادرات الزراعية فسوف يتباطأ نموها عن النمو الذى حققته الواردات الغذائية، وبذلك سيكون العجز التجارى فى المجال الزراعى أكثر من ضعف مستواه فى ١٩٩١-١٩٩٢ (٦).

* ورغم التوسع الشديد الذى طرأ على ايرادات الصادرات (من ٨ الى ٩ فى المائة، أى حوالى ضعف معدل السنتين السابقتين) فستظل قيمة الواردات أكثر من ضعف قيمة الصادرات. ومع ذلك، فان التحويلات التى ليس هناك مايقابلها (وهى غالبا ماتكون فى صورة مشروعات رسمية ومساعدات فنية تعود بالفائدة على البلدان النامية لاسيما البلدان الأفريقية) ستساعد فى تحقيق العجز فى الحسابات الجارية الى أقل من نصف مستواه فى ١٩٨٩-١٩٩٠.

* سوف تظهرمعدلات التبادل التجارى، والأهم من ذلك القوة الشرائية للصادرات، بعض التحسن، ومن ثم تؤدى الى عكس الاتجاه السلبى. وسوف تنشأ المكاسب

---

(٦) رغم اعتماد هذه البلدان بشدة على الواردات الغذائية، فانها تعتمد بشدة كذلك على الصادرات الزراعية التى تستأثر بحوالى ٢٨ فى المائة من مجموع ايراداتها من الصادرات.

الشكل ٤ ـ معدل نمو الناتج الاجمالى المحلى لبعض البلدان المختارة ولكافة البلـــدان الناميـــة

(نسبة التغير عن السنة السابقة)

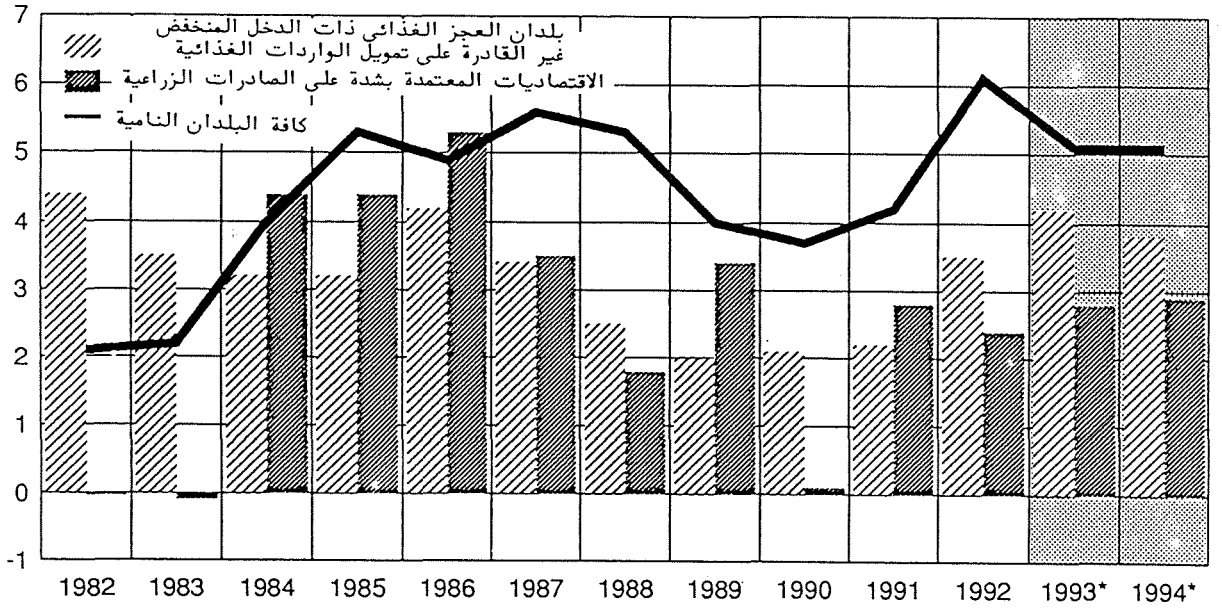

* اسقاطات

المصدر: صندوق النقد الدولى ومنظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٥ ـ بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض غير القادرة على تمويل الواردات الغذائية

(١٩٨٢ = ١٠٠)

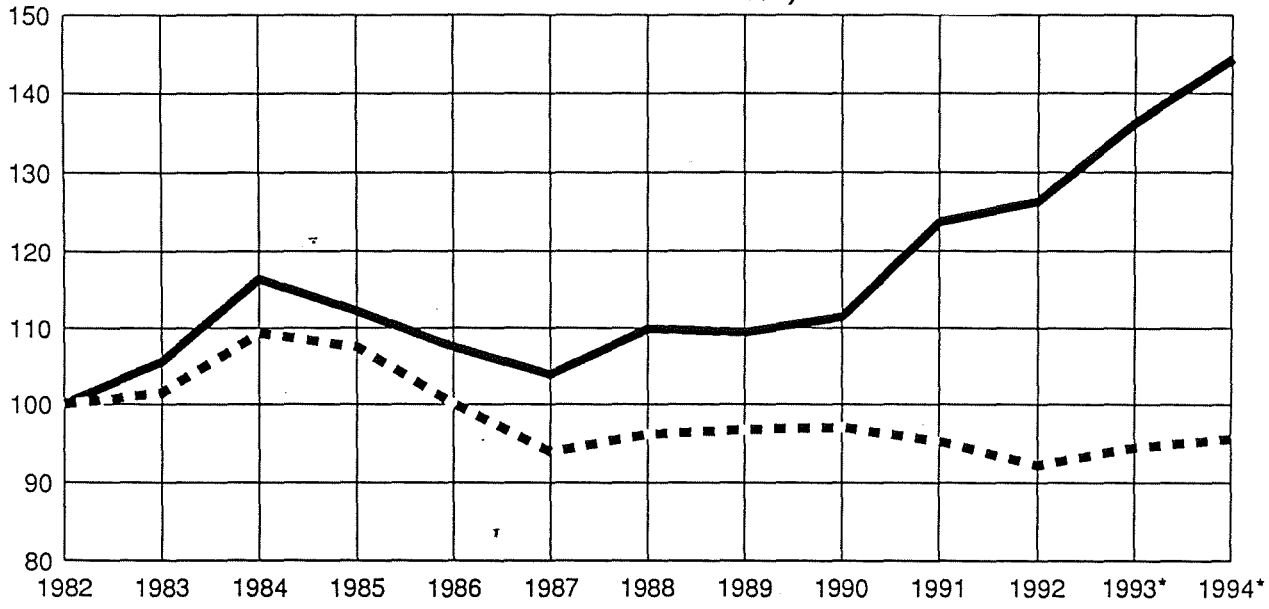

الاقتصاديات المعتمدة بشدة على الصادرات الزراعية

(١٩٨٢ = ١٠٠)

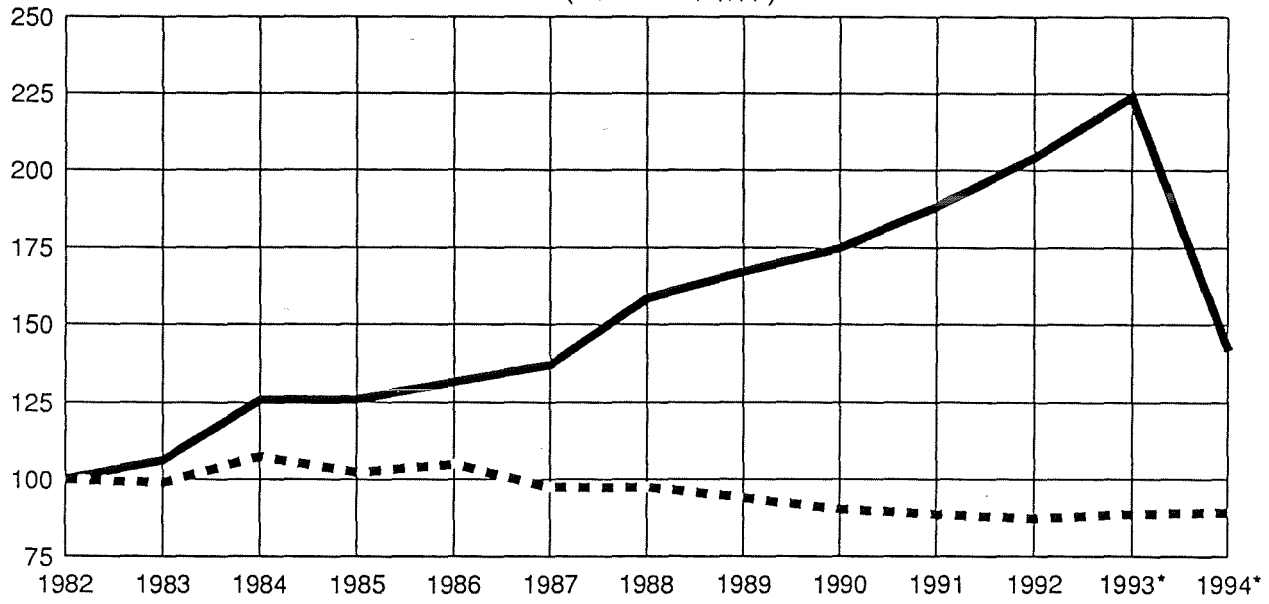

معدلات التبادل التجارى ▪▪ القوة الشرائية للصادرات ▬

* اسقاطات

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة

قيم فى مجال القوة الشرائية من التوسع الكبير فى حجم الصادرات، نظرا لأن قيم الوحدة من الصادرات لن تحقق سوى ارتفاع متوسط.

الاقتصاديات المعتمدة بشدة على الصادرات الزراعية

* من المتوقع أن يحقق الناتج الاجمالى المحلى نموا طفيفا بحيث يصل الى مايقرب من ٣ فى المائة فى عامى ١٩٩٣ و١٩٩٤، مع حدوث توسع فى القطاع الزراعى أسرع منه فى القطاعات الأخرى.

* سوف ينتعش النشاط الاقتصادى نتيجة للتوسع الكبير الذى سوف يتحقق فى مجال الصادرات الكلية والصادرات الزراعية. وبالنسبة للصادرات الزراعية، سيكون ذلك علامة على الانتعاش بعد الأداء المنخفض فى عام ١٩٩٢.

* سيكون هناك تحسن طفيف فى معدلات التبادل التجارى فى عامى ١٩٩٣ و١٩٩٤، بالاقتران بالنمو القوى فى مجال الصادرات. وهذا مايفسر الاتجاه طويل الأجل نحو الانخفاض. فخلال الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٩٢ تدهورت معدلات التبادل التجارى كل عام بالفعل. ومن شأن محاولات تثبيت أسعار السلع المتوقعة خلال السنوات القادمة أن توضح الى حد كبير التحسن المتوقع فى معدلات التبادل التجارى بالنسبة لهذه البلدان.

* وعلى النقيض من التحركات المعاكسة فى معدلات التبادل التجارى، أظهرت القوة الشرائية للصادرات بوجه عام نموا ايجابيا خلال العشر سنوات الماضية نتيجة لزيادة حجم الصادرات، ومن المتوقع أن تحدث زيادات كبيرة أخرى فى الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤. ولم يكن للبلدان الأفريقية جنوب الصحراء نصيب فى هذا الاتجاه المواتى، وليس من المتوقع أن تحقق سوى مكاسب ضئيلة فى مجال القوة الشرائية لصادراتها فى الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤.

* سوف تحقق الواردات السلعية توسعا أكثر سرعة من الصادرات، مما يؤدى الى توسيع نطاق العجز التجارى الذى بدأ يظهر فى عام ١٩٩١، وبذلك يسهم فى احداث مزيد من التدهور فى ميزان الحساب الجارى، بيد أن الفائض التجارى الزراعى سوف يحقق زيادة كبيرة. وبالتالى يسهم فى التخفيف من حدة الضائقة المالية.

٣٤ ـ ومن السمات البارزة التى أخذت تظهر من الاستعراض المذكور أعلاه، قدرة كلتا المجموعتين من البلدان على مواجهة التحركات المعاكسة لمعدلات التبادل التجارى من خلال زيادة حجم الصادرات. وفى حالة الاقتصاديات المعتمدة بشدة على الصادرات الزراعية تدهورت معدلات التبادل التجارى بنسبة بلغ مجموعها ٢٧ فى المائة فيما بين ١٩٨١ و١٩٩٢، الا أن القوة الشرائية لصادراتها (التى تستأثر المنتجات الزراعية بثلثيها) ارتفعت بنسبة بلغ مجموعها ٥٣ فى المائة. ويوضح ذلك أنه بينما انخفضت قيمة الوحدة من صادراتها بحوالى ٥ فى المائة، ازداد حجم صادراتها بما يقرب من ٨٠ فى المائة خلال فترة الاثنى عشر عاما ذاتها.

٣٥ ـ وقد تضمنت العناصر العامة الكامنة وراء ذلك التوسع الكبير فى حجم الصادرات، وهى فى حد ذاتها ذات تأثير يؤدى الى تخفيض الأسعار، مايلى : تدابير ترويج الصادرات التى كثيرا ماترتبط ببرامج تحقيق الاستقرار والتكيف، تحسين انتاجية العناصر، مما يؤدى الى مكاسب تنافسية فى الأسواق العالمية وحصة عامة فى التوسع التجارى العالمى. أما التأثير النسبى لهذه العناصر وغيرها من العناصر المساهمة فى هذا الوضع، فيتمثل فى اتاحة مجال بحثى له أهميته الكبيرة من المنظور السياسى. وسوف تجرى مناقشة هذه القضية بمزيد من التفصيل فى وثيقة حالة الأغذية والزراعةعام ١٩٩٤، مع التركيز على التجربة السابقة للبلدان المعتمدة على الصادرات الزراعية.

الاطار ١ـ١

التخصص والمنافسة

١ ـ تتخصص الاقتصاديات المعتمدة بشدة على الصادرات الزراعية فى انتاج المواد الخام الزراعية وتصديرها. وهى، فى هذا السياق، يتوقع منها أن تكون فى وضع أفضل يمكنها من تعزيز قدرتها التنافسية فى الأسواق الزراعية العالمية أكثر من البلدان التى تحتل فيها الصادرات الزراعية المرتبة الثانية من الأهمية.

٢ ـ وهذا الافتراض المبسط تدحضه البراهين التاريخية. ذلك أن الأمر لم يقف عند حد فقدان الاقتصاديات المعتمدة بشدة على الصادرات الزراعية لنصيبها فى الأسواق الزراعية عالميا، بل انها عانت من الخسارة أيضا، كما فى حالة البلدان الأفريقية وبلدان أمريكا اللاتينية فى هذه المجموعة، فيما يتعلق بالبلدان النامية الأخرى ذات القاعدة التصديرية الأكثر تنوعا.

١٩٦٩ـ١٩٧١ ١٩٧٩ـ١٩٨١ ١٩٨٩ـ١٩٩١
(..... فى المائة .....)

نصيب الاقتصاديات المعتمدة بشدة على الصادرات الزراعية فى:

الصادرات الزراعية لجميع البلدان النامية	٤٩	٥٦	٥١
الصادرات الزراعية العالمية	١٨	١٧	١٤

نصيب الاقتصاديات المعتمدة بشدة على الصادرات الزراعية حسب الاقليم فى الصادرات الزراعية لجميع البلدان النامية

أفريقيا	١٤	١٢	٩
آسيا والمحيط الهادى	١٠	١٣	١٥
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	٣١	٣٦	٢٨

٣ - وفى حين يعتبر تحديد العناصر التى تتقرر بناء عليها هذه الاتجاهات من المسائل التى تتطلب المزيد من البحث على مستوى البلدان بعينها وأسواق السلع ذاتها، فاننا يمكن الخروج بملاحظة عامة واحدة وهى أن التخصص فى الصادرات الزراعية فيما يتعلق بالعديد من البلدان النامية انما هو اتجاه محدد مصيريا وليس مجالا مختارا، ولايتضمن المنافسة بصورتها المعتادة. وهذه القضية أكثر ارتباطا بالحالة الاقتصادية العامة للبلدان المعنية. وتعتبر الاقتصاديات المعتمدة بشدة على الصادرات الزراعية، بلدانا فقيرة نسبيا، باستثناء قلة من البلدان، ذات قدرة محدودة على ادخال التحسينات التكنولوجية وعلى الاستثمار، وعلىتوفير الدعم المالى والتقنى. ومن المرجح أن يؤدى هذا الى تقليص وضعها التنافسى حتى فى الأنشطة التجارية الأكثر مناسبة لها، مع الأخذ فى الاعتبار ماتعانيه من خسائر تنافسية زائفة ناتجة عن النزعة الحمائية الزراعية التى تمارس فى كثير من البلدان الأكثر ثراء.

قضايا مختارة

٣٦ ـ يستعرض هذا القسم بعض القضايا المختارة ذات الأهمية بالنسبة للزراعة فى الوقت الحاضر أو فى المستقبل. وتتعلق الموضوعات التى نوقشت هذا العام بالتحديات والانجازات فى مجال الحصول على الأغذية والتغذية باعتبار ذلك متابعة لأعمال المؤتمر الدولى المعنى بالتغذية، انخفاض أسعار السلع والحالة الراهنة لجولة أوروغواى، الغابات والصناعات الحرجية ووضعها فى الاقتصاديات التى تمر بمرحلة انتقال، والقضايا ذات الصلة بالتجارة فى المنتجات الحرجية، صيد الأسماك فى أعالى البحار ومصايد الأسماك فى المنطقة الساحلية، الفرص والاهتمامات الناشئة عن تطوير وتطبيق التكنولوجيا الحيوية فى مجال الزراعة.

الوفاء بأهداف المؤتمر الدولى المعنى بالتغذية

٣٧ ـ فى المؤتمر الدولى المعنى بالتغذية الذى عقد فى روما فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢، اعتمد بالاجماع الاعلان العالمى للتغذية وخطة العمل المتعلقة بالتغذية. وقد جاء هذا الاعتماد تتويجا للعمل الذى استمر أكثر من عامين فى مجال الاعداد والتعاون على الأصعدة القطرية والاقليمية والدولية. كما أنه يشير الى بداية الجهود المضنية والمتجددة المبذولة على جميع الأسعدة لتخفيض حدة الجوع وسوء التغذية فى العالم وتحسين حالة التغذية لجميع السكان.

٣٨ ـ وباعتماد الاعلان العالمى للتغذية، تعهدت الحكومات والأطراف المعنية الأخرى ببذل كافة الجهود الممكنة للقضاء على مايلى قبل نهاية التسعينات: المجاعة والوفيات ذات الصلة بها، المجاعة وأمراض نقص التغذية فى المجتمعات المتضررة من الكوارث الطبيعية والمصطنعة، المشكلات الصحية الرئيسية المرتبطة بنقص اليود وفيتامين ألف. وقد تعهدت الحكومات والأطراف المعنية أيضا بالحد من الجوع بدرجال كبيرة وكذلك الحد من الجوع المزمن الواسع الانتشار ونقص التغذية لاسيما بين الأطفال والنساء والمسنين، وأوجه النقص الهامة الأخرى فيما يتعلق بالمغذيات الدقيقة، بما فى ذلك الحديد، والأمراض المعدية وغير المعدية ذات الصلة بالتغذية، والعقبات الاجتماعية وغيرها التى تحول دون الحصول على الحد الأمثل من الرضاعة الطبيعية، وعدم كفاية معايير الصحة العامة، بما فى ذلك مياه الشرب النقية.

٣٩ ـ وقد اعترف المؤتمر الدولى المعنى بالتغذية بأن الفقر والتفاوت الاجتماعى والافتقار الى التعليم هى الأسباب الرئيسية للجوع وسوء التغذية، وأكد أن النهوض برفاهية الانسان، بما فى ذلك الرفاهية التغذوية لابد وأن تكون محور الجهود الانمائية الاجتماعية والاقتصادية. ودعا الى القيام بعمل متضافر لتوجيه الموارد الى من هم فى أمس الحاجة اليها لرفع قدراتهم الانتاجية وزيادة الفرص الاجتماعية المتاحة لهم. وأكد كذلك على ضرورة حماية الرفاهية التغذوية للمجموعات المعرضة من خلال اجراءات قصيرة الأجل محددة، عند الحاجة، والعمل فى الوقت نفسه على ايجاد حلول طويلة الأجل.

المنجزات السابقة والتحديات الراهنة

٤٠ ـ يعانى مايقدر بنحو ٢٠ فى المائة من الشعوب فى العالم النامى من نقص التغذية المزمن، فهم يستهلكون من الأغذية أقل القليل الذى لايفى حتى بالحد الأدنى من احتياجاتهم من الطاقة(٧). ذلك أن مايقرب من ١٩٢ مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الذى يرجع الى النقص الحاد أو المزمن فى الطاقة المستمدة من البروتين، وخلال حالات النقص الموسمية فى الأغذية، وكذلك فى أوقات المجاعة والاضطرابات الاجتماعية، يزداد هذا الرقم المتوسط. وطبقا لبعض التقديرات، يلقى كل عام حوالى ١٣ مليون طفل دون سن الخامسة حتفهم نتيجة للاصابة بالعدوى أو كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة للجوع وسوء التغذية. وعلاوة على ذلك، فان مايزيد على ٠٠٠ ٢ مليون فرد، معظمهم من النساء والأطفال، يعانون من نقص واحد أو أكثر من المغذيات الدقيقة : فالأطفال يولدون متخلفين عقليا نتيجة لنقص اليود، كما أنهم يولدون فاقدى البصر ويتوفون نتيجة لنقص فيتامين ألف، فضلا عن أن أعدادا هائلة من النساء والأطفال يعانون نتيجة لنقص الحديد، كما يعانى مئات الملايين من الأفراد من الأمراض التى ترجع الى تلوث الأغذية والمياه.

٤١ ـ وقد تحقق فى الوقت نفسه عدد من الانجازات الهامة فى مجال توفير الأغذية والخدمات الصحية والاجتماعية فى جميع أنحاء العالم خلال العقود القليلة الماضية. فقد انخفض بصورة ثابتة العدد التقديرى للأفراد فى الأقاليم النامية الذين يعانون من سوء التغذية المزمن (من ٩٤١ مليون فرد الى ٧٨٦ مليون فرد فيما بين ١٩٦٩ـ١٩٧١ و١٩٨٨ـ١٩٩٠)، وكذلك نسبة الأفراد الذين يعانون من سوء التغذية (من ٣٦ فى المائة الى ٢٠ فى المائة)

---

(٧) حددوا باعتبار أن مايحصلون عليه من طاقة يوميا على مدى عام تقدر بما دون المتطلبات اللازمة للاحتفاظ بوزن الجسم ودعم مايمارسونه من أنشطة خفيفة.

حتى رغم زيادة عدد السكان فى العالم. وبالاضافة الى ذلك، يطرأ تحسن مطرد على متوسط العمر المتوقع فى معظم البلدان النامية، مما يرجع أساسا الى انخفاض حجم الوفيات المبكرة التى تحدث نتيجة للأمراض المعدية، بينما تنخفض كذلك معدلات الوفيات بين الأطفال.

٤٢ ـ وقد حقق متوسط نصيب الفرد من الامدادات الغذائية فى البلدان النامية زيادة خلال السبعينات والثمانينات وان كان هذا المعدل آخذ فى التباطؤ. وفى أواخر الثمانينات بلغت نسبة سكان العالم الذين يعيشون فى بلدان يحصل الفرد فيها على أكثر من ٢٦٠٠ سعر حرارى يوميا حوالى ٦٠ فى المائة تقريبا. وقد كانت الامدادات الغذائية العالمية (اذا تم توزيعها حسب الاحتياجات الفردية) كافية لتوفير أكثر من المتطلبات اللازمة لسد الاحتياجات من الطاقة بكثير.

٤٣ ـ ويبين التقدم المحرز فى عدد من البلدان أن أهداف المؤتمر الدولى المعنى بالتغذية وان كانت أهداف طموحة، الا أنها ليست بعيدة المنال. ففى تايلند، على سبيل المثال، تم خلال العقد الماضى، اللحد بدرجة كبيرة من سوء التغذية السائد والناجم عن نقص الطاقة المستمدة من البروتين بين الأطفال قبل سن المدرسة من ٨ر٥٠ فى المائة الى ١ر١٧ فى المائة، مع القضاء تماما على أشكال سوء التغذية الحاد والمتوسط. وفى اندونيسيا، ازداد نصيب الفرد المتاح من الأغذية من ٢٠٧٢ سعر حرارى الى ٢٦٠٥ سعر حرارى فيما بين ١٩٧١ـ١٩٧٣ و ١٩٨٨ـ١٩٩٠، كما أن سوء التغذية السائد آخذ فى التناقص بصورة مطردة.

٤٤ ـ وقد حققت شيلى منجزات رائعة فى مجال تحسين الحالة الصحية والتغذوية للأطفال الرضع والأطفال قبل سن المدرسة خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وقد بلغت معدلات وفيات الرضع والأطفال على السواء الى أكثر المعدلات انخفاضا بعد أن كانت أكثرها ارتفاعا فى الاقليم، وانخفض سوء التغذية السائد بين الأطفال من ٣٧ الى ٥ر٨ فى المائة.

٤٥ ـ وقد تمكنت الهند من القضاء تماما على المجاعات على مدى العقدين الماضيين. وفى البرازيل، انخفض متوسط نقص وزن الأطفال الذى كان سائدا على المستوى القطرى من ٤ر١٨ الى ١ر٧ فى المائة فيما بين ١٩٧٥ و١٩٨٩. وقد أجريت تحسينات كبيرة على حالة التغذية بين الأطفال قبل سن المدرسة فى زمبابوى، وانفخضت بشدة معدلات وفيات الأطفال. وتمكنت بوتسوانا، رغم حالة الجفاف الحالية والمستمرة، من القضاء على الوفيات الناجمة عن المجاعات.

٤٦ ـ وتوضح هذه الأمثلة القطرية امكانية ادخال تحسينات كبيرة على حالة التغذية عن طريق الارادة السياسية الملتزمة وصياغة سياسات مدروسة جيدا واتخاذ اجراءات متضافرة على المستويين القطرى والدولى. ويتمثل التحدى المباشر للمجتمع الدولى فى الاستفادة من التقدم المحرز والتعجيل بادخال التحسينات فى مجال الرفاهية التغذوية لجميع الشعوب.

التغذية باعتبارها محور التنمية

٤٧ ـ يؤثر سوء التغذية، فى المقام الأول، على الفقراء المحرومين الذين ليس بامكانهم انتاج أو شراء مايكفيهم من أغذية والذين يعيشون فى بيئات هامشية وتفتقر الى معايير الصحة العامة دون أن يتمكنوا من الحصول على مياه الشرب النقية والخدمات الأساسية والذين يتعذر عليهم الوصول الى التعليم والمعلومات اللازمة للنهوض بأوضاعهم التغذوية. وعلاوة على ذلك، فان ضعف الحالة الصحية المرتبط بسوء التغذية يؤدى الى تخفيض موارد الأسر وقدرتها على تحقيق الايرادات الضعيفة بالفعل، ومن ثم تزداد مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية. وهذا بدوره يسهم فى مزيد من الانخفاض فى مجال التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية فى المستقبل.

٤٨ ـ وفى أشد البلدان فقرا، لايمكن حل مشكلات التغذية من خلال برامج التغذية وحدها، اذ يحتاج الأمر الى بذل الجهود لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية العامة فى تلك البلدان. ومن المحتم، فى البلدان كافة، كفالة توجيه فوائد التنمية الاجتماعية والاقتصادية الى الفقراء والذين يعانون من سوء التغذية. وفى كثير من الحالات، كانت أكثر الاستراتيجيات الحكومية فعالية فى تخفيض سوء التغذية الى المستوى القطرى هى تلك التى تركز على نمو الدخل القومى مع مراعاة مبادىء العدالة.

٤٩ ـ بيد أن كثيرا من رجال التخطيط ومقررى السياسات على المستوى القطرى لم يتمكنوا فى كثير من الأحيان من ايلاء الاهتمام الكافى للآثار التغذوية المترتبة على السياسات الانمائية. وبناء عليه، لم تحقق تلك السياسات الحد الأعلى الممكن من الفوائد التغذوية، بل وكان لها فى بعض الحالات آثار سلبية على الرفاهية التغذوية. مثال ذلك أن مواصلة سياسات التصنيع المحيزة ضد القطاع الزراعى قد ساهمت، فى بعض الحالات، فى خلق مشاكل التغذية.

٥٠ ـ ومن الممكن أن تؤدى السياسات الاقتصادية الشاملة التى تحاول تصحيح الاختلالات بين مجموع العرض والطلب، وان كانت لاتولى الاهتمام الكافى للآثار الاجتماعية والتغذوية، الى اثارة مشاكل تغذوية خطيرة بالنسبة للأسر الفقيرة والمعرضة. وفى حين قد تعتبر التحسينات فى مجال التغذية من بين الأهداف الرئيسية للسياسات الانمائية القطاعية أو شبه القطاعية فان تحديد آثارها الممكنة على التغذية ينبغى أن يولى أهمية خاصة.

٥١ ـ وتتمثل احدى الاستراتيجيات الرئيسية المنبثقة عن المؤتمر الدولى المعنى بالتغذية فى العمل بوضوح على تعزيز التغذية الأفضل من خلال طائفة من السياسات والبرامج الزراعية والانمائية وذلك بادماج أهداف التغذية فى عملية التخطيط. ويمكن أن تتحقق تحسينات جوهرية فى مجال التغذية نتيجة لادماج الاعتبارات التغذوية فى سياسات النمو الاقتصادى والتنمية الأوسع نطاقا، وفى عمليات التكيف الهيكلى، وفى مجال انتاج الأغذية والانتاج الزراعى، وفى مجال تصنيع الأغذية وتخزينها وتسويقها، وفى مجال الرعاية الصحية والتعليم والتنمية الاجتماعية.

٥٢ ـ ويمكن أن تؤدى السياسات الانمائية المنفذة على نحو سليم، الى تحسين الوضع التغذوى بتهيئة البيئة الاقتصادية التى تفضى الى النمو (العمالة وتوليد الدخل) أو بالتحكم فى أسعار السلع والخدمات وامكانية الحصول عليها لاسيما الأغذية. كذلك يمكن للسياسات القطاعية أن تبقى على انتاجية الموارد أو تعززها بصورة مباشرة من خلال السياسات الزراعية والبيئية أو بصورة غير مباشرة من خلال السياسات الصحية التى تعزز انتاجية الأيدى العاملة. وعلاوة على ذلك، فان سياسات القطاع العام التى تعمل على تطوير وتوسيع نطاق الخدمات مثل الارشاد الزراعى، والعيادات الصحية، ودور الحضانة، والمدارس، ومراكز توفير المدخلات الزراعية، والطرق، والكبارى، والآبار، وامدادات مياه الشرب، يمكن أن تعود جميعها بآثار مفيدة على التغذية.

٥٣ ـ ويمثل القطاع الزراعى أكبر فرصة للتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية، وبالتالى يتيح أكبر الامكانيات لادخال التحسينات المستمرة على الوضع التغذوى لفقراء الريف. وفى كثير من المناطق الريفية، تكون مشكلات التغذية المسيطرة على هذه المناطق مرتبطة بنقص الوظائف أكثر من ارتباطها بنقص الأغذية. وغالبا ماتتعلق أكثر الاحتياجات الحاحا بخلق الوظائف، فى المزرعة وخارجها، وذلك من خلال الأنشطة ذات الصلة بالزراعة. ويمكن للسياسات الزراعية أن تؤثر تأثيرا ايجابيا على التغذية من خلال تحسين الانتاج الغذائى واتاحته وتصنيعه وتسويقه وكذلك من خلال زيادة فرص العمالة.

٥٤ ـ وتؤثر السياسات الزراعية كذلك على استخدام الوقت والأيدى العاملة والطاقة، وعلى الظروف البيئية والمعيشية، وعلى المحتوى المغذى للأغذية. وباتباع نهج أكثر شمولا ازاء التنمية، ربما يستطيع رجال التخطيط تشجيع التوزيع والاستهلاك الأكثر انصافا للأغذية، فى حين يزيد من القوة الشرائية للفقراء المحرومين تغذويا والمجموعات المحرومة من السكان.

٥٥ ـ وبغية توفير ضمانات تحقيق الرفاهية التغذوية للفقراء، من الضرورى ألا تتحيز السياسات الاقتصادية الشاملة ضد قطاع الأغذية والزراعة والمناطق الريفية حيث يعيش الفقراء فى أغلب الأحيان. وباستطاعة الاستثمار العام فى مجال خدمات الرعاية الصحية

والصحة العامة، بما فى ذلك مياه شبكات التوزيع والصرف الصحى، أن يعمل على تحسين أحوال الصحة والتغذية بدرجة كبيرة. كذلك من المرجح أن يؤدى الاستثمار فى مجال البنية الأساسية بغية تعزيز الوظائف الايجابية للأسواق، لاسيما فى مجال الطرق، والنقل، وتوصيل المعلومات الخاصة بالأسواق، الى تعزيز الوصول المنصف الى الحوافز الاقتصادية.

٥٦ ـ وتلعب أيضا البيئة الاقتصادية الخارجية المعززة للنمو دورا أساسيا فى تحسين الوضع التغذوى للفقراء. وتشمل السياسات فى هذا المجال تحسين مجال التجارة الدولية والتخفيف من حدة مشكلة الديون الخارجية وزيادة تدفق الموارد الخارجية. وعلى المستوى القطرى، يعتبر النمو السكانى السريع عقبة كأداء أمام تحقيق التحسن القابل للاستمرار فى مستويات المعيشة. وبناء على ذلك، فان الآثار المترتبة على السياسات السكانية فيما يتعلق بالتغذية، انما هى آثار هامة لاسيما فى بلدان العجز الغذائى حيث يستمر النمو السكانى السريع وحيث تتزايد الرغبة فى الانتقال الى المناطق الحضرية.

٥٧ ـ ويوفر التعليم فرضا أفضل وظروفا معيشية أكثر مواتاة يمكن أن تسفر عن تحسن فى الأحوال الصحية والتغذوية. فتعليم الأم والمامها بالقراءة والكتابة على وجه الخصوص، له تأثير كبير على بقاء الأطفال على قيد الحياة وعلى صحتهم ورفاهيتهم التغذوية. ويؤثر التعليم والالمام بالقراءة والكتابة على التنمية والدخل، اللذين يسهمان بدورهما فى تحسين التغذية. وقد يكون للتعليم وتدريب الأفراد على التصدى لشواغل الأغذية والتغذية على مستوى المجتمع وعلى المستوى الاقليمى أكبر الأثر فى المناطق التى تفتقر الى تلك المهارات.

٥٨ ـ وتلعب السياسات البيئية كذلك دورا رئيسيا فى التأثير على الوضع التغذوى للفقراء. وينبغى أن تستهدف تلك السياسات تهيئة البيئة الاقتصادية حيث يكون من الأمور المجزية ادارة وصيانة الموارد الطبيعية وليس تدميرها.

٥٩ ـ ولايمكن الاستغناء عن الحوار فيما بين القطاعات الذى يقوم على الالتزامات الحكومية القوية والارادة السياسية، وذلك من أجل تشجيع الاجراءات الواقعية والتكميلية الرامية الى تحسين التغذية. وعلى المستويين المحلى والاقليمى، هناك حاجة الى هيكل لتحديد الاجراءات التى ينبغى أن تتخذها القطاعات المختلفة من أجل تحسين التغذية وصياغة أهداف عملية أفضل لتلك الاجراءات. مثال ذلك توجيه أهداف فوائد التنمية على أساس تفضيلى الى أولئك الذين هم فى أمس الحاجة اليها.

اتخاذ الاجراءات للنهوض بالتغذية

٦٠ ـ حققت معظم البلدان بالفعل تقدما كبيرا فى مجال تحديد المشاكل ذات الأولوية حيث قامت باستعراض الخطط أو اعدادها، وانشاء آليات للعمل مشتركة بين القطاعات. واتخذت بلدان عديدة، بما فيها بعض من أشد البلدان فقرا، تدابير لتعزيز برامج الأغذية والتغذية والزراعة والتعليم والصحة ورفاهية الأسرة، وهى البرامج التى ساعدت على تخفيض حدة الجوع والتغذية بدرجة كبيرة. كذلك نجح الكثير من البلدان فى تحسين الوضع التغذوى لشعوبهم من خلال اللجان المشتركة بين القطاعات والمعنية بالأغذية والتغذية، ومن خلال السياسات الغذائية والتغذوية والصحية المتكاملة. وفيما يلى أمثلة للبلدان التى حققت تلك النجاحات.

٦١ ـ ففى تايلند، يرجع النجاح الذى حققته الى خططها الخمسية فى المجال الاجتماعى والصحى والغذائى والتغذوى الى حد كبير، ولاسيما الى خطة تخفيف وطأة الفقر. فهذه الخطة التى بدأت فى عام ١٩٨٢ تعتبر بمثابة برنامج استثمارى ريفى يهدف الى تحسين مستوى حياة ٧ر٥ مليون نسمة من الفقراء فى الأقاليم الشمالية والشمالية الشرقية والجنوبية من البلاد. وقد تركزت الخطة على رفع مستويات معيشة السكان من مستوى الكفاف وتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية فى المناطق الريفية حيث تتركز أعلى درجات الفقر.

٦٢ ـ وقد شددت خطة تخفيف وطأة الفقر على تحقيق الحد الأقصى من مشاركة المجتمع وتوفير التكنولوجيا المنخفضة التكلفة التى من شأنها أن تمكن أفراد الشعب من بذل المزيد من الجهد لتولى أمر أنفسهم. وقد تم تنفيذ أربعة برامج رئيسية هى : خلق العمالة الريفية، والمشروعات أو الأنشطة الرامية الى النهوض بالقرية، وتوفير الخدمات الأساسية، وبرنامج للانتاج الزراعى. وقد وجد أن التأييد الأساسى القوى الذى حظيت به الخطة فى جميع مراحل تنفيذها، علاوة على التأكيد على مشاركة المجتمع، كانا من الأمور الأساسية لنجاح الخطة.

٦٣ ـ أما فى اندونيسيا، فان الخطط الانمائية طويلة الأجل قد ركزت على سياسة وبرامج الأغذية والتغذية باعتبارها ذات أولوية فى مجال التنمية البشرية وتخفيف حدة الفقر. فعلى المستوى القطرى، قامت الوكالة القومية لتخطيط التنمية بتنسيق السياسة الخاصة ببرامج الأغذية والتغذية والتخطيط لها والموافقة عليها. ويعتبر النمو الاقتصادى السريع والمنصف، وزيادة المتاح من الأغذية مسؤولان عن التحسينات التى تحققت فى مجال التغذية. وقد حققت اندونيسيا الاكتفاء الذاتى فى مجال الأرز منذ منتصف الثمانينات، على سبيل المثال.

٦٤ ـ وحققت شيلى منجزات رائعة فى مجاس تحسين الوضع التغذوى وذلك من خلال وضع سياسة قطرية متكاملة فى مجال الأغذية والتغذية والصحة شاركت فيها بصورة مباشرة وزارات محددة فى قطاعات مختلفة، وكذلك من خلال السياسات والبرامج ذات الأهداف المحددة بدقة فى مجال الصحة، والصحة العامة، والتعليم والانتاج الغذائى.

٦٥ ـ وتتضمن بعض الأنشطة المنفذة : المحاولات التى تستهدف توفير الأغذية للأسر التى تعيش فى حالة من الفقر المدقع، ومراكز علاج الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية بصورة حادة، التوعية التغذوية من خلال المدارس والخدمات الصحية، والتركيز على التعليم الأساسى، لاسيما للفتيات، ووضع برامج للصحة العامة على المستوى القطرى لسكان الحضر.

٦٦ ـ وقد أسفرت السياسات الزراعية التى وضعت فى منتصف السبعينات عن تغيير كلى فى هذا القطاع، وحقق انتاج الأغذية زيادة سريعة. وقد أدى النجاح الذى تحقق فى القطاع الزراعى ليس فقط الى حدوث انخفاض شديد فى الواردات الغذائية، بل والى زيادة كبيرة فى العمالة الريفية والدخل الريفى، وبالتالى الى تحسين ملحوظ فى مجال الصحة والتغذية.

٦٧ ـ أما فى بوتسوانا، فقد كان هناك التزام واضح من جانب الحكومة بتحسين الأمن الغذائى والتغذية على المستوى القطرى ومستوى الأسرة، كما تحققت انجازات رائعة فى مجال النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتغذوية للسكان. وقد أنشأ القطر اطارا مشتركا بين البقطاعات للنهوض بالأمن الغذائى والتغذية علاوة على برامج التنمية الشاملة.

٦٨ ـ وتتصدى بوتسوانا للمشكلة القائمة دوما وهى مشكلة الجفاف وذلك من خلال نظام فعال للانذار المبكر، وتدابير اغاثة شاملة للتخفيف من أثر الجفاف على الوضع التغذوى للسكان. وتشمل تدابير الاغاثة توفير امدادات غذائية اضافية بصورة مباشرة مع اتاحة فرص تحقيق الدخل للأسر المعرضة. وتتمثل أهداف اللجنة التقنية للانذار المبكر فى النهوض بأنشطة مراقبة الجفاف، وابقاء البلاد فى حالة استعداد لمواجهة الجفاف وتيسير الاستجابة لحالات الجفاف.

٦٩ ـ وفى الهند، يعتبر القضاء تماما على المجاعة من المنجزات الرئيسية التى صارت ممكنة نتيجة للسياسات التى وضعتها الحكومة فى مجال الأمن الغذائى على مدى العقدين الماضيين. وقد أدى النمو العام فى مجال المتاح من الأغذية نتيجة لتكنولوجيات الثورة الخضراء، والتخفيض الكبير الذى طرأ على حالة الفقر، الى القضاء على خطر المجاعة بالنسبة لسكان الهند قاطبة. وتعتبر المحاولات التى قامت بها الهند فى مجال الأمن الغذائى، لاسيما النظام العام للتوزيع والبرنامج القطرى للعمالة الريفية، بمثابة أمثلة رائعة على فائدة البرامج الحكومية لتحسين التغذية، وضرورة تحديد أهداف تلك البرامج على نحو أفضل.

٧٠ ـ وقد حققت عدة بلدان أخرى انجازات هامة تعتبر بمثابة نماذج للطرق الفعالة التى تستهدف تخفيف حدة الفقر وسوء التغذية. بيد أن الموارد والاحتياجات والمشكلات تختلف فيما بين بلدان وأقاليم العالم، وداخل تلك البلدان والأقاليم. ويتعين تقييم الحالة فى كل قطر واقليم بغية تحديد الأولويات فيما يتعلق بصياغة خطط العمل القطرية والاقليمية المحددة، مع ايلاء اهتمام واضح للالتزام على المستوى السياسى بتحسين رفاهية السكان فى مجال التغذية. وهذا بالضرورة يتطلب النظر فى الآثار التغذوية لخطط التنمية الشاملة، وسياسات التنمية القطاعية ذات الصلة.

٧١ ـ ويتعين الشروع فى وضع خطط العمل القطرية المتعلقة بالتغذية أو اعادة صياغتها وفقا لأغراض وأهداف المؤتمر العالمى المعنى بالتغذية وخطة العمل المتعلقة بالتغذية. وينبغى أن يتم فى اطار خطط العمل القطرية هذه تحديد الأهداف والأغراض والأطر الزمنية ذات الأولوية، وتبيان الموارد التقنية والمالية المتاحة، علاوة على الموارد التى لاتزال مطلوبة لوضع البرامج وتنفيذها، ودعم التعاون المستمر فيما بين القطاعات.

انخفاض الأسعار الحقيقيـــــــة
للسلع الزراعيـة وايرادات المصدريـــن

٧٢ ـ اتجهت أسعار السلع الزراعية نحو الانخفاض فى الأسواق العالمية، فى حين اتجهت أسعار السلع المصنعة نحو الارتفاع، وذلك خلال فترة عشر سنوات على الأقل. وقد أسفرت هذه الاتجاهات المتناقضة عن انخفاض فى معدلات التبادل التجارى بالمقايضة الصافية بين صادرات السلع الزراعية والواردات من السلع المصنعة والبترول الخام. ففى عام ١٩٩٢، بلغ الانخفاض ٢ فى المائة. وبمقارنة فترة السنوات الثلاث ١٩٩٠ـ١٩٩٢ بفترة السنوات الثلاث ١٩٧٩ـ١٩٨١ يتبين أن الانخفاض كان بنسبة ٣٠ فى المائة، أى بمتوسط معدل سنوى قدره ٣ فى المائة. وقد بلغ الانخفاض مايقرب من ٤٠ فى المائة فى صادرات البلدان النامية من السلع الزراعية و٢٠ فى المائة فى صادرات البلدان المتقدمة من السلع نفسها(٨). وقد حققت بعض البلدان مكاسب فى مجال الانتاجية تكفى لتعويض الانخفاض فى الأسعار الحقيقية (معدلات التبادل التجارى بالمقايضة)، بيد أن الانخفاض قد أدى بالنسبة للعديد من البلدان الى تخفيض ايرادات الهكتار من الأرض المنزرعة (عنصر التبادل التجارى الوحيد). وعلاوة على ذلك، كان الانخفاض العالمى فى الأسعار من الضخامة بحيث عوض بوجه عام التوسع فى الانتاج، ومن ثم أدى بالفعل الى تخفيض الايرادات العامة (معدلات التبادل التجارى بالنسبة للايرادات).

---

(٨) هذه البيانات مستمدة من أسعار الأرقام القياسية العالمية للسلع الأساسية التى وضعتها الأمم المتحدة.

٧٣ ـ ويشتمل الجدول ٤ على أمثلة تبين الى أى حد كان الانخفاض فى معدلات التبادل التجارى بالمقايضة معوضا للزيادة فى غلة المحاصيل وانتاجها. وقد كان مصدرو البن بوجه عام من بين المصدرين الذين عانوا خسارة كبيرة، اذ أن الزيادات الضئيلة التى تحققت فى الغلات والانتاج قابلها انخفاض بنسبة ٦٦ فى المائة فى معدلات التبادل التجارى بالمقايضة فى الأسواق الدولية. ومن السلع الأخرى التى عانت خسائر كبيرة الكاكاو والمطاط الطبيعى والسكر والأرز والذرة الصفراء.

٧٤ ـ ويمكن الى حد ما تفسير الارتفاع فى الانتاج رغم الانخفاض الكبير فى معدلات التبادل التجارى هذه، بأن الزراعات والاستثمارات الأخرى التى حدثت فى وقت سابق وفى سنوات أكثر مواتاة، ظلت قائمة. والواقع أنه قبل بداية الثمانينات مباشرة، أى فى عام ١٩٧٧ـ١٩٧٨ كانت معدلات التبادل التجارى بالمقايضة بالنسبة للبن والكاكاو تزيد على ضعف معدلات ١٩٧٩ـ١٩٨١[٩]. وقد بلغت الأسعار الحقيقية للمطاط الذروة فى أوائل الخمسينات، الا أن المزارع انتعشت نتيجال لذلك، كما أن السنوات اللاحقة التى شهدت أسعارا مواتية أدت الى استمرار الانتاج. ويوضح مستوى حوافز الانتاج فى السنوات المبكرة أيضا النمو الذى تحقق فى انتاج زيت النخيل حيث ارتفع الانتاج بدرجة كبيرة فى الثمانينات.

٧٥ ـ وقد حدث كذلك توسع فى انتاج بعض السلع فى المناطق التى تتميز بالانتاج منخفض التكاليف، وهو التوسع الذى تحقق نتيجة لزيادة الانتاجية بمعدل يفوق المتوسط. وربما تتضمن تفسيرات بقاء بعض المناطق التى تجرى فيها زراعة بعض المحاصيل بل والتوسع فيها، تغييرات فى العلاقة بين الأسعار التجارية العالمية وأسعار المنتج. ففى كثير من البلدان النامية، على سبيل المثال، وفى الفترة السابقة على منتصف الثمانينات، كثيرا ما تضاءلت ايرادات المزارعين من المحاصيل المصدرة نتيجة للمغالاة فى تحديد قيمة عملاتهم الوطنية والضرائب وترتيبات التسويق المرتفعة التكلفة. وتنطبق هذه القيود المفروضة على الحوافز، ومن ثم على الانتاج، على جزء كبير من انتاج البن والكاكاو، وبعض انتاج المحاصيل الأخرى التى تصدرها البلدان النامية. وفى فترة الثمانينات، انخفضت بشدة هذه القيود المفروضة على الحوافز الانتاجية فى بعض البلدان المصدرة الرئيسية، مما أدى الى رفع الأسعار المدفوعة للمزارعين بالنسبة للأسعار المطروحة فى الأسواق العالمية.

٧٦ ـ وعلى النقيض من ذلك، فانه نتيجة لدعم الحكومة وحمايتها لهذا القطاع، فاقت الحوافز فى مجال الانتاج الزراعى فى البلدان المتقدمة فى كثير من الحالات تلك الحوافز المتاحة فى الأسواق العالمية. وقد ازدادت هذه الحماية فى معظم البلدان المتقدمة

---

(٩) منظمة الأغذية والزراعة. ١٩٨٧. عدم استقرار معدلات التبادل التجارى للسلع الأساسية ١٩٠٠ ـ ١٩٨٢. "نشرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن المنظمة برقم ٦٤، ص ١٧٢، روما، المنظمة.

خلال الثمانينات. وازداد الدعم المقابل لهذه الحماية الممنوح للمنتجين من متوسط عام قدره ٣٠ فى المائة فى ١٩٧٩-١٩٨١ الى ٤٤ فى المائة فى ١٩٩٠-١٩٩٢ فيما يتعلق باثنين وعشرين بلدا أعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وقد أضيفت الزيادة فى الانتاج الناجمة عن ذلك الى الامدادات المطروحة فى الأسواق العالمية، وذلك مع استخدام الأموال العامة فى كثير من الأحيان لتيسير الصادرات. كذلك تعنى عملية تقديم الاعانات ضمنيا أو علانية لهذه الصادرات أن أسعار السلع المعنية فى الأسواق العالمية كثيرا ماتكون دون الأسعار المحلية للمنتج فى البلد المصدر، كما تكون أيضا دون التكاليف المحلية للانتاج بالنسبة لبعض المستوردين.

٧٧ - وهناك تفسير آخر للانخفاض فى الأسعار الحقيقية لبعض السلع فى الثمانينات، وهو ضعف الشروط الاقتصادية أو ازالتها من الاتفاقيات السلعية الدولية. وان وقف العمل بهذه الأحكام فى الاتفاقية الدولية للبن فى يوليو/تموز ١٩٨٩ قد أعقبه انخفاض حاد فى أسعار البن. وفى وقت سابق، تم وقف العمل بالأحكام الاقتصادية الواردة فى اتفاقيتى الكاكاو والسكر.

٧٨ - ومما أدى الى تفاقم الوضع، النمو البطىء فى مجال الطلب والاستهلاك فى البلدان المتقدمة. ولم يتعد نمو السكان فى تلك البلدان ٧ر٠ فى المائة سنويا. وعلاوة على ذلك، فان نصيب الفرد من الاستهلاك، الذى كان مرتفعا بالفعل بوجه عام، لم يجن سوى القليل من نمو الدخل الذى كان دون نسبة الـ ٣ فى المائة سنويا. وقد تأثر البن بنوع خاص بالنمو البطىء فى أسواقه، اذ أن البلدان المتقدمة قد استأثرت بنسبة ٧٠ فى المائة من الأسواق العالمية. كذلك استأثرت البلدان المتقدمة بما يزيد على ٦٠ فى المائة من الأسواق العالمية بالنسبة للكاكاو والمطاط الطبيعى. وقد أدت التغيرات التكنولوجية فى المنتجات المصنوعة أيضا الى تخفيض الطلب على عدد من السلع، لاسيما المطاط الطبيعى والسكر. بيد أنه كان هناك نمو كبير فى الأسواق بالنسبة لعلق الحيوان الذى له أهميته بالنسبة للكسب، والمساحيق الزيتية، والأعلاف من غير الحبوب، وفى بعض الحالات الحبوب وقد انخفض مؤخرا هذا النمو نتيجة لانكماش الانتاج الحيوانى فى أوروبا الشرقية والغربية على السواء، وفى الاتحاد السوفييتى سابقا.

٧٩ - وقد اتجهت كذلك الزيادة فى نصيب الفرد من الاستهلاك التى ترجع الى التخفيضات فى الأسعار، الى أن تكون ضئيلة نسبيا فى البلدان المتقدمة. ومن ثم كان حجم المستهلك من كثير من السلع دون حجم المنتج منها بصورة ثابتة، رغم انخفاض أسعار السلع فى الأسواق الدولية بنسبة تصل الى ٦٦ فى المائة منذ أوائل الثمانينات. وقد تم تسجيل تخفيضات أقل فى الأسعار فى مواجهة زيادة الانتاج بمعدلات مرتفعة بالنسبة لبعض السلع حيث كان الاستهلاك أكثر تمشيا مع الأسعار العالمية، كعلف الحيوان فى البلدان المتقدمة، والسلع التى تتمتع بأسواق كبيرة فى البلدان النامية كالشاى، على سبيل المستوى.

الجدول ٤ ـ التغيرات فى الغلة والانتاج ومعدلات التبادل التجارى لعدد مختار من السلع ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ الى ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢

السلع	التغير فى الغلة	التغير فى الانتاج	التغير فى معدلات التبادل التجارى المقايضة	العنصر الوحيد	الدخل
	(..... % .....)				
جميع البلدان					
البن	3	14	-66	-65	-61
الكاكاو	18	42	-66	-60	-52
الشاى	27	36	-28	-8	-2
قطن شعر	36	34	-33	-9	-10
المطاط الطبيعى	12	34	-44	-37	-25
السكر	10	27	-55	-50	-43
فول الصويا	16	26	-36	-26	-19
أرز	29	32	-48	-33	-31
قمح	36	29	-35	-12	-16
ذرة صفراء	15	18	-35	-25	-23
البلدان النامية					
قطن شعر	53	52	-33	2	2
سكر	9	43	-55	-51	-36
فول صويا	21	66	-36	-23	7
أرز	30	34	-48	-32	-30
قمح	44	53	-35	-6	-1
ذرة صفراء	28	41	-35	-17	-8

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة .

ملاحظة : معدلات التبادل التجارى بالمقايضة = أسعار الصادرات (من المنتجات الزراعية) مخفضة (أو ناقص) أسعار الواردات (من السلع المصنعة والبترول الخام)، معدلات التبادل التجارى للايرادات = ايرادات الصادرات ناقص أسعار الايرادات، معدلات التبادل التجارى للعنصر الوحيد = معدلات التبادل التجارى بالمقايضة الصافية معدلة حسب التغيرات فى الانتاجية (الغلة لكل هكتار).

جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف

٨٠ ـ منذ أوائل عام ١٩٩٢، سارت المفاوضات فى أربعة مجالات[١٠]، ففى اطار المجال الأول جرت المفاوضات بشأن الوصول الى الأسواق على أسس ثنائية وجماعية ومتعددة الأطراف وبالمثل، جرت المفاوضات فى المجال الثانى حول الالتزامات الأولية المتعلقة بالخدمات. وفى اطار المجال الثالث، تناولت الأعمال توافق مشروع الاتفاقية الوارد فى مشروع الوثيقة الختامية قانونيا واتساقه داخليا. وأخيرا، عقدت لجنة المفاوضات التجارية عددا من الاجتماعات، وهذا مايدخل فى اطار المجال الرابع.

٨١ ـ ومما له أهمية خاصة بالنسبة للمفاضوات، المناقشات الثنائية التى جرت بين لجنة المجتمعات الأوروبية والولايات المتحدة فيما أطلق عليه اتفاق بلير هاوس المؤرخ فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٢[١١]، حيث قامت الأطراف بالابلاغ عما أحرزته من تقدم ضرورى لتأكيد الاتفاق على العناصر الرئيسية التى تعوق التقدم فى جنيف، وهى الزراعة والخدمات والوصول الى الأسواق. وفيما يتعلق بالزراعة، قامت الأطراف بتسوية الخلافات بشأن العناصر الرئيسية الخاصة بالدعم المحلى واعانات التصدير والوصول الى الأسواق. كذلك اتفقت الأطراف على كيفية تسوية نزاعاتها بشأن البذور الزيتية.

٨٢ ـ أما الخلافات الرئيسية بين مشروع الوثيقة الختامية واتفاق بلير هاوى فيتعلق بامكانية تخفيض حجم الصادرات المعانة بنسبة ٢١ فى المائة بدلا من ٢٤ فى المائة، وألا تنطبق نسبة التخفيض وهى ٢٠ فى المائة فى المقياس التجميعى للدعم على السلع منفردة حسبما هو متوخى فى مشروع الوثيقة الختامية، بل على الزراعة كقطاع. وعلاوة على ذلك، فان كافة الاعانات المقتطعة من الانتاج ستكون معفاة من التخفيض. بمعنى أنها ستندرج فى فئة المسائل المتفق عليها "الاطار الأخضر".

٨٣ ـ وبناء على ذلك، كانت هناك عدة دعوات فى الاجتماعات الدولية، بما فيها اجتماع مجلس منظمة الأغذية والزراعة، الى تحقيق نتائج ناجحة وشاملة لجولة أوروغواى. وكان هناك حافزآخر تمثل فى الاتفاق الذى توصل اليه زعماء الدول الصناعية السبع فى اجتماعهم فى يوليو/تموز ١٩٩٣ بتخفيض أو ازالة التعريفات الجمركية على طائفة واسعة النطاق من السلع المصنوعة.

---

(١٠) تضمنت وثيقة حالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٢ التطورات حتى أوائل ١٩٩٢.

(١١) وثيقة الجات MTN.TNC/W/103 المؤرخة فى ٢٠ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٢.

القضايا الراهنة فى مجال ادارة مصايد الأسماك

مصايد الأسماك فى المناطق الساحلية والمشاركة المحلية فى ادارتها

٨٤ ـ ظلت المنظمة لعدة سنوات تعزز المشاركة المحلية فى ادارة مصايد الأسماك. ورغم أن الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة ينظر الى القضية نظرة أوسع نطاقا، لاسيما بالنسبة للقضايا ذات الصلة بالحماية البيئية، وحماية الموائل، فان المبادىء الأساسية لمشاركة المجتمع المحلى لاتزال سارية، وتعتبر الملاحظات والمبادىء التوجيهية التالية المتعلقة بادارة مصايد الأسماك سليمة تماما فى هذا السياق العريض.

٨٥ ـ يعتبر نقل مسؤولية الادارة الى المستوى المحلى فى كثير من الأحيان عملية تدريجية ترتبط بقدرة المجتمع على ادارة شؤونه بفعالية. وفى هذا الصدد، يتعين ايلاء اهتمام شديد لنظم الادارة التقليدية أو المتعارف عليها التى قد تكون قائمة بالفعل فيما يتعلق بادارة الموارد المختلفة. وقد يكون الاعتراف بتلك النظم وامكانية اضفاء الصبغة القانونية عليها بمثابة أساس راسخ للادارة على المستوى المحلى.

٨٦ ـ ومن الممكن تيسير رصد واعمال اللوائح، بما فى ذلك تقرير السياسات ذاتيا ومن ثم جعل الادارة أكثر فعالية، بوضع تحديد دقيق لحقوق الملكية المحلية فى الموارد. كما يمكن أن تؤدى أيضا الى تحسين عملية تخطيط وتنفيذ تدابير محددة للادارة بسبب المعرفة التقليدية والمحلية بالموارد ومواسمها وخصائصها الأخرى المتاحة لمستخدمى هذه الموارد.

٨٧ ـ وتتميز حالة الكثير من موارد المناطق الساحلية الأكثر تعرضا بأن الوصول اليها متاح للجميع. وهذا يعنى أنه ليست هناك أسعار محددة لاستخدام الموارد لأن أى فرد بامكانه، اذا رغب، أن يستغل هذه الموارد دون مقابل. ولم يؤد هذا الى خلق مشاكل فى الماضى عندما كانت الموارد وفيرة بالمقارنة بتكنولوجيات الاستغلال المتاحة والطلب على هذه الموارد. الا أن النمو السكانى والتقدم التكنولوجى غيرا هذا الوضع تغييرا جذريا، مما أسفر عن سوء استخدام وتدهور واسع النطاق للموارد المتاحة للجميع فىالمناطق الساحلية وكثيرا ما تشعر المجتمعات المحلية التى تعتمد فى معيشتها على هذه الموارد بنوع خاص بمدى مضار هذه الحالة. وفى غياب الرقابة المحلية، تستطيع المجتمعات الخارجية أن تستغل هذه الحالة، وكثيرا ماتكون قادرة بفضل مالديها من موارد مالية وتقنية فائقة، على الاستيلاء على أجزاء كبيرة من هذه الموارد مما يعوق المستخدمين المحليين. وكثيرا ما أدى ذلك الى منازعات، على سبيل المثال، بين مصايد الأسماك الحرفية المحلية والأساطيل الصناعية القطرية والدولية. وقد قام عدد من البلدان باتخاذ خطوات لاقرار حقوق مدنية فى هذه الموارد المحلية. ومن أمثلة ذلك ماحدث فى الفلبين حيث منحت المحليات حقوقا خالصة على مياهها الساحلية حتى ١٥ كم من شواطئها.

الشكل ٦ ـ أسعار صادرات بعض السلع المختارة، ١٩٩١ـ١٩٩٢

(دولار للطن)

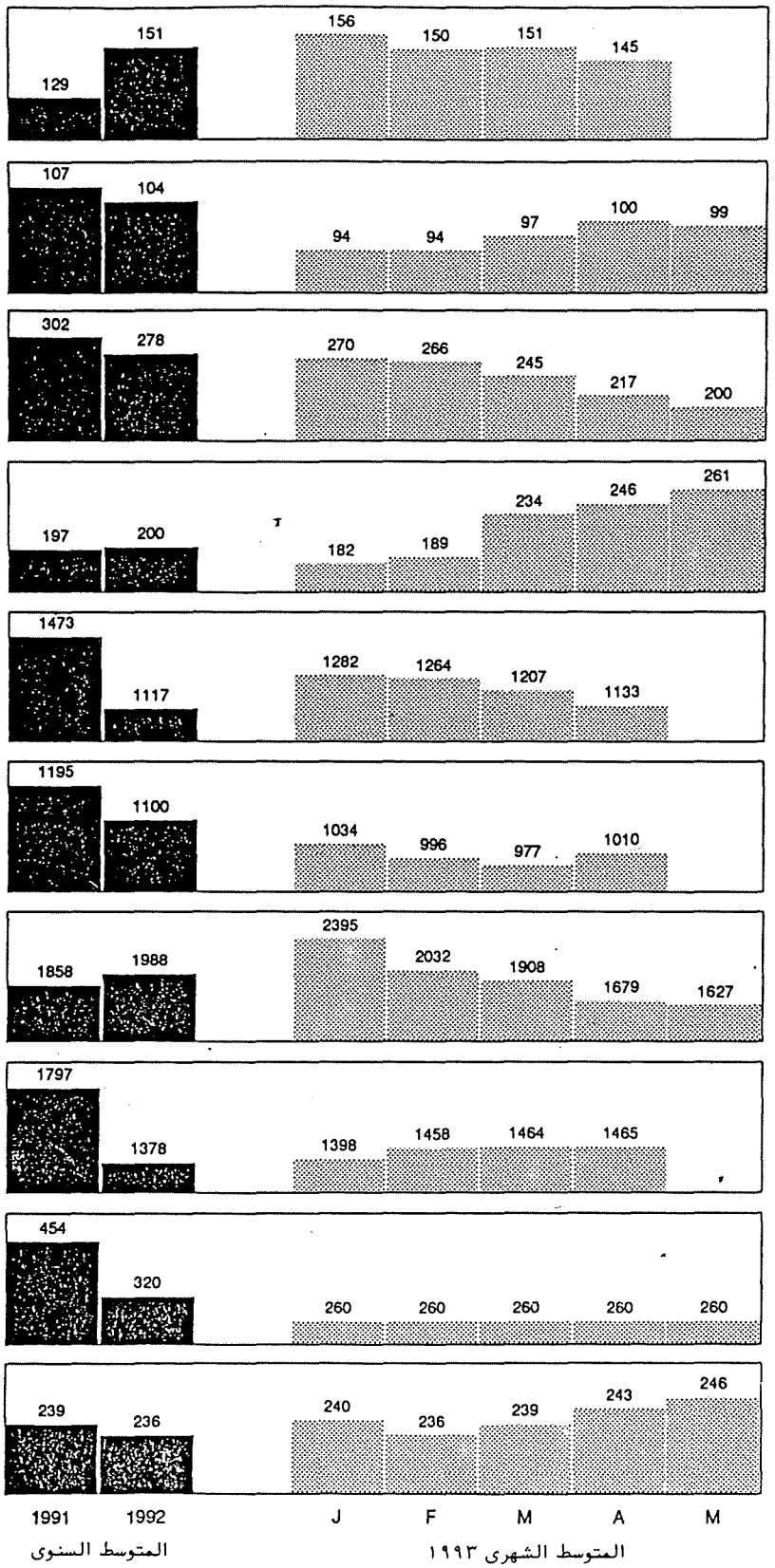

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة

٨٨ ـ **الصيد فى أعالى البحار:** تركز الاهتمام الدولى المتزايد بشأن الاستخدام القابل للاستمرار لموارد مصايد الأسماك فى العام، على طريقة ادارة عملية الصيد فى أعالى البحار. وقد نوقشت هذه المسألة فى عدد من المحافل الدولية، بما فيها المؤتمر الدولى المعنى بالصيد المسؤول، ومؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة، والمشاورة التقنية المعنية بالصيد فى أعالى البحار التابعة للمنظمة، وقد عقدت جميعها فى عام ١٩٩٢.

٨٩ ـ ومن توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة، لاسيما الواردة فى الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، عقد مؤتمر حكومى دولى تحت رعاية الأمم المتحدة للنظر فى التدابير والآليات التى يمكن اعتمادها دوليا لادارة مخزونات الأسماك السطحية وذات القدرة العالية على الهجرة بصورة أفضل. وقد عقدت الدورة الأولى لهذا المؤتمر فى عام ١٩٩٣.

٩٠ ـ وتفتقر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ (اتفاقية ١٩٨٢) الى الأحكام التفصيلية فيما يتعلق بالصيد فى أعالى البحار. ونتيجة لذلك، كانت ادارة الموارد الحية فى أعالى البحار غير فعالة فى كثير من الأحيان. وعلى عكس ادارة الموارد التى تقع فى نطاق الولاية القضائية للدول الساحلية، ليس هناك نظام شامل متفق عليه دوليا لادارة أعالى البحار.

٩١ ـ وعندما أخذت معظم البلدان بنظام الولاية القضائية الممتدة فى السبعينات، كان من المتوقع أن يحدث تخفيض كبير فى قدرة الأساطيل. ولكن لم يحدث هذا التخفيض وظلت الأساطيل توسع من نطاق قدرتها. أما السفن التى تمكنت من الوصول الى المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية التى لديها فائض من المخزونات السمكية، فقد أرغمت على نقل عملياتها الى أعالى البحار. وبناء على ذلك، كان فى تقدير المنظمة أن المناطق الواقعة فيما وراء حد الـ ٢٠٠ ميل فى السبعينات استطاعت أن توفر خمسة فى المائة من المصيد السمكى العالمى، فى حين قدر أن هذه النسبة ازدادت فى عام ١٩٩٢ الى مابين ٨ و١٠ فى المائة.

٩٢ ـ ونتيجة للسياسات الحكومية الخاصة بتقديم الاعانات قام العديد من أساطيل الصيد القطرية التى تستهدف موارد أعالى البحار بتوسيع نطاق عملياتها منذ الأخذ بنظام الولاية القضائية الممتدة. وقد مكنت هذه الاعانات التى قدرت بنحو ٥٤ ٠٠٠ دولار سنويا، الأساطيل من مواصلة عملياتها التى لم يكن من الممكن أن تكون قابلة للبقاء ماليا فى ظل الظروف العادية. والواقع أن التقديرات تفيد بأن العودة الى نسبة المصيد لكل مركب التى كانت سائدة فى عام ١٩٧٠، تتطلب التخلص من نسبة ٣٠ فى المائة على الأقل من الحمولة الحالية لأسطول الصيد فى العالم مقدرة بالطن.

٩٣ ـ وقد سلمت البلدان الساحلية والبلدان التى تمارس عمليات الصيد فى المياه البعيدة على السواء بضرورة وضع آليات للادارة متفق عليها دوليا للاستغلال الرشيد لموارد أعالى البحار. وتساهم المنظمة فى صياغة مدونة سلوك للصيد المسؤول، ومشروع اتفاقية بشأن الأعلام التى ترفعها سفن الصيد فى أعالى البحار. ويتعين أن تحظى اتفاقيات الادارة هذه بالضرورة بتوافق الآراء بشأن الحدود العامة لاستغلال المخزونات وتخصيص الموارد. وكيما تكون آليات الادارة فعالة فى تحقيق الاستخدام القابل للاستمرار للموارد، فانه من الضرورى الامتثال للتدابير التى اتفقت عليها الأطراف المتعاقدة. وهناك، علاوة على ذلك مخاطرة تتمثل فى أن فعالية آليات الادارة قد تتضاءل نتيجة لتصرفات الأطراف غير المتعاقدة فى الاتفاقيات.

القضايـــا الراهنة فى مجال الغابات

٩٤ ـ **اعادة الاستخدام فى مجال الصناعات الحرجية:** لعبت عمليات احياء المخلفات واعادة استخدامها دورا رئيسيا فى تنمية الصناعات الحرجية خلال الخمسين سنة الأخيرة. وتتضمن أشكال اعادة الاستخدام استغلال مخلفات الجذوع التى تم تصنيعها فى مصانع نشر الأخشاب لانتاج الرقائق اللازمة للب ولب الورق والخشب الحبيبى، استخدام قطع الأخشاب الصغيرة التى تترك فى الغابات، استخدام لحاء الأشجار والمخلفات الأخرى لانتاج الطاقة، استعادة النفايات الورقية لاستخدامها فى صناعة الورق.

٩٥ ـ ويستخدم مايزيد على ٩٥ فى المائة من الأخشاب الصناعية التى يتم جمعها فى البلدان المتقدمة فى مجال الانتاج الأولى والثانوى. ويدخل حوالى ٧٠ فى المائة فى التركيب الفعلى للألياف فى المنتج النهائى، ويتم احياء واعادة استخدام ٢٠ فى المائة من المخلفات النهائية فى توليد الطاقة داخل نطاق الصناعة. ولم تبلغ عمليات استعادة المخلفات الخشبية مرحلة كبيرة من التقدم فى البلدان النامية حيث لايستخدم بصورة ايجابية سوى ٦٥ فى المائة من الأخشاب الصناعية المجمعة، كما أن ٨٥ فى المائة من الأخشاب التى يتم جمعها تدخل فى التركيب الفعلى للمنتج. ومن ثم، يبقى مايعادل ٣٠ فى المائة من مخلفات الأخشاب الصناعية يمكن استعادتها.

٩٦ ـ ونظرا للأهمية التى اكتسبتها المشاغل البيئية، فقد اجتذبت مسألة اعادة استخدام الألياف اهتماما متزايدا من جانب المجموعات البيئية ووسائل الاعلام. فقد أدت صناعة الورق التى اتسع نطاقها بشدة فى السنوات العشر الماضية الى تحقيق زيادة كبيرة فى الكمية المستخدمة من المنتجات المصنوعة من الألياف التى أعيد استخدامها. كما أدت كذلك الىتحسين عمليات التحكم فى الانبعاثات والنفايات المشعة بدرجة كبيرة، علاوة على التحكم فى كفاءة الطاقة.

٩٧ ـ وفيما بين عامى ١٩٨٠ و١٩٩١، ارتفع الاستهلاك العالمى من الورق والورق المقوى من ١٧٠ مليون الى ٢٤٥ مليون طن، فى حين ارتفع نصيب الفرد من الاستهلاك العالمى من ٣٨ كيلوغراما الى ٤٥ كيلوغراما فى السنة.

٩٨ ـ وبغية تلبية الطلب المتزايد على الورق، اعتمدت الصناعة على ثلاثة مصادر رئيسية للألياف : لب الخشب ولب الألياف الأخرى والورق المستعمل (النفايات الورقية). وخلال الفترة ١٩٨٠ـ١٩٩١، ارتفع استهلاك لب الخشب من ١٢٦ مليون طن الى ١٥٥ مليون طن، بمعدل يقرب من ٢ فى المائة سنويا. أما استهلاك الورق المستعمل (النفايات الورقية) فقد ارتفع بمعدل أسرع، من ٥٠ مليون الى ٨٨ مليون، أى بمعدل ٣ر٥ فى المائة سنويا. أما الاستهلاك العالمى من لب الألياف الأخرى الذى يقدر بـ ١٦ مليون طن، فانه يتركز أساسا فى البلدان النامية، وفى الصين غالبا.

٩٩ ـ واليوم، تعتبر النفايات الورقية التى يتم استعادتها من المواد الخام الهامة لصناعة الورق. ولكونها تستأثر بنسبة ٤٠ فى المائة من مستلزمات الألياف فى البلدان المتقدمة والنامية على السواء، فقد بلغ مجموعها ٨٨ مليون طن فى عام ١٩٩٢. وتستأثر التجارة الدولية بـ ١٢ مليون طن، وتوفر الولايات المتحدة نسبة ٥٠ فى المائة من مجموع الصادرات التى توجه الى بلدان آسيا النامية أساسا.

١٠٠ ـ ومع ذلك، فان العالم يتخلص من ١٥٠ مليون طن أخرى من النفايات الورقية التى تعتبر من العناصر الرئيسية للنفايات الصلبة التى يتم توليدها كل عام والتى يقدر مجموعها بـ ٥٠٠ مليون طن. وقد أصبح التخلص من هذه الكمية الهائلة من النفايات من المشاكل الطبيعية الرئيسية للسلطات المحلية. وقد تم النظر فى وضع عدد من أساليب السياسة المختلفة المتعلقة بتخفيض حجم النفايات الورقية المراد التخلص منها، بما فى ذلك زيادة عمليات اعادة الاستخدام، واللجوء الى الترميد لانتاج الطاقة.

١٠١ ـ وتعتبر عمليات استعادة النفايات الورقية من أجل اعادة استخدامها من الخيارات الممكنة اقتصاديا فى ظل ظروف معينة. ذلك أنه من الممكن، فى حالة خلو هذه النفايات الورقية من الملوثات، اعادة استخدامها كلب، ومن ثم يمكن توفير المستلزمات من المواد الخام وكذلك توفير تكاليف صناعة لب الورق. وتتطلب النفايات الورقية الملوثة عمليات تنظيف لاسيما لازالة الأحبار والغراء والطلاء والحشو والمواد المضافة. وتعتبر هذه العملية باهظة التكاليف وتستلزم معدات خاصة، وكثيرا ما تنتج مخلفات ضارة ونفايات مشعة. كذلك تسفر عملية اعادة الاستخدام هذه عن بعض التدهور فى حالة الألياف بل وفقدانها.

١٠٢ ـ وتعد عملية اعادة استخدام النفايات الورقية عملية قابلة للبقاء اقتصاديا اذا كانت مسافة النقل محدودة أو أن الورق الذى تمت استعادته يستخدم فى المصانع الموجودة فى الأماكن التى جمع فيها. وهذه هى الحالة فى البلدان المكتظة بالسكان التى يرتفع فيها نصيب الفرد من استهلاك الورق كألمانيا واليابان وهولندا وبعض البلدان الأوروبية حيث بلغت معدلات الاستعادة أكثر من ٥٠ فى المائة.

١٠٣ ـ وتعمل السلطات المحلية والقطرية فى بعض البلدان على ادخال تدابير لتشجيع عملية الاستخدام أو تحسينها. بيد أن تدابير السياسة التى تطلب أن يحتوى الورق على عنصر معاد استخدامه، قد تؤدى الى نقل النفايات الورقية الى المصانع المنتجة الموجودة فى أماكن بعيدة، الأمر الذى يقلل من الطابع الاقتصادى لعملية اعادة الاستخدام. وعلاوة على ذلك، فان التدابير الالزامية قد تؤدى الى اغراق الأسواق بامدادات زائدة من الورق المعاد استخدامه. وهناك أيضا عنصر المخاطرة المتمثل فى ارغام المنتجين على استخدام عمليات اعادة الاستخدام الباهظة التكاليف لاستعادة النفايات الورقية ذات النوعية المنخفضة أو شديدة التلوث. وفى ظل ظروف ارتفاع تكاليف اعادة الاستخدام، قد تكون عملية ترميد النفايات الورقية علاوة على النفايات الحضرية الأخرى المستخدمة فى انتاج الطاقة أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية وأكثر فائدة من الناحية البيئية.

١٠٤ ـ وبوجه عام، فان عنصر اعادة الاستخدام يحقق المزيد من الاستفادة من المواد الخام الأساسية ويساهم فى تخفيض حجم النفايات الحضرية. وسوف يؤدى نمو هذا العنصر فى المستقبل الى تغير فى الطلب على المواد الخام الخشبية المستخرجة من الغابات ويشجع على ادخال تعديلات فى مجال ادارة الغابات. والواقع أن انخفاض الطلب على الجذوع الصغيرة التى تستخدمها أساسا صناعة اللب، يمثل مشكلة خاصة، نظرا لأنه يحد من الأسواق الخاصة بالمنتجات الوسيطة (توسيع مابين الأشجار) التى تعتبر ضرورية لتحسين نوعية المحصول النهائى.

الغابات والصناعات الحرجية فى البلدان التى يمر اقتصادها بمرحلة التحول

١٠٥ ـ أدت الاصلاحات الموجهة نحو السوق فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى سابقا، بداءة، الى احداث تخفيضات كبيرة فى انتاج تلك البلدان من المنتجات الحرجية واستهلاكها والاتجار فيها. فقد انخفض ناتج المنتجات الحرجية من سنوات القمة فى منتصف الثمانينات حتى ١٩٩١ بنسب تتراوح بين ٣٠ و٤٠ فى المائة للمنتجات الخشبية الميكانيكية، وأكثر من ٤٥ فى المائة فى حالة انتاج الورق.

١٠٦ ـ وقد أسفر انهيار نظام التسويق والتوزيع السابق والاستعاضة عنه بالانتاج المحدد مسبقا ومستويات الأسعار التى تتحدد فى ضوء أسعار السوق، عن زيادة حادة فى الأسعار

الحقيقية للمنتجات الخشبية وانخفاض مستويات الطلب المحلى. ففى بولندا، ارتفعت الأسعار الحقيقية للمنتجات الخشبية بنسبة ٥٠ فى المائة فيما بين ١٩٨٧ و ١٩٩١، فى حين كان نصيب الفرد من الأخشاب المنشورة دون مستوياته فى أوروبا الغربية بكثير، فقد انخفض بنسبة ٦٠ فى المائة. وقد حدثت انخفاضات مماثلة فى نصيب الفرد من استهلاك المنتجات الحرجية فى بلغاريا ورومانيا.

١٠٧ ـ كذلك واجهت التجارة فى المنتجات الحرجية فيما بين هذه البلدان معوقات نتيجة لانهيار الترتيبات التجارية التى تدخل فى اطار مجلس التعاضد الاقتصادى وادخال نظام التسعير بعملات قابلة للتحويل. كذلك عانت الصادرات الى المناطق الأخرى، الأمر الذى يعكس مشكلات الجودة والنزعة التنافسية فى الأسواق الغربية، علاوة على ما أثارته التغيرات فى الترتيبات التجارية التى تم اقرارها منذ زمن بعيد من شكوك. ومن ثم، فقد انخفض مجموع الصادرات من الخشب المنشور من بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى سابقا من ٥ر١٠ مليون متر مكعب فى ١٩٨٧ الى ٦ر٤ مليون متر مكعب فى ١٩٩١.

١٠٨ ـ وقد عانت بشدة صناعة الورق التى تعتمد اعتمادا كبيرا على الطاقة والمواد الكيماوية من ازالة الترتيبات التجارة المعقودة فيما بين الأقاليم فى مجال المستلزمات والمنتجات. كما عانت أيضا من عدم كفاية المعدات ومن كونها أصبحت عقيمة. ففى استونيا، أدت الصعوبات فى مجال واردات الطاقة من الاتحاد الروسى والحاجة الى سداد قيمة المواد الخام بالعملات الصعبة، الى توقف صناعة الورق تماما. كما أن عقم المعدات وعدم كفاية أساليب مكافحة التلوث أرغم جمهورية ألمانيا الديمقراطية سابقا على انهاء صناعة لب الورق تماما.

١٠٩ ـ وبحلول عام ١٩٩٣، بدت الظروف أكثر مواتاة فيما يتعلق بالصناعات الخشبية فى الجمهورية التشيكية والمجر وبولندا وسلوفانيا. ففى هذه البلدان بدأت البوادر الأولى للانتعاش الاقتصادى تشجع الاستثمارات فى الأنشطة السكنية باستخدام الخشب. وتشهد البلدان الأخرى الأقل تقدما فى عملية التحول الاقتصادى، انخفاضا مستمرا فى انتاج المنتجات الحرجية واستهلاكها والاتجار فيها. ومن المتوقع أن يواصل انتاج الأخشاب الصنوبرية المنشورة فى الاتحاد الروسى انخفاضه فى عام ١٩٩٣ نظرا للمشاكل المالية التى يواجهها المنتجون والمؤسسات التجارية، وبسبب التشكك فى التشريعات الحرجية.

١١٠ ـ ويعتبر تحويل الممتلكات والمشروعات الى القطاع الخاص خطوة هامة فى سبيل الاسراع بعملية التحول. وفى ضوء المشاكل السياسية والقانونية والادارية المعقدة فيما يتعلق بالملكية، أخذت عملية تحويل الغابات الى القطاع الخاص فى التباطؤ، كما أصبحت غير متوازنة فيما بين البلدان. ففى المجر، من المتوقع أن تبقى نسبة ٦٠ فى المائة من الأراضى الحرجية مملوكة للدولة، فى حين يتم تحويل ٣٠ فى المائة الى الملكية الخاصة أو الى اتحادات مشتركة للملكية الحرجية. وفى الجمهورية التشيكية، من المتوقع انشاء

شركات مساهمة مشتركة تتولى ملكية الغابات المملوكة للدولة، فى حين أن المشروعات الحرجية المملوكة ملكية عامة فى سلوفاكيا، والممولة من ميزانية الدولة، ستمثل النموذج السائد. وفى بولندا، ستظل الغابات المملوكة للدولة توفر الامكانات الاقتصادية والايكولوجية على السواء، الا أن الملاك السابقين الذين أممت أراضيهم الحرجية سيتم تعويضهم ماليا. وبموجب قانون الأراضى الرومانى لعام ١٩٩٢، من المتوقع أن تقوم الدولة باعادة ٣٠٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضى الحرجية من مجموع المساحة الحرجية التى تبلغ ٦ ملايين هكتار الى ملاكها السابقين. وفى استونيا، تم منذ عام ١٩٩١ حتى الآن تحويل ٥٠٠ ٥ هكتار من الأراضى الحرجية فقط الى القطاع الخاص، الا أنه قد يتم فى المستقبل تحويل نصف مجموع الأراضى الحرجية التى تبلغ مساحتها ١ر٨ مليون هكتار الى القطاع الخاص.

١١١ ـ ومن الأمور الجديرة بالذكر ماتحقق من تقدم فى هذا المجال الهام المتعلق بتحويل الصناعة الحرجية الى القطاع الخاص. ففى المجر حيث تعتبر العملية على جانب كبير من التقدم، تم فى أواخر عام ١٩٩١ تحويل نسبة ٥٥ فى المائة من مجموع رأسمال صناعة اللب والورق الى القطاع الخاص، مع مشاركة رأس المال الأجنبى بنسبة ٢٣ فى المائة. ومن المتوقع أن تعقب لامركزية الصناعة الحرجية فى الجمهورية التشيكية وفى سلوفاكيا، عملية تحويل أكثر المشروعات الخشبية كفاءة الى القطاع الخاص وتكوين شركات خاصة صغيرة. وفى بولندا، تم تحويل بعض مصانع نشر الأخشاب الصغيرة الى القطاع الخاص، الا أن مطالب الملاك السابقين تؤدى الى تعقيد هذه العملية، وقد شهدت صناعة الألواح الخشبية البولندية، وهى أكبر صناعة من نوعها فى أوروبا الشرقية، تحويل ثمانية مصانع من مجموع ثلاثين مصنعا الى القطاع الخاص، فى حين كانت هناك فى قطاع اللب والورق مشروعات خاصة مشتركة برأسمال أجنبى تضمنت سبعة مشروعات ضخمة. كذلك حدثت تطورات هامة فى بعض من دول البلطيق. ففى عام ١٩٩٣، وضعت استونيا برنامجا ضخما لتحويل ممتلكات الدولة الى القطاع الخاص مع امكانية مشاركة رأس المال الأجنبى، وقد تضمن البرنامج عرضا لبيع ١١ مجمعا للصناعات الحرجية تشمل ثلاثة مصانع للب والورق. وفى بعض البلدان، كرومانيا، لاتزال عملية تحويل القطاع الى القطاع الخاص تسير ببطء شديد، ففى عام ١٩٩٢ على سبيل المثال، قام مديرو المؤسسات الخاصة بشراء ١٠٠ ٠٠٠ متر مكعب فقط من الأخشاب من مجموع حجم المحصول البالغ ٢ مليون متر مكعب. بيد أن المتعاقدين سوف يتولون فى المستقبل عمليات الحصاد فى رومانيا، وقد يتم تحويل المشروعات الخشبية الى الشركات التجارية التى يكون رأسمالها خليطا من رأس المال الحكومى والمشترك والخاص.

التجارة فى الغابات وادارتها على نحو قابل للاستمرار

١١٢ ـ كان هناك اتفاق عام بضرورة بذل كافة الجهود التى تكفل الادارة القابلة للاستمرار للغابات كيما تتاح لها فرصة البقاء، الا أنه لم يتم الاتفاق تماما على كيفية تحقيق ذلك.

١١٣ ـ بيد أنه من الواضح أن التجارة ليست سببا رئيسيا لازالة الغابات، وبناء على ذلك، لايمكن للسياسات وحدها أن تكفل الادارة القابلة للاستمرار للغابات. ولايدخل مجال التجارة العالمية سوى نسبة ضئيلة من الأخشاب التى يتم حصادها بالفعل، كما أن الصلات بين السياسات التجارية وادارة الغابات تعتبر صلات غير مباشرة الى حد كبير. وفى حالة الغابات الاستوائية، لايدخل مجال التجارة الدولية من المنتجات أيا كانت صورتها سوى ٦ فى المائة فقط من الأخشاب التى يتم جمعها، كما أن ثلث الأخشاب الاستوائية فقط التى يتم انتاجها (الجذوع والخشب المنشور والألواح الخشبية الصلبة) يباع فى الأسواق العالمية.

١١٤ ـ وبناء على ذلك، فان الاجراءات التجارية يمكن أن تلعب دورا ثانويا فقط فى مجال التصدى لمشكلة ازالة الغابات. ويمكنها فى أحسن الحالات، أن تعزز الاجراءات المباشرة، أما فى أسوأ الحالات، فانها يمكن أن تعمل ، لاأن تبطىء من عملية ازالة الغابات. وتعتبر التحسينات التى يجرى ادخالها على السياسات والممارسات الخاصة بالادارة الفعلية للغابات داخل نطاق البلدان النامية، من أكثر الأساليب فعالية وأشدها مباشرة فيما يتعلق بكفالة الادارة القابلة للاستمرار للغابات، وفى هذا الصدد تولى البلدان النامية المنتجة هذه المسألة هتماما كبيرا بمساعدة العديد من الهيئات بما فيها المنظمة.

١١٥ ـ ومع ذلك، فقد اقترحت البلدان المتقدمة التى تمثل الأسواق الهامة بالنسبة للبلدان النامية، عددا من الاجراءات التى تشمل التجارة. ورغم الخلاف الواسع النطاق بشأن أكثر الاجراءات التى يتعين اتخاذها ملاءمة، ولاسيما فيما يتعلق بما يمكن أن تحدثه تدابير التجارة من أثر فعلى على تشجيع الادارة القابلة للاستمرار للغابات، فان الاهتمام بقضايا التجارة آخذ فى التزايد. وقد كانت الغابات الاستوائية والتجارة فى الأخشاب المدارية هى محور الاهتمام الرئيسى، الا أن هذا الاهتمام قد اتسع نطاقه مؤخرا بحيث تضمن أخشاب المناطق المعتدلة المناخ أيضا.

١١٦ ويتضمن العديد من المقترحات التجارية محاولة الربط بين التجارة فى مجال الأخشاب والادارة القابلة للاستمرار للموارد الحرجية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تشجيع المستخدمين على عدم شراء سوى المنتجات المصنوعة من الأخشاب التى يتم جمعها من الغابات التى تدار على نحو قابل للاستمرار، أو محاولة ارغام المنتجين على ادارة غاباتهم ادارة قابلة للاستمرار تحت التهديد بفقد الأسواق.

١١٧ ـ وترى المجموعات المؤيدة لتلك المخططات التجارية ضرورة وجود وسيلة واضحة تمكن المشترين من التمييز بدقة بين الأخشاب المنتجة بأساليب قابلة للاستمرار، وتلك التى ليست منتجة بواسطة تلك الأساليب. وتتضمن المقترحات الرامية الى تحقيق ذلك اصادر شهادات للبلدان المنتجة أو منحها امتيازات حرجية فردية لاثبات أنها تمارس أساليب الادارة القابلة للاستمرار، علاوة على لصق بطاقات على المنتجات لاثبات هذه الحقيقة للمشترين والمستخدمين.

١١٨ ـ وتمارس مجموعات المستهلكين، وجماعات المراقبة غير الحكومية، والحكومات، والجماعات التى تعمل فى مجال تجارة الأخشاب، وعدد محدود من المنتجين، أنشطة فى هذا المجال، بيد أنه حتى أولئك الذين يؤيدون الفكرة العامة، يختلفون على الشكل الذى ينبغى أن تتخذه هذه المخططات. وفيما يلى أمثلة للاجراءات التى تتخذ حاليا : تقوم المجموعات التى تعمل فى مجال تجارة الأخشاب فى ألمانيا حاليا بوضع اللوائح التى من شأنها أن تحدد الأخشاب الاستوائية المنتجة من مصادر تقوم بتنفيذ الادارة الحرجية طبقا للمبادىء التوجيهية للادارة القابلة للاستمرار الخاصة بالمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية، وتقترح الحكومة الهولندية تشجيع المستوردين والتجار على عدم التعامل الا فى الأخشاب الاستوائية التى طبقت عليها أساليب الادارة القابلة للاستمرار اعتبارا من عام ١٩٩٥، كما أنها تجرى الاختبارات لامكانية تصنيف الأخشاب، أما اقتراح التصنيف المقدم من المنظمات البيئية غير الحكومية فى المملكة المتحدة، والذى ينطبق على جميع الأخشاب،فيتضمن انشاء هيئة تتولى اعتماد العمليات التى تقوم بها وكالات التصنيف، وتقوم غانا بتقديم شهادات تبين أن الأخشاب مستوردة من بلدان تتبع الممارسات الحرجية السليمة، واقترحت المنظمة الأفريقية للأخشاب انتاج ملصق خاص بالأخشاب الأفريقية يبين أنها مستوردة من "بلدان منشأ خاضعة للرقابة".

١١٩ ـ وكانت حكومة النمسا هى الوحيدة التى اتخذت اجراء حكوميا رسميا حتى اليوم، اذ أصدرت قانونا يوجب تصنيف كافة الأخشاب والمنتجات الاستوائية المباعة فى الأسواق النمساوية باعتبارها أخشابا استوائية. وسوف يتضمن القانون أيضا فى المستقبل تحديد المنتجات المشتقة من موارد خاضة للادارة القابلة للاستمرار. وقد تم فيما بعد تعديل هذا الاجراء المنفرد الذى اعتبره الكثيرون تمييزيا ضد الأخشاب الاستوائية، وذلك بازالة كافة العبارات التى تشير الى الأخشاب الاستوائية.

١٢٠ ـ ورغم كافة هذه الأنشطة، ظل هناك الكثير من المسائل المتعلقة بتلك السياسات، والتى يعتبر معظمها مترابطا، والتى يتعين ايجاد حل لها. مثال ذلك:

* ما اذا كانت تلك الاجراءات، التى روجت لها على نطاق واسع البلدان المتقدمة المستوردة، تعمل ضد مصالح البلدان المنتجة وحقها فى تحديد اجراءاتها التجارية الخاصة بها داخل نطاق شبكات من الأسواق المفتوحة،

* ما اذا كانت مشروعات التصنيف أو اصدار الشهادات يمكن، فى الواقع، أن تعزز بفعالية الادارة القابلة للاستمرار للغابات، نظرا لأن أية محاولة لاغلاق الأسواق قد تؤدى فى الواقع الى تخفيض قيمة الغابات والاسراع بتحويلها الى استخدامات زراعية أخرى،

* ما اذا كانت تلك المشروعات تعتبر تمييزية وتعمل بالفعل ضد قواعد التجارة الدولية الحالية، مثل قواعد الجات، التى تقوم على أساس مفهوم التجارة الحرة باعتبارها وسيلة فعالة لتعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية،

* ما اذا كانت تلك الاجراءات يمكن أن تصبح فعالة فى حالة ما اذا اتبعت كافة الأسواق الرئيسية، أو معظمها، سياسات مماثلة، أو ما اذا كانت ستنفذ فى الكثير من الأسواق،

* ما اذا كان فى المستطاع وضع مشروع يمكن الاعتماد عليه وتصديقه ويحظى بموافقة الجميع لانتاج البطاقات التى تلصق على المنتجات أو لاصدار الشهادات فى ضوء الصعوبات العملية التى تنطوى عليها هذه المسألة، لاسيما الصعوبات المتعلقة بكيفية تقييم مستوى الادارة والجهة التى تتولى ذلك.

١٢١ ـ وينبغى النظر بجدية فى هذه المسائل قبل تنفيذ السياسات التجارية، كتلك السياسات المشار اليها.

التكنولوجيا الحيوية : التحديات والفرص المتاحة فى فترة التسعينات

١٢٢ ـ خلال الأربعين سنة الماضية، تجاوز الانتاج العالمى للزراعة والغابات ومصايد الأسماك النمو السكانى، بيد أن هذه النتيجة قد تحققت فى كثير من الحالات على حساب قاعدة الموارد الطبيعية.

١٢٣ ـ وقد أمكن تحقيق مكاسب فى مجال الانتاجية نتيجة للزيادات التى طرأت على الغلات المحصولية والحيوانية، عن طريق التكنولوجيات التى تعتمد بشدة على استخدام المستلزمات مرتفعة المستوى، مما أدى الى بلوغ طاقة الأرض الزراعية على الاستيعاب حدها الأقصى. ويمكن للتكنولوجيا الحيوية، وهى مجموعة من الأساليب القوية التى تستند الى المعرفة البيولوجية، أن تلعب دورا هاما فى عكس اتجاه هذا الوضع. وفى الوقت نفسه، تتيح هذه التكنولوجيا مناهج جديدة للتغلب على الأمراض، وتحسن الأمن الغذائى، والحد من التلوث البيئى.

١٢٤ ـ وتتضمن التكنولوجيا الحيوية، بمعناها الواسع، أية تقنيات تستخدم الكائنات الحية فى انتاج أو تعديل المنتجات والنهوض بالنبات أو الحيوان أو تطوير الكائنات الحية الدقيقة لاستخدامات محددة. وقد تمت ممارسة التكنولوجيات الحيوية التقليدية فى مجال الزراعة منذ نشأة الحضارة من خلال عمليات تربية النبات والحيوان وتصنيع الأغذية. والى هذا الحد، كان للتكنولوجيا الحيوية الحديثة أكبر الأثر فى مجال الصحة البشرية من خلال تطوير مستحضرات صيدلية .تشخيصية ومنتجات طبية أخرى، فضلا عن امكانياتها فى مجال تطوير العقاقير واللقاحات وعلاج الأمراض التى تتطلب عمليات تحصين.

١٢٥ ـ ان استخدام التكنولوجيا الحيوية سيعود بالنفع على الزراعة من خلال المنتجات الزراعية الجديدة والمتطورة التى تسفر عن أغذية وألياف عالية الجودة، وتحسين الغلات المحصولية، والحيوانات ذات القدرة الفائقة على تحمل الضغوط، والاستخدامات الجديدة للسلع الزراعية. وعلاوة على ذلك، ينبغى للتكنولوجيا الحيوية أن تنتج امكانية ادارة النظم الايكولوجية بطريقة أفضل، بما فى ذلك صيانة انتاجية التربة وادارة المياه، تحسين أساليب التشخيص للمساعدة فى كفالة الأمن الغذائى، ومكافحة الآفات الناقلة للميكروبات.

١٢٦ ـ وترى معظم البلدان الصناعية أن التكنولوجيات الحيوية الحديثة تملك زمام المنافسة والمزايا النسبية فى العديد من المجالات بما فى ذلك الأغذية والزراعة. ففى هذه البلدان، يقوم القطاع الخاص بتمويل الجانب الأكبر من البحوث وتنفيذها والاشراف عليها وذلك لاعتبارات اقتصادية فى المقام الأول.

١٢٧ ـ ويطلب من مؤسسات البحث فى القطاع العام حاليا أن تحصل على جزء كبير من ميزانياتها من مصادر غير حكومية، وذلك على سبيل المثال، من خلال البحوث التعاقدية واتفاقيات التراخيص والعائدات. وهذا من شأنه أن يعمل على زيادة درجة سرية البحوث والحيلولة دون الحصول على معلومات علمية دون مقابل. ويتزايد حاليا دخول أساتـــذه الجامعات والباحثين والعلماء فى المؤسسات الحكومية مجال المقاولات، كما يدخلون الآن مجال الصناعة فى القطاع الخاص.

١٢٨ ـ وهناك اتجاه آخر له أهميته يتمثل فى أن الشركات عبر الوطنية الضخمة تقوم بشراء شركات البذور والتكنولوجيات الحيوية الصغيرة وكذلك تقوم بتنويع مالديها من ممتلكات. وهذا من شأنه أن يتيح لها مجال بيع صفقات من حزمة المواد الكيماوية والبذور والمعدات.

١٢٩ ـ ويؤدى اشتراك القطاع الخاص بصورة مكثفة، علاوة على اعتبارات السوق الى التأثير بشدة على الموضوعات والسلع المختارة للبحث. ولايتضمن جدول البحوث الخاصة بالتكنولوجيا الحيوية للبلدان الصناعية المحاصيل الرئيسية والسلع ونظم الزراعة ذات الأهمية الاجتماعية ـ الاقتصادية الكبيرة للعالم النامى، وان كانت ذات أهمية ضئيلة فى الأسواق الدولية.

كما أن هذه البلدان الصناعية على استعداد لتخفيض تكاليف انتاجها وزيادة انتاجية وجودة وقيمة منتجاتها، وبذلك تنهض بمستواها التنافسى العام فى الأسواق العالمية.

١٣٠ ـ ومن ناحية أخرى، فانه على الرغم من أنه يجرى انشاء مرافق التكنولوجيا الحيوية فى معظم البلدان النامية، فان مستوى البحث والتطوير واستخدام التكنولوجيا الحيوية لأغراض الزراعة والغابات ومصايد الأسماك يأتى بوجه عام دون المستوى السائد فى البلدان المتقدمة بكثير. ويتباين بشدة وضع التكنولوجيا الحيوية فيما بين البلدان النامية. فقد سعت قلة من البلدان كالبرازيل والصين والهند والمكسيك وجمهورية كوريا من أجل اكتساب مقدرة علمية وتكنولوجية كاملة لاسيما فى مجال التكنولوجيا الحيوية الزراعية. ويواجه العديد من البلدان النامية مشكلات خاصة بضعف مستوى البحوث، ونقص العاملين الذين يتمتعون بكفاءة عالية، والوصول المحدود الى المعلومات، ونقص السياسات والأولويات المناسبة، وعدم كفاية التمويل اللازم للأنشطة العملية، وعدم كفاية الصلات بين أنشطة البحث والتطوير والارشاد الزراعى. وعلاوة على ذلك، يكاد ألا يكون هناك مشاركة من جانب القطاع الخاص، مما يزيد من حدة مشكلة الاهتمام غير الكافى بالتكنولوجيا الحيوية

١٣١ ـ **التطبيق والامكانات** : كان الانتاج الحيوانى والصحة الحيوانية من أكثر الميادين الزراعية والميادين المماثلة التى استفادت من التكنولوجيا الحيوية، رغم أن استخدام الماشية متعددة الجينات تظل الاحتمال القائم بالنسبة للمستقبل (يشير تعدد الجينات الى الكائنات الحية النباتية والحيوانية على السواء التى أمكن زيادة الحمض النووى لديها باضافة الحمض النووى المشتق من مصدر آخر غير المادة الوراثية عند الأبوين). ولاشك أن انتشار استخدام أجسام مضادة خاصة للكشف عن أراض بعينها، وبالتالى علاج الحيوانات بصورة سليمة، كان فتحا رائعا، فبفضل الهندسة الوراثية أصبحت أمصال الوقاية من الأمراض الفيروسية والبكتيرية والطفيلية أكثر أمنا وفعالية. فهناك الآن أمصال لعلاج الأمراض التى ينقلها القراد ومرض التهاب الحوصلة فى الدواجن ومرض Scours فى الخنازير وتتجه البحوث الآن الى انتاج أمصال مضادة لكائنات ممرضة بعينها. ومن الاحتمالات المثيرة أيضا انتاج أمصال لغدد الصماء لتستحث الأبقار على انجاب توائم، والاخصاب المناعى، وأمصال ومنشطات لزيادة معدلات نمو الحيوانات يمكن أن تعوض خسائر الانتاج التى تحدث بسبب تعض المشكلات.

١٣٢ ـ كما أن التقدم فى مجال الهندسة الوراثية سيسهل انتاج ذكور فقط من الذبابة الحلزونية وذبابة التسى تسى والقراد، وغيرها من الطفيليات الظاهرية لاستخدامها فى أسلوب اطلاق الحشرة العقيمة فى أغراض المكافحة. كما أن زراعة أنسجة الثدييات قد تحل محل الحيوانات الكاملة أثناء التسعينات عند اختبار سمية بعض الكياويات. كما أن هذا الأسلوب قد يستخدم فى دراسة وتحليل أيض المبيدات وفحص مبيدات الأعشاب قبل استعمالها. وزادت عمليات الاخصاب فى المختبرات وتحديد جنس الجنين بصورة

كبيرة من الاقبال على أسلوب نقل الأجنة فى تربية الأبقار وتجارتها. وستزداد قيمة هذا الأسلوب عندما تنجح طريقة أخذ خلايا من الجنين. كما أن معالجة العلف بالميكروبات والانزيمات واستخدام الهندسة الوراثية فى بكتيريا الكرش، سحسنان كثيرا من تغذية الحيوانات. وأصبح من الممكن انتاج هرمونات نمو للاسراع بانتاج الألبان واللحم الخالى من الدهون وزيادة مثل هذا الانتاج، وذلك باستخدام الهندسة الوراثية فى الكائنات الدقيقة ويمكن انتاج هذه الهرمونات بكميات كبيرة وبتكاليف زهيدة تسمح باستعمالها على نطاق واسع. كما يمكن استخدام أدوات التكنولوجيا الحيوية (زراعة الأجنة، وزرع جينات معدلة فى الأنسجة ، وغير ذلك) فى المحافظة على الموارد الوراثية.

١٣٣ ـ والمحاصيل هى المجموعة الأخرى من السلع الزراعية التى تستفيد، وستواصل استفادتها بصورة كبيرة من التكنولوجيات الحيوية الجديدة التى تزيد من دقة وسرعة عمليات تحسين المحاصيل. فنقل الأجنة يستخدم الآن فى نحو ٤٠ محصولا نباتيا، مثل الأرز وفول الصويا والقطن واللفت والبطاطس وبنجر السكر والطماطم والبرسيم، وان كانت الأصناف الجديدة لم تستخدم بعد بصورة تجارية. والفرص التجارية المتاحة فى المستقبل القريب تخص الخضر والفاكهة (البطاطس والطماطم والخيار والكانتالوب والكوسة) يليها البقـــول (البرسيم) ثم محاصيل البذور الزيتية (بذور اللفت). وهناك أعداد كبيرة من النباتات التى استخدم فيها أسلوب نقل الأجنة تقام مبيدات الأعشاب، وأصبح استخدامها على نطاق واسع موضع جدل.

١٣٤ ـ وانتشر الآن أسلوب زراعة الأنسجة لاكثاف أصناف ممتازة اكثارا خضريا ولتخليص مواد الغرس من الكائنات الممرضة. كما أن الأجسام المضادة وحيدة الخلية تستخدم الآن كعوامل مساعدة للكشف عن الفيروسات والفيرودات، وهناك نوع آخر من الزراعة، هو زراعة البويغات لانتاج أفراد أحادية المجموعة الكروموسومية يستخدم الآن فى تحسين الأصناف لتسهيل عملية التربية والاسراع بها، مما زاد من النباتات أحادية الصبغيات (أحاديات الصبغيات هى كائنات دقيقة أو سلالات من الخلايا بها نصف الكروموزومات التى توجد عادة فى أى كائن.. كما انتشر استخدام الخرائط والعلامات الجزيئية لمعرفة الجينات التى لها أهميتها فى الاسراع ببرامج التربية التقليدية. ودخلت الهندسة الوراثية الى مجال النظم الفعالة لتثبيت النيتروجين، والسلالات المناسبة للاستفادة من العناصر المغذية فى التربة. ومن بين الأهداف المقررة على المدى البعيد الاستفادة من عمليات التمثيل الضوئى فى المسائل الوراثية، وانتاج بذور مهجنة بطريقة الاكثار اللاجنسى. وهناك احتمال لجعل محاصيل الحبوب قادرة على تثبيت النيتروجين.

١٣٥ ـ كما أن تطبيق الأساليب الحيوية على القطاع الفرعى للغابـات ، أمر مثير للغاية. فهو يقدم حلولا مفيدة لتحسين أشجار الغابات، حتى ولو لم تظهر فوائد ذلك الا بعد فترة طويلة. فالحفظ بالتجميد، وهى الطريقة التى تحافظ على الكائنات البيولوجية فى درجات

حرارة منخفضة للغاية، هى اضافة هامة الى طرق حفظ المواد الوراثية للأبد، وكذلك الأصناف الخشبية والبذور غير القابلة للتجفيف. وتسمح هذه الطريقة بتخزين بطء نمو الأنسجة والأعضاء المزروعة فى درجة حرارة عالية أو منخفضة لعدة سنوات. وهناك ثلاثة مجالات سيكون لتخزين الأنسجة فيها أهمية بالغة، وهى : تخزين المادة الوراثية، والاحتفاظ بشبابها ونقلهـــا.

١٣٦ ـ وهناك تكنولوجيا أخرى تحمل معها امكانيات هائلة، وهى الاكثار الخضرى أو الزراعة فى المختبرات. فمن بين قصص النجاح التى حققتها زراعة الأنسجة الاكثار الخضرى لنخيل الزيت فى المزارع التجارية الشاسعة فى ماليزيا واندونيسيا. ورغم أن بعض المزارع التى قامت على نباتات جهزت فى المختبرات أظهرت درجات متفاوتة من العقم، وصلت فى بعض الأحيان الى ٣٠ فى المائة، فمن المرجح أن يؤدى تنسيق أعمال البحوث الى الحد من هذه المشكلة. وأصبح هذا البلدان ينتجان الآن نحو ثلاثة أرباع ماينتجه العالم من زيت النخيل ، وأصبح زيت النخيل من أهم مواردهما الاقتصادية. ولذا فان أى تحسن يطرأ على انتاج زيت النخيل أو انتاجيته فى هذين البلدين، له تأثيره الكبير على اقتصاديات زيوت الطعام فى العالم كله. وهناك دول أخرى بدأت فى تطبيق تكنولوجيا الاكثار الخضرى لنخيل الزيت، مثل الهند وتايلند. كما حققت البرازيل والكونغو وزمبابوى نموا سريعا فى اكثار أشجار الأوكاليبتوس خضريا.

١٣٧ ـ وفيما يتعلق باستخدام الهندسة الوراثية، فان النباتات، بما فى ذلك أشجار الحور، التى أدخلت عليها تعديلات بواسطة جينات لتقاوم الخشرات والفيروسات وتتحمل أنواعا مختلفة من مبيدات الأعشاب، أصبحت مطروحة فى الأسواق، أو هى على وشك ذلك. ومن تطبيقات التكنولوجيا الحيوية التى لها قيمة كبيرة بالنسبة للغابات وان كانت لم تحقق نجاحا كبيرا حتى الآن فى مرحلة التجارب، التنوع الناجم عن زراعة الأنسجة، وهى طريقة تسمح بالتنوع أثناء زراعة أنسجة كنب (كالوس) أصناف عديدة. وقد أمكن بالفعل انتاج أصناف ذات صفات اقتصادية مفيدة من بعض المحاصيل، كأن تكون مقاومة للأمراض أو لارتفاع نسبة الملوحة. كما أن تكنولوجيا الجزئيئات الوراثية المستخدمة فى تكنولوجيا التمييز الوراثى تمكننا من فحص الأصناف التى لايتحدد فيها التنوع الوراثى تحديدا جيدا، كما هو الحال بالنسبة للأخشاب الاستوائية الصلبة غير المعروفة جيدا، وكذلك الأخشاب الصناعية. أما تكنولوجيا التحكم فى مرحلة النضج وانقاذ الأجنة فى المختبرات، فهما مجالات واسعان لمزيد من البحوث.

١٣٨ ـ أما فى قطاع مصايد الأسماك ، فان أهم تطبيقات التكنولوجيا الحيوية، تأتى فى مجالى الأصناف البحرية وتربية الأحياء المائية. فالتكنولوجيا الحيوية البحرية تشير بشكل عام الى أعمال الجوت والتنمية فى علوم البيولوجيا والكيمياء والبيئة التى تجرى فى البحار أو تتصل بها.

١٣٩ ـ فاستغلال امكانيات التكنولوجيا الحيوية فى استغلال الكائنات البحرية الدقيقة يحتاج الى مقدرة على معالجة هذه الكائنات باستخدام الهندسة الوراثية. وهو مايتطلب دراسة القواعد على مستوى الوراثة، والكيمياء الحيوية، والفسيولوجيا. وهو بحث يعطى أدوات ممتازة لأساليب التشخيص عند دراسة الكائنات البحرية الدقيقة فى بيئاتها الطبيعية ليساعد بذلك فى تفسير التفاعلات المعقدة بين العمليات البحرية الطبيعية والكيماوية والبيولوجية. فالكائنات البحرية مصدر لسلسلة عريضة من البروتينات وغيرها من المواد المفيدة متعددة الجزيئات أو التى يمكن أن تكون مفيدة كمنتجات تجارية.

١٤٠ ـ وقد أعطت الكائنات البحرية الدقيقة كائنات خلوية حسية معقدة، أفاد بعضها فى نمو الأنسجة الحسية. فقد استخدمت قرون الاستشعار فى سمك الكارب الأزرق مثلا كمصدر لعمل الأعصاب الخاص بالمؤثرات الكيماوية، والتى تربط بالأنسجة الحسية لقياس الأحماض الأمينية. وقد أجريت بحوث على الأيض الرئيسى والثانوى للنبات والحيوان والكائنات الدقيقة بهدف وضع أساس للمركبات الصيدلانية، ومواد البحوث الطبية، والأنزيمات، وغيرها من المنتجات الكيماوية.

١٤١ ـ كما توفر التكنولوجيا الحيوية البحرية مناهج مفيدة يمكن تطبيقها فى الصناعة على نطاق واسع للوقاية من عمليات الهدم وعلاجها.

١٤٢ ـ والبيئة البحرية مصدر دفين للتكنولوجيات الجديدة لتمويل وتحليل مجموعة كبيرة من المواد الطبيعية وتلك التى من صنع الانسان. فالبحوث التى تجرى على التصنيع البيولوجى والمعالجة البيولوجية تفتح آفاقا جديدة أمام معالجة المخلفات الخطيرة. فبكتيريا مصبات الأنهار مثلا، عولجت لكى تستخدم فى المفاعلات البيولوجية لازالة السموم من الماء المالح فى العمليات الصناعية.

١٤٣ ـ وبالنسبة لتربية الأحياء المائية، فان تربية الأحياء المائية الدقيقة فى بيئة محكومة بسمح بانتاج مواد لها أهميتها البيئية مثل العناصر الصيدلانية والمواد التى تضاف الى الأغذية والأعلاف، والكيماويات المعرضة للنظائر المشعة، والمواد متعددة الجزيئات (البوليمارات) والليبيدات التى يمكن أن تحل محل البترول والمواد الغذائية. ومن الممكن للهندسة الوراثية أن تستخدم الميكروبات لانتاج هورمونات النمو فى الأسماك، التى يمكن استزراعها حينئذ فى تحسين التحول الغذائى ومعدلات النمو. وأصبحت هورمونات التكاثر الاصطناعية تنتج بصورة تجارية، وتستخدم فى تنظيم عمليات الاخصاب، ودورات التكاثر، ومعدلات النمو، وتحديد الجنس فى بعض الأصناف التى تربى فى المزارع. كما تم نقل جينات من بعض الأسماك الى أسماك أخرى فى محاولة لزيادة الصفات المرغوبة فى االأسماك المستزرعة كمعدلات النمو، ومقاومة الأمراض، وتحمل درجات الحرارة، وسهولة التسويق، ولكن هذه العمليات مازالت فى مرحلة التجارب.

١٤٤ ـ **التحديات والقضايا** : تحمل التكنولوجيا الجديدة فى طياتها وعودا براقة بزيادة الغلة والجودة، وتصنيع المنتجات واستعمالها بكفاءة، وتقليل الاعتماد على الكيماويات الزراعية وغيرها من المستلزمات الخارجية، وتحسين سبل صيانة واستخدام الموارد الوراثية وغيرها من الموارد الطبيعية.

١٤٥ ـ ولكن تطوير التكنولوجيا الحيوية الحديثة واستخدامها أثار سؤالا عما اذا كانت مصدرا محتملا لاحداث خلل فى المجالات الاجتماعية ـ الاقتصادية والمؤسسية والبيئية فى العالم.

١٤٦ ـ أما القضايا المثارة هنا فهى أساسا نظم حماية الملكية الفكرية، والسلامة الحيوية، وغيرهما من قضايا البيئة، والاستغناء عن صادرات البلدان النامية، والعدالة الاجتماعية واتساع الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة فى استغلال التكنولوجيا الجديدة.

١٤٧ ـ وأصبح تعديل تشريعات حقوق الملكية الفكرية لتساير المعايير الدولية يعتبر شرطا أساسيا للمشاركة فى الاقتصاد العالمى. فالبلدان المتقدمة تضمن بهذه الطريقة أن تدفع البلدان النامية على الأقل الى اعادة النظر فى نظم حقوق الملكية الفكرية فيها. فأغلب البلدان المتقدمة توسعت فى تطبيق التشريعات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية لتشمل عمليات التكنولوجيا الحيوية ومنتجاتها، بهدف تشجيع البحوث وحمايتها.

١٤٨ ـ ولكن هذا الاتجاه سيزيد من صعوبة استيعات التكنولوجيات الجديدة ونشرها من أجل التنمية فى أقل البلدان نموا. بل انها قد تواجه تكاليف باهظة وحواجز تقف أمام تنميتها بسبب نظم حقوق الملكية الفكرية التى تنفذ بصورة صارمة.

١٤٩ ـ وبالاضافة الى القلق من الاطار التشريعى، فقد تركز القلق على احتمال حدوث أخطار على البيئة والصحة من التكنولوجيا الحيوية، ولاسيما من التجارب الحقلية واطلاق نباتات وكائنات دقيقة خرجت من مختبرات الهندسة الوراثية. واذا كانت البيانات اللازمة لتقدير مثل هذه الأخطار ليست كافية، كما أن الاجراءات السليمة لتقديرها مازالت موضع دراسة، فان البلدان التى لاتوجد بها سياسات تنظيمية كافية أصبحت أماكن جذابة لاجراء اختبارات على النباتات والكائنات الدقيقة التى أدخلت تعديلات على صفاتها الوراثية، بطريقة محظورة فى بلدان أخرى.

١٥٠ ـ وبامكان التكنولوجيا الحيوية أن تساعد قطاع الزراعة. فاستخدام الأساليب الحيوية بصورة مباشرة فى تربية النباتات قد يزيد انتاجية المحاصيل بصورة هائلة وانتاج الأغذية ككل فى البلدان النامية.

١٥١ ـ ولكن هذه التكنولوجيات قد تزيد أيضا من الفجوة بين المزارعين الفقراء فى مواردهم وبين كبار المزارعين، كما قد تزيد من الفجوة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية.

١٥٢ ـ وقد تضر التكنولوجيا الحيوية بصادرات البلدان النامية. فبالنسبة لأى بلد يعتمد فى أغلب صادراته على المنتجات الزراعية، فان ظهور بدائل صنعتها التكنولوجيا الحيوية فى أهم أسواق صادراتها، يعتبر تهديدا لهذا البلد. فانتاج الفانيليا فى المختبرات قد يهدد فى القريب العاجل لقمة عيش ٠٠٠ ٧٠٠ مزارع يعيشون على زراعة قروض الفانيليا، فى الوقت الذى أصبح من المسلم به أن المستهلك سيجد نفسه غدا يختار بين البن من صنف Kenya AA والبن الحيوى المصنوع فى الولايات المتحدة. فالتكنولوجيا الحيوية قد تغلق أسواق صادرات الكثير من البلدان الأفريقية. فصادرات السكر والبن والفانيليا والكاكاو والقطن أصبحت مهددة بالفعل بفضل نشا الذرة المخمرة، والبن المنتج بالتكاثر الخضرى، والفانيلين المنتج فى أنابيب الاختبار، وزبدة الكاكاو المصنوعة من مستحلبات اصطناعية، والسلالات الممتازة التى أدخلتها التكنولوجيا الحيوية على ألياف القطن.

١٥٣ ـ تعتمد كوت ديفوار فى ٨٠ فى المائة من صادراتها على منتجاتها الزراعية. ولاشك أن أى احلال بمقادير كبيرة محل انتاجها من البن والكاكاو، وهما أهم مورد للعملات الأجنبية فى كوت ديفوار، أو محل انتاجها من زيت النخيل والمطاط، سيكون له عواقب وخيمة على اقتصادها. ولذا لامفر أمام أى بلد من أن يتوقع آثارا ضارة للتكنولوجيا الحيوية على اقتصاده الوطنى. فاذا حالت عمليات الاحلال دون التصدير للبلدان المتقدمة فلا بد للبلدان التى تعتمد على تصدير المواد الخام أن تشجع عمليات التصنيع الوطنية، واستخدام المنتجات النهائية محليا، وتنويع أسواق صادراتها. وربما كان للأسواق الاقليمية أهميتها فى هذا المجال. ولكن هذا الموضوع لم يعط حقه من الدراسة.

١٥٤ ـ ومن بين التحديات الهائلة للتكنولوجيا الحيوية النباتية بالنسبة للبلدان النامية، وهى أن هذه البلدان قد تقلل من اعتمادها على عدد محدود من محاصيل التصدير وتلجأ الى تنويع محاصيلها الزراعية. فكوت ديفوار واحدة من البلدان الأفريقية المعدودة التى تصدر نباتات الزينة. وسوف تساعد طرق الاكثار الخضرى وتنويع المادة الوراثية باستخدام التهجين على مستوى الأنسجة والتباين الناجم عن زراعة هذه الأنسجة فى زيادة انتاج هذه النباتات وتسويقها بصورة تجارية. وقد تزايد الاقبال على هذا الاتجاه فى تايلند وغيرها من بلدان جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا.

١٥٥ ـ وقد قامت المنظمة بدور ايجابى فى المساعدة فى ترجمة الجوانب الانمائية المتصلة بالتكنولوجيا الحيوية الى اعمال فى مجال السياسات . فقد ساهم الكثير من أعمال المنظمة بتحليلات كمية وتحليلات للسياسات على المستويات العالمية والاقليمية والقطرية بهدف تحديد القضايا والصعوبات التى تعترض طريق التكنولوجيا الحيوية، واستكشاف آفاق السنين المقبلة، ومعرفة الأعمال المناسبة فى مجال السياسات .

١٥٦ ـ ومنذ عام ١٩٨٣، وهيئة الموارد الوراثية النباتية فى المنظمة تقوم بدور المحفل الدولى الحكومى الرئيسى فى المناقشات المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية وما يتصل بها من تكنولوجيا حيوية. ومن بين الاتفاقيات التى أبرمت تحت اشرافها: التفسير المتفق عليه للتعهد الدولى بشأن الموارد الوراثية النباتية، والقرار الخاص بحقوق المزارعين، ومدون السلوك الدولية عن جمع المواد الوراثية النباتية ونقلها. وتقوم الهيئة الآن بدراسة مدونة سلوك بشأن التكنولوجيا الحيوية من حيث علاقتها بالموارد الوراثية النباتية. وقد قامت المنظمة مؤخرا، بالتعاون مع اليونيدو ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوضع مدونة سلوك طوعية لاطلاق الكائنات الدقيقة التى تنتجها الهندسة الوراثية فى البيئـــة.

١٥٧ ـ وتنطوى أعمال المنظمة فى هذا المجال على بحوث أساسية وتطبيقية. فقد أعطت المنظمة أولوية متقدمة للتكنولوجيا الحيوية فى برنامج عملها، وهى ترى أنه لابد من استخدام التكنولوجيا الحيوية الحديثة كشىء مكمل للتكنولوجيات التقليدية، لاكبديل عنها، وأن يكون الدافع الى استخدامها هو الحاجة وليس مجرد تحسين التكنولوجيا فقط. والمنظمة ملتزمة، بالتعاون مع غيرها من منظمات الأمم المتحدة المعنية والمعاهد التابعة لمراكز البحوث الزراعية الدولية بالنهوض بقدرات البلدان النامية لتمكنها من الاستفادة من التكنولوجيا الحيوية بطريقة متوازنة وعادلة، بما فى ذلك تقديم الدعم للسلع التى يستخدمها الفقراء، والتى تتجاهل البرامج القطرية والدولية عادة حاجتها الى البحث والتطوير (السلع اليتيمة). فالتحدى الذى يواجه المنظمة والجنس البشرى بأسره، يكمن فى تعظيم التأثير الايجابى وتقليل التأثير السلبى للتكنولوجيا الحيوية.

الجـزء الثانـــى

استعراض الحالة فى الأقاليم

أولا ـ أقاليم البلدان الناميـــــة
ثانيا ـ أقاليم البلدان المتقدمـــــة

الشكل ٧

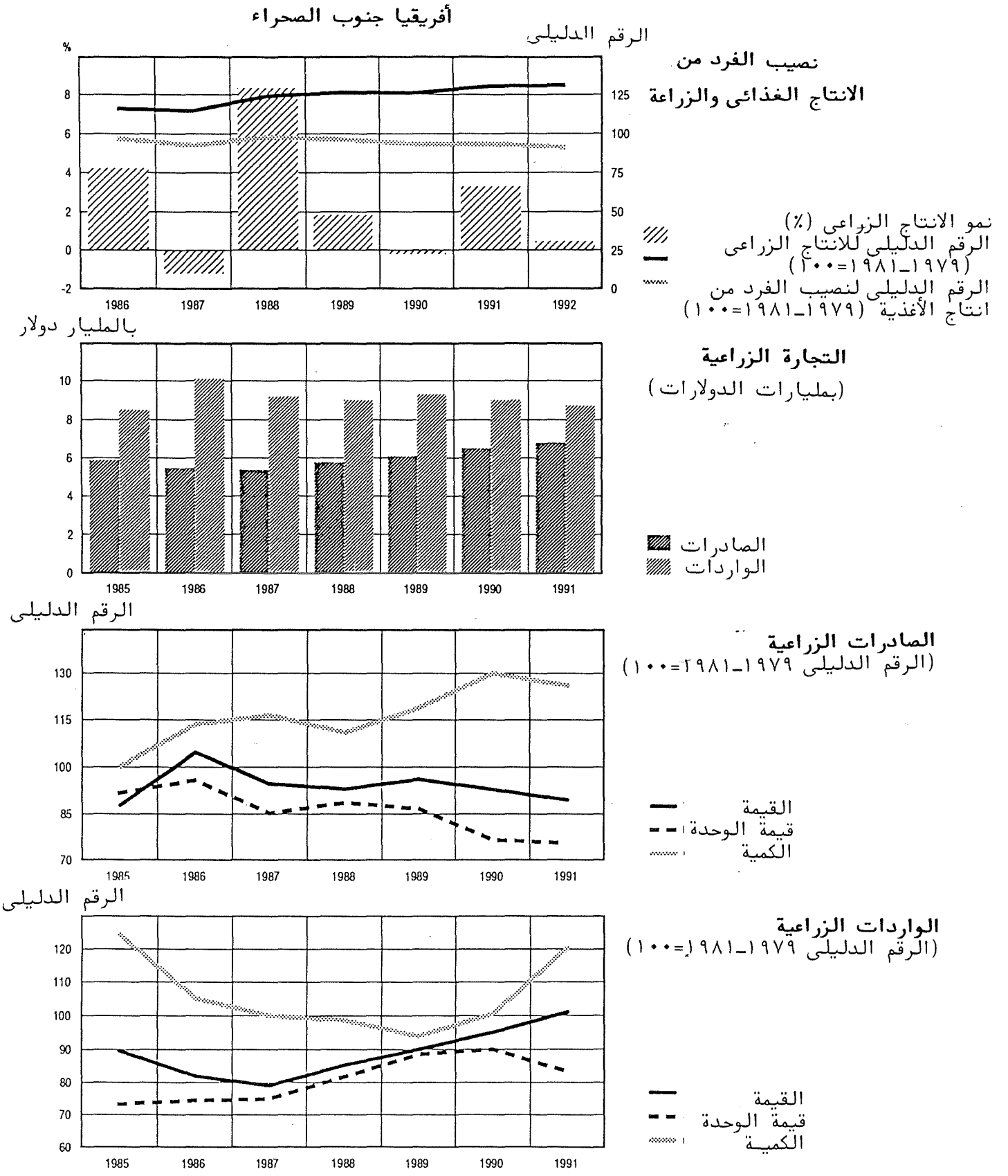

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

استعراض الحالة فى الأقاليم

أولا ـ أقاليم البلدان النامية

١٥٨ ـ يتناول الاستعراض التالى الأداء الاقتصادى والزراعى الذى شهدته أقاليم البلدان النامية الأربعة فى الآونة الأخيرة، ويبرز التطورات الرئيسية المتعلقة بالسياسات التى أثرت على القطاع الزراعى فى هذه البلدان خلال ١٩٩٢ و١٩٩٣. ويركز الاستعراض بعد ذلك بصورة أكثر تحديدا، وفقا للأسلوب المعتاد، على تجارب بعض البلدان فى كل اقليم: اثيوبيا فى أفريقيا وبنغلاديش وسرى لانكا فى آسيا والمكسيك فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، ومصر والجمهورية العربية السورية فى الشرق الأدنى.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

نظرة عامة على الاقليم

١٥٩ ـ كان الأداء الاقتصادى فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مخيبا للآمال مرة أخرى فى ١٩٩٢. فقد بلغ متوسط معدل النمو فى الاقليم (باستثناء نيجيريا) ٩ر٠ فى المائة، وهو مايزيد بصورة طفيفة عن المعدل الهزيل البالغ ٢ر٠ فى المائة الذى تحقق فى ١٩٩١.[١] غير أن هذين المتوسطين يخفيان تباينا كبيرا فيما بين البلدان المختلفة. فوفقا لتقرير صادر عن مصرف التنمية الافريقى[٢]، تعرض عدد من البلدان (١٦ بلدا) لمعدلات نمو سلبى فى ١٩٩٢ يزيد عن عدد هذه البلدان فى العام السابق (١٣بلدا). ولم يحقق سوى عدد ضئيل من البلدان (١٩) معدلات نمو تزيد عن ٥ر٢ فى المائة عن عددها فى ١٩٩١ (٢٣ بلدا). وعلاوة على ذلك فان النمو الاقتصادى كان دون معدلات نمو السكان بكثير. ونتيجة لذلك، انخفض الناتج، من حيث نصيب الفرد، بنسبة ١ر١ فى المائة فى ١٩٩٢ مما يعنى استمرار الانخفاض للعام السادس على التوالى. وبصفة عامة تعبر الصورة عن تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية.

١٦٠ ـ وتشير تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة الى أن نمو الانتاج سيبلغ نحو ٣ فى المائة فى ١٩٩٣ (بالنسبة لأفريقيا بأكملها).[٣] واذا تحقق هذا المعدل للنمو فانه لن يؤدى الا الى مواكبة المعدلات المتوقعة فى نمو السكان.

---

(١) الأمم المتحدة ١٩٩٣، الانتعاش الاقتصادى، ٦(٤).

(٢) مصرف التنمية الافريقى: تقرير التنمية الافريقى لعام ١٩٩٣.

(٣) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة: التقرير الاقتصادى لأفريقيا لعام ١٩٩٣.

١٦١ ـ وثمة أسباب لهذا الأداء السيىء للبلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى من بينها : (١) التأثيرات السلبية للمناخ العالمى الذى يسوده الكساد على تدفقات التجارة ورؤوس الأموال، (٢) استمرار انخفاض نسب التبادل التجارى للصادرات الرئيسية التى تمثل الجانب الأكبر من حصيلة النقد الأجنبية لمعظم بلدان الاقليم ، (٣) أعباء الديون غير المتناقصة التى استمرت فى افشال عملية الانتعاش والتكيف فى كثير من البلدان (أنظر الاطار رقم ٣)، (٤) تناقص تدفق الموارد الخارجية من المصادر الرسمية والخاصة، (٥) النزاعات الأهلية التى تنتشر فى بعض أجزاء الاقليم، (٦) انخفاض الانتاج الزراعى نتيجة للجفاف.

١٦٢ ـ وأدى تباطوء النمو (١ر٧ فى المائة) فى الانتاج الكلى للبلدان الصناعية الى الحد من الطلب على الواردات من البلدان النامية وتدفق رؤوس الأموال الى العالم النامى. وعلاوة على ذلك، ظل الطلب على السلع الأولية ضعيفا كما انخفضت أسعارها على الرغم من الانتعاش الطفيف الذى شهدته التجارة العالمية خلال العام.

١٦٣ ـ وتدهورت نسب التبادل التجارى لصادرات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فى نهاية ١٩٩٠. وعلى الرغم من انخفاض معدلات التضخم فى البلدان الصناعية، وهى الشريك التجارى الرئيسى لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ارتفعت أسعار الواردات بنسبة ٢ر٣ فى المائة خلال ١٩٩٢. وفى ذات الوقت، انخفضت أسعار الصادرات وان كان ذلك بنسبة أقل وضوحا مما كانت عليه فى ١٩٩١. ومن بين السلع الزراعية الرئيسية التى يصدرها الاقليم، لم تسجل سوى الكتل الخشبية والشاى والسكر ارتفاعا فى أسعار التصدير فى ١٩٩٢ عما كانت عليه فى ١٩٩١. وسجل الكاكاو والبن انخفاضا فى أسعارهما للعام الثامن والسادس على التوالى بالنسبة لكل منهما. وانخفضت أسعار جميع الصادرات المعدنية تقريبا من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال العام. وعلاوة على ذلك لايتوقع أن يشهد عام ١٩٩٣ سوى تحسنا فى أسعار الألمنيوم والماس.

١٦٤ ـ ونظرا لاستمرار التوقعات السلبية لعائدات التصدير بالمقارنة بمقيمة الواردات، تختاج أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الى حجم متزايد الضخامة من تدفقات الموارد الخارجية. غير أن الاستثمارات الخارجية المباشرة من القطاع الخاص فى الاقليم كانت ضئيلة عادة (١ر٧ مليار دولار فى ١٩٩١) ويمكن توقع اسمرارها على هذا المنوال ولاسيما وأن تدفقات الموارد للقطاع الخاص على البلدان التى توصف بأنها من البلدان التى لاتفى بالتزاماتها نحو القروض تعتبر نادرة. غير أنه يبدو أن الآمال التى كانت معقودة على أن تؤدى برامج التكيف الهيكلى الى الاسراع بتدفق التمويل الأجنبى من القطاع الخاص كان أملا مضللا.

١٦٥ ـ ولسوء حظ بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التى كانت تعتمد عادةعلى تدفق الموارد الرسمية، أن تدفقات المساعدات الانمائية الخارجية على الاقليم قد انخفضت بالأرقام الحقيقية فى الآونة الأخيرة. فالانفاق الصافى للمساعدات الانمائية الرسمية الذى

بلغ ٥ر١١ مليار دولار فى ١٩٩٠ انخفض بنحو مليار دولار (بالأرقام الحقيقية) فى ١٩٩١. وفى نفس الوقت ظل مجموع الانفاق الصافى متعدد الأطراف البالغ ٦ مليارات دولار فى ١٩٩١ عند نفس المستوى الذى كان عليه فى العام السابق.

١٦٦ ـ وقد أدى التباين المتنامى فيما بين تدفقات الموارد على البلاد ومدفوعات خدمة الديون الى انخفاض التحويلات الصافية للاقليم فى ١٩٩١ بالمقارنة بعام ١٩٩٠. فعلى سبيل المثال، كانت التحويلات الصافية البالغة ٣٧٧ مليون دولار للقطاع الزراعى بمفرده فى ١٩٩١ (وهى آخر سنة تتوافر عنها بيانات) تمثل أقل من نصف التحويلات الصافية فى ١٩٩٠.

١٦٧ ـ وقد أسهمت الحروب والنزاعات الأهلية ولاسيميا فى أنغولا وليبيريا وموزامبيق والصومال والسودان، اسهاما كبيرا فيما حدث من انخفاض اقتصادى عام ١٩٩٠ مثلما يحدث فى بعض الأحوال السياسية التى تسودها الفوضى فى بعض الأحيان فى بعض البلدان مثل توغو وزائير حيث أدت عمليات النهب والاضطرابات الى تدمير البنية الأساسية اللازمة للتنمية الاقتصادية.

١٦٨ ـ وقد ظل مستوى الانتاج الزراعى فى ١٩٩٢ دون تغيير تقريبا عما كان عليه فى ١٩٩١، ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك الى الجفاف الذى أضر بالمناطق الشرقية والجنوبية من أفريقيا. وبصفة عامة، تعرضت البلدان الأخيرة الى انخفاض بنسبة ٧ر٧ فى المائة عن السابق وتضم نحو ١٦ مليون نسمة من الأعداد البالغة ٤٠ مليون نسمة التى تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الى أنها تواجه نقصا فى الأغذية فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. أما فى المناطق الأخرى من أفريقيا، فقد كان النمو بطيئا. ففى وسط أفريقيا، زاد الانتاج الزراعى بنسبة ١ر٤ فى المائة، وفى أفريقيا الغربية بلغ معدل النمو ٩ر٢ فى المائة. وقد أدت النزاعات الأهلية الى تفاقم مشكلات الامدادات الغذائية المروعة بالفعل ومشكلات وصول الأغذية الى من هم فى مسيس الحاجة اليها فى موزامبيق والصومال.

١٦٩ ـ وانخفض انتاج الحبوب بأكثر من ٥ فى المائة فى الاقليم بأكمله. ففى أفريقيا الجنوبية حيث تعد الحبوب الأغذية الأساسية الرئيسية، انخفض الانتاج الى أقل من نصف المستوى الذى كان عليه فى ١٩٩١. وبفضل التغيرات الأقل حدة فى انتاج الحبوب وغيره من المواد الغذائية من غير الحبوب فى الأماكن الأخرى من الاقليم، ولاسيميا فى اثيوبيا والسودان وفى بلدان أفريقيا الغربية والوسطى، زاد قطاع الانتاج الغذائى التجميعى زيادة طفيفة تبلغ نحو ١ فى المائة عما كان عليه فى العام السابق. أما انتاج السلع الزراعية غير الغذائية، فقد انخفض، من ناحية أخرى، بنحو ٧ر٥ فى المائة.

١٧٠ ـ ومن المنظور الأطول مدى، استطاعت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على عكس الاعتقاد السائد، أن تحافظ على معدلات نمو اتجاهية فى الانتاج الزراعى تماثل معدلاته فى الأقاليم الأخرى فى العام.(٤) فالواقع أنه خلال الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٩٢، زاد الانتاج التجميعى بمعدل يبلغ ٣ فى المائة سنويا مع حدوث بعض الانخفاضات الطفيفة فى ١٩٨٢ و١٩٨٦ و١٩٩٠. ولقد كانت مشكلة الاقليم دائما هى معدل النمو السكانى الذى كان يفوق النمو فى الانتاج ومن ثم يؤدى الى انخفاض نصيب الفرد من الانتاج. فعلى سبيل المثال، فانه على الرغم من زيادة الانتاج الزراعى زيادة طفيفة (٣ر٠) فى ١٩٩٢، انخفض نصيب الفرد من الانتاج بنحو ٨ر٢ فى المائة. وتتوقف احتمالات تصحيح هذا الاتجاه على قدرة الاقليم على الحد من نمو السكان فضلا عن قدرته على زيادة الانتاج من خلال الزراعة القابلة للاستمرار والمكثفة مع افتراض أن الأحوال الجوية الطيبة سوف تسود الاقليم بالاضافة الى انخفاض عدد الحروب والاضطرابات الأهلية.

١٧١ ـ ومع عودة الأحوال الجوية الطيبة خلال موسم الزراعة فى ١٩٩٢/١٩٩٣، يتوقع أن يشهد عام ١٩٩٣ تحسنا فى الانتاج الزراعى فى البلدان المتضررة من الجفاف فى ١٩٩٢.

١٧٢ ـ وفيما يتعلق بالتطورات الخاصة بالسياسات، مازالت برامج التكيف الهيكلى التى تركز على الأهداف قصيرة الأجل تواجه عملية اصلاح السياسات فى معظم بلدان الاقليم. غير أنه يكاد لايبدو فى الأفق أى سعى نحو تحقيق التكيف المقترن بالتحول وتنسيق أهداف السياسات قصيرة الأجل مع الأهداف الانمائية فى الأجلين المتوسط والطويل. ولقد كانت هذه الأخيرة أهداف الاطار الافريقى البديل لبرامج التكيف الهيكلى من أجل تحقيق التحول الاقتصادى والاجتماعى الذى تبنته منظمة الوحدة الأفريقية مؤخرا.

١٧٣ ـ واضطلعت عملية اصلاح النظم الضرائبية بدور محورى فى الجهود الرامية الى تعزيز الادارة الاقتصادية المحلية. غير أن معدل النجاح فى خفض الاختلالات فى الميزانيات تباين تباينا كبيرا. فقد استطاعت بينان وغامبيا على سبيل المثال خفض العجز فى ميزانيتهما كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى، الا أن الكثير من البلدان الأخرى أخفق فى تحقيق ذلك.

١٧٤ ـ وركزت السياسات النقدية على السيطرة باحكام على امدادات النقود، فضلا عن تعديل أسعار الفائدة. غير أن زائير سارت بعكس التيار وعكفت على تنفيذ سياسة للتوسع

---

(٤) الأمم المتحدة، ١٩٩٢، الانتعاش الاقتصادى، ٦(٣).

النقدى، وقد بلغت معدلات التضخم فيها الى أبعاد ضخمة. وكان تعديل أسعار الفائدة أداة مهمة فى السياسات النقدية حيث زاد العديد من البلدان بما فى ذلك الرأس الأخضر وجزر القمر وكوت ديفوار وجيبوتى وغامبيا وغينيا بيساو وكينيا وملاوى ومالى وموريتانيا وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوى معدلات الفائدة الحقيقية فيها. أما غانا وموريشيوس فقد عدلت الأسعار المصرفية الاسمية بالنقص الا أنها ظلت ايجابية بالأرقام الحقيقية.

١٧٥ ـ وقد استمر السعى نحو وضع أسعار الصرف على أساس عوامل السوق فى كثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فى ١٩٩٢، وكان ذلك يتم اما من خلال عملية خفض قيمة العملات المحلية مباشرة (اثيوبيا، ملاوى، موريتانيا، رواندا) أو عن طريق تعاونها (نيجيريا) وتحرير أسعار النقد الأجنبى (مثل الجزائر وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا).

١٧٦ ـ وكان اصلاح القطاع العام، الذى يشمل خفض حجم موظفى الخدمة المدنية والحد من الاستهلاك الحكومى، فقد ظل جانبا مستمرا من برنامج الاصلاح. كذلك اضطلعت عملية التحويل الى القطاع الخاص بدور رئيسى فى اصلاح القطاع العام فى بلدان مثل تشـــــاد وكوت ديفوار وغانا وموزامبيق ونيجيريا والسودان وأوغندا وزامبيا.

١٧٧ ـ واستمرت عملية اصلاح السياسات فى القطاع الزراعى فى معظم البلدان، وكان ذلك يجرى فى الغالب ضمن الاطار العام لبرامج التكيف الهيكلى التى يتم التفاوض بشأنها مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. وظل تحرير الأسواق يمثل عنصرا مهما فى عملية اصلاح السياسات فى القطاع الزراعى حيث تجرى تصفية المؤسسات الزراعية شبه الحكومية وتحويلها الى القطاع الخاص أو اعادة هيكلتها فى بعض البلدان مثل بوروندى وكوت ديفوار وموزامبيق. أما فى بعض البلدان الأخرى (مثل اثيوبيا وكينيا ومالى وملاوى وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوى) فقد جرى الغاء بعض أو كل السيطرة التى كانت قائمة على عمليات التسويق الزراعى. ومن المقرر تنفيذ عمليات تحرير الأسواق الزراعية فى عدد آخر من البلدان من بينها ليسوتو وجمهورية أفريقيا الوسطى.

١٧٨ ـ وعكفت بعض البلدان على تنفيذ سياسات تنويع قاعدة الصادرات الزراعية حيث تبتعد عن الاعتماد على محصول واحد أو بضعة محاصيل للتصدير نتيجة لتدهور الأسعار الدولية للصادرات التقليدية. فعلى سبيل المثال، تعزز بينان عملية انتاج زيت النخيل وجوز الهند والفول السودانى فضلا عن الأناناس والفاكهة الأجنبية والخضر بالاضافة الى صادرات القطن التقليدية. وتعتزم أوغندا تنويع صادراتها لتشمل السمسم والتبغ والجلود الصغيرة والكبيرة والتوابل والأسماك بعد أن استعادت حصتها فى السوق من الصادرات التقليدية وهى القطن

والشاى والبن. وكانت مصايد الأسماك تحتل مكانا بارزا عادة فى عملية السعى الى التنويع. وتعتبر موزامبيق وناميبيا ونيجيريا وسيراليون أربعة من البلدان التى تعكف على تنفيذ حملات جريئة للاستزراع السمكى.

١٧٩ ـ وقد أدى الجفاف فى الجنوب الافريقى الى تركيز سياسات التنمية الزراعية فى الاقليم على التخفيف من آثار الجفاف بالدرجة الأولى وزيادة انتاج الأغذية وتنويعها فى اطار القطاع الغذائى. ففى ملاوى، تعمل الحكومة، بالاضافة الى دعم انتاج الذرة (التى تعتبر الأغذية الأساسية لمعظم السكان)، على الترويج لانتاج الكسافا- وهى من المحاصيل المقاومة للجفاف، لتصبح من محاصيل الأمن الغذائى، فضلا عن الترويج لانتاج بذور الخضر محليا. وتشجع زامبيا على انتاج الذرة الرفيعة والدخن والكسافا ضمن استاتيجيتها لتنويع المحاصيل الغذائية من أجل الحد من الاعتماد على الذرة. وفى زمبابوى، قدمت الحوافز السعرية وغير السعرية للمزارعين من أجل ضمان زيادة انتاج الحبوب. وقد اتبعت البلدان الأخرى فى الاقليم اتجاهات مماثلة.

١٨٠ ـ وكان الأمن الغذائى أيضا من الشواغل الرئيسية فى الأماكن الأخرى من الاقليم. فقد كان الحظر الذى فرضته نيجيريا لمدة خمس سنوات على واردات القمح (والذى رفع مؤقتا فى نهاية عام ١٩٩٢) يهدف الى تعزيز الانتاج المحلى وقد حقق نجاحا جزئيا. وشرعت السنغال فى تنفيذ برنامج يهدف الى تحقيق ٨٠ فى المائة من الاكتفاء الذاتى من الأغذية. وفى بوركينا فاسو، بدىء فى تنفيذ مشروع يهدف الى الحد من الجوع وسوء التغذية الموسميين، وتبذل الجهود فى جيبوتى فى اطار الهدف العام لتحقيق الأمن الغذائى من أجل التشجيع على التوسع فى استهلاك المنتجات المحلية بما فى ذلك الأغذية.

١٨١ ـ وكان الجفاف الذى أصاب الجزء الجنوبى من الاقليم عاملا ساعد على اعادة توجيه السياسات الزراعية نحو الاستغلال الأكثر كفاءة لامكانيات الرى فى الاقليم.وتعتبر ملاوى من البلدان التى تعالج هذه المسألة بنشاط.

١٨٢ ـ وحظيت حماية البيئة ببعض الاهتمام فى سياق السياسات الزراعية. ويشير التحالف العالمى من أجل أفريقيا، فى تقريره السنوى الأول، الى أن أربعة أخماس الأراضى المحصولية والرعوية فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد تعرضت الى تدهور جزئى على الأقل، وأن ازالة الغابات قد تكون أحد أسباب الانخفاض الشديد الذى حدث فى هطول الأمطار فى منطقة السهل والمناطق الساحلية على طول خليج غينيا وفى الكاميرون وشمالى نيجيريا وشرقى أفريقيا.(٥) وقد أدت الاهتمامات البيئية، على سبيل المثال، الى فض حظر حكومى على قطع

---

(٥) التحالف العالمى من أجل أفريقيا ١٩٩٢، الاتجاهات الاجتماعية والانمائية فى أفريقيا. التقرير السنوى ص ١١.

أنواع معينةمن الأشجار فى زائير والى فرض حظر على استغلال ١٨ نوعا من أنواع الأشجار المنتجة للكتل الخشبية فى غانا. ووضع العديد من البلدان الأخرى استراتيجيات لتنمية الغابات وترشيد استغلال الموارد السمكية.

١٨٣ ـ وعلاوة على التصحر الذى يعد الشاغل الأول لأفريقيا خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢، أسندت بلدان الاقليم الأولوية للقضايا المتعلقة بزيادة عمليات التمويل ونقل التكنولوجيا خلال المناقشات الخاصة بمتابعة أعمال هذا المؤتمر. وكانت هذه البلدان، وهى تفعل ذلك، تردد أفكار جزء من مجتمع الجهات المتبرعة. فقد أوضح البنك الدولى على سبيل المثال أن القضايا البيئية تحتل صدارة قائمة أولويات فرع الاقراض بشروط ميسرة فى البنك وهو رابطة التنمية الدولية.

١٨٤ ـ وعلى الرغم من أن تركيز السياسات كان يميل بشدة نحو المشاغل القطرية فى ١٩٩٢، فان التجارة فيما بين بلدان الاقليم، على وجه الخصوص، وكذلك التكامل الاقتصادى والسياسى بصفة عامة، حظى بالدعم من خلال عدد من القرارات المهمة: قامت منطقة التجارة التفضيلية لدول شرقى أفريقيا وجنوبها بتعديل قواعد المنشأ الخاصة بها. فقد أصبحت جميع السلع التى منشأها الدول الأعضاء، بصرف النظر عن جنسية منتجيها، تخضع لنظام التعريفة الجمركية التفضيلية.

١٨٥ ـ وفى أغسطس/آب ١٩٩٢، أعيد تسمية مؤتمر التنسيق الانمائى للجنوب الأفريقى ليصبح مجموعة تنمية الجنوب الأفريقى توقعا للانضمام المحتمل لجنوب أفريقيا اليها بعد تخلصها من العنصرية.(٦)

١٨٦ ـ وشهد العام أيضا تصديق عدد ضئيل آخر من البلدان على معاهدة أبوجا لعام ١٩٩١ التى أنشئت بمقتضاها المجموعة الاقتصادية لعموم أفريقيا.

١٨٧ ـ ويبدو أن تجدد الالتزام بالتكامل الاقتصادى قد نجم عن الادراك بأن مستقبل الاقليم قد يكمن فى الاعتماد الجماعى على الذات حيث أن المناخ الاقتصادى الدولى قد أصبح أكثر عداء ومن ثم يعرض للخطر عملية الاسراع بنمو الاقتصاديات الصغيرة المفككة عادة فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكان الاعتماد على الذات من بين الموضوعات التى أثيرت فى المؤتمر الدولى الذى عقد فى داكار فى الفترة من ١٦ الى ١٨ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٢. وكان هذا المؤتمر يحمل عنوان " وطء الحشائش : هل يمكن اصلاح عملية التفتيت المتزايدة لأفريقيا فى اطار النظام الدولى الجديد؟". وقد استضاف هذا المؤتمر المركز الأفريقى للدراسات

---

(٦) تعززت آفاق التوصل الى تسوية للأوضاع السياسية الصعبة فى جنوب أفريقيا بعد الاعلان الذى صدر بتحديد موعد تقريبى (أبريل/نيسان ١٩٩٤) لاجراء الانتخابات متعددة الأجناس فى البلا.

الانمائية والاستراتيجية الذى يعد من مؤسسات التفكير الرئيسية الجديدة فى أفريقيا .

الاطار رقم ٣

مشكلة الديون فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

١ ـ كان مجموع ديون أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يربو على ١٨٣ مليار دولار فى ١٩٩٢، بعد أن كان نحو ١٧٨ مليار دولار فى السنة السابقة. وبهذا المستوى، تجاوز مجموع هذه الديون الناتج المحلى الاجمالى السنوى للاقليم بنحو ٦ فى المائة. وبلغت متأخرات الفوائد على الديون الخارجية طويلة الأجل وحدها رقما مذهلا قدره ١٤ مليار دولار. وقد استخدم نحو خمس عائدات التصدير التى يتم الحصول عليها بصعوبة، فى خدمة الديون فى ١٩٩٢. وعلى الرغم من أن هذا الرقم يمثل انخفاضا للسنة الثالثة على التوالى، فان معدل خدمة الديون مازال عاليا بصورة شديدة.

٢ ـ وقد نشأ جزء كبير (نحو ١٠ فى المائة فى المتوسط فيما بين ١٩٨٥ و١٩٩١) من مجموع الديون من القروض الخاصة بمشروعات القطاع الزراعى. ففى عام ١٩٩١، وهو آخر عام تتوافر عنه بيانات، كانت الديون الخارجية طويلة الأجل المستحقة على القطاع الزراعى تزيد قليلا على ١٣ مليار دولار بعد أن كانت ١٢ر٥ مليار فى العام السابق. وفى ١٩٩١ بمفرده، كان التدفق الصافى طويل الأجل على القروض (أى صافى الاقراض) للزراعة عند مستوى ٧٢٧ مليون دولار، يمثل أقل مستوى له منذ عام ١٩٨٥، ومع ذلك فهى تمثل ٢٣ فى المائة من مجموع التدفقات الصافية على الديون.

٣ ـ وعلى الرغم من سنوات طويلة من الجهود التى بذلت للحد من أعباء ديون أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من خلال اعادة الجدولة والاعفاء من الديون، لم يتأثر بكل ذلك حتى الآن سوى مبلغ صغير من الديون. ففى عام ١٩٩١، لم يتم الغاء سوى ٣ر٨ مليار دولار من ديون أفريقيا (معظمها فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى). وخلال عام ١٩٩٢، لم تحقق سوى تسعة بلدان "شروط تورنتو الممددة" التى تتيح الغاء أو خفض رسوم الفوائد المقدمة من بعض البلدان الدائنة. وتقل مبالغ الديون المقصودة هنا بصورة كبيرة عما كان يمكن أن يحدث بالنسبة لالغاء ثلثى مجموع الديون التى تنطبق عليها الشروط على

النحو الوارد فى "شروط ترينيداد". وعلاوى على ذلك لم يلجأ سوى بلدين فى عام ١٩٩٢ الى مرفق خفض الديون التابع لرابطة التنمية الدولية وهو المرفق الموجه نحو خفض الديون التجارية نظرا لامتناع الجهات صاحبة القروض والقيود الداخلية فى البلدان الدائمة فضلا عن اخفاق الدائنين فى بعض الأحيان فى الامتثال لشروط التكيف الهيكلى.

٤ ـ وقد أصبحت الديون المتعددة الأطراف بسرعة، وليس الديون التجارية أو الثنائية الرسمية، المشكلة الرئيسية التى تواجه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ففى خلال الثمانينات، أنجذبت معظم البلدان بعيدا عن ديون السوق التجارية التعاقدية نتيجة لتجارب ماقبل التكيف الهيكلى، وامتناع البنوك التجارية عن اقراض البلدان المرهقة بالديون، بالاضافة الى الحجج التى كانت تقدمها الجهات المتبرعة ، ولجأت الى الاقتراض بصورة أشد من مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف. ففى عام ١٩٩٢ كان مايقرب من ٤٠ فى المائة من مجموع الديون طويلة الأجل الرسمية على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خاصة بمؤسسات متعددة الأطراف التى لايمكن أن يتوقع المدينون منها عمليات اعادة جدولة للدين أو الغاء لها.

اثيوبيـــا

الخصائص العامة للبلـــد

١٨٨ ـ تحتل اثيوبيا، الواقعة فى شمال شرقى أفريقيا، الجزء الأكبر من القرن الأفريقى.(٧) وتحتل مساحة قدرها ٦٠٠ ٢٢٣ ١ متر مربع (وهى من أكبر بلدان أفريقيا) وتتراوح ارتفاعاتها بين ١٠٠ متر تحت سطح البحر الى أكثر من ٠٠٠ ٤ متر فوق سطح البحر. ويبلغ عدد سكان اثيوبيا، التى تأتى فى المرتبة الثانية بعد نيجيريا من حيث عدد السكان فى أفريقيا، ١١ر٥٥ مليون نسمة.(٨)

---

(٧) أدرجت اريتريا، التى حصلت على استقلالها رسميا فى مايو/أيار ١٩٩٣، فى معظم البيانات المتلقاة نتيجة لعدم كفاية المعلومات التى تتيح الابلاغ عن اثيوبيا بمفردها بصورة منتظمة.

(٨) تقديرات عام ١٩٩٢.

١٨٩ ـ وتتمثل الخصائص الرئيسية لمناخها فى أنماط هطول الأمطار غير المنتظمة. فتحصل مناطق المرتفعات الجنوبية الغربية على أعلى معدل هطول الأمطار فى حين تنخفض هذه المعدلات لدى الاتجاه نحو الجنوب الشرقى والشرق. وحتى فى المناطق التى يرتفع فيها متوسط المعدلات السنوية لهطول الأمطار، يمكن أن تكون الفروق فيما بين المناطق واسعة للغاية. فالمناطق المعرضة عادة للجفاف تغطى نحو ٥٠ فى المائة من المساحة الكلية للبلاد، وتضم نحو ٢٠ مليون نسمة.(٩)

١٩٠ ـ ويعد الجفاف السبب الرئيسى لما لايقل عن عشر فترات مجاعة حدثت خلال السنوات الأربعين الماضية وأضرت بمساحات واسعة وقطاعات كبيرة من السكان. وخلال العشرين عاما الماضية، كانت أشد فترات الجفاف خطورة من حيث المعاناة البشرية هى تلك التى وقعت خلال الفترة ١٩٧٢ـ١٩٧٣ و ١٩٨٤ـ١٩٨٥.(١٠)

الاقتصـــاد

١٩١ـ تعد اثيوبيا من أشد بلدان العالم فقرا حيث لايتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ١٢٠ دولارا ويعيش نحو ٦٠ فى المائة من سكانها دون مستوى خط الفقر.

١٩٢ ـ وتوفر الزراعة نحو ٥٠ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى للبلاد و٩٠ فى المائة من الصادرات. ومن حيث المساحة المزروعة، تأتى الحبوب (التف والذرة والشعير والقمح) ضمن الفئة الرئيسية للمحاصيل تأتى بعدها البقول (الفول والحمص والفاصولياء) والبذور الزيتية (لاسيما بذور النويج واللين). ويعتبر البن محصول التصدير الرئيسى (يمثل ٣ر٥٧ فى المائة من مجموع الصادرات الزراعية) تتبعه الجلود الكبيرة والصغيرة (٢٨ فى المائة)، والحيوانات الحية (٣ر٣ فى المائة) والخضر.(١١) ويعتمد نحو ٧٨ فى المائة من مجموع قيمة الانتاج من الصناعات التحويلية على تصنيع المنتجات الزراعية (تصنيع الأغذيـــــة، والمشروبات الخفيفة والمنسوجات).

---

(٩) T. Desta. Disaster Management in Ethiopia: Past Efforts and Future Directions. Presented to the United Nations Sudano-Sahelian Office (UNSO) Workshop on Drought Preparedness and Mitigation. Early Warning and Planning Services Relief and Rehabilitation Commission, Addis Ababa, May 1993.

(١٠) لمزيد من المعلومات أنظر ت. دستا نفس المصدر فى الحاشية رقم ٩.

(١١) بيانات آجروستات لعام ١٩٩٢.

١٩٣ ـ ويقدم قطاع الحيازات الصغيرة نحو ٩٠ فى المائة من مجموع الانتاج الزراعى فى البلاد. وتشير التقديرات الى أن متوسط حجم المزرعة يتراوح بين هكتار واحد و٥ر١ هكتار.

١٩٤ ـ ويتبع النمو العام فى الناتج المحلى الاجمالى خلال السبعينات والثمانينات (٩ر١ و٦ر١ على التوالى) اتجاهات النمو فى الانتاج الزراعى بصورة وثيقة (٧ر٠ فى المائة و٣ر٠ فى المائة على التوالى) ويقل الرقمان معا عن معدل نمو السكان (الذى يقدر بنحو ٣ فى المائة).

السياسات الاقتصادية المؤثرة فى الزراعة

١٩٥ ـ ويقود البحث عن الأسباب التقريبية للركود فى كل من القطاع الزراعى والاقتصاد العام فى اثيوبيا منذ منتصف السبعينات الى مجموعة من القيود الهيكلية المترابطة والعوامل المتصلة بالسياسات. فعلاوة على الأحوال المناخية الصعبة وعدم كفاية البنيات الأساسية وسوء صيانتها، أسهم تدهور البيئة وعدم كفاية التكنولوجيا فى تدهور الزراعة.

١٩٦ ـ فعلى مستوى السياسات، أسهمت سياسات الاقتصاد الكلى والسياسات القطاعية النوعية فى خلق مناخ غير موات لنمو الزراعة. وكان تولى الحكومة الثورية السلطة فى البلاد فى ١٩٧٤ ايذانا ببدء فترة من القيود الحكومية المباشرة الصارمة على نظم الانتاج والتوزيع. ويوضح عرض موجز للسياسات التى نفذت وتأثيراتها طبيعة المشكلات التى تواجه اثيوبيا اليوم وحجم هذه المشكلات.

سياسات الاقتصاد الكلى: توازن داخلى مضلل

١٩٧ ـ كانت سياسات الاقتصاد الكلى فى اثيوبيا تتسم عادة بالادارة المالية الحكيمة. فقد أمكن ابقاء العجز المالى فى حدود ٧ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى معظم السنوات مابين ١٩٧٥ و١٩٨٩ باستثناء سنوات الجفاف.

١٩٨ ـ وقد أمكن الاحتفاظ بالعجز فى مستوى منخفض نسبيا على الرغم من زيادة الانفاق العام (من نحو ١٧ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى السنة المالية ١٩٧٥/١٩٧٤ الى ٤٧ فى المائة فى ١٩٨٩/١٩٨٨). وقد حال اتباع سياسة جريئة لجباية الضرائب دون وصول هذا العجز الى أبعاد كبيرة. وقد جرى التخفيف من تأثيرات الصدمات الخارجية على الميزانية بفضل تدفق المساعدات الخارجية للاغاثة من الكوارث. وبصفة عامة، تركت التدفقات الخارجية من المنح والقروض نصف العجز الذى تعانى منه البلاد لتغطيته من التمويل الداخلى. ونظرا لتجنب الحكومة اللجوء الى التمويل التضخمى، أمكن ابقاء معدل التضخم قريبا من ٩ فى المائة خلال السبعة عاشر عاما المنتهية فى ١٩٩١[١٢].

---

(١٢) لمزيد من المعلومات أنظر: World Bank 1990. Ethiopia's Economy in the 1980s and Framework for Accelerated Growth. Washington, D.C.

١٩٩ ـ وعلى الرغم من أن توازن الاقتصاد الكلى واستقرار الأسعار يعتبران من العوامل اللازمة لتحقيق النمو، فان اثيوبيا تعد مثالا على أن هذين العاملين قد لايكونان كافيين. فقد زاد الانفاق الاستثمارى الذى يحدده القطاع العام بنحو ١٦ فى المائة سنويا بعد عام ١٩٧٥، فى حين زادت المصروفات المتكررة بنحو ٥ فى المائة. وقد وجهت هذه الاستثمارات بالدرجة الأولى نحو النشاطات الانتاجية المباشرة (الى التصنيع والمرافق العامة بالدرجة الأولى)، وهى النشاطات التى غالبا ماتدور الشكوك حول كفاءة أدائها. وخلال الثمانينات، خصص نحو ٣٠ فى المائة من مجموع الانفاق الرأسمالى الحقيقى للزراعة (بما فى ذلك المزارع الحكومية واستيطان الأراضى) ومالايتجاوز ١٥ فى المائة للبنية الأساسية (النقل والاتصالات)[١٣]. وقد كرس نحو ٢ر٢ فى المائة من مجموع المصروفات المتكررة للزراعة والمستوطنات فى حين أنفق مايقرب من ٥٥ فى المائة على الأمن والدفاع.

٢٠٠ ـ وأدى اتباع سياسة جريئة لجباية العائدات الى الوصول بمجموع حصيلة هذه العائدات الى مايتراوح بين ٢٠ و ٢٩ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى الثمانينات. وكانت جباية الضرائب موزعة بصورة متساوية بين الضرائب المحلية غير المباشرة وضرائب الأرباح التجارية والضرائب على التجارة الخارجية. ووصلت الضرائب على صادرات البن الى مايتراوح بين ٣٠ و٤٠ فى المائة من قيمة صادراته فوب. وكانت الأرباح التى تحققها الأعمال التجارية الحكومية المجزية (وهى أساسا الخطوط الجوية والتعدين والشحن) تشكل نسبة متزايدة من مجموع العائدات. وكانت تفرض من آن لآخر بعض الضرائب والرسوم الطارئة.

٢٠١ ـ وقد أدت القيود التنظيمية على نشاطات القطاع الخاص، مثل وضع حد أقصى قدره ٥ر٠ بير من الأصول الثابتة لكل منشأة صناعية ونقص فرص الاستثمار والمواد الاستهلاكية الى زيادة حجم الودائع (الطلب والمدخرات الخاصة بالأسر والقطاع الخاص). وقد أمكن جذب قدر كبير من الودائع بأسعار فائدة منخفضة (الادخار الاجبارى)، وقد عبئت بدورها لتمويل العجز الداخلى. ونتيجة لذلك، كان مايتراوح بين ٨٥ و٩٠ فى المائة من مجموع التمويل المحلى مستمد من النظام المصرفى[١٤].

٢٠٢ ـ وعلى جانب المصروفات، أدى الاهمال النسبى للبنية الأساسية ومخصصات الاستثمار العامة الأقل من المثلى فى الزراعة الى اضعاف الانتاجية الشاملة للاقتصاد. كذلك أدى التركيز على الأمن فى الميزانية المتكررة والاحتفاظ بالمشروعات غير الاقتصادية الى تفاقم

---

(١٣) لمزيد من المعلومات أنظر: Ministry of Finance Data: A.Teferra. 1993. Ethipia: The Agricultural Sector- an overview,Vol. ll - Statistical annex. Paper prepared for the policy Analysis Division, FAO.

(١٤) أنظر الحاشية رقم ١٢.

الوضع عما هو عليه. وعلاوة على ذلك، تحقق التمويل غير التضخمى لعجز الميزانية على حساب الفرص الاستثمارية الخاصة. وعلى ذلك فقد تحقق التوسع الداخلى العام ، الا أن مصادر الانتاجية والنمو الأساسية أهملت أو تعرضت للضغط.

سياسات القطاع الزراعى

٢٠٣ ـ يمكن تقسيم مناخ السياسات الزراعية فضلا عن مناخ الاقتصاد ككل خلال الفترة مابين ١٩٧٤ و١٩٩٣ الى ثلاث فترات:

- الفترة مابين ١٩٧٤ و١٩٨٨ عندما طبقت تدابير "الاقتصاد الموجه" وجرى تدعيمهـــا،
- الفترة مابين ١٩٨٨ و١٩٩١، عندما ألغى عدد من التدابير السابقة وأجريت اصلاحات فى اتجاه اقامة اقتصاد أكثر تحررا،
- الفترة مابعد ١٩٩١ (حيث أن عام ١٩٩٠ هو العام الذى انهار فيه النظام الثورى)، التى جرى خلالها تدعيم العديد من اصلاحات الفترة ١٩٨٨ـ١٩٩٠ واتخاذ المزيد من التدابير من أجل تحرير الاقتصاد.

٢٠٤ ـ ونظرا للظروف المناخية الزراعية المتغيرة فى البلاد، شكلت ثلاث مجموعات من العوامل المترابطة البيئة التى نما فيها القطاع الزراعى: الاطار المؤسسى، سياسات التسعير والتسويق، توزيع اعتمادات الميزانية.

الأوضاع قبل عام ١٩٨٨

٢٠٥ ـ أعلنت الحكومة فى مارس/آذار ١٩٧٥ اجراء تغييرات كاسحة فى هيكل حيازة الأراضى وعلاقات العمل فى المناطق الريفية. وكانت العناصر الرئيسية للقانون (القرار رقم ٣١ لعام ١٩٧٥) هى: (١) تأميم الأراضى والغاء الملكية الخاصة للأراضى، (٢) فرض حظر على عقود الايجار، (٣) منع العمال الريفيين من العمل فى المزارع الخاصة، (٤) ضمان حصول جميع الأسر على أراض صالحة للزراعة.

٢٠٦ ـ وقد نظمت الوحدات الزراعية المختلفة فى روابط للفلاحين كانت تتولى توزيع واعادة توزيع الأراضى فيما بين الأسر ومجمع الضرائب وحصص الانتاج وتنظم العمل التطوعى فى الأشغال العامة. وتولت روابط المزارعين، بدورها، تشكيل تعاونيات خدمات كانت

تتولى مهام الامداد والتسويق والارشاد. وكانت تعاونيات المنتجين تتألف من أسر مختلفة تشترك فى ادارة مزارعها المدمجة. كما تم انشاء عدد من المزارع الحكومية الضخمة. وفى عام ١٩٨٩، كان هناك ٠٠٠ ١٧ رابطة من روابط الفلاحين و٧٠٠ ٣ تعاونية خدمات، فى حين كان القطاع الاشتراكى (تعاونيات المنتجين والمزارع الحكومية) يضم ٣٠٠ ٣ رابطة من روابط الفلاحين يبلغ عدد أعضائها ٠٠٠ ٢٩٠ عضو.

٢٠٧ ـ وعلى الرغم من الجهود التى بذلت من أجل اضفاء الطابع الاجتماعى على الزراعة، ظل هيكل الانتاج يتسم أساسا بالصفة الفردية حيث كان المزارعون يقاومون بشدة الاندماج فى تعاونيات المنتجين. وفى عام ١٩٨٨، كان نصيب حيازات المزارعين الفردية من مجموع الأراضى المزروعة يبلغ نحو ٩٤ فى المائة فى حين كانت النسبة الباقية موزعة بين تعاونيات المنتجين (٥ر٢ فى المائة) والمزارع الحكومية (٥ر٣ فى المائة). ولم تكن اعتمادات الموارد العامة موزعة فيما بين القطاعين الاجتماعى وغير الاجتماعى بصورة تتناسب وأهمية كل منهما حيث أن الجانب الأكبر من الموارد المالية والمستلزمات الحديثة وموظفى الارشاد مخصص للقطاع الاجتماعى الذى كان أداؤه الانتاجى لايبرر فى الغالب مثل هذا التخصيص غير المتناسب.

٢٠٨ ـ وأصبحت عملية "اقامة القرى" (أى تجميع السكان فى قرى محددة) سياسة وطنية فى ١٩٨٥. وفى ١٩٨٩، كان نحو ثلث مجموع سكان الريف قد نقل الى القرى. وفى ١٩٨٥، عشية الجفاف الذى حل بالبلاد، جرى تكثيف حملة اعادة توطين الفلاحين من المناطق المتضررة من الجفاف الى الأراضى غير المزروعة. غير أن سوء التنظيم وعملية انتقاء المستوطنين حولت هذه الخطة الى مشروع باهظ التكاليف احتاج الى اعانات مستمرة من أجل أن يظل على قيد الحياة.

٢٠٩ ـ كذلك كانت سياسات التسعير والتسويق تعكس الاتجاه نحو السيطرة الشديدة للدولة. فقد كانت مؤسسة التسويق الزراعى مسؤولة عن التوريد المحلى الكامل للحبوب والبذور الزيتية والبقول وعن واردات الحبوب. وكانت هذه المؤسسة مسؤولة أيضا عن تجميع جميع المنتجات القابلة للتسويق من تعاونيات المنتجين والمزارع الحكومية وطلبت من المزارع الفردية تسليم حصص من انتاجها استنادا الى قدراتها المقدرة على انتاج فائض صالح للتسويق. واعتبارا من عام ١٩٨٤، بدأ تطبيق نظام تسعير موحد للحصص مع بقاء أسعار التوريد ثابتة حتى ١٩٨٨ عندما زادت بنسبة ٧ر٧ فى المائة. وحتى بعد هذه الزيادة فى عام ١٩٨٨، كانت أسعار توريد التف والقمح والشعير على التوالى تبلغ ٣٧ و٦١ و٤٥ فى المائة من أسعار السوق الحرة. وكان يفرض حظر، من آن لآخر، على تجارة القطاع الخاص فى الأقاليم الانتاجية الرئيسية حتى عام ١٩٨٨. وعلاوة على ذلك، كان التجار من القطاع الخاص مضطرين الى بيع حصة من مشترياتهم (تتراوح بين ٥٠ و١٠٠ فى المائة) لمؤسسة

التسويق الزراعى بأسعار تزيد بنحو ٣ الى ٥ بيرات عن الأسعار التى تدفع للمزارعين. ولم تكن عمليات التوريد لمؤسسة التسويق الزراعى ناجحة بشكل كبير وقد بلغت حصتها من مشتريات الحبوب الى ذروة قدرها ١١ فى المائة من مجموع محصول الحبوب فى١٩٨٦/١٩٨٧ نظر لأن المزارعين والتجار كانت لديهم أسباب قوية للهروب من هذه القيود.

٢١٠ ـ وقد أدى عمل نظام التوريد العام الى خلق "سوق مزدوجة". فمن ناحية كان هناك نظام التوزيع العام الذى كان يقوم بتسليم السلع للمطاحن والمستشفيات والروابط الحضارية والمؤسسات التعليمية والجيش. وعلى الجانب الآخر كانت هناك الأسواق الحرة (المندمجة بصورة سيئة) حيث كانت الحبوب والبقول تباع بأسعار عالية للغاية.

٢١١ ـ وكانت المؤسسات شبه الحكومية تتولى أيضا عمليات تصدير البقول والبذور الزيتية والبن والشروة الحيوانية. وكان يتم شراء المنتجات الحيوانية المعدة للتصدير بأسعار السوق فى حين كانت التجارة الداخلية حرة. وقد أبقيت أسعار البن تسليم المزرعة منخفضة (٣٥ ـ ٤٥ فى المائة من قيمتها) حتى بمقتضى أسعار الصرف الرسمية المبالغ فى قيمتها.

اصلاحات عام ١٩٨٨

٢١٢ ـ وشرعت الحكومة فى عام ١٩٨٨ فى مواجهة الركود الاقتصادى وتصاعد المشكلات الاجتماعية، فى تنفيذ برنامج للاصلاحات الاقتصادية يهدف الى تحرير النظام الاقتصادى. وقد عزت الحكومة الركود الاقتصادى الى الأسباب التالية [٥]: (١) التأثيرات السلبية للحد من النشاط الاقتصادى للقطاع الخاص، (٢) المخصصات الاستثمارية غير المتوازنة فى قطاع الزراعة والتى كانت لصالح القطاع الاجتماعى المنخفض الأداء، (٣) اهمال قوى السوق والقطاع الخاص لمصلحة التخطيط المركزى الذى أدى الى عدم استغلال الموارد على النحو الأمثل وعدم كفاءة الاستثمار.

٢١٣ ـ واستجابة لهذا التشخيص المشار اليه أعلاه، وافقت الحكومة على سلسلة من التدابير تشمل زيادة الحوافز السعرية فضلا عن الاصلاحات المؤسسية وبدأت فى تنفيذ هذه التدابير. وعلى ذلك زيدت أسعار التوريد الرسمية وخفضت الحصص المحصولية المقرر تسليمها لمؤسسة التسويق الزراعى. وقد تحسنت الحوافز السعرية الخاصة بالبن تحسنا كبيرا. وقد زيدت أعداد التجار المرخصين، وألغيت القيود المفروضة على حركة المنتجات الزراعية فيما

---

(١٥) بيان رئيس الجمهورية أمام الدورة التاسعة للجنة المركزية لحزب العمال فى اثيوبيا، نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٨٨.

بين المناطق المختلفة. وأصبح الاشتراك فى تعاونيات المنتجين اشتراكا طوعيا وقد جرى بحلول نهاية عام ١٩٨٩ تصفية ٩٥ فى المائة من هذه التعاونيات. كما اختفى من الوجود العديد من تعاونيات المنتجين وروابط الفلاحين.

٢١٤ ـ وفى عام ١٩٩٠، أعلنت مجموعة أخرى من الاصلاحات تهدف الى تحرير قوانين الاستثمار الأجنبى وطبقت الخطط الخاصة بالسماح باستئجار اليد العاملة. غير أن هذه السياسات لم توضع موضع التنفيذ بالنظر الى ازدياد اندفاع البلاد الى الحرب الأهلية وعدم الاستقرار السياسى وتفكك المؤسسات.

المناخ الاقتصادى بعد ١٩٩١

٢١٥ ـ وفى مايو/أيار ١٩٩١، تولت الحكومة المؤقتة السلطة فى اثيوبيا. وقد واجهت هذه الحكومة اقتصادا تعرض للتدمير نتيجة للحرب الأهلية التى استمرت فترة طويلة، بالاضافة الى انخفاض مستويات المعيشة وتدهور أوضاع البنيات الأساسية والأحوال الاجتماعية وعلاوة على مشكلات الفقر عميقة الجذور التى تواجه البلاد، كانت الحكومة تواجه تحدى توفير سبل العيش لنحو ٠٠٠ ٣٥٠ جندى من الجنود المسرحين وعائلاتهم بالاضافة الى عدد كبير من اللاجئين والمشردين نتيجة للحرب.

٢١٦ ـ ولذلك فانه الى جانب التدابير الرامية الى احلال السلام والأمن فى البلاد، أعلنت الحكومة برنامجا واسع النطاق لاجراء الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بدعم من مجتمع المتبرعين.

٢١٧ ـ وعلى جانب الاقتصاد الكلى، أعلنت الحكومة تخفيض البير، وهو العملة المحلية، من ٢ر٧ الى ٥ بيرات لكل دولار أمريكى، وفى مايو/أيار ١٩٩٣ طبق نظام لاجراء مزايدات محدودة على أسعار الصرف بالنسبة لبعض السلع الرئيسية.

٢١٨ ـ وفى مجال الزراعة، ضمنت الحكومة حقوق استخدام وتأجير وارث الأراضى. وخلال الفترة الانتقالية، توقفت عملية اعادة توزيع الأراضى وأعيد السماح بعمليات استئجار اليد العاملة. وأعلنت الحكومة المؤقتة أن الحكومة المنتخبة سوف تتولى طرح مسألة حيازة الأراضى فى استفتاء شعبى. وفقدت مؤسسة التسويق الزراعى السلطة الاحتكارية التى كانت تتمتع بها، وأصبح تسويق الجانب الأكبر من الحبوب يتم على يد القطاع الخاص وألغى نظام حصص التوريد. ومنذ يناير/كانون الثانى ١٩٩٣، ألغيت جميع الضرائب المفروضة على الصادرات باستثناء ضريبة تصدير البن. وأعلن عن تقديم اعانة تبلغ ١٥ فى المائة

على الأسمدة وذلك كتعويض جزئى عن تأثيرات خفض قيمة العملة. وفى قطاع النقل، جرى تحرير عمليات الشحن بالشاحنات ويجرى وضع الخطط لتقسيم شركة الشحن الحكومية وبيعها.

تأثير السياسات على قطاع الزراعة

٢١٩ ـ أدت التأثيرات الناجمة عن السياسات (سواء على مستوى الاقتصاد الكلى أو المستوى القطاعى) التى اتبعت فى الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٩١، ولاسيما تلك التى طبقت قبل ١٩٨٨، الى خلق مناخ سلبى بصفة عامة لتحقيق النمو الزراعى مما أسهم فى ركود الانتاج الزراعى تقريبا.

٢٢٠ ـ فقد أدت التغييرات المؤسسية فيما يتعلق بالأراضى الى احداث خفض جذرى فى حجم المزارع التى أصبحت، فى غالب الأحيان، غير كافية لتوفير القوت لأسرة واحدة. كذلك أدت الشكوك التى تحيط بنظام حيازة الأراضى الى خلق انعكاسات بيئية خطيرة فى حين أدى صغي حجم الحيازات وعدم توزيع الأسمدة والبذور فى الوقت المناسب (وكانت كلها توزع بواسطة القطاع العام) أسهم فى ركود الغلات.(١٦)

٢٢١ ـ وكان هناك نقص فى البحوث المتعلقة بالتكنولوجيات الملائمة والمستلزمات (البذور والأسمدة) التى تتلاءم مع الظروف المناخية الزراعية للبلاد. وكانت مؤسسة البذور الاثيوبية توزع نحو نصف البذور البالغال نحو ٤٠٠ ٠٠٠ طن التى كانت التقديرات تشير الى أن قطاع المزارع التقليدية فى حاجة اليها. كما أدى التوزيع غير المنتظم للبذور ونقص الخدمات الارشادية الى اعتماد الكثير من المزارعين على البذور التقليدية ورفض الأصناف الجديدة.

٢٢٢ ـ وعلى الرغم من أن الأراضى التى كانت تحت السيطرة الفعلية لتعاونيات المنتجين ومزارع الدولة لاتمثل الا نسبة صغيرة من مجموع مساحة الأراضى المزروعة، كان من المقرر، طبقا للخطة المنظورية لفترة السنوات العشر ١٩٨٣/١٩٨٢ ـ ١٩٩٤/١٩٩٣، أن ينظم

---

(١٦) يبلغ متوسط غلة الحبوب نحو ٢ر١ طن للهكتار بالنسبة لقطاع صغار المزارعين وهو مايمثل ثلثى الغلات فى كينيا من الأراضى التى تتماثل معها من حيث الخصوبة والظروف المناخية. وبالنسبة للبقول والبذور الزيتية (٦٥ر٠ طن للهكتار و٥ر٠ طن للهكتار على التوالى) كانت الغلات من أقل معدلاتها فى العالم.

معظم المزارعين الأفراد فى تعاونيات المنتجين. وكان الهدف النهائى هو تخصيص ٤٤ فى المائة من الأراضى المزروعة للمزارع الفردية و٤٩ فى المائة لتعاونيات المنتجين و٧ فى المائة للمزارع الحكومية. وعلى الرغم من أن هذه الخطة لم تنفذ على الاطلاق، فان نصوص هذه الخطة، بالاضافة الى الشكوك التى تحيط بنظام حيازة الأراضى وعمليات اعادة توزيع الأراضى المتكررة فى اطار روابط الفلاحين، خلقت جوا من الشكوك العميقة فيما بين حائزى المزارع الفردية وأدت الى تثبيط الاستثمارات طويلة الأجل من جانب المزارعين فضلا عن الممارسات الزراعية القابلة للاستمرار.

٢٢٣ ـ وعلاوة على ذلك، لم يكن نظام التسويق بالنظام الذى يؤدى الى انتاج فوائض للتسويق بالنظر الى انخفاض الأسعار التى كانت تدفع مقابل تسليم الحصص. كذلك حالت القيود التى كانت مفروضة على حركة السلع فيما بين المناطق دون حدوث تكامل بين مناطق العجز ومناطق الفوائض الأمر الذى تفاقم نتيجة لسوء أحوال الطرق الريفية والقيود الصارمة على نظم النقل والشحن وطول المسافة بين معظم حيازات الفلاحين الصغيرة والطرق الرئيسية التى تصلح لكل الأوقات. كما أدى الاهمال النسبى الذى تعرضت له البنية الأساسية الريفية الى الحد بصورة كبيرة من كفاءة الاستثمارات بصفة عامة.

٢٢٤ ـ ومن المتعذر التركيز على تأثير تدابير التحرير التى اتخذت فيما بين ١٩٨٨ و١٩٩٠ نظرا لأن تأثيراتها قد اختفت وراء الاضطرابات الشديدة التى تعرضت لها الأسواق نتيجة للحرب. غير أن هناك قرائن تشير الى انخفاض التباين فى الأسعار بين المناطق المختلفة وزيادة تكامل الأسواق الخاصة بالحبوب بعد عمليات تحرير هذه الأسواق على الرغم من تدهور أوضاع الأمن.

٢٢٥ ـ وعلى ذلك فان استجابة الاقتصاد والقطاع الزراعى لاصلاحات مابعد عام ١٩٩١ تبدو مشجعة على الرغم من أن من الصعب الربط بصورة دقيقة بين السياسات والأداء. وقد اضطلع بعض العوامل الخارجية (الظروف الجوية المواتية والعوامل غير الاقتصادية) تحسن أوضاع السلم والأمن) بدور ايجابى فى توسيع نطاق النشاطات الاقتصادية.

٢٢٦ ـ وعلى جانب الاقتصاد الكلى، يتوقع أن يزيد الناتج المحلى الاجمالى بالأرقام الحقيقية بنسبة ٥ر٧ فى المائة فى ١٩٩٢/١٩٩٣ أى بما يزيد بنقطة مئوية عن الرقم المستهدف الذى وضعته الحكومة وذلك بعد أن كان قد انخفض بنسبة ٢ر٥ فى المائة فى ١٩٩١/١٩٩٢. وانخفض معدل التضخم من ٤٥ فى المائة فى الفترة من يونيو/حزيران ١٩٩٠ الى يونيو/حزيران ١٩٩١ الى ١٤ فى المائة فى الفترة المقابلة من ١٩٩١/١٩٩٢. ومن المعتقد أن البلد قد امتص تماما تأثيرات تخفيض قيمة العملة حيث يجرى الآن أعداد كبيرة من المعاملات بالنقد الأجنبى فى السوق الموازية بسعر ٧ بيرات للدولار الأمريكى.

٢٢٧ ـ ويرتبط الأداء القوى المتوقع للناتج المحلى الاجمالى بالأرقام الحقيقية باستمرار الأداء القوى للقطاع الزراعى خلال السنوات الثلاث الأخيرة. فقد أظهر انتاج الحبوب انتعاشا قويا حيث بلغ مجموع الانتاج ٣ر٧ مليون طن فى ١٩٩٠/١٩٩١ (وهو محصول قياسى)، تبعه محصول آخر شبه قياسى فى ١٩٩١/١٩٩٢ قدره ١ر٧ مليون طن والمحصول المتوقع فى ١٩٩٢/١٩٩٣ البالغ ٩ر٦ مليون طن.(١٧) وترجع هذه التباينات الى التغييرات فى الأحوال الجوية والجفاف الذى حل ببعض المناطق. وقد استحوذ قطاع الفلاحين على معظم الزيادة فى الانتاج فى حين ظل انتاج المزارع الحكومية ثابتا. وقد زاد استهلاك الأسمدة بنسبة ٣٠ فى المائة فى ١٩٩٢ عما كان عليه من قبل كما زادت الرقعة المحصولية استجابة لارتفاع أسعار الحبوب. وقد لوحظت زيادة شحنات البن فى سوق أديس أبابا خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٩٣.

القضايا الحالية فى مجال التنمية الزراعية

٢٢٨ ـ تشكل الاصلاحات التى أدخلت على السياسات فى الآونة الأخيرة بداية تغييرات هيكلية عميقة يحتاج اليها الاقتصاد الاثيوبى لوضعه على طريق التنمية القابلة للاستمرار. فاثيوبيا تمثل، وستظل تمثل لبعض الوقت، اقتصادا فى مرحلة التحول بين نموذجين مختلفين للتنمية الاقتصادية. ومن بين العديد من القضايا التى تواجه صانعى السياسات فى اثيوبيا فى الوقت الحاضر هناك مسألتين جرى تحليلهما بصورة مستفيضة فى هذا التقرير هما : (١) الأمن الغذائى والتخفيف من حدة الفقر، (٢) تدهور الموارد الطبيعية.

الفقـــر وانعـدام الأمن الغذائـى

٢٢٩ ـ حجم المشكلة وأسبابها الأساسية : يعد انعدام الأمن الغذائى (الذى يمكن تعريفه فى أبسط صوره بأنه وضع تكون فيه الأغذية التى يحتاج اليها من أجل حياة ملؤها الصحة بعيدة عن متناول جميع الناس فى جميع الأوقات) ظاهرة مزمنة ومرحلية فى نفس الوقت فى اثيوبيا. فتشير التقديرات الى أن ٥٠ فى المائة من مجموع سكان البلاد (مابين ٢٣ مليون نسمة و٢٦ مليون نسمة) يعيشون فى ظل انعدام الأمن الغذائى. ويعيش أكثر من ٢٠ مليون من هؤلاء الناس فى المناطق الريفية. وعندما تحدث فترات متتابعة من الكوارث الطبيعية ومن صنع الانسان، تبيع الأسر الفقيرة مالديها من أصول وتستنزف مخزوناتها الغذائية

---

(١٧) المصادر: بالنسبة للسنة ١٩٩٠/١٩٩١، بيانات هيئة الاحصاء المركزية، وبالنسبة للسنة ١٩٩١/١٩٩٢، تقديرات وزارة الزراعة فى اثيوبيا،وبالنسبة للسنة ١٩٩٢/١٩٩٣ منظمة الأغذية والزراعة. ١٩٩٣، أوضاع الامدادات الغذائية وتوقعات المحاصيل فىأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، روما. ملحوظة : تشمل البيانات الاستخدامات غير الغذائية.

وتصبح معرضة بدرجة عالية أو معوزة وفى حاجة الى تدفقات مستمرة من المساعدات الغذائية لكى تظل على قيد الحياة. وخلال العقدين الأخيرين، ظهر انعدام الأمن الغذائى المرحلى فى شكل مجاعات بعد حالات الجفاف التى حدثت فى١٩٧٢/١٩٧٣و١٩٨٤/١٩٨٥.(١٨) وفى اثيوبيا يشكل اللاجئون والنازحون نتيجة للحرب الأهلية الفئات المعرضة بدرجة كبيرة والتى تحتاج الى مساعدة.

٢٣٠ - وفيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائى المزمن، تشير البيانات الى أن متوسط المستوى القطرى للمتحصلات الغذائية، حتى فى الأوقات العادية (أى فى الأوقات التى لاتسودها الأحوال الجوية أو الاجتماعية الاقتصادية غير العادية)(١٩)، كان يقل بنحو ٨ فى المائة عن الاحتياجات اليومية الدنيا البالغة ٥٠٠ غرام من معادلات الحبوب للفرد. غير أن البيانات الخاصة "بالمتوسط" قد تكون مضللة حيث أنها تخفى وراءها التباينات فى قدرة السكان على الحصول على الامدادات الغذائية المتوافرة. وتشير بيانات وزارة الزراعة الى أن متوسط دخل الأسرة فى المناطق المنخفضة الدخل، خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣، كان يقل بنحو الثلث عن هذا المتوسط فى المناطق المرتفعة الدخل. كذلك كانت المناطق الفقيرة هى المناطق التى تعانى من العجز الغذائى، كما أن أسعار الحبوب كانت أعلى فى هذه المناطق بالنظر الى عدم تكامل الأسواق فيها، الأمر الذى أدى الى تفاقم مشكلة الحصول على الامدادات.(٢٠) وتشير التقديرات الى أنه على الرغم من أن المعونة الغذائية قد حالت دون انخفاض متوسط الكميات المتوافرة من الأغذية انخفاضا كبيرا، فان سوء التغذية الحاد خلال فترات الجفاف والاظطرابات الأهلية قد أصاب ٨ فى المائة من السكان.(٢١) وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الى أن المستوى الحالى لانتاج الأغذية (بما فى ذلك الحبوب والبقول والخضر والفاكهة والمنتجات الحيوانية) يمكن أن يوفر مايتراوح بين ٦٠٠ ١ و٧٠٠ ١ سعر حرارى للفرد يوميا. وقد أمكن بفضل المعونة الغذائية والواردات من الأغذية زيادة مجموع المتحصل من السعرات الحرارية الى مايتراوح بين ٨٠٠ ١ و٩٠٠ ١ سعرا حراريا للفرد يوميا وهو مايقل عن المستوى الأدنى الموصى به البالغ ١٠٠ ٢ سعر حرارى للفرد يوميا.

---

(١٨) أمكن تلافى نتائج مماثلة خلال حالة الجفاف التى حلت عام ١٩٨٧ وذلك نتيجة لكفاية الاستعدادات والانذار المبكر بحدوثها.

(١٩) مثلما كان الحال فى الفترة ١٩٧٩-١٩٨٤.

(٢٠) لمزيد من المعلومات أنظر الصندوق الدولى للتنمية الزراعية ١٩٨٩، بعثة البرمجة الخاصة الى اثيوبيا. ورقتا العمل رقم ١ (أداء الاقتصاد الكلى واتجاهاته) و٧ (دينامية الفقر فى الريف)، روما.

(٢١) بيانات المعهد القومى الاثيوبى. أنظر: 1. Loerbroks(FAOR). Statement on occasion on World Food Day 1992, 16 October, Addis Ababa, Ethiopia.

٢٣١ ـ ويعتبر الفقر السبب الأساسى لمشكلة الحصول على امدادات الأغذية.[٢٢] ففى القطاع الريفى، لايملك الفقراء سوى أصول انتاجية محدودة معظمها من مستوى منخفض (صغر حجـــم المزرعة، سوء نوعية التربة، تباين معدلات هطول الأمطار وقلة أعداد رؤوس الحيوانات)، وضعف فرص الحصول على أعمال بديلة، وانخفاض مستويات الوصول الى الخدمات الاجتماعية. كما أنهم يستخدمون تقنيات انتاج تقليدية. كذلك فان الفقراء ينفقون جزءا كبيرا من دخلهم على الأغذية والطاقة، فى حين لايتم ادخار سوى مبلغ اسمى ضئيل.[٢٣] وعلى ذلك فانهم معرضون بدرجة عالية لمشكلات الأغذية فى أوقات الطوارىء.

٢٣٢ ـ أما الفقر فى المدن فانه نتيجة لارتفاع معدلات البطالة وتثبيت الأجور عند مستويات منخفضة. وقد تفاقمت المشكلة فى السنوات الأخيرة نتيجة لتدفق الجنود المسرحين والسكان المشردين وزيادة أسعار الأغذية فى السوق الحرة.

تدابير السياسات من أجل التخفيف من حدة الفقر وانعدام الأمـــن الغذائـــى

٢٣٣ ـ تعتبر التنمية الاقتصادية التى تستند الى قاعدة عريضة أمرا ضروريا لتحقيق تحسينات قابلة للاستمرار فى المدى البعيد فى مستوى حياة الفقراء. فبالنسبة لاثيوبيا، يعتبر دور الزراعة دورا حاسما فى هذا المجال. فالنمو الزراعى سوف يعالج جانب الامدادات فى قضية الأمن الغذائى (أى زيادة انتاج الأغذية والنقد الأجنبى اللازم للواردات الغذائية) فضلا عن جانب الحصول على هذه الأغذية من خلال توفير فرص العمل والدخل. ومن ناحية أخرى فان السياسات التى تعزز النمو غالبا ماتظهر تأثيراتها ببطء. وقد يقتضى الأمر مرور عدة سنوات من النمو من أجل استيعاب اليد العاملة المتعطلة والتى تعانى من البطالة المقنعة استيعابا انتاجيا وزيادة مستويات المعيشة لمعظم الفئات المحتاجة.[٢٤] ونظرا لأن

---

(٢٢) بالاضافة الى مستوى الدخل الفردى، يعتبر الوصول الى الخدمات الاجتماعية بعدا آخر من أبعاد الفقر. فهذا الوصول، اذا توافر، يمكن أن يعوض عن بعض عواقب انخفاض الدخل. غير أن هذا التقرير لم يتناول سوى عناصر الفقر التى تؤثر بصورة مباشرة على الحصول على الأغذية. وللحصول على تحليل مفصل للأبعاد المختلفة للفقر فى اثيوبيا أنظر: The Social dimentions of adjustment in Ethiopia: a study on poverty alleviation.
الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية فى مايو/أيار ١٩٩٢.

(٢٣) تشير تقديرات الصندوق الدولى للتنمية الزراعية، استنادا الى بيانات المسح التى أجريت فى ١٩٨٣/١٩٨٢ الى أنه لايتم ادخار سوى ٥ فى المائة من الدخـــل فى الريف.

(٢٤) تشير تقديرات البنك الدولى الى أنه اذا زاد نمو الناتج المحلى الاجمالى بالأرقام الحقيقية بنسبة ٥٪ وزاد عدد السكان بنسبة٣٪، فان مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى اثيوبيا (١٢٠ دولارا) سيستغرق ٣٥ عاما.

هناك عملية اعادة هيكلة ضخمة للنظام الاقتصادى فى البلاد، فان بعض الاصلاحات قصيرة الأجل (ولاسيما زيادة أسعار الأغذية) سوف يؤثر تأثيرا سلبيا على معظم الفئات الحساسة من السكان.

٢٣٤ ـ وعلى ذلك، ينبغى اتخاذ تدابير موجهة عاجلة، بالاضافة الى الاصلاحات المتعلقة بالسياسات التى تهدف الى تحقيق النمو، من أجل معالجة مشكلة الفقر فى الأجلين القصير والمتوسط. كما تعين دراسة القضايا المتعلقة بالاستعداد لمواجهة الطوارىء (الكفاف) والاغاثة منها وأنسب الاستخدامات للمعونة الغذائية (الضخمة) التى تتدفق على البلاد فى ضوء الظروف الاقتصادية المتغيرة. وفيما يلى بعض القضايا والاجراءات التى اتخذتها الحكومة بصددها:

تدابير شبكة الأمان

٢٣٥ ـ كانت سياسات التخفيف من حدة الفقر فى الماضى تركز على الاعانات غير الموجهة للسلع والتى كانت تدار بالدرجة الأولى من خلال نظام التوزيع العام. وكان المستفيدون من هذه الاعانات هم أعضاء روابط الفلاحين وتعاونياتهم الذين كانوا يحصلون على حصص من الأغذية وغيرها من السلع (الصابون والملح والكيروسين) بأسعار مدعمة. وكانت الأسر تحصل على نفس الحصص بصرف النظر عن مستوى دخلها، وكان القصد (ولاسيما فى المناطق الحضرية) هو خلق نظام موجه ذاتيا تمتنع فيه الأسر الأكثر حظا عن الانتظام فى صفوف أمام متاجر روابط الفلاحين للحصول على سلع منخفضة النوعية. وكانت المشكلات المتصلة بنظام برامج السلع المعممة هى : (١) أن هذا النظام كان ينحاز بقوة الى المدينة، فعلى سبيل المثال كان المستهلكون فى المدن الذين يمثلون ١٥ فى المائة من السكان يحصلون على نحو ٦٠ فى المائة من الاعانات. (٢) على الرغم من أن هذا النظام قد وفر قدرا كبيرا من التخفيف عن الأسر الفقيرة، فانه أفاد بصورة غير متناسبة الأسر متوسطة ومرتفعة الدخل نظرا لأنه لم يكن فى وسع الأسر الشديدة الفقر أن تشترى حصصها بالأسعار المدعمة. (٣) ان التكاليف الاقتصادية لهذه البرامج (باستخدام أسعار الحدود محسوبة على أساس أسعار الصرف المتعادلة) مرتفعة للغاية. ولم تعد هذه البرامج قابلة للتنفيذ بعد تحرير الأسعار وخفض قيمة العملة. (٢٥)

---

(٢٥) تشير تقديرات البنك الدولى الى أن المنافع التى تعود على أشد ٣٠ فى المائة فقرا من سكان المدن، على أساس أسعار الصرف التقديرية البالغة ٥ بيرات للدولار (وهو السعر الذى أصبح بعد عام ١٩٩١ سعر الصرف الفعلى) بلغت نحو ١٦ فى المائة من مجموع تكاليف اعانات السلع فى المدن. أما بالنسبة لقطاع الريف فان نصيبه يبلغ ٥ فى المائة (بعد اضافة تكاليف اعانة الأسمدة). ويبلغ مجموع النصيب المرجح (الحضر + الريف) نحو ١٢ فى المائة.

٢٣٦ ـ وفى أعقاب استكمال تحرير أسواق السلع فى عام ١٩٩١، وضعت الحكومة المؤقتة برنامجا للتخفيف من تأثيرات زيادة أسعار الأغذية على الفقراء. وكان البرنامج يحتوى على عدد من تدابير شبكة الأمان بما فى ذلك اجراء تعديلات محدودة فى أجور القطاع العام لتغطية الزيادة فى أسعار الأغذية، ودفع تعويضات لموظفى المؤسسات العامة الملغاة عن فصلهم واعادة تدريبهم، ووضع خطة توزيع قسائم الأغذية/الكيروسين لمساعدة أشد الفئات فقرا فى المناطق الحضرية. وقد استخدمت هذه الخطة البنية الأساسية الادارية لروابط الفلاحين فى التركيز على أشد الأسر فقرا التى كانت تحصل، اعتمادا على مستوى دخلها، على قسائم اما مجانا أو مقابل خدمات للمجتمع المحلى أو أشغال عامة. وتعتبر خطة تحويل الدخل الموجهة هذه أكثر كفاءة من النظام السابق الخاص بالاعانات السلعية غير الموجهة. أما فى المناطق الريفية فتجرى دراسة برنامج لتوفير قسائم للأسمدة وغيرها من المستلزمات للمزارعين الفقراء، فضلا عن وضع برنامج للأشغال العامة الريفية للمساعدة فى ادرار الدخل للعمال الريفيين المتعطلين.

المعونة الغذائية من أجل التنمية

٢٣٧ ـ زادت المعونة الغذائية من نحو ٣ر٥ فى المائة من مجموع الكميات المتوافرة من الأغذية فى النصف الأول من الثمانينات (حتى عام ١٩٨٤) الى ١٧ر٢ فى المائة خلال النصف الثانى، وذلك نتيجة لتأثيرات الجفاف الذى تعرضت له البلاد فى ١٩٨٤/١٩٨٥. (٢٦) وقد اتخذت الحكومة المؤقتة موقفا واضحا ضد توزيع الأغذية مجانا لدى برمجتها لمواردها من المعونة الغذائية. ويستند هذا الموقف الى الاعتقاد بأن توزيع الأغذية مجانا يعد أمرا غير فعال فى وقف الاتجاه نحو انتشار الفقر وتصحيح هذا الاتجاه وأن من الممكن أن يؤدى هذا الاجراء الى تدمير آليات البقاء على قيد الحياة لدى الفقراء. وعلى ذلك ظهر عدد من المقترحات لاستخدام المعونة الغذائية كأداة للتنمية من خلال برامج الأشغال العامة التى توفر فرص العمل. وتتمثل العناصر الأساسية لهذه المقترحات فيما يلى: (١) اختيار المشروعات الكثيفة العمالة وذلك بالدرجة الأولى فى المناطق الريفية استنادا الى مشروعات الغذاء مقابل العمل أو النقد مقابل العمل على أن يتم تمويل هذا الاقتراح الأخير من عائدات تحويل المعونة الغذائية الى نقود، (٢) آلية التوجيه الذاتى من خلال تحديد الأجر المعادل للنقد أو الأغذية بمعدل يقل عن الأجور السائدة فى السوق الأمر الذى لايجذب سوى الفئات الفقيرة والحساسة بالفعل.

---

(٢٦) أنظر الحاشية رقم ٢١.

٢٣٨ ـ وسوف يعتمد حجم تنفيذ هذا البرنامج على قدرات الوزارات المعنية وخدمات الانذار المبكر والتخطيط وهيئة الاغاثة والتعمير والمنظمات غير الحكومية والحكومات الاقليمية على حل عدد من المشكلات التى من بينها مايلى:

- وضع نظام لتحديد المستوى المناسب للأجور،

- يتعين تحديد الاتجاه الرئيسى للمشروعات، أى أن اختيار هذه المشروعات سيكون على أساس معايير مردودية التكاليف الاقتصادية بصورة صارمة أم أنه سيتم التضحية بالكفاءة الاقتصادية لمصلحة المشروعات التى تحقق فروقا كبيرة فى مستوى العمالة (أى التركيز بدرجة أكبر على الجوانب المتعلقة بشبكة الأمان الاجتماعية للمشروعات).

تدهور الموارد الطبيعيـــة (٢٧)

٢٣٩ ـ يشكل تدهور الموارد الطبيعية أحد العقبات الرئيسية التى تواجه زيادة الانتاج الزراعى فى اثيوبيا. فطبقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة، يتعرض نحو نصف مناطق المرتفعات (٢٧٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع) لتعرية شديدة بالفعل. ومن هذا الرقم هناك ١٤٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع تعانى من التعرية الخطيرة حيث أصبحت تربتها ضحلة نسبيا. وهناك مايقرب من ٢٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع من الأراضى الزراعية يعانى من درجة شديدة من التعرية يستبعد معها أن تتحمل انتاج المحاصيل فى المستقبل. وهناك نحو ٩٠٠ مليون طن من التربة يتعرض للانجراف سنويا منها نحو ١٠ فى المائة تحملها الأنهار ولن يمكن استرجاعها فى حين يترسب الباقى فى الأراضى المرتفعة الا أنه يتركز فى مناطق لن يمكن استغلالها من الناحية الزراعية. واذا استمر هذا الاتجاه، فان الأراضى التى تغطيها تربة يقل عمقها عن ١٠ سنتيمترات سوف تشكل ١٨ فى المائة من مجموع مساحة الأراضى المرتفعة فى عام ٢٠١٠ . ويعنى ذلك انخفاضا كبيرا فى الغلات، وتكرار فشل المحاصيل وزيادة احتمالات المجاعات ولاسيما فى المناطق المحصولية ذات الامكانيات المنخفضة فى الأراضى المرتفعة. وعلاوة على ماتسببه التعرية من خسائر فى الانتاج الزراعى فى مواقعه الطبيعية فانها تنتقص من الأعمار الفعلية للسدود والخزانات نتيجة للتغرين وزيادة مدى حالات الجفاف والفيضانات وكثافتها.

٢٤٠ ـ ولاتعتبـــر تعريـــة التربـــةنتيجة طبيعية للزراعة، بل هى فى الواقع نتيجة للممارسات الزراعية غير الملائمة. وتتمثل العوامل التى تسهم فى ارتفاع معدلات التعرية فى ازالة

---

(٢٧) استمد معظم هذا القسم من الدراسة التى أعدتها منظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٨٥ عن : Ethiopian Highlands Reclamation Study,report. Rome.

الغطاء النباتى الطبيعى لاستخدامه فى عملية الزراعة والوقود والرعى والبناء، العواصف القصيرة والكثيفة التى تحدث فى موسم الأمطار، ارتفاع معدلات التعرية نتيجة لازالة الغابات والتضاريس شديدة الانحدار. وقد أدت الضغوط السكانية، فى المرتفعات الاثيوبية، الى زراعة المنحدرات الشديدة والعمل باطراد على تقصير فترات الراحة فيما بين مواسم الزراعة الحولية. وتشير التقديرات الى أن أربعة أخماس التعرية فى المرتفعات تحدث نتيجة للافراط فى استغلال الأراضى المحصولية فى حين تنجم معظم النسبة المتبقية عن الافراط فى رعى الأراضى العشبية وازالة الغابات.

٢٤١ ـ وتمثل عملية ازالة الغابات مشكلة بيئية خطيرة أخرى. ففى أقل من قرن، انخفض غطاء البلد من الغابات والأحراج من ٤٠ فى المائة من مجموع مساحته الى ١٦ فى المائة فى الخمسينات والى مايقدر بنحو ٤ فى المائة فى الوقت الحاضر.

٢٤٢ ـ وكانت السياسات السابقة الخاصة بالقطاع الزراعى تزيد من تفاقم تدهور الموارد والتأثيرات الضارة للبارامترات المناخية الزراعية. كذلك فان خطط اقامة القرى أدت الى الافراط فى الطلب على الموارد الحرجية لاستخدامها كمواد للبناء. ولم تبذل أى جهود لاستكشاف وادخال مصادر جديدة للطاقة فى القطاع الريفى الأمر الذى أدى الى أن تستمر الأخشاب والروث المصادر الوحيدة للطاقة. ونظرا لزيادة الطلب على هذه الموارد مع ازدياد عدد السكان، زادت عملية ازالة الغابات وحرمان الأراضى من المغذيات الثمينة. وكانت الشكوك التى تحيط بنظام حيازة الأراضى تمثل عاملا مثبطا للاستثمارات فى صيانة التربة. وقد أدى عدم كفاية التمويل اللازم للزراعة وتوزيع هذا التمويل بصورة غير متناسبة لمصلحة المزارع الحكومية والتعاونيات الى نقص الأموال اللازمة للبحوث فى مجال التكنولوجيات الفلاحية المناسبة. وبصفة عامة، كان مناخ السياسات لايشجع على دمج نشاطات الصيانة فى الممارسات الزراعية للفلاحين. وقد تفاقم هذا الوضع نتيجة لانعدام السياسات الملائمة لاستخدام الأراضى والغابات. وعلى الرغم من أن اعادة توطين سكان الريف قد يكون من حيث المبدأ طريقة تتسم بالكفاءة فى معالجة الاختلالات فيما بين أنماط الاستيطان البشرى والموارد المتاحة، فان الطريقة التى نفذت بها هذه العملية فى الماضى فى اثيوبيا انتقصت من فعاليتها.

٢٤٣ ـ وقد اعترفت منظمة الأغذية والزراعة، فى دراستها عن استصلاح أراضى المرتفعات عام ١٩٨٥، بأن من المحتم أن تتحول تدابير الصيانة المنعزلة عن بعضها البعض الى أن تصبح عملية باهظة التكاليف وغير فعالة. واقترحت الدراسة استراتيجية انمائية تستند الى قاعدة عريضة (استراتيجية التنمية المعتمدة على الصيانة) من أجل دمج تدابير الصيانة

فى المسار الرئيسى لنشاطات التنمية الزراعية على جميع المستويات (على مستوى المزرعة وقطاع الزراعة والمستوى القطرى). (٢٨)

٢٤٤ ـ وقد حددت الاستراتيجية، فى اطار القطاع الزراعى، النظم والممارسات الملائمة لادارة الزراعة وتربية الحيوانات التى ينبغى ترويجها فى كل منطقة من المناطق الايكولوجية الزراعية فى الأراضى المرتفعة. وقد جرى التركيز على توفير الحوافز المناسبة لتوفير الصيانة ولتنفيذ أساليب اعادة التوطين الملائمة. واعترفت الاستراتيجية بأن الزراعة لاتستطيع بحد ذاتها أن تسوى جميع العوامل المرتبطة بالتدهور (مثل انخفاض النمو والفقر). واقترحت الدراسة استكشاف الروابط التى يمكن أن تقوم بين الزراعة والقطاعات الأخرى والنشاطات التكميلية (الصناعات الصغيرة والزراعة المختلطة بالغابات وتوليد الطاقة) من أجل توفير مصادر دخل بديلة ولاسيما فى المناطق ذات الامكانيات المنخفضة. وعلى المستوى القطرى، أوصت الدراسة بزيادة الانفاق العام على الزراعة لمصلحة قطاع الفلاحين، ودعت الى زيادة قدرات الوزارات على تنفيذ برامج الصيانة ، واستغلال طاقات ومهارات القطاع الخاص بالكامل.

٢٤٥ ـ وقد نفذ بالفعل عدد من السياسات الواردة فى التوصيات الخاصة بدراسة استصلاح أراضى المرتفعات فى اثيوبيا (مثل نظام الحيازة الأكثر أمنا، منح المزيد من الحرية للقطاع الخاص، اعادة التوطين الطوعية، وتحسين الحوافز المقدمة للمزارعين، الا أنه مازال هناك الكثير الذى ينبغى عمله فى هذا المجال. فسياسات استخدام الأراضى وموارد الغابات تعتبر شرطا أساسيا لنجاح استراتيجية صيانة الموارد البيئية. وتعتزم الحكومة استكمال وضع استراتيجية قطرية للصيانة فى أبريل/نيسان ١٩٩٤. وهناك خطة عمل للغابات تشكل عنصرا مهما فى هذه الاستراتيجية. وسيمنح القطاع الخاص دور أكبر، فى اطار مجموعة من القواعد الحسنة التحديد لادارة الغابات وصيانتها، للمشاركة فى قطع الأخشاب وتصنيعها. وسوف يمنح المزارعون والمجتمعات الريفية الحوافز اللازمة للقيام بأعمال اعادة التشجير وغرس الأشجار.

---

(٢٨) "لايعنى مصطلح التنمية المستندة الى الصيانة مجرد تخصيص المزيد من الموارد للصيانة، بل تعنى، وهذا هو الأمر الأهم، دمج الأهداف والمعايير الخاصة بالنظم المحسنة لاستخدام الأراضى فى التنمية الزراعية والريفية. ويمكن أن يؤدى ذلك الى خفض كبير للفقر المطلق ان لم يقض عليه تماما". الموجز التنفيذى، ص١٢ من الدراسة التى أعدتها منظمة الأغذية والزراعة عن:
Ethiopian Highlands Reclamation Study. Rome.

الشكل ٨ ـ نصيب الفرد من الانتاج الغذائى والزراعى

آسيا والمحيط الهادى

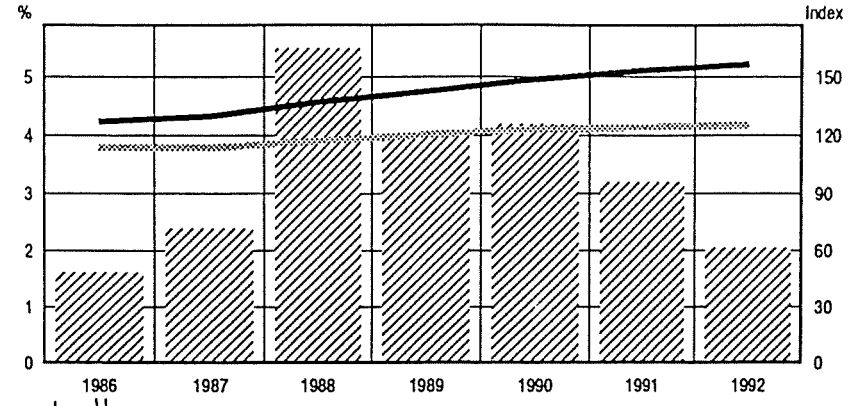

نمو الانتاج الزراعى (٪)
الرقم الدليلى للانتاج الزراعى (١٩٧٩ـ١٩٨١=١٠٠)
انتاج الأغذية (١٩٧٩ـ١٩٨١=١٠٠)

بالمليار دولار

التجارة الزراعية
(بمليارات الدولارات)

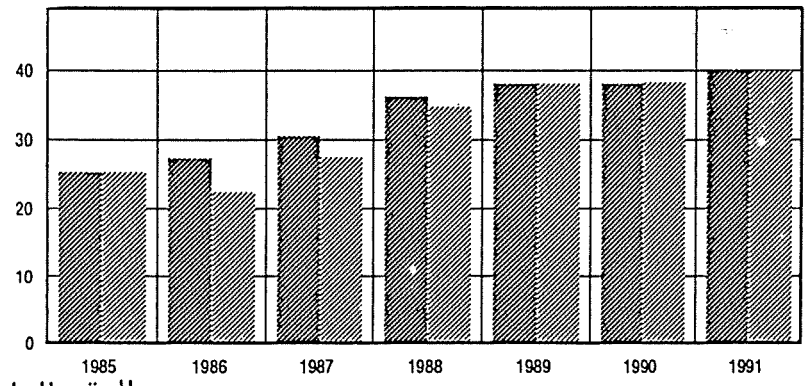

الصادرات
الواردات

الرقم الدليلى

الصادرات الزراعية
(الرقم الدليلى ١٩٧٩ـ١٩٨١=١٠٠)

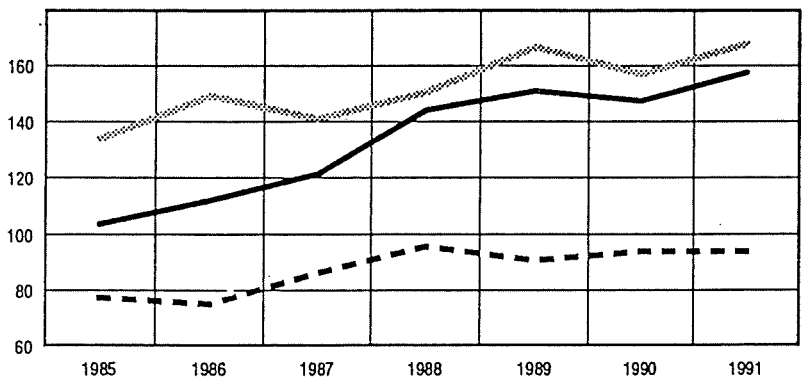

القيمة
قيمة الوحدة
الكمية

الرقم الدليلى

الواردات الزراعية
(الرقم الدليلى ١٩٧٩ـ١٩٨١=١٠٠)

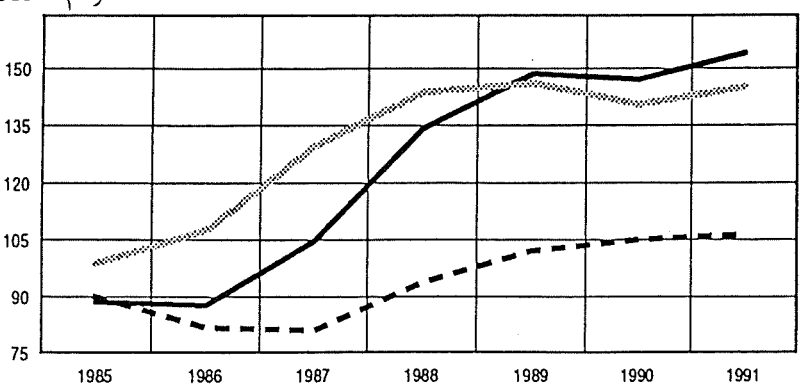

القيمة
قيمة الوحدة
الكمية

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

آسيا والمحيط الهادى

نظرة عامة على الاقليم

٢٤٦ ـ استمرت بلدان آسيا والمحيط الهادى فى تحقيق نمو اقتصادى قوى ومضطرد فى عام ١٩٩٢. وتشير تقديرات مصرف التنمية الآسيوى الى أن متوسط معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى السنوى فى الاقليم قد بلغ ٧ فى المائة فى ١٩٩٢ بعد أن كان ٦ر٣ فى المائة فى ١٩٩١. وعلى الرغم من الركود العالمى المطول، يتوقع مصرف التنمية الأفريقى أن يزيد الناتج المحلى الاجمالى فى الاقليم بمعدل يبلغ ٧ر٢ فى المائة فى ١٩٩٣. وهناك ثلاثة عوامل رئيسية أسهمت فى قدرة الاقليم على المحافظة على هذا الأداء الثابت فى النمو وهى: (١) استمرار الزيادة فى الدخل القابل للتصرف الأمر الذى يعزز من الطلب المحلى، (٢) استمرار التوسع فى التجارة فيما بين بلدان الاقليم، و(٣) النتائج الايجابية للاصلاحات المتعلقة بالسياسات التى أجريت فى مرحلة سابقة فى الكثير من الاقتصاديات الآسيوية.

٢٤٧ ـ وفيما يلى بعض الخبرات القطرية المختلفة التى تحققت فى ١٩٩٢:

- زاد الناتج الصناعى فى الصين بنحو ٢٠ فى المائة فى ١٩٩٢ مما أسهم فى تحقيق الزيادة المؤثرة فى الناتج المحلى الاجمالى لهذا البلد والتى بلغت ٨ر١٢ فى المائة. وعلى الرغم من أن الجفاف قد أثر فى الكثير من مناطق هذا البلد، فان مجموع انتاج الحبوب زاد بنسبة ٧ر١ فى المائة ليصل الى مايقدر بنحو ٤٤٣ مليون طن. كذلك زاد انتاج الشاى والسكر والتبغ والفاكهة والخضر بمستويات تماثل مستويات عام ١٩٩١.

- تحسنت جميع القطاعات الاقتصادية فى الهند فى ١٩٩٢. فقد زاد الناتج المحلى الاجمالى لهذا البلد بمعدل يبلغ ٢ر٤ فى المائة. وزاد الانتاج الزراعى، الذى أفادته الأمطار الموسمية الغزيرة، بنحو ٥ر٣ فى المائة. وزاد انتاج الحبوب الغذائية الى رقم قياسى بلغ ١٧٧ مليون طن مقابل ١٦٧ مليون طن فى ١٩٩١. غير أن من المحتمل أن يكون للأمطار الموسمية الغزيرة وماتبعها من فيضانات يوليو/تموز ١٩٩٣ انعكاسات خطيرة على انتاج الحبوب هذا العام.

- وفى باكستان، أدت الزيادة فى انتاج القطن بنسبة ٣٠ فى المائة الى زيادة الناتج المحلى الاجمالى من الزراعى بنسبة ٦ر٤ فى المائة فى ١٩٩٢. وترجع هذه الزيادة الكبيرة فى محصول القطن الى ارتفاع أسعار تسليم المزرعة والتوسع فى استخدام البذور المسحنة والأحوال الجوية المواتية. وعلى العكس من ذلك، تعرضت نيبال لظروف جوية غير مواتية فى ١٩٩٢. ولم يزد الناتج المحلى الاجمالى من الزراعة فيها الا بنحو ٥ر٠ فى المائة فى حين انخفض انتاج الحبوب الغذائية بنحو ٥ر٦ فى المائة.

- وأبلغت منطقة جنوب شرق آسيا عن أداء زراعى مختلط. فقد زاد الناتج المحلى الاجمالى من الزراعة بنحو ٣ر٥ فى تايلند، و١ر٢ فى ماليزيا، الا أنه انخفض بنسبة ١ فى المائة فى الفلبين. وفى ماليزيا، زاد انتاج زيوت النخيل والكتل الخشبية المنشورة والثروة الحيوانية والأسماك فى حين انخفض انتاج المطاط والكاكاو. وفى الفلبين أدى الكساد الشديد الى خفض انتاج الذرة والأرز فى حين أدى الحظر المفروض على قطع الأشجار ومايتصل بذلك من تدابير الصيانة الى تقليص الانتاج الحرجى فى ١٩٩٢.

- وحققت فيتنام محصولا قياسيا من الأرز بلغ ١ر٢١ مليون طن، أى بزيادة قدرها ١ر٢ مليون طن عن عام ١٩٩١. وزاد مجموع الانتاج الغذائى بنحو ٩ فى المائة والناتج المحلى الاجمالى من الزراعة بنسبة ٣ر٦ فى المائة فى ١٩٩٢. ويعود الفضل فى تحسين الغلات وزيادة الرقعة المزروعة الى زيادة الحصول على المستلزمات والاصلاحات التى أجريت على السياسات الزراعية. كذلك سجل القطاع الزراعى فى لاوس عاما غير عادى فى ١٩٩٢. فقد زاد الناتج المحلى الاجمالى من الزراعة فيها بنسبة ٣ر٨ فى المائة مع زيادة انتاج الأرز بنسبة تزيد على ٢٠ فى المائة.

قضايا السياسات الحالية فى بلدان آسيا والمحيط الهادى

اتساع نطاق التجارة بين بلدان الاقليم والتدفقات الاستثمارية

٢٤٨ ـ على الرغم من تباطؤ الاقتصاد العالمى فى ١٩٩٢، استمر الأداء التجارى الدولى للبلدان النامية فى اقليم آسيا والمحيط الهادى فى الازدهار. فقد زادت الصادرات بنسبة ١٣ فى المائة نتيجة لتحسن كفاءة الانتاج وانخفاض معدلات التضخم والتأثيرات الايجابية لاصلاحات السياسات التى طبقت فى السنوات الأخيرة.

٢٤٩ ـ ويتمثل أحد العوامل الرئيسية التى حمت الاقتصاديات الآسيوية من الركود العالمى فى النمو الكبير فى التجارة والاستثمارات فيما بين بلدان الاقليم. ففى عام ١٩٩١، زادت التجارة فيما بين بلدان الاقليم بنسبة ٢٣ فى المائة مقابل زيادة قدرها ١٥ فى المائة فى الصادرات الى بقية العالم. وقد لقى هذا التطور دعما قويا من عملية تقسيم العمل والتخصص الجارية فيما بين بلدان الاقليم واعادة توزيع الانتاج فى اطار الاقليم فى ضوء الفرص التى تتيحها الثروات النسبية وبيئات سياسات الاقتصاديات الكلية وماينجم عن ذلك من ميزات نسبية فى مختلف البلدان.

٢٥٠ ـ وعلاوة على التدفقات الكبيرة فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، استمرت التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال الاستثمارية من اليابان والاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة على البلدان النامية فى الاقليم. وعلى وجه الخصوص، أدى اتساع فرص الاستثمار والمعدلات الضخمة للنمو فى الصين الى جذب ملايين الدولارات من الاستثمارات من الصينيين الذين يعيشون خارج البلاد.

٢٥١ ـ وينتظر الجميع باهتمام نتيجة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف الجارية فى اطار جولة أوروغواى بالنظر الى تأثيراتها على تشكيل طريقة تطبيق مبادىء عدم التمييز والوصول الى الأسواق بالنسبة لصادرات الاقليم. غير أنه ينظر الى انشاء الرابطة التجارية الحرة لأمريكا الشمالية ببعض القلق نتيجة لاحتمال تحويل الاستثمارات الخارجية المباشرة عن البلدان الآسيوية.

٢٥٢ ـ وأمام هذه الخلفية من التغيرات فى المناخ الخارجى، تحركت البلدان الآسيوية قدما نحو وضع ترتيبات تجارية شبه اقليمية وتعزيزها. فقد أعلنت الدول الأعضاء فى رابطة دول جنوب شرق آسيا منطقة التجارة الحرة لهذه الدول بهدف الغاء التعريفات الجمركية عن معظم السلع التى يتم تداولها داخل الاقليم خلال الخمسة عشر عاما القادمة. كذلك أصدر مؤتمر قمة رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمى الذى عقد فى دكا فى أوائل هذا العام قرارا يقضى بانشاء منطقة التجارة الحرة لجنوب آسيا. غير أنه بالنظر الى الفروق فيما بين حجم الدول الأعضاء وحالة تنميتها الاقتصادية، مازال يتعين تسوية بعض القضايا الصعبة قبل أن تظهر هذه الترتيبات الاقليمية كوسيلة فعالة لاتخاذ التدابير المنسقة.

تحديات التحول الاقتصـــادى

٢٥٣ ـ زاد عدد البلدان الآسيوية التى تمر بمرحلة تحول من اقتصاد التخطيط المركزى الى نظام الاقتصاد الموجه بعوامل السوق، خلال العامين الماضيين، بأكثر من الضعف عندما انضمت ست جمهوريات آسيوية من جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق (هى أذربيجان وكازاخستان وكيرغستان وطاجيكستان وتركمنستان واذبيكستان) الى الصين وفيتنام ولاوس ومنغوليا فى هذه العملية. وهناك فروق كبيرة فيما بين هذه البلدان من حيث مشكلات التحول والمناهج المتبعة ودرجة النجاح الذى تحقق. ويحتاج معظم هذه البلدان الى تحول هيكلى لايمكن تحقيقه الا على امتداد عدد من السنوات من خلال الجهود المثابرة والمتسقة. وهناك أيضا مشكلات تتعلق بالاستقرار قصير الأجل وادارة الاقتصاد الكلى فضلا عن الحاجة الى انشاء وتعزيز المؤسسات اللازمة لاقتصاد السوق. ويبدو أن هذه المشكلات أكثر حدة بالنسبة للجمهوريات الآسيوية السوفييتية السابقة منها بالنسبة للبلدان الأخرى.

٢٥٤ ـ ولئن كانت جميع البلدان التى تمر بمرحلة التحول قد واجهت فى البداية ارتفاع معدلات التضخم والبطالة والبطالة المقنعة، فان الصين وفيتنام، والى حد ما لاوس، قد استطاعت أن تقلل من هذه العوامل بفضل تشجيع الانتاج الزراعى والاستثمارات الخاصة والاستثمارات الأجنبية المباشرة. غير أن منغوليا والجمهوريات الآسيوية السوفييتية السابقة، تواجه، من ناحية أخرى، صدمات التحول الشديدة.

٢٥٥ ـ فعلى سبيل المثال، انخفض الناتج المحلى الاجمالى لمنغوليا بالأرقام الحقيقية بنسبة ٧ر٦ فى المائة وارتفعت معدلات التضخم الى ٣٢٠ فى المائة خلال عام ١٩٩٢ وذلك فى مقابل النمو الاقتصادى البالغ ١٢ر٨ فى المائة ومعدل التضخم البالغ ٦ر٤ فى المائة فى الصين. وقد استطاعت المجتمعات الريفية فى الصين وفيتنام، وهى المجتمعات التى تعتمد نظم انتاجها على وحدة الأسرة والمجهزة بالتكنولوجيات كثيفة العمالة، أن تتجاوب بصورة جيدة مع اشارات السوق. وعلى العكس من ذلك، واجهت المجتمعات الزراعية فى منغوليا والجمهوريات الآسيوية السوفييتية السابقة، التى ظلت تعتمد لفترة طويلة على الزراعة الجماعية باستخدام المعدات الثقيلة وبالاعتماد على الامدادات من المستلزمات من المؤسسات الحكومية، فقد واجهت صعوبات أكبر فى التكيف مع الأوضاع الجديدة. ويبدو كذلك أن تحرير الأسعار، فى المجموعة الأخيرة من البلدان، لم يحقق الاستجابة المتوقعة من جانب الامدادات نظرا للسيطرة الاحتكارية على المستلزمات واتجاه المؤسسات الاحتكارية الى الحد من الانتاج وزيادة الأسعار.

٢٥٦ ـ ويبدو، من الحكم على تجربة بعض البلدان التى تمر بمرحلة التحول (الصين وفيتنام) والتى عانت فى البداية من عدم الاستقرار قصير المدى على مستوى الاقتصاد الكلى ومن التضخم، أن وجود هيكل مؤسسى ملائم يعد فى نفس أهمية استقرار الاقتصاد الكلى، فى ضمان نجاح التحول. وتتطلب عملية التحول أن يكون للقطاع العام والجهات المتبرعة الأجنبية دور مساند نشط فى اقامة وتدعيم اطار السياسات الايجابى والمناخ المؤسسى اللازمين لعمل اقتصاد السوق بكفاءة. وعلاوة على ذلك يعد تحسين قدرات الحكومة على تسليم السلع العامة (البنيات الأساسية الخاصة بالبحوث والارشاد والنقل والاتصالات، والصحة والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية) أمر ضرورى خاصة وأن هذه السلع تظل تحت سيطرة القطاع العام حتى فى أكثر نظم السوق تطورا.

البيئة والزراعة القابلة للاستمرار

٢٥٧ ـ تسهم الضغوط السكانية المتزايدة بسرعة، والتوسع العمرانى، والافراط فى استخدام الكيماويات فى عمليات الانتاج والاستخدام غير القابل للاستمرار للموارد الطبيعية فى احداث التلوث الخطير للمياه والهواء، وفى ازالة الغابات وتعرية التربة والتصحر والفيضانات فى جميع أنحاء الاقليم.

٢٥٨ ـ ولئن كانت تكنولوجيا البذور المحسنة والأسمدة التى تستكمل بالتوسع الكبير فى مرافق الرى قد أزالت شبح الجوع من كثير من البلدان الآسيوية المكتظة بالسكان، فان هذه التكنولوجيا قد أدت، فى بعض الحالات، الى تفاقم تدهور البيئة. وعلاوة على ذلك، فان المحافظة على مستويات الغلة الحالية أو زيادتها يتطلب استخدام الموارد الطبيعية بدرجة أكبر من الكثافة مع مايترتب على ذلك من تأثيرات ضارة بالبيئة. فبالنسبة لبلدان المحيط الهادى، يعد ارتفاع درجة حرارة الأرض ومايتبع ذلك من ارتفاع مستوى البحر من التهديدات الخطيرة، وان كانت غير مؤكدة التى تتعرض لها البيئة. وتحتاج العوامل الخارجية التى تسهم فى هذه الأنماط من القضايا البيئية اتخاذ اجراءات جماعية متناسقة بواسطة المجتمع الدولى.

٢٥٩ ـ وقد أدركت بلدان آسيا النامية العلاقة الوثيقة فيما بين الفقر فى الريف وتدهور البيئة. فقد أدى تزايد الضغوط السكانية على الزراعة، وهو نتيجة لعدم كفاية نمو فرص العمل غير الزراعى ونقص الحصول على التكنولوجيات المحسنة للغلات، الى ارغام الكثير من المزارعين الآسيويين الى زراعة الأراضى الحدية والافراط فى استخدام الموارد الطبيعية لضمان بقائهم على قيد الحياة. وفى كثير من البلدان الآسيوية التى تكافح من أجل تحقيق التنمية العادلة والقابلة للاستمرار، يعتبر التخفيف من حدة الفقر عنصرا أساسيا فى خطط التنمية القطرية.

٢٦٠ ـ ويتسارع الكثير من البلدان مع المهمة المعقدة الخاصة بتحقيق أهداف التخفيف من حدة الفقر وحماية البيئة فى اطار متناقض بعض الشىء، يضم الالتزامات السياسية الاجتماعية بتحقيق المساواة جنبا الى جنب مع سياسات تحرير السوق الرامية الى القضاء على الاختلالات التى تواجه الاقتصاد الكلى. وثمة مقولة تشير الى أن صكوك السياسات المستندة الى عوامل السوق التى تشدد على الغاء اعانات المستلزمات وعلى أسعار دعم الانتاج والتعريفات الجمركية الحمائية قد تكون ذات حدين. ففى حين أنها تميل الى تثبيط الاستخدام غير الاقتصادى وغير القابل للاستمرار للمستلزمات مما يعود بتأثيرات ايجابية على البيئة وتطور الممارسات الزراعية القابلة للاستمرار، فان هذه السياسات تنحو الى زيادة أسعار الأغذية مما له تأثيرات دخلية سلبية على الفقراء الذين هم فى الغالب من المشترين الصافين للأغذية ومن ثم التقليل من تحقيق أهداف التخفيف من حدة الفقر فى المدى القصير. وقد تتطلب عملية صياغة السياسات فى هذه المواقف التوفيق فيما بين الكفاءة الاقتصادية والتفهم البرجمتى للأوضاع السياسية والاقتصادية الاجتماعية قصيرة المدى.

٢٦١ ـ وأخيرا فان تكاليف اصلاح ما لحق بالبيئة من تدهور هى تكاليف باهظة للغاية. فالاستثمار فى هذه النشاطات ينطوى، بالنسبة لمعظم البلدان الآسيوية النامية، على سحب

للموارد من المشروعات الانمائية المهمة الأخرى. وقد تم أيضا الادراك بأن تكاليف منع الاضرار بالبيئة تقل عن تكاليف ماتعرضت له من خسارة. وعلى ذلك فان هناك تركيز متزايد على ادراج الاعتبارات البيئية فى عملية صياغة السياسات فضلا عن عملية اختيار المشروعات الانمائية وابتكار نظم الانتاج الملائمة.

السياسات القطاعية بعد اجراء الاصلاحات الهيكلية وفى الاقتصاد الكلى

٢٦٢ ـ انتقل عدد من البلدان الآسيوية الموجهة نحو السوق مثل بنغلاديش واندونيسيا والفلبين الى اجراء الاصلاحات القطاعية، بعد أن انتهت من وضع اطار السياسات الموجهة نحو النمو فى اطار الاقتصاد الكلى أثناء تنفيذها برامج الاستقرار والتكيف الهيكلى. وقد لوحظ أن اصلاح سياسات الاقتصاد الكلى لايمكن أن تحقق فعاليتها الكاملة فى تحسين الكفاءة واطلاق امكانيات الانتاج لدى المزارعين الا بعد معالجة القيود القطاعية التى تواجه النمو.

٢٦٣ ـ وتتألف الحزمة الشاملة لاصلاح السياسات الخاصة بالقطاع الزراعى، بصفة عامة، بسحب الاعانات التى تقدم للمستلزمات، تصفية النظم العامة الخاصة بتوزيع الأغذية والباهظة التكاليف والغاء القروض المدعمة والتعريفات الحمائية فضلا عن الحواجز الأخرى. كما تشمل هذه الحزمة الغاء القيود المفروضة على الواردات، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة فى البنيات الأساسية الرامية الى تعزيز كفاءة تشغيل آلية السوق والاستثمار فى هذه البنيات.

٢٦٤ ـ غير أن مهمة تصميم سياسات للقطاع الزراعى تتسم بالعدالة وموجهة نحو تحقيق الكفاءة ليست بالمهمة السهلة. اذ يتعين على صانعى السياسات، بين أمور أخرى، مراعاة التأثيرات المختلفة للتغييرات التى تجرى على السياسات القطاعية على الطوائف المختلفة فى المجتمع فضلا على التعامل مع التحالفات ومجموعات المصالح المختلفة التى تتصرف بصور مختلفة تجاه التغيرات فى السياسات. ولذا فان هذه الاصلاحات تنفذ على أساس انتقائى وبالتتابع مع توجيه الاهتمام الواجب للحقائق السياسية والاجتماعية السائدة فى البلدان المعنية. فعلى سبيل المثال، كانت اعانات الأسمدة تخفض بالتدريج فى بعض الحالات (الهند واندونيسيا) فى حين جرى الاحتفاظ بالدور النشط الذى يضطلع به القطاع العام فى توريد الحبوب الغذائية وتوزيعها وادارة المخزونات الاحتياطية.

٢٦٥ ـ وفى بعض البلدان الآسيوية، يبدو أن الامتناع عن تنفيذ عملية اصلاح السياسات فى القطاع الزراعى قد تعززت نتيجة للتأخر فى اختتام دورة أوروغواى للمفاوضات فى اطار الجات وسياسات التجارة الحمائية والكتل التجارية خارج نطاق الاقليم.

بنغلاديـــش

٢٦٦ ـ تعتبر بنغلاديش، التى يقدر نصيب الفرد فيها من الناتج القومى الاجمالى بمبلغ ٢٢٥ دولارا فى ١٩٩٢، من أشد بلدان العالم فقرا. وعلاوة على ذلك، فان هذا البلد، بعدد سكانه البالغ ١١٥ مليون نسمة ومساحته البالغة ٠٠٠ ١٤٩ كيلومتر مربع ذو كثافة سكانية تزيد ثلاث مرات عن الكثافة السكانية فى الهند وسبع مرات عن الكثافة السكانية فى الصين. وتمثل هذه الضغوط السكانية الكثيفة على قاعدة الموارد الضيقة نسبيا، بالاضافة الى تكرار الكوارث الطبيعية، تحديات ضخمة أمام الجهود التى تبذل للتخفيف من حدة الفقر فى بنغلاديش.

٢٦٧ ـ وقد أسهمت الفيضانات وحالات الجفاف والأعاصير، على مر السنين، فى تقويد ماتحقق من تقدم فى البلاد وعرقلة الجهود التى تبذلها لتشجيع النمو والحد من الفقر. وتعد الأعاصير وماينتج عنها من سلسلة من العواصف من العوامل شديدة التدمير. ويعد خليج البنغال أكثر مناطق العالم عرضة للعواصف حيث أصيب بـ ١٥ اعصارا خلال السنوات الخمـــــس والعشرين الماضية. وتتسبب هذه الكوارث الطبيعية فى تعرض البشر لمعاناة لايمكن وصفها وتدمير مناطق محصولية شاسعة وتخريب الممتلكات والبنيات الأساسية. وتشير تقديرات الحكومة الى أن الاعصار الذى أصاب البلاد فى أبريل/نيسان ١٩٩١ قد أودى بحياة مايقرب من ٠٠٠ ١٤٢ نسمة. ومثل هذه الكوارث تعوق التقدم الاقتصادى والاجتماعى نتيجة لتحويل الأنظار والموارد عن البرامج الانمائية وتركيزها على ادارة الأزمات.

٢٦٨ ـ وعلى الرغم من جميع هذه العقبات، حققت بنغلاديش تقدما اقتصاديا ملحوظا خلال العقد الماضى. فقد خفض هذا البلد من العجز الداخلى والخارجى الذى يعانى منه وحقق الاستقرار فى معدلات التضخم وزاد من صادراته غير التقليدية وحقق معدل نمو متواضع. وقد ساعدت سياسات الاستقرار على تخفيض العجز فى الميزانية بنحو ٨ فى المائة فى عام ١٩٩٥ الى ٥ فى المائة فى ١٩٩٢. وانخفض معدل التضخم الى نحو ٥ فى المائة فى ١٩٩٢ وهو أقل معدل تشهده البلاد منذ أكثر من ١٠ سنوات. وكان النمو فى الناتج المحلى الاجمالى بالأرقام الحقيقية بين الفترة ١٩٩٠ـ١٩٩٢ يتراوح بين ٣ر٥ فى المائة ٦ر٥ فى المائة ويتوقع أن يصل الى ٥ فى المائة فى ١٩٩٣.

٢٦٩ ـ وقد شرعت بنغلاديش أيضا فى عدد من الاصلاحات الهيكلية فى القطاعين الصناعى والمالى، والمؤسسات العامة وسياسات التجارة وأسعار الصرف. وتشمل الاصلاحات الخاصة بالقطاع المالى الغاء الحدود القصوى للقروض وزيادة الاعتماد على الاحتياجات من احتياطى الأصول النقدية والسائلة لتنظيم السيولة. كما يجرى منح المؤسسات العامة قدرا أكبر من الاستقلال فى النواحى التنظيمية والادارية. وأخذت السياسة التجارية فى التحول عن احلال

الواردات الى تعزيز الصادرات، وحل نظام التعريفات الجمركية مكان الحظر على الواردات والقيود الكمية التى كانت مفروضة عليها.

٢٧٠ ـ ولعل العوامل الأكثر أهمية للاقتصاد العام هى السياسات والبرامج والمشروعات الزراعية التى زادت من استخدام الأصناف عالية الغلة من بذور الأرز والأسمدة والتوسع فى حفر الآبار الارتوازية الضحلة لاستخدامها فى الرى. ونتيجة لذلك، زاد انتاج الأرز بأكثر من ٤٠ فى المائة خلال السنوات العشر الماضية. وتقترب بنغلاديش فى الوقت الحاضر من الاكتفاء الذاتى من الأرز وتناقش الحكومة، لأول مرة فى تاريخ البلاد، احتمال تصدير الأرز.

٢٧١ ـ وعلاوة على برنامج تحقيق الاستقرار واصلاح السياسات الاقتصادية، ظلت تنمية الموارد البشرية والتخفيف من حدة الفقر تحتل مكانا عاليا فى سلم الأولويات. وزاد الانفاق العام على الرعاية الصحية والتعليم الأولى وتنظيم الأسرة بالأرقام الحقيقية فى ١٩٩٢. ويجرى تحسين برامج توزيع الأغذية الموجهة نحو الفئات الحساسة والفقراء من أجل خفض التكاليف وزيادة الكفاءة وتحسين التغطية.

٢٧٢ ـ وقد أثبت الكثير من برامج تنمية الموارد البشرية نجاحه فى بنغلاديش. فعلى سبيل المثال أدت جهود تنظيم الأسرة الى خفض معدل نمو السكان الذى وصل الآن الى ٢ر١ فى المائة. وفى نفس الوقت، مازال البلد يعانى من انخفاض معدل الالمام بالقراءة والكتابة (نحو ٣٥ فى المائة)، وانخفاض معدل الانتظام فى المدارس الابتدائية (٧٢ فى المائة) وانخفاض العمر المرتقب (٥٦ سنة). وعلاوة على ذلك يرجع نصف مجموع حالات الوفاة الى وفيات الأطفال دون الخامسة التى يرجع أكثر من نصفها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى سوء التغذية. ويعتبر الأمن الغذائى الأسرى من المشكلات المستمرة الأخرى. فنصف عدد الأسر فى بنغلاديش لاتستطيع أن توفر لنفسها نظاما غذائيا كافيا وتشير التقديرات الى أن مايتراوح بين ٢٢ و٣٠ فى المائة من السكان يعيشون فى ظل الفقر المدقع (أقل من ١٨٠٥ سعرات حرارية للفرد يوميا).

القطاع الزراعى

٢٧٣ ـ يعتبر القطاع الزراعى أكبر مصدر فى بنغلاديش للدخل والعمالة والمدخرات والاستثمار والزراعة توفر نحو ٤٠ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى وأكثر من ٦٠ فى المائة من فرص العمل. ولايسيطر الأرز فقط على جميع المنتجات الزراعية الأخرى، بل انه يسيطر أيضا على جميع النشاطات الاقتصادية الأخرى. فانتاج الأرز وتجارته وتصنيعه ونقله يمثل أكثر من ٢٥ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى. ويمثل الأرز نحو ٧٥ فى المائة من المساحة

المحصولية و٩٥ فى المائة من انتاج الحبوب الغذائية ونحو ٨٠ فى المائة من المتحصلات من السعرات الحرارية و٦٠ فى المائة من المتحصلات من البروتين ونحو ٣٠ فى المائة من مجموع انفاق الأسرة حيث أنه يمثل نحو ٦٠ فى المائة من الرقم الدليلى لأسعار الاستهلاك. ولهذه الأسباب فان السياسات التى تؤثر فى انتاج الأرز وتجارته واستهلاكه لها تأثير عميق على سكان بنغلاديش بأسرهم.

٢٧٤ ـ وقد تكيفت سياسات انتاج الأرز وتوزيعه، خلال العقدين الماضيين، مع الظروف والضغوط الاقتصادية المتغيرة. وتعزى الزيادة فى انتاج الأرز بالدرجة الأولى الى السياسات التى شجعت على التوسع فى استخدام تكنولوجيا الرى الجديدة والبذور وفيرة الغلة والأسمدة المعدنية. ويعد ادخال الرى بطريقة الآبار الارتوازية ولاسيما الآبار الارتوازية الضحلة منخفضة التكلفة، السبب الرئيسى للتوسع السريع فى المساحة المروية الكلية والابتعاد عن طرق الرى التقليدية.

سياسات انتاج الأرز

٢٧٥ ـ كانت المساحة المروية بالآبار الارتوازية تزداد سنويا، خلال الثمانينات، بنحو ٣٠ فى المائة، حيث زادت من ٠٠٠ ٢٢٧ هكتار فى ١٩٨١ الى ٨ر١ مليون هكتار فى ١٩٩١. ويرجع الفضل اليوم الى الآبار الارتوازية فى رى ٥٥ فى المائة من المساحة المروية البالغة ٣ر٣ مليون هكتار مقابل ١٤ فى المائة فى ١٩٨٠. وعلاوة على ذلك فان الرى بالآبار الارتوازية شجع على التوسع فى انتاج الأرز فى موسم الجفاف والحد من هذا الانتاج فى بداية موسم الأمطار الموسمية. وفى ١٩٩٢، كان الأرز المروى فى الموسم الجاف يمثل ٣٧ فى المائة من مجموع المحصول القياسى (٢٥ر١٨ مليون طن) مقابل ٢٠ فى المائة فى أوائل الثمانينات. وفى مقابل ذلك، انخفضت المساحة الكلية المزروعة بالأرز خلال بداية موسم الأمطار الموسمية من ٢ر٣ مليون هكتار فى ١٩٨٢ الى ٩ر١ مليون هكتار فى ١٩٩٢.

٢٧٦ ـ وكانت سياسات الحكومة تشجع فى البداية على انتاج الأرز من خلال توفير معدات الرى مباشرة. وخلال السبعينات والثمانينات، احتكرت مؤسسة التنمية الزراعية فى بنغلاديش عمليات استيراد جميع معدات الرى وتوزيعها داخليا (بالبيع أو الايجار). وقد أدت مجموعة متزايدة من الصعوبات الاجرائية الى اجراء سلسلة من التغييرات فى السياسات فى ١٩٨٩. وشملت هذه التغييرات : اعادة تنظيم ممارسات بيع الآبار الارتوازية التى كانت تضطلع بها موءسسة التنمية الزراعية فى بنغلاديش، السماح للقطاع الخاص لاستيراد الآبار الارتوازية وتسويقها والغاء شروط الحصول على تراخيص لحفر الآبار الارتوازية الضحلة (مازالت هناك الكثير من القيود على الآبار الارتوازية العريضة).

٢٧٧ ـ وقد أسهمت الزيادة الناجمة عن ذلك فى الحصول على معدات الرى وتوافرها، مقترنة بانخفاض أسعارها، فى التوسع السريع فى الرى بالآبار الارتوازية. وقد جاء نصف مجموع الوحدات البالغ عددها ٠٠٠ ٤٠ وحدة التى بيعت فى ١٩٨٩ من القطاع الخاص. وخلال فترة السنوات الثلاث من ١٩٨٠ الى ١٩٩١، زادت المساحة المروية بنحو ٠٠٠ ٧٠٠ هكتار وهو مايزيد على مجموع المساحة المروية التى أضيفت خلال السنوات الثمانى السابقة.

٢٧٨ ـ ووفرت سياسات الانتاج الأخرى سياسات دنيا مضمونة فضلا عن دعم المستلزمات بما فى ذلك البذور وفيرة الغلة والقروض والمبيدات والأسمدة. وخلال السنوات الأخيرة، ألغت الحكومة الاعانات المقدمة للأسمدة وسمحت للقطاع الخاص باستيراد الأسمدة المعدنية وبيعها على الرغم من أنها قد ظلت المنتج المحلى الوحيد لمعظم أنواع الأسمدة.

سياسات توزيع الأرز والحبوب الغذائية

٢٧٩ ـ وبغية ضمان امدادات غذائية يمكن الحصول عليها من جانب المستهلكين الفقراء، أدارت الحكومة مجموعة من برامج توزيع الأغذية وعمليات البيع بالأسواق الحرة للمساعدة على تثبيت أسعار الحبوب الغذائية. وكانت برامج توزيع الأغذية العامة توفر نحو ١٣ فى المائة من مجموع الحبوب الغذائية التى يجب استهلاكها فى البلاد.

٢٨٠ ـ وكانت تدابير السياسات السابقة التى تهدف الى توزيع الحبوب الغذائية وتحديد أسعارها تشمل مايلى: فرض حظر على الصادرات، احتكار الواردات، فرض قيود على حركة الأرز وتخزينه، منع تقديم القروض المصرفية التى تستخدم فى تخزين الأرز، ومبيعات السوق الحرة من القمح والأرز مع تحديد أسعار قصوى مسبقة خلال فترات ارتفاع الأسعار بشدة وتولى القطاع العام التوريد بأسعار دنيا مسبقة خلال موسم مابعد الحصاد. وكانت أهداف سياسات تثبيت الأسعار هى حماية المستهلكين الفقراء من الارتفاع الشديد فى الأسعار وحماية المزارعين الفقراء من انهيار أسعار مابعد الحصاد وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الحبوب الغذائية.

٢٨١ ـ وكانت برامج توزيع الأغذية العامة تشمل الاغاثة من الكوارث والمجاعات، المشروعات الانمائية الموسمية على أساس الغذاء مقابل العمل وتوزيع الأغذية بالبطاقات طوال العام. وقد تم مؤخرا اعادة تنظيم الكثير من برامج توزيع الأغذية والسياسات الغذائية أو اصلاحها أوالغائها. فعلى سبيل المثال، سمحت الحكومة فى أغسطس/آب ١٩٩٠ للقطاع الخاص لأول مرة باستيراد الحبوب الغذائية. وقد استجاب تجار القطاع الخاص لذلك باستيراد أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ طن من القمح فى نهاية العام.

٢٨٢ ـ كما ألغت الحكومة برنامج توزيع الأغذية بالبطاقات فى الريف فى مايو/أيار ١٩٩٢ نظرا لارتفاع تكاليف الاستمرار فى هذا البرنامج (نحو ٦٠ مليون دولار سنويا) وارتفاع نسبة التسرب (بين ٧٠ و١٠٠ فى المائة).[٢٩] وكان برنامج توزيع الأغذية فى الريف يوفر منفذا لنصف جميع المخزونات الحكومية من الأرز. وقد أدى الغاء هذا البرنامج الى حدوث تراكم كبير فى المخزونات الحكومية ودفع الى اجراء العديد من الاصلاحات الاضافية على سياسات التوريد. وفى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٢، ألغت الحكومة "التعاقد عند بوابة مضرب الأرز" (التعاقد عند بوابة مضرب الأرز يشمل العقود الحكومية مع مضارب الأرز لدعم أسعار المزرعة)، وأدخلت عمليات المناقصة وخفضت أسعار التوريد وزادت من رتب الأرز الذى يتم توريده.

٢٨٣ ـ وقد حل التوريد عن طريق المناقصات مكان التوريد عند بوابة مضرب الأرز نتيجة لارتفاع تكاليف التعاقد عند بوابة مضرب الأرز الذى كان ينطوى على أسعار شراء أعلى من أسعار السوق. وقد تم تحديد معايير ارتفاع الجودة لزيادة العمر التخزينى والحصول على أرز من النوعية التى يمكن تصديرها.

٢٨٤ ـ ويجرى تنفيذ هذه التغييرات والاصلاحات المختلفة فى السياسات لعدد من الأسباب. ففى المقام الأول تطور هيكل أسواق الأرز تطورا كبيرا خلال العقدين الماضيين. فمنذ ٢٠ عاما، كان المزارعون يقومون بتسويق مالايتجاوز ١٥ فى المائة من انتاجهم. أما اليوم فانهم يسوقون أكثر من ٥٠ فى المائة منه. وثانيا تزداد نسبة المخزونات من الأرز التى يحتفظ بها القطاع الخاص زيادة مضطردة خلال هذه السنوات ويمثل الآن ٧٥ فى المائة من مجموع المخزونات. وعلاوة على ذلك، زادت النسبة من المخزونات التى يحتفظ بها القطاع الخاص فى المزارع فى حين انخفضت النسبة التى يحتفظ بها التجار وأصحاب المضارب.

٢٨٥ ـ كذلك فان ازدياد أهمية محصول الأرز الشتوى المروى يعد عاملا اضافيا من العوامل التى تؤثر فى سياسات الحبوب الغذائية. فهذا المحصول السنوى الثالث من الأرز يقلل من الحاجة الى اتخاذ تدابير تتعلق بتثبيت الأسعار بفضل مايقوم به من خفض لوتيرة التغيرات السعرية الموسمية ومن حدتها. وأخيرا فان أسواق الأرز اليوم أقل تفتتا وأكثر قدرة على المنافسة مما كانت عليه فى الماضى: فهناك الآن أكثر من ٠٠٠ ٢٠ مضرب أرز و٠٠٠ ٣٠ معمل لنزع القشرة يوفر الخدمات فى جميع أنحاء البلاد.

---

(٢٩) للحصول على سلسلة من التقارير حسنة التوثيق التى تحلل قضايا توزيع الأغذية فى بنغلاديش، أنظر : IFPRIs series, Food Policy in Bangladesh, Working Paper Nos. 1-6.

سياسات الأرز وزراعته : القضايا قصيرة الأجل

٢٨٦ ـ ومع استمرار الزيادة فى انتاج الأرز وانتاجيته وتطور هياكل التسويق عن ذى قبل، قد يحتاج الأمر الى اجراء مزيد من التعديلات والاصلاحات فى السياسات فى المستقبل. وقد أثار تحقيق الاكتفاء الذاتى من الأرز عددا من المسائل المهمة المتعلقة بالسياسات. فعلى سبيل المثال هل تستطيع بنغلاديش أن تتنافس مع جيرانها الآسيويات ولاسيما تايلند وفيتنام فى أسواق الأرز العالمية؟ ماهو نوع الاصلاحات المتعلقة بسياسات التجارة وأسعار الصرف التى ينبغى اجراؤها لتعزيز قدرة البلاد على تصدير الأرز؟ ماهو الدور الذى يضطلع به القطاع الخاص مقابل الدور الذى يضطلع به القطاع العام فى هذا العصر الجديد لتحقيق الاكتفاء الذاتى من الأرز وتصديره ؟

٢٨٧ ـ ولقد كان التركيز الشديد على انتاج الأرز وتوزيعه خلال العشرين عاما الماضية يتم فى الغالب على حساب المنتجات الزراعية والعوامل الاقتصادية الأخرى (سواء المالية أو البيئية ـ أنظر الاطار رقم ٤ ، قطاع مصايد الأسماك فى بنغلاديش). وتعين على صانعى السياسات الآن أن يواجهوا التحدى الخاص بتقرير الطريقة التى يمكن بها خفض الاعانات المقدمة للأرز والحبوب الغذائية مع الاحتفاظ بمخزونات الأمن والأسعار مستقرة وبرامج الاغاثة حسنة التوجيه .

٢٨٨ ـ وفى نفس الوقت، فانه حتى مع تحقيق المنافع القصوى من عملية تطبيق المزيد من اجراءات التحرير، من المستبعد أن تستوعب الزراعة سكان بنغلاديش الآخذين فى الزيادة بسرعة والباحثين عن فرص العمل. ولذا فان تحقيق النمو السريع فى مجالات التصنيع والخدمات والتجارة والتى تمثل نحو ٦٠ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى يعد أمرا ضروريا للتخفيف من حدة الفقر واستيعاب المليون عامل جديد الذين يدخلون سوق العمل كل عام .

الاطـار رقم ٤

قطاع مصايد الأسماك فى بنغلاديش

١ ـ على الرغم من أن قطاع مصايد الأسماك فى بنغلاديش يعتبر صغيرا نسبيا (نحو ٣ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى)، فانه يسهم فى الاقتصاد القطرى بعدد من الطرق المهمة. فأولا توفر مصايد الأسماك البحرية والداخلية فرص عمل طول الوقت لنحو ٧ر١ مليون نسمة وأعمالا لجزء من الوقت لأكثر من ١١ مليون نسمة. وثانيا، يمثل استهلاك الأسماك ٨٠ فى المائة من المتحصلات من البروتين الحيوانى و٧ فى المائة من مجموع امدادات البروتين. وأخيرا فان الأربيان المجمد وغيره من المنتجات السمكية يعد من بين أسرع صادرات بنغلاديش نموا. فقد زادت صادرات الأربيان المجمد بنحو ١٥ فى المائة سنويا خلال العقد الماضى وأصبح يأتى فى المرتبة الرابعة من حيث صادرات البلاد المهمة بعد الملابس الجاهزة ومنتجات الجوت والمصنوعات الجلدية.

٢ ـ على الرغم من أن مساهمة هذا القطاع الحالية تعد كبيرة فى تحقيق النمو والدخل وفرص العمل والعائدات من النقد الأجنبى، فانه مازال دون امكانياته الكاملة. فمعظم أجزاء بنغلاديش عبارة عن دلتا شاسعة تتخللها ثلاثة أنهار كبيرة وأكثر من ٧٠٠ نهر ومجرى مائى أخرى. وتعد السهول الفيضية غنية بالأغذية السمكية فى حين يظل نحو ثلث البلاد تحت الماء لمدة ستة أشهر فى العام.

٣ ـ وتفسر موارد المياه العذبة هذه السبب فى أن مصايد الأسماك الداخلية توفر نحو ثلاثة أرباع مجموع انتاج البلاد من الأسماك. ومع ذلك فانه على الرغم من أهمية هذه القاعدة من الموارد، فانها تتعرض للنقل أو التوقف نتيجة لعمليا التحكم فى الفيضانات والصرف واقامة الطرق وشبكات الرى والمبيدات والأسمدة. ومن المفارقات أن نفس السياسات والمشروعات الزراعية التى أتاحت لمزارعى الأرز زيادة انتاجيتهم وساعدت بعض المعدمين على ايجاد المزيد من فرص العمل قد نفذت كلها فى الغالب على حساب الوصول الحر الى مصايد الأسماك. فمشروعات التحكم فى المياه، التى تهدف الى خلق الظروف المواتية لانتاج الأرز، كثيرا ما تؤدى الى الحد من فترة الفيضانات ومساحتها. ولذا فان ماينتج عن ذلك من انخفاض فى الصيد الداخلى يهدد بصورة خاصة أولئك السكان الذين يعتمدون على الوصول الحر الى الموارد كمصدر وحيد للبروتين الحيوانى.

٤ ـ والواقع أن هناك عددا قليلا من المشروعات أو السياسات المتصلة بالمياه والذى يراعى احتياجات مصايد الأسماك أو يتضمن الهياكل المادية اللازمة لتحقيق أهداف مصايد الأسماك. ويمكن أن تؤدى هذه المشروعات الى اثارة الاضطراب فى مصايد الأسماك بعدد من الطرق. فعمليات اقامة ضفاف للطرق أو منظمات تحول دون الأسماك واتمام عملية الهجرة الخاصة بالتكاثر بنجاح. كذلك فان المنشآت التى تقام لوقف انهيار الضفاف والفيضانات الجانبية تؤدى الى التغرين فى المناطق السفلى من مجارى المياه مما يضر بانتاج الأسماك فى القنوات النهرية. كذلك فان عمليات ازالة غابات السهول الفيضية على نطاق واسع لتوفير الأراضى الزراعية لانتاج الأرز تؤدى الى الاضرار بالسهول الفيضية والموائل الغدقة. ويجرى بالتدريج الحد من الأصناف الشجرية المقاومة للفيضانات الأمر الذى يحرم مصايد الأسماك والنشاطات الأخرى التى تتم فى السهول الفيضية والأراضى الغدقة من منافعها.

٥ ـ وتتعرض مصايد الأسماك للأضرار أيضا نتيجة للتلوث من النشاطات الزراعية فضلا عن صرف المخلفات والمواد الصناعية الذى يتم عادة فى الأنهار أو يدخل الى البيئة المائية من خلال فيضانات موسم الرياح الموسمية. وفى نفس الوقت، تؤدى بعض ممارسات الصيد ذاتها الى تلوث المياه وتتسبب فى تدهور البيئة بما فى ذلك التصريف غير السليم للأعلاف والمخلفات وقشور الأربيان الناجمة عن تربية الأحياء المائية المكثفة والافراط فى ازالة غابات المنغروف.

٦ ـ وتسعى بنغلاديش الى معالجة الكثير من هذه المشكلات البيئية من خلال تعميق الوعى لدى الجمهور العام وانفاذ قواعد مكافحة التلوث وتعزيز عمليات تقييم التأثيرات البيئية وتنفيذ التدابير الرامية الى التخفيف من الأضرار البيئية التى تلحق بمصايد الأسماك.

٧ ـ ويمكن أن تؤدى هذه التحسينات وغيرها من التحسينات الكثيرة المقررة الى زيادة فرص بنغلاديش فى تحقيق انتاج سمكى للاستهلاك الداخلى والتصدير. غير أن تحقيق هذه الامكانيات يتطلب المزيد من الاستثمارات من القطاعين العام والخاص فى مجالات الاستغلال والتصنيع والتسويق والارشاد والبحوث والتدريب وتنمية المجتمع المحلى. وعلاوة على ذلك، يحتاج هذا القطاع الى مستلزمات محسنة وتكنولوجيا وقروض وتنسيق بين أجهزة القطاع العام وتحليل السياسات. وعلى الرغم من أن هناك الكثير مما يزال ينبغى عمله فى هذا المجال، فان القطاع يمكن أن يسهم اسهاما كبيرا فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد.

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٣. بعثة برمجة قطاع مصايد الأسماك فى بنغلاديش. روما.

سـرى لانـكا

٢٨٩ ـ يعتبر التزام سرى لانكا المستمر بسياسات تحقيق الرفاهية الاجتماعية المضطرة من أبرز الجوانب التى تدعو الى الاعجاب فيها. فحتى قبيل الاستقلالا عام ١٩٤٨، عززت سرى لانكا ثلاث سياسات اجتماعية رئيسية هى الاعانات الغذائية ونظام التعليم المجانى بالكامل والرعاية الصحية الشاملة بالمجان. وبحلول السبعينات، أصبحت سرى لانكا مثالا فريدا لبلد نام قادر على تحقيق مستوى مرتفع من الرفاهية الاجتماعية على الرغم من الانخفاض الشديد فى متوسط دخل الفرد. واليوم يحتل هذا البلد مكانا بارزا فيما بين البلدان المتقدمة والنامية فى ضوء عدد كبير من المؤشرات عن التنمية البشرية. فمواطنو سرى لانكا يتمتعون بعمر متوقع طويل ومستويات صحية متقدمة ومعدلات المام بالكتابة والقراءة يعد من أعلى المعدلات فى العالم.

٢٩٠ ـ غير أن هذه الانجازات البارزة فى التنمية الاجتماعية والبشرية لم يواكبها أداء مماثل فى النمو الاقتصادى. فقد ظل الدخل الفردى منخفضا نتيجة لنمو السكان باطراد واستمرار ركود الاقتصاد. وعلاوة على ذلك، فان عجز هذا البلد عن توفير فوائض تجارية أو فى الميزانية حد من المدخرات العامة والخاصة مما أدى الى انخفاض معدل الاستثمارات. وعلى الرغم من أن السياسات الاجتماعية المستنيرة قد أسهمت فى تحقيق تنمية رأس المال البشرى، لم يكن هناك نمو مقابل فى تكوين رأس المال اللازم لزيادة الانتاجية وتوسيع نطاق الاقتصاد.

٢٩١ ـ وبمرور الوقت، أدى ارتفاع البطالة ومعدلات التضخم والعجز فى ميزان المدفوعات والركود الاقتصادى الى زيادة الصعوبات التى تواجه الحكومات المتتالية فى الانفاق على برامج الأغذية والصحة والتعليم فى البلاد. وسعيا الى التعويض عن تدهور الأحوال الاقتصادية، قام صانعو السياسات بالتدريج بتحويل الاقتصاد نحو الداخل حيث اتبعوا استراتيجية التصنيع المؤدية الى التنمية والتى تستند الى سياسات الاستعاضة عن الواردات. وفى منتصف السبعينات، كانت الحكومة قد أممت مزارع الشاى ووضعت قيودا صارمة على النقد الأجنبى والاستثمارات الأجنبية وفرضت قيودا شديدة على التجارة الداخلية والدولية.

٢٩٢ ـ غير أن سياسات الاستعاضة عن الواردات فشلت فى تحقيق نمو كاف فى الدخل وفرص العمل ولذا أجرت حكومة جديدة فى عام ١٩٧٧ تغييرات جوهرية فى السياسة الاقتصادية فى البلاد. فقد قامت سرى لانكا باجراء تعديلات أساسية فى استراتيجية التنمية الاقتصادية فيها حيث تحولت عن النظر نحو الداخل والاقتصاد الموجه من الدولة الى اقتصاد موجه نحو التصدير والسوق. وخفف صانعو السياسات من القيود التى كانت مفروضة على المعاملات بالنقد الأجنبى وعلى الاستثمارات الأجنبية ووحدوا أسعار الصرف المتعددة فى سعر متحرك واحد واستعاضوا عن الاحتكارات التجارية والحصص بنظام التعريفات الجمركية وحرروا أسعار المنتجين والمستهلكين وأسعار الفائدة.

٢٩٣ ـ وقد استجاب الاقتصاد استجابة ملموسة لمناخ الاقتصاد الجديد هذا لنحو عشر سنوات. فقد زاد النمو فى الناتج المحلى الاجمالى، الذى كان متوسطه يقل عن ٣ فى المائة سنويا فيما بين ١٩٧٠ و١٩٧٧، الى أكثر من ٦ فى المائة فى المتوسط فيما بين عامى ١٩٧٨ و١٩٨٦. وقد كان هذا النمو يتسم بالتوازن الجيد أيضا ـ فقد كان أداء الزارعة والصناعة والخدمات والتجارة الدولية أداء جيدا. ومع ذلك، عجز الاقتصاد عن تعزيز قوة الدفع هذه أو استمرارها مما أدى الى تباطوء النمو الاقتصادى وارتفاع معدلات البطالة وتكرار سوء الأداء فى القطاع الزراعى خلال الجزء الأخير من الثمانينات.

٢٩٤ ـ وقد تداعى الاقتصاد لعدد من الأسباب : أولا، الحرب الأهلية فى البلاد والتى تصاعدت بعد عام ١٩٨٣ مما أدى الى تحويل الموارد العامة وتثبيط الاستثمارات الخارجية. ثانيا، سوء الأحوال الجوية بما فى ذلك حالات الجفاف الدورية التى أعاقت الانتاج الزراعى والصادرات. ثالثا، أدت سياسات تحقيق الاستقرار التى تهدف الى احتواء العجز المالى والسيطرة على التضخم الى الحد من الطلب وتباطوء النمو الاقتصادى. وأخيرا أدى استمرار الكثير من صانعى السياسات فى التركيز على المجاميع الرئيسية فى الاقتصاد الكلى الى اهمال الاصلاحات القطاعية المهمة.

٢٩٥ ـ ومنذ عام ١٩٨٩، ركزت الحكومة اهتمامها بدرجة أكبر على الاصلاحات القطاعية. وقام عدد من الهيئات رفيعة المستوى التى تتألف من ممثلين عن القطاعين العام والخاص بتحليل تدابير السياسات اللازمة لمعالجة القضايا الاقتصادية النوعية والتوصية بهذه التدابير. وفى الوقت الحاضر يعتزم اجراء اصلاحات أو أنها تجرى بالفعل فى مجالات فرض الضرائب والتعريفات الجمركية والادارة العامة ومؤسسات القطاع العام والنظام المصرفى وادارة القطاع الخاص لمزارع الشاى وتنويع الانتاج الزراعى. ويمر القطاع الزراعى بصفة خاصة بتغييرات بارزة.

٢٩٦ ـ وخلال السنوات العديدة الأخيرة، نما الاقتصاد بوتيرة قوية نسبية. فقد زاد الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ٤ر٨ فى ١٩٩١ وبنسبة ٤ر٦ فى المائة فى ١٩٩٢. وكان قطاعا الصناعة والخدمات هما المصدر الرئيسى لهذا النمو. فقد زاد الانتاج الصناعى بنسبة ٦ر١ فى المائة فى ١٩٩٢ وذلك بالدرجة الأولى نتيجة للنمو فى تصنيع المنسوجات والملابس الجاهزة المعدة للتصدير. وأدى الطلب على السياحة والتجارة والنقل والخدمات المصرفية والمالية الى تحريك النمو فى قطاع الخدمات. فقد زاد قطاع الخدمات بنسبة ٦ر١ فى المائة فى عامى ١٩٩١ و١٩٩٢ ويمثل الآن نحو نصف الناتج المحلى الاجمالى.

٢٩٧ ـ وفى مقابل هذا النمو القوى فى قطاعى الصناعة والخدمات، ظل النمو الزراعى راكدا تماما فى عام ١٩٩٢ حيث لم يزد الا بنسبة ١ر٠ فى المائة. واستمر الأداء الزراعى فى التعرض لتأثيرات سوء الأحوال الجوية والقلاقل الأهلية. وأدى الجفاف الشديد

الذى حل بالبلاد فى النصف الأول من العام الى خفض انتاج الشاى بنحو ٢٥ فى المائة. وكان انتاج المطاط وجوز الهند أقل تضررا من الجفاف حيث ظل هذا الانتاج قريبا من مستويات عام ١٩٩١.

٢٩٨ ـ ولم يتعرض محصول الأرز لأضرار جسيمة نتيجة للجفاف الذى كان قد بدأ فى مارس (آذار) حيث أن هذا الجفاف حل قرب نهاية موسم الحصاد. وفى سرى لانكا يزرع الأرز فى موسمين يتواكبان مع موسمى الأمطار الموسمية. ويتم انتاج محصول الأرز الرئيسى خلال الأمطار التى تحدثها الرياح الموسمية الشمالية الشرقية فى الفترة من أكتوبر/تشرين الأول الى فبراير/شباط وهو الموسم الذى يعرف باسم موسم الماها. أما المحصول الثانوى فيزرع خلال موسم اليالا ـ أمطار الرياح الموسمية الجنوبية الغربية من مايو/أيار الى سبتمبر/أيلول. وقد أدى الجفاف الى تأخير زراعة محصول اليالا لعام ١٩٩٢ لفترة وجيزة.

القطـــاع الزراعـــى

٢٩٩ ـ لم يتغير الاقتصاد الزراعى والحياة الريفية فى سرى لانكا، فى كثير من المجالات، تغيرا كبيرا خلال العقود الثلاثة الماضية. فعلى سبيل المثال، ظل اسهام الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى مستقرا نسبيا ـ حيث حققت ٢٨ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٦٥ و٢٥ فى المائة فى ١٩٩٢. واستمرت الزراعة تمثل المصدر الرئيسى للدخل وفرص العمل لسكان الريف فى سرى لانكا. اذ يعمل فى هذا القطاع اليوم نحو ٥٠ فى المائة من اليدالعاملة وهى نفس النسبة التى كانت سائدة فى أواخر الستينات.

٣٠٠ ـ ومازال اقتصاد سرى لانكا يعتمد على أربعة محاصيل هى الشاى والمطار وجوز الهند والأرز كما كان الحال منذ ثلاثين عاما. ومازال الشاى يمثل سلعة التصدير الرئيسية حيث كانت تمثل ٦٧ فى المائة من الصادرات الزراعية فى الفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٧١ و٦٢ فى المائة فى الفترة ١٩٨٩ الى ١٩٩١. كذلك فان الزراعة مازالت تتألف من قطاعين متميزين : قطاع المزارع الكبيرة الذى ينتج الجزء الأكبر من الشاى والمطاط ، وقطاع المزارع الصغيرة الذى ينتج الأرز ومعظم جوز الهند والتوابل المخصصة للتصدير.

٣٠١ ـ أما فى المجالات الأخرى، فقد تعرض قطاع الزراعة لتغيرات هيكلية كبيرة. فقد أثرت الاصلاحات التى أجريت على الاقتصاد الكلى فى عام ١٩٧٧ وماتبع ذلك من اصلاحات فى السياسات القطاعية على قطاعى المزارع الصغيرة والمزارع الكبيرة وعدد من الطرق المختلفة.

قطـاع المـزارع الصغيـــرة

٣٠٢ ـ ينتج قطاع المزارع الصغيرة فى سرى لانكا الأرز على نحو ٤٠ فى المائة من الأراضى الزراعية، فى حين يزرع الفاكهة والبقول ومحاصيل التصدير غير التقليدية وعدد قليل آخر من محاصيل الحبوب على نحو ١٠ فى المائة من هذه الأراضى. ومعظم مزارع الأرز هى مزارع صغيرة ويتزايد تفتيتها باطراد. ويأتى أكبر من ٥٠ فى المائة من انتاج الأرز اليوم من رقع تقل عن ٥ر٠ هكتار مقابل نحو ١٢ فى المائة فى منتصف الستينات. وتزرع بعض المحاصيل مثل القرفة والكاكاو والبن وحب الهال والفلفل الحار والفلفل والقرنفل والأتروجية على نطاق صغير نسبيا، الا أنها تزداد أهمية وتمثل الآن نحو ٤ فى المائة من مجموع الصادرات.

٣٠٣ ـ وقد ظلت سياسات الأرز، لعشرات السنين، تشترك فى نفس الأهداف الأربعة التالية : ضمان الأمن الغذائى القطرى، توفير فرص العمل، تعزيز الدخل الزراعى والرفاهية الاجتماعية والحد من الواردات. ومن ناحية أخرى تباينت تدابير السياسات التى استخدمت فى تحقيق هذه الأهداف تباينا كبيرا. فقبل اصلاحات عام ١٩٧٧، كانت الحكومة تتولى تنظيم عمليات انتاج الأرز وتوزيعه بصورة دقيقة. وكان مجلس تسويق الأرز يتحمل المسؤولية الوحيدة عن التوريد المحلى وكانت مصلحة مفوضية الأغذية تتولى عملية الاشراف على التوزيع بأسعار محددة رسميا. ولم تكن أسعار المنتجين والمستهلكين محكومة فحسب، بل لم يكن فى الامكان تسويق الأرز بحرية أو نقله من احدى مقاطعات الجزيرة الخمسة والعشرين الى مقاطعة أخرى.

٣٠٤ ـ وقد عملت اصلاحات عام ١٩٧٧ على : تحرير الأسعار الزراعية، الاستعاضة عن حصص الأرز ببرنامج تمهيدى لقسائم الأغذية، تحويل خطة الأسعار المضمونة لمنتجى الأرز الى خطة الأسعار الدنيا للمنتجين لحماية المزارعين من التقلبات السعرية الكبيرة فيما بين المواسم، والسماك لتجار القطاع الخاص بالعمل فى جميع أنحاء البلاد. وأدى تحسن الأسواق وزيادة أسعار المنتجين بالأرقام الحقيقية الى تحقيق تأثيرات كبيرة على انتاج الأرز الذى كان يزيد بمعدل يربو على ١٠ فى المائة سنويا فيما بين ١٩٧٧ و١٩٨٠.

٣٠٥ ـ واعتبارا من عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٨٦، زاد انتاج الأرز من ١ر٧ مليون طن الى ٢ر٧ مليون طن والغلات من ٥٠٠ ٢ الى ٥٠٠ ٣ كيلوغرام للهكتار. ويعتبر ذلك انجازا مهما بالنسبة لاقتصاد سرى لانكا نظرا لأنها كانت تستورد مايتراوح بين ٤٠ و٥٠ فى المائة من مجموع استهلاكها من الأرز خلال الستينات ومعظم سنوات السبعينات. وابتداء من ١٩٧٠ وحتى ١٩٧٧، بلغ متوسط واردات البلاد من الأرز ٠٠٠ ٤٠٠ طن سنويا ثم انخفضت الى ٠٠٠ ١٥٠ طن فيما بين ١٩٧٨ و١٩٨٥. وفى منتصف الثمانينات، حقق هذا البلد ٩٠ فى المائة من الاكتفاء الذاتى من الأرز.

٣٠٦ ـ وقد استجاب منتجو الأرز للتغييرات فى السياسات التى جرت عام ١٩٧٧ بالتوسع فى المساحة المزروعة وزيادة الغلات. ويعزى نحو ثلث الزيادة فى الانتاج الى التوسع فى المساحة المزروعة والثلثين الباقيين الى تحسن الغلات. فقد أسهمت النجاحات التى تحققت فى مجالات البحوث والارشاد والبذور وفيرة الغلة ومرافق الرى المحسنة والنهوض بأساليب الادارة فى زيادة الغلات. واليوم يتم زراعة أكثر من ٨٠ فى المائة من المساحة المخصصة للأرز بواسطة الرى ويستخدم معظم المزارعين البذور وفيرة الغلة والأسمدة.

٣٠٧ ـ وعلى العكس من الزيادة السريعة فى الانتاج فى أوائل الثمانينات، تباطأ الانتاج واتسم بتقلبات شديدة قرب نهاية العقد. فلقد تحقق أعلى مستوى لانتاج الأرز فى عام ١٩٨٥ حيث بلغ ٢ر٧ مليون طن فى حين وصلت الغلات الى قمتها فى منتصف الثمانينات حيث حققت ٣ ٥٠٠ كيلوغرام للهكتار. وفى عام ١٩٨٩، انخفض الانتاج الى ٢ر١ مليون طن حيث أدت الحرب الأهلية والأحوال الجوية المعاكسة الى خفض المساحة المزروعة. وخلال السنوات الأخيرة، أثر انخفاض استخدام الأسمدة أيضا فى الغلات. وكانت اعانات الأسمدة قد ألغيت فى ١٩٩٠ مما ضاعف من الأسعار التى يدفعها المزارعون وتسبب فى خفض استخدام الأسمدة بنحو ٢٠ فى المائة.

٣٠٨ ـ وتوفر سياسات قطاع المزارع الصغيرة الحالية الحوافز للمحاصيل ذات الامكانيات التصديرية العالية. ويجرى الآن اعادة النظر فى العديد من النظم التنظيمية مثل اجراءات الحجر الزراعى على مواد البذور المستوردة وترشيد هذه النظم وتبسيطها أو الغائها. وجرى التخفيف من لوائح الاصلاح الزراعى التى كانت تقصر استخدام بعض الأراضى على زراعة الأرز وسمح باختيار عدد أكبر من المحاصيل. وخلص القطاع العام نفسه من العديد من المؤسسات التجارية فى القطاع الزراعى وحد من مستوى تدخلاته.

قطاع المزارع الكبيرة

٣٠٩ ـ تعرض قطاع المزارع الصغيرة أيضا لتغييرات هيكلية كبيرة خلال العقدين الأخيرين. فعلى سبيل المثال لم يعد الشاى يمثل ٨٠ فى المائة من مجموع الصادرات كما كان الحال فى أوائل السبعينات. فقد حلت المنسوجات مكان الشاى كسلعة التصدير الرئيسية للجزيرة حيث أصبحت توفر نحو ٤٠ فى المائة من مجموع عائدات التصدير. وانخفضت محاصيل التصدير الأولية (الشاى والمطاط وجوز الهند) الى أقل من ٣٠ فى المائة من مجموع عائدات التصدير.

٣١٠ ـ وكانت سياسات الاستعاضة على الواردات التى استمرت ٢٠ عاما تشير الى تحيز قوى نسبيا ضد الزراعة ولاسيما الزراعة الموجهة نحو التصدير. فخلال هذه الفترة، زادت

الحكومة من معدلات الضرائب على محاصيل التصدير وفرضت قيودا على أسعار المنتجين وأدارت عمليات توزيع المستلزمات والمنتجات وأممت المزارع الكبيرة.

٣١١ ـ وقد عملت اصلاحات عام ١٩٧٧ على تشجيع الصادرات التقليدية من خلال خفض ضرائب التصدير على الشاى والمطاط وجوز الهند. وانخفضت معدلات الضرائب مما يتراوح بين ٤٠ و٥٠ فى المائة فى ١٩٧٧ الى مابين ١٠ و٢٠ فى المائة عام ١٩٨٧. ومع ذلك لم يستفد قطاع المحاصيل الشجرية بنفس القدر الذى استفاد منه قطاع المزارع الصغيرة. فمازالت أعلى متوسطات الانتاج من المحاصيل الشجرية اليوم دون الحدود القصوى التى كانت قد وصلتها فى الخمسينات والستينات. ففى ١٩٩٠ و١٩٩١ لم يتحسن انتاج الشاى الا بصورة طفيفة عن أعلى المستويات التى وصلها فى منتصف الستينات. وكان هناك انخفاض ضخم ومستمر فى انتاج المطاط حيث كان انتاج عام ١٩٩٠ دون مستوى الستينات بنحو ٤٠ فى المائة ودون مستوى ١٩٨٤ بنحو ٢٠ فى المائة.

٣١٢ ـ وعلى الرغم من جوانب الانخفاض فى الانتاج هذه، ظل قطاع المزارع الكبيرة مهما لاقتصاد سرى لانكا من حيث الدخل وفرص العمل واستخدام الأراضى والصادرات، ولاسيما منتجات التصدير المصنعة من الشاى والمطاط وجوز الهند. ويعمل الآن نحو ٢٠ فى المائة من مجموع سكان الريف فى قطاع المزارع الكبيرة حيث تحتل المحاصيل الدائمة نحو نصف مساحة الأراضى الزراعية (٤٠ فى المائة من المساحة مخصص لزراعة الشاى والمطاط و١٠ فى المائة لزراعة المحاصيل الدائمة الأخرى).

٣١٣ ـ وثمة مشكلة مستمرة تواجه منتجى الشاى والمطاط هى انخفاض الأسعار الدولية الأمر الذى يثبط اعادة غرس الأشجار ومن ثم الى خفض الانتاجية والحد من القدرة الاقتصادية على التكيف مع دورات الأسعار الدولية. وفيما يتعلق بانتاج جوز الهند أدى هيكل ملكية المزارع المتوسطة والكبيرة للملاك الغائبين الى الحد من عمليات اعادة الغرس والزراعة البينية.

٣١٤ ـ وحتى ١٩٩٢، كان هناك مؤسستان حكوميتان تمتلكان وتديران مزارع الشاى الكبيرة التى تحتل أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ هكتار ويعمل بها ٤٢٥ ٠٠٠ عامل. غير أن انخفاض الغلات، والاعانات الحكومية الضخمة وتباطؤ الاستثمار فى اعادة الغرس والصيانة دفع الحكومة الى البدء فى برنامج لتحويل ادارة هذه المزارع الى القطاع الخاص. وفى يناير/كانون الثانى ١٩٩٢، أعيد تجميع ٩٤٩ مزرعة مملوكة للدولة فى ٢٢ مؤسسة اقليمية مستقلة يتألف كل منها مما يتراوح بين ١٥ و٢٥ مزرعة كبيرة. ثم طرحت الحكومة عطاءات واختارت ٢٢ شركة من القطاع الخاص لادارة هذه المزارع على أساس اقتسام الأرباح. وقد أصبح الآن مايقرب من ٩٥ ٠٠٠ هكتار من الشاى و٥٩ ٠٠٠ هكتار من المطاط و١١ ٠٠٠ هكتار من جوز الهند تعمل فى ظل ترتيبات عقود الادارة الخاصة هذه.

٣١٥ ـ وسوف تؤدى عملية تحويل ادارة المزارع الى القطاع الخاص بالاضافة الى الاستثمارات الضخمة فى احياء المزارع الكبيرة وعمليات الغرس الجديدة فى السنوات الأخيرة الى تحسين التوقعات الزراعية فى المدى القصير. ويتوقع الآن أن يزيد الانتاج الزراعى بنحو ٣ فى المائة فى ١٩٩٣ و١٩٩٤. ومع ذلك فان التباطوء النسبى لتحويل سرى لانكا الى اقتصاد أكثر تصنيعا يفرض ضغوطا ضخمة على قطاعها الزراعى وعلى مواردها الطبيعية بصفة خاصة.

٣١٦ ـ ولايمتلك القطاع الزراعى قدرات كبيرة على استيعاب اليد العاملة، وقد تم الآن استزراع جميع الأراضى الزراعية الجيدة. ويواجه صانعو السياسات فى سرى لانكا فى الأجل الطويل، مهمة صعبة تتمثل فى التوسع فى القاعدة الصناعية وتنويع منتجات التصدير وأسواقها. وقد يضطر سكان الريف فى سرى لانكا الى اللجوء الى الأراضى الحدية من الناحية الاقتصادية والضعيفة من الناحية البيئية مالم يتم حصولهم على المزيد من فرص العمل فى الصناعات الزراعية ومنشآت التصنيع الزراعى.

الشكل ٩ أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى

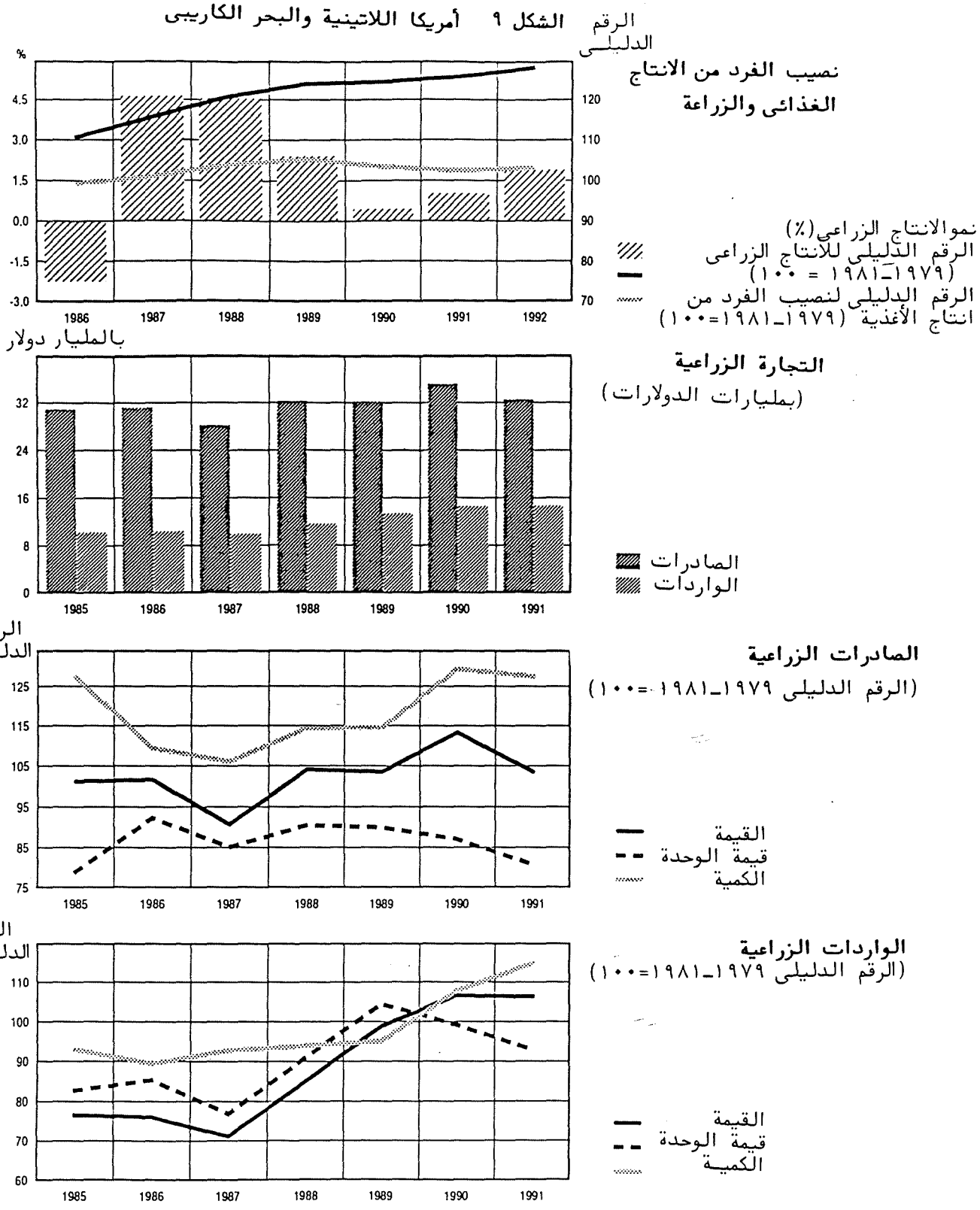

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

اقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى

نظرة عامة على الاقليـــم

٣١٧ ـ زاد النشاط الاقتصادى العام فى اقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى بما يقدر بنسبة ٣ر٢ فى المائة فى ١٩٩٢، حيث انخفض من نسبة ١ر٣ فى المائة التى شهدها فى العام السابق. وقد عكس التباطوء فى النمو أساسا الكساد الذى اتسم به الوضع الاقتصادى فى البرازيل، حيث هبط الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ٥ر١ فى المائة فى مناخ اقتصادى ساده التضخم الشديد وظهور الاختلالات المالية وفى الحسابات الخارجية. وباستثناء البرازيل، فان نمو الناتج المحلى الاجمالى فى الاقليم فى ١٩٩٢ بلغ ٣ر٤ فى المائـــة (وكان ٥ فى المائة فى ١٩٩١)، أى أنه مايزال أداء قويا فى اطار الاتجاهات السابقة وخاصة الى أحوال الكساد التى تسود اقتصاديات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. فقد دعمت العديد من البلدان عملية الاستقرار وقد بدا أن بعضها قد دخل مرحلة الانتعاش التى كان ينتظرها منذ أمد طويل. ولقد حققت جهود الاستقرار فى بعض الحالات تخفيضات مذهلة فى معدلات التضخم : من ٤٠٠ ١ فى المائة فى ١٩٩١ الى ٢٠ فى المائة فى ١٩٩٢ فى نيكاراغوا، ومن ١٧٣ فى المائة الى ٢٣ فى المائة فى الأرجنتين.

٣١٨ ـ وفى القطاع الخارجى، فان السمة البارزة هى انعكاس ميزان التجارة الذى تحول فأصبح سلبيا فى ١٩٩٢ للمرة الأولى منذ نشوب أزمة الديون فى أوائل الثمانينات. والواقع أن قيمة الواردات ارتفعت الى ١٣٢ مليار دولار (أى بزيادة قدرها ١٩ فى المائة عما كانت عليه فى ١٩٩١)، فى حين بلغت الصادرات ١ر١٢٦ مليار دولار (أى بزيادة قدرها ٤ فى المائة فقط عن عام ١٩٩١). وعلى الرغم مما يعكسه الميزان التجارى السلبى الى حد بعيد من العجز التجارى الضخم فى المكسيك، فان بلدانا أخرى مثل الأرجنتين وبوليفيا وباراغواى وعدد من بلدان أمريكا الوسطى سجلت هى الأخرى عجزا تجاريا كبيرا. وعلى الرغم من أن معظم الزيادة فى الواردات جاءت بسبب السلع الاستهلاكية، وهى ظاهرة تميز المراحل الأولى من الانفتاح الاقتصادى ـ فيبدو أن واردات السلع الرأسمالية قد زادت كذلك زيادة كبيرة فى السنوات الأخيرة. وقد أسهم الميزان السلبى لصافى التجارة فى توسيع هوة العجز فى الحسابات الجارية، مما أصبح يمثل مايقرب من ١٩ فى المائة من صادرات الاقليم من السلع والخدمات مقارنة بنحو ١١ فى المائة فى ١٩٩١.

٣١٩ ـ وكانت هناك عملية موازية تتصل بهذا الموضوع هى حدوث زيادة حادة فى التدفقات الرأسمالية الى الداخل والتى استطاعت أن تغطى وتزيد على حجم الزيادة فى عجز الحسابات الجارية، مما أتاح التوسع فى الاحتفاظ بالاحتياطيات. وقد عكس هذا الى حد كبير مناخ الثقة المتجددة فى التوقعات الاقتصادية لهذا الاقليم.

٣٢٠ ـ ورغم أن كل هذه الأمور استقبلت بترحاب كبير، فان الزيادة الهائلة والمفاجئة فى التدفقات الرأسمالية الداخلية قد خلقت عددا من القضايا الجديدة. فهناك جدل كثير يثار حول المساهمة الحقيقية لهذه التدفقات فى تكوين رؤوس الأموال، بدلا من خدمتها لأغراض المضاربة. وعلاوة على ذلك، وكما ينظر اليها فى المكسيك بل وفى بلدان أخرى كذلك، فان التدفقات الرأسمالية الكبيرة ترتبط بمجموعة معقدة من المشاكل. أولها أنها تسهم فى زيادة قيمة النقد، وهو مايتعارض مع أحد الأهداف الرئيسية لاستراتيجيات التنمية الحالية، وهو التوسع فى التصدير. كذلك فان هذه التدفقات الرأسمالية قد تنطوى على مخاطر التضخم وزيادة التشدد فى السياسات النقدية. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدى بدوره الى تثبيط احتمالات النمو والى حدة أعباء الديون الحكومية بأكثر مما ينتظر من حجم الاختلالات المالية. وأخيرا فان هذه التدفقات الرأسمالية الداخلية قد خلقت قدرا أكبر من التكافل مع الأسواق الرأسمالية الدولية وزادت من تعرض الاقتصاد لمخاطر التغيرات فى الظروف الخارجية الخاصة بالاقتصاد الكلى.

٣٢١ ـ ويبرز بين هذه المشاكل على المدى القصير امكانية زيادة قيمة النقد. فالواقع أن التحدى الكبير أمام البلدان التى قطعت حتى الآن شوطا بعيدا على طريق الاستقرار، هو أن تتغلب على أزمة أسعار الصرف بطريقة لاتؤدى الى تجدد عدم الاستقرار والتضخم. أما التحدى الرئيسى الآخر فى المدى البعيد فيظل هو تعميم الفوائد التى تعون من وراء الاستقرار والتكيف الاقتصادى لتعم أوسع طوائف ممكنة من السكان ولاسيما أشدهم فقرا.

القطاع الزراعى

٣٢٢ ـ ومن السمات التى أصبحت معروفة عن هذا الاقليم، هى أن الأداء الزراعى يتحدد الى حد بعيد بعوامل خارجة عن هذا القطاع، من بينها السياسات المحلية للاقتصاد الكلى، وظروف الأسواق الدولية، حيث تلعب السياسات القطاعية الخاصة دورا ثانويا نسبيا. ولقد ظلت الزيادة فى قيمة العملات مؤشرا رئيسيا يختفى وراء ضعف قطاع الصادرات الزراعية. ولابد أن نضيف الى ذلك الانخفاض الهائل فى أسعار السلع مما أثر على العديد من منتجات التصدير الرئيسية لهذا الاقليم.(٣٠) وفى مقابلة هذه التأثيرات التى تؤدى الى الكساد بصفة عامة فى القطاع الخارجى، فان الزراعة استفادت من تحول الأحداث على نحو موات بصفة عامة فى الأوضاع الاقتصادية المحلية، الى حد أدى الى تشجيع الطلب المحلى والاستثمار المحلى فى هذا القطاع.

---

(٣٠) فقد بلغ انخفاض الأسعار فى ١٩٩٢ بالنسبة لمنتجات التصدير الرئيسية لهذا الاقليم مايلى: الموز ـ ار١٠ فى المائة، الكاكاو ـ٧فى المائة، البن ـ٢٥فى المائة، لحوم الأبقار ـ٨ر٨فى المائة، الذرة ـ٣ر٢ فى المائة، فول الصويا ـ٤ر٠ فى المائة، القطن ـ٨ر١٥ فى المائة.

٣٢٣ ـ وبصفة عام فان سنة ١٩٩٢ شهدت نموا متواضعا نسبيا فى القيمة المضافة الزراعية، يقدر بأقل من ٢ فى المائة. ومع ذلك فقد كان هناك تفاوت كبير بين البلدان. فقد أدى توافر ظروف مناخية مواتية مع أحوال سعرية وائتمانية جيدة الى تحقيق زيادات فى القيمة المضافة الزراعية فتجاوز نسبة ٦ فى المائة فى كل من البرازيل واكوادور وسلفادور وأوروغواى. كما حققت كل من شيلى وكوستاريكا وغواتيمالا وهندوراس زيادات تبلغ نحو ٣ فى المائة، فى حين عانت كل من بوليفيا وكولومبيا والمكسيك وباراغواى وبيرو من ركود الانتاج الزراعى أو انخفاضه. وفى بعض الحالات مثل حالة باراغواى، كان أهم عامل فردى وراء سوء الأداء الزراعى هو انخفاض أسعار سلع التصدير (فول الصويا والقطن) وفى البرازيل فان الزيادة الكبيرة فى الانتاج الزراعى ارتبطت أساسا بسياسات الدعم الزراعى، فى حين استفادت أوروغواى من تحسن نسب التجارة ومن فرص التجارة الأفضل فى اطار اتفاقية السوق المشتركة الجنوبية.

٣٢٤ ـ وفى القطاع الخارجى، نجح العديد من البلدان فى زيادة حصيلتها من الصادرات الزارعية على الرغم من انهيار الأسعار لبعض منتجات التصدير الأساسية. وقد انطبق هذا على كل من البرازيل وشيلى وغواتيمالا وهندوراس وأوروغواى. وهناك بلدان أخرى شهدت انخفاضا فى حصيلة صادراتها من الزراعة، على الرغم من تفاوت درجات النجاح فى زيادة حجم صادراتها. ومن بين هذه البلدان جمهورية الدومينيكان، ونيكاراغوا وباراغواى. وهناك بلدان أخرى، مثل بوليفيا، شهدت انخفاضا فى حجم الصادرات وفى أسعارها.

السياسات الزراعيـــة

٣٢٥ ـ تؤكد السياسات العامة الموجهة نحو السوق والتى تتبعها الآن جميع بلدان الاقليم، الدور الحيادى الذى تلعبه الدولة بوصفها عنصر اقتصادى. ومع ذلك فان الاتجاهات العامة التى سادت السنوات الأخيرة كانت زيادة مشاركة الحكومة على نحو أوسع وأنشط فى السياسات القطاعية. وهناك اختلافات كبيرة بين مدارس الفكر الراهنة وتلك التى حددت السياسات السابقة. فقد تخلت الدولة عن وجودها المؤثر فى قطاع الزراعة، واتباعها لمنهج تنازلى فى نقل الموارد المدعومة. فبدلا من ذلك تؤكد السياسات الحالية على نحو متزايد الأهداف التى ترمى الى مساعدة المزارعين على مساعدة أنفسهم والنهوض الاصلاحات الزراعيـــــة والتنظيمية اللازمة لهذا الغرض. وثمة فكرة مهيمنة أخرى فى التصريحات الأخيرة المتعلقة بالسياسة هى تحقيق التكامل على مستويين عامين هما : داخل الزراعة، فى اطار تحقيق أكبر قدر من التكامل الأقاليمى والمحصولى، مع الحد من الثغرات التى تقوم بين الزراعة الحديثة والزراعة التقليدية، وبين الزراعة والنشاطات عند القمة أو القاعدة. وهذه ليست بأفكار جديدة، ولكنها، فى كثير من الحالات، قد ترجمت موءخرا الى اجراءات أكثر حسما مما كان فى الماضى.

٣٢٦ ـ وفى داخل هذا الاطار العام، توجد أمثلة قطرية معينة من بينها عملية الاصلاح العميق فى المكسيك والتى اقتضت مراجعة قوانينها الزراعية واتخاذها لتدابير للدعم والتعويض لتيسير التحول بالكامل الى نظام للسوق الحر والى الالتزام باتفاقية التجارة الحرة بين دول أمريكا الشمالية. ويوجد فى القسم التالى بشأن المكسيك استعراض تفصيلى لهذه التجربة المثيرة.

٣٢٧ ـ وفى الأرجنتين، بدأ العمل بتنفيذ قانون تحويل العملات (٣١) فى مارس/آذار ١٩٩١ مما ساعد على تعميق عملية الاصلاح الاقتصادى والانفتاح الاقتصادى، بيد أنه ساعد كذلك على استخدام نظام سعر التعادل بين الدولار والبيزو، مما ترتب عليه ارتفاع كبير فى قيمة البيزو. ولكى يتسنى تعويض القطاع التجارى عن الخسائر التى لحقت به، أدخلت الحكومة عددا من التدابير فى أواخر عام ١٩٩٢. من بين هذه التدابير تخفيض الضرائب على الصادرات الزراعية، وتيسير شروط الائتمان الزراعى، وتطبيق ضريبة "احصائية" قدرها ١٠ فى المائة (كانت ٣ فى المائة من قبل) على الواردات، ثم فرض زيادة على رسوم الواردات تصل الى ٢٠ فى المائة بالنسبة لبعض المنتجات. وعلاوة على ذلك أدخلت صفقة هامة من تدابير الدعم الزراعى فى مايو/أيار ١٩٩٣، موجهة بصفة خاصة الى المنتجين الزراعيين. وقد تضمنت هذه التدابير تقديم الدعم المالى للتعاونيات، وفرض أسعار فائدة تفضيلية للمنتجين الذين يواجهون أوضاعا طارئة أو يعملون فى المناطق المعرضة للكوارث، ثم تقديم تيسيرات مالية لصغار المنتجين، مع دعم التنمية الاقليمية، ودفع قيمة شحن الصادرات الزراعية فى موعد مبكر اعمال لمبدأ "الائتمان المبنى على الثقة".

٣٢٨ ـ وتوضح حالة البرازيل الالتجاء الى اجراءات أكثر نشاطا من الأساليب التقليدية للدعم مع الابقاء على الالتزام بالمبادىء الأساسية لتحرير السوق. وفى اطار حالة عدم الاستقرار التى سادت الاقتصاد الكلى بصفة رئيسية، والتى جعلت قرارات المنتجين غاية فى الصعوبة، أعلنت الحكومة أسعارا مضمونة للمنتجات الغذائية الرئيسية فى ١٩٩١ـ١٩٩٢، وكذلك تقديم تسهيلات ائتمانية ريفية خاصة. وقد ساهمت هذه التدابير فى الانتعاش الكبير لهذا القطاع، الذى تحسن أداؤه بنسبة ٥ فى المائة فى ١٩٩٢. ولقد ساعد هـــذا الأداء الايجابى للزراعة مرة أخرى، على مواجهة التأثيرات السلبية للكساد الصناعى على أثر اخفاق خطة "كولور".

---

(٣١) أقر قانون تحويل العملات التحويل الحر للعملات الوطنية بسعر صرف ثابت.

٣٢٩ ـ وقد أدخلت عدة بلدان أو دعمت تدابيرها لاصلاح المؤسسات الزراعية لتحقيق أهداف عامة هى اعادة صياغة دور الدولة فى النشاطات الاقتصادية والزراعية والنهوض باللامركزية. فقد فعلت ذلك، على سبيل المثال، بيرو، وذلك من خلال تطبيق قانون تنظيمى جديد لوزارة الزراعة والأغذية، وفى جامايكا من خلال اعادة تنظيم هيئة التنمية الزراعية الريفية، وفى بوليفيا حيث بدأت وزارة الشؤون الريفية عملية هامة للامركزية التنظيمية.

٣٣٠ ـ وهناك عدد من البلدان فى أمريكا الوسطى بادر أيضا باتخاذ تدابير هامة للاصلاحات التنظيمية والقانونية التى تؤثر فى الهياكل الزراعية. ففى هندوراس، وافق الكونغرس فى مارس/أذار ١٩٩٢ على قانون تحديث القطاع الزراعى وتنميته. ويشكل هذا القانون الاطار المعيارى لاعادة التنظيم المؤسسى وينشىء مجلسا للتنمية الزراعية، وادارة للعلوم والتكنولوجيا الزراعية ومصرف للأراضى. كذلك استهدف القانون الجديد ادخال تغييرات رئيسية فى قانون الاصلاح الزراعى السابق الصادر فى ١٩٧٥. فلقد أصبحت الأراضى التى وزعت على المزارعين مملوكة ملكية خالصة لهم، مما أتاح لهم تأجير هذه الأراضى لأغراض انتاجية أو استخدامها كرهن نظير الحصول على قروض. كذلك خفضت فترة شغل الأرض اللازمة قبل منح حقوق الملكية الكاملة الى ثلاث سنوات، واعترف بالنساء كمنتفعين بتوزيع الأراضى طبقا للاصلاح الزراعى. وقد استهدفت هذه التدابير بصفة عامة تحقيق مزيد من الاستقرار فى الهياكل الزراعية حتى يمكن النهوض بالاستثمارات وتكوين رؤوس الأموال فى هذا القطاع.

٣٣١ ـ وفى السلفادور، أبرمت اتفاقات للسلام فى عام ١٩٩٢ مما خلق مناخا مواتيا لتدعيم صياغة السياسات القطاعية وتنفيذها. ومن بين الاجراءات التى اتخذت اصلاح مؤسسات القطاع العام، وسن مدونة زراعية جديدة.

٣٣٢ ـ وتسعى الاطارات المؤسسية الجديدة، فى كل من هندوراس والسلفادور، الى تطوير الأسواق وتحسين الكفاءة فى قنوات التسويق الحالية من باب المزرعة الى عمليات التجهيز الصناعى والتجارى الخارجية. ولتحقيق هذه الغاية، حولت المؤسسات شبه الحكومية الى القطاع الخاص، وألغيت هيئات تسويق المواد الغذائية الأساسية وأعيد تنظيم التجارة الخارجية. وفى الوقت ذاته، تعمل الدولة على دعم منظمات المنتجين، والى تقديم القروض من خلال المصارف الخاصة والمصارف التعاونية وشن حملات الارشاد الزراعى الأساسية.

٣٣٣ ـ ولقد اكتسبت خطط التكامل شبه الاقليمى مزيدا من الأهمية والعمق، اذ أنها لم تستهدف تدعيم التكامل التجارى فحسب، ولكنها استهدفت أيضا تحقيق التكامل الانتاجى أو المالى كذلك. ولقد كانت اتفاقية التجارة الحرة بين بلدان أمريكا الشمالية هى أول خطة تشمل البلدان المتقدمة والنامية على السواء، وسوف تجرى مناقشتها فى الاطار ٦ فى ضوء تأثيرها المحتمل على المكسيك. وتجرى حاليا المباحثات المبدئية لغرض متابعة هذه الاتفاقية وتحقيق منطقة للتجارة الحرة تشمل جميع بلدان الأمريكيتين. وقد وافقت

الدول الأعضاء فى اتفاقية السوق المشتركة الجنوبية (وهى الأرجنتين والبرازيل وباراغواى وأوروغواى) على انشاء تعريفة خارجية مشتركة قدرها ٢٠ فى المائة تفرض على معظم المنتجات اعتبارا من يونيو/حزيران ١٩٩٣. وقد بدأ العمل بنظام التكامل لدول أمريكا الوسطى منذ فبراير/شباط ١٩٩٣، فحل بذلك محل منظمة دول أمريكا الوسطى السابقة. كذلك فان الاتفاقية الزراعية لباناما، التى وقعت فى اطار نظام التكامل بين دول أمريكا الوسطى، فتهدف الى الغاء الأنظمة الحالية لاصدار أذون وتراخيص وحصص مما يؤثر على التجارة الزراعية داخل شبه الاقليم. وفى الوقت ذاته، فقد اتفق على تحقيق الانسجام بين التعريفات التى تفرض على الذرة والذرة الرفيعة والتى كانت تطبق فى اطار هذا النظام للمجموعات السعرية المشتركة المفروضة على الورادات الى كل من السلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا.

٣٣٤ ـ وعلى الرغم من التأكيد المستمر للتكامل الاقليمى، فان هناك وعيا عاما لأهمية تحسين العلاقات التجارية مع البلدان الواقعة خارج الاقليم. ويسود شعور عام، بأنه فى حين تتفق خطط التجارة الحرة الاقليمية الحالية مع مبادىء الجات ـ الى حد أنها تخفض من الحواجز التجارية وتعمل على الحد من تحويل التجارة ـ فان هذه السياسات التجارية تهدف فى النهاية الى تحقيق التكامل العالمى. ولقد سعت بلدان الاقليم سعيا حثيثا الى نجاح مفاوضات جولة أوروغواى التابعة للجات.

الاطـار رقم ٥

الديون والتمويل الخارجى فى اقليم أمريكا اللاتينيـة والبحـر الكاريبـى

١ ـ بلغت حصيلة الديون الخارجية للاقليم، فى عام ١٩٩٢، ٤٤٧ مليار دولار، أى بزيادة تبلغ نحو ٢ فى المائة على مستوى العام السابق. ولم يشهد انخفاضا فى مجموع ديونها سوى أربعة بلدان هى الأرجنتين والجمهورية الدومينيكية وهندوراس وباراغواى.

٢ ـ وتشير التقديرات الى أن مجموع نسبة خدمة الديون الى الصادرات بلغت ٥ر٣٠ فى المائة فى عام ١٩٩٢، أى بزيادة طفيفة عن العام السابق. وقد كان مجموع خدمة الديون على جميع القروض التى دفعها الاقليم ٥ر٥٤ مليار دولار فى ١٩٩٢ فى مقابل ٢ر٥٠ مليار دولار فى ١٩٩١.

٣ ـ ومن بين التطورات التنظيمية التى تؤثر على الديون اتفاقية نادى باريس لاعادة هيكلة ديون الأرجنتين والبرازيل وتوحيدها فى مبلغ ١٣ مليار دولار. وتنص هاتان الاتفاقيتان على وضع جدول تدريجى لاستهلاك الديون لاعادة هيكلة الديون حتى يتسنى خفض الحاجة الى مزيد من اعادة الجدولة. كذلك وافق نادى باريس على توحيد ديون الجمهورية الدومينيكية واكوادور بنفس شروط هوستن.

٤ ـ وقد استمر تخفيض ديون البنوك التجارية وخدمة الديون بموجب خطة برادى. ففى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢، وقعت الأرجنتين اتفاقية هامة تخفـض البلاد بمقتضاها الديون التجارية البالغ قيمتها ٢٣ مليار دولار ومتأخرات الفوائد وقدرها ٩ مليارات دولار بما يعادل ١١ مليار دولار، أى بما يزيد على ثلث ديونها الحكومية. كما أبرمت البرازيل اتفاقية هامة أخرى تتعلق بمبلغ ٤٤ مليار دولار من القروض المصرفية المؤهلة وتنص على اتفاق مماثل لتحويل متأخرات الفوائد عن عامى ١٩٩١ و١٩٩٢ الى سندات.

٥ ـ وثمة تطور عظيم الأهمية للاقليم هو الزيادة الكبيرة فى صافى التدفقات الرأسمالية الى الداخل والتى أتت أساسا من مصادر خاصة، مما يعكس تحسن التوقعات الاقتصادية بوجه عام، وكذلك تحسن فروق أسعار الفائدة والتأثيرات

النشطة لاتفاقيات تخفيض الديون التجارية بالنسبة لكثير من بلدان الاقليم. فقد بلغت تدفقات الأوراق المالية الخاصة ١٥ر٣ مليار دولار فى ١٩٩٣، أى أربعة أضعاف المستوى الذى بلغته فى ١٩٩٠. وقد بلغ صافى الاستثمارات المباشرة الخارجية ١٣ر٨ مليار دولار، وكانت الدول المتلقية الرئيسية له هى المكسيك (٦ر٢ مليار دولار)، والأرجنيتن (٥ر٢ مليار دولار)، والبرازيل (ملياري دولار).

المكسيـــك

نظـــرة عامـــة

٣٣٥ ـ تعتبر تجربة المكسيك مرجعا مهما فى التاريخ الحديث للتنمية. فان اعلان المكسيك عن وقف سداد ديونها فى عام ١٩٨٢ هو الذى كان بمثابة بداية أزمة الديون فى الثمانينات. وبعد مضى ١٠ سنوات، أصبحت المكسيك تجتذب اهتمام العالم مرة أخرى، كحالة جديرة بالدراسة هذه المرة عن الاصلاحات الجريئة الموجهة نحو السوق والانجازات المرموقة لبدء حالة من الاستقرار. بيد أنه مازال أمام المكسيك شوطا بعيدا تقطعه حتى تصل الى الانتعاش الكامل، ومازالت بعض مواطن القلق تغيم على آفاقها فى المدى المتوسط والبعيد. ومع ذلك فان التحسينات الاقتصادية التى تحققت على مدى السنوات الثلاث أو الأربع الماضية تبشر بالخير أمام تثبيت عملية الاستقرار. فالقرار الأخير الذى اتخذته البلدان الصناعية الكبرى فى العالم لكى تسمح للمكسيك بالانضمام الى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية انما هو دليل على الثقة الدولية فيما يكمن فى هذه البلاد من امكانيات(٣٢).

٣٣٦ ـ ولقد كان أساس التحسنات الأخيرة التى طرأت مجموعة من التدابير المتعلقة بالسياسة بدأ تنفيذها فى أواخر الثمانينات، والتى استحدثت تغييرات عميقة بل وثورية. وكان من بين هذه التدابير: خفض حجم القطاع العام واعادة تحديد دوره الاقتصادى، والاصلاح الضريبى الذى اقتضى التشدد فى الانفاق الحكومى، والتحول نحو تطبيق مبادىء

---

(٣٢) طلب المجلس الوزارى لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى يونيو/حزيران ١٩٩٣ تعميق الحوار مع البلدان غير الأعضاء ذات الاقتصاديات الدينامية، على ألا تجرى دراسة فتح باب العضوية لتشمل الأرجنتين والبرازيل وشيلى والمكسيك. ولقد شاركت المكسيك منذ وقت طويل فى نشاطات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، ويجرى الآن بحث شروط دخولها فى عضويتها فى وقت مبكر.

التجارة الحرة، ومن بينها تحرير التجارة الفردية والالتزام باتفاقية التجارة الحرة بين بلدان أمريكا الشمالية.

٣٣٧ ـ كذلك تضمن تحرير الزراعة، الذى كان بمثابة أعمق العناصر بعيدة الأثر فى مجموعة الاصلاحات، على تخفيض الاعانات للمنتجات الزراعية وأسعار عناصر الانتاج، وخصخصة خدمات الدعم، واصلاح الأوضاع القانونية لروابط المجتمعات الريفية (٣٣)، والانفتاح على منافسة خارجية.

٣٣٨ ـ ومن المنتظر أن يتحسن أداء الزراعة من واقع التجربة الى حد أن الفرص والمخاطر التى ترتبط بتحديد السوق سوف تعزز الكفاءة التنافسية. ومع ذلك، وكما يحدث فى أى ثورة، فسوف يكون هناك كاسبون وخاسرون. ولسوف تستفيد أكثر القطاعات تنافسا، لاسيما تلك المنتجة للفاكهة والخضر من زيادة فرص السوق، بشرط ألا تؤثر عمليات رفع قيمة العملات على المنافسة. ومن ناحية أخرى، فان التنفيذ الكامل لتدابير تحرير التجارة واحتمال انضمام البلاد الى اتفاقية التجارة الحرة لبلدان أمريكا الشمالية سوف ينطوى على مخاطر كبيرة بالنسبة لصغار المزارعين ومتوسطيهم الذين يعتبرون مسؤولين عن الجزء الأعظم من انتاج الأغذية الأساسية. كما أن الانفتاح أمام المنافسة الخارجية، بالاضافة الى الحد من فرص الحصول على مستلزمات مدعومة، سوف يجبر الكثيرين فى هذا القطاع الى خوض عملية صعبة من التكيف.

٣٣٩ ـ وتبذل الحكومة جهودا كبيرة لمواجهة التحديات المترتبة على التحول بتقديم الدعم الريفى وخطط الترفيه الاجتماعى وكذلك خدمات التنمية المالية والزراعية.

الاطار الاقتصادى

٣٤٠ ـ يجب أن تدرس الاصلاحات الكبيرة المتعلقة بالسياسة التى نفذت منذ أواخر الثمانينات فى ضوء الأوضاع الاقتصادية الحرجة التى سادت قبل ادخالها. فبعد أزمة عامى ١٩٨٢ـ١٩٨٣، عندما هبط النشاط الاقتصادى بنسبة تراكمية قدرها ٥ فى المائة، تحت اجراء علاج لتدابير الاستقرار التقليدية مما سمح بفترة من الانتعاش النسبى. ومع

---

(٣٣) روابط المجتمعات الريفية اكتسبت أهمية بعد الاصلاح الزراعى الذى طبق عام ١٩١٧، وان كانت لها جذور سابقة فى كولومبيا.

ذلك فقد أتى التحسن بعد توقف مفاجىء فى منتصف الثمانينات عندما بدأت فترة من الصدمات الجديدة تمثلت فى : الزلازل المدمرة التى حدثت فى أواخر ١٩٨٥ (حيث قدرت الخسائر بنسبة ٢ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى) والانهيار الذى حدث فى أسعار النفط مما أدى الى انخفاض الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ٤ فى المائة فى ١٩٨٦. ومع بقاء النمو ضعيفا فى العام التالى، فان الوضع الاقتصادى والمالى قد تدهور تدهورا حادا. وبحلول عام ١٩٨٧، ازداد العجز المالى الى مايعادل ١٣ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى، كما ارتفع التضخم الى ١٣٢ فى المائة، واستوعبت التزامات خدمة الديون نسبة ٣٦ فى المائة من مجموع حصيلة الصادرات. ولم تشهد الفترة ١٩٨٣-١٩٨٨ أى نمو حقيقى بالمرة، فخلال هذه الفترة ارتفع الاستهلاك العام بنسبة ١ر٦ فى المائة سنويا، كما ركد الاستهلاك الخاص وانخفضت الاستثمارات الحكومية بما يبلغ متوسطه السنوى أكثر من ١١ فى المائة. وزاد حجم الصادرات بأسرع من زيادة الواردات، مما سمح بفائض تجارى ارتفع كنصيب من الناتج المحلى الاجمالى من ٤ر٧ فى المائة فى ١٩٨٢ الى ٨ر٧ فى المائة فى ١٩٨٨. ومع ذلك، ولما كان معظم هذا الفائض قد استوعبته خدمة الديون، فقد فشلت الحسابات الجارية فى أن تحقق أى تقدم ملحوظ، بل الواقع أن ميزان التجارة قد أصبح مدينا لسنوات عديدة خلال الثمانينات وتفاقمت الأوضاع بشكل خطير فى السنوات الأخيرة.

الاطار الجديد للسياسة والأداء الاقتصادى

٣٤١ - وأمام هذا الوضع الصعب، فان الادارة الجديدة التى تولت أمور البلاد فى أواخر عام ١٩٨٨ بدأت برنامجا جريئا للاستقرار والاصلاح الهيكلى. وقد أدخلت الاستراتيجية الجديدة تدابير رشيدة مالية ونقدية ومتعلقة بالصرف، وتدابير غير تقليدية للأجور والدخل، مما جمع بين ضبط النفقات المالية وفرض سيطرة على الأسعار والأجور، واصلاح هيكلى من خلال الخصخصة، والغاء بعض القيود واعادة تحديد دور الدولة وتحرير نظم الاستثمارات. كما قامت الادارة الجديدة بتحرير القطاع الخارجى الى حد بعيد، مما عجل بعملية التغيير التى كانت مستمرة منذ منتصف الثمانينات.(٣٤) وقد خفضت الحدود القصوى لمعدلات رسوم الاستيراد من ٧٥ فى المائة الى ٢٠ فى المائة، وانخفض متوسطها المرجح الى نحو ١١ فى المائة، كذلك حفض حجم الواردات بشرط الحصول على اذن استيراد الى مايقل عن ٤ فى المائة من المجموع. وهكذا فان تجارة المكسيك قد أصبحت من أكثر النظم التجارية انفتاحا فى العالم، بعد أن كانت ترزح فى قيود مثقلة فى أوائل الثمانينات. وعلاوة على ذلك فان الحكومة اهتمت بنشاط بمباحثات الانضمام الى اتفاقية التجارة الحرة لدول

(٣٤) وثمة خطوة هامة فى هذه العملية هى انضمام المكسيك الى الجات فى ١٩٨٦.

أمريكا الشمالية، واذا تم التصديق عليها فان ذلك سيدعم من تحرير التجارة والتكامل الاقليمى (أنظر الاطار رقم ٦).

٣٤٢ ـ أما الاطار المعيارى لتلك المجموعة الجديدة من التدابير الاقتصادية فهو خطة التنمية القومية للفترة ١٩٨٩ـ١٩٩٤، التى استهدفت تحقيق معدل نمو فى الناتج المحلى الاجمالى قدره ٦ فى المائة بنهاية الفترة، مع تحقيق معدلات للتضخم تماثل المعدلات السائدة لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين للمكسيك. وكسبيل الى كبح جماح التضخم، سنت الحكومة ميثاقا للاستقرار والنمو الاقتصاديين، وهو اتفاقية حكومية أبرمت مع قطاع الأعمال والتجارة، وذلك فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٨، ويعاد تجديد هذا الميثاق من آن لآخر منذ ذلك الحين. وقد أتاح هذا الميثاق تعديل الحد الأدنى للأجور وكذلك تعديل الأسعار والتعريفات فى القطاع العام، وانطوى على فرض سعر يخفض من قيمة البيزو المكسيكى فى مقابل الدولار الأمريكى.

٣٤٣ ـ وهذه المجموعة من الاصلاحات وتثبيت الاقتصاد يمكن أن يعزى اليها العديد من الانجازات المرموقة التى تحققت حتى الآن. فقد تجاوز النمو الاقتصادى خلال الجزء الأول من الخطة من فترة الخطة (١٩٨٩ـ١٩٩١) الهدف المقرر بين ٩ر٢ فى المائة الى ٩ر٣ فى المائة على الرغم من أنه هبط الى مايقدر بنسبة ٧ر٢ فى المائة فى ١٩٩٢. كذلك انخفض معدل التضخم الى مايقدر بنسبة ١٢ فى المائة فى ١٩٩٢، وقد ينخفض مرة أخرى فى ١٩٩٣. أما الناتج المحلى الاجمالى الذى كان يعانى من انخفاض كبير قدره ١٣ فى المائة فى ١٩٨٧، فقد تحول عجز القطاع العام الى فائض يعادل نسبة ١ فى المائة من الناتج الاجمالى المحلى فى ١٩٩٢.

٣٤٤ ـ وتعزى هذه الانجازات الى حد بعيد الى تدابير الاصلاحات والاستقرار التى أدخلتها الحكومة، وان كانت هناك عوامل أخرى لعبت دورا ايجابيا كذلك. ونذكر على وجه الخصوص عمليات الاغاثة من الديون التى طبقت فى اطار خطة برادى وتحويلات الموارد من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى مما ساعد على تخفيف حدة المعوقات المالية. كذلك اجتذبت التدفقات المالية الداخلية برفع أسعار الفائدة، مما استعاد ثقة المستثمرين ـ وبخاصة كنتيجة لعمليات خصخصة البنوك والمؤسسات شبه الحكومية، والتوقعات المفعومة بالأمل من جراء الانضمام الى اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية.

٣٤٥ ـ وثمة مجال لم تفلح فيه المكسيك هو خفض العجز فى الحسابات الجارية التى بلغت نحو ٢٠ مليار دولار أو أكثر من ٦ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٩٢. وقد أدت صعوبة كبح جماح الطلب الاستيرادى والشواغر الناشئة من التضخم الى تشديد السياسات النقدية مما كان له تأثير مثبط على النمو الاقتصادى. والواقع أنه يبدو الآن من غير المحتمل أن يتحقق معدل النمو السنوى المقرر ويتراوح بين ٣ر٥ فى المائة الى

٦ فى المائة فى الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤. وعلاوة على ذلك فان الارتفاع المطرد فى قيمة البيزو المكسيكى قد ساهمت على تفاقم العجز التجارى، مما يؤثر بوجه خاص على القطاع الزراعى الذى يعانى بالفعل من جراء الغاء معظم الاعانات الحكومية.

الدور الاقتصادى للزراعـــة

٣٤٦ - تلعب الزراعة دورا متضائلا وغير متكافىء فى اقتصاد المكسيك. ففى حين يسهم هذا القطاع بنسبة ٧ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى، فان السكان الريفيين مايزالون يشكلون ٥ر٢٧ فى المائة من مجموع السكان، فى حين يمثل السكان الذين يعملون بالزراعة نحو ٢٣ فى المائة من مجموع السكان النشطين اقتصاديا. ولقد أظهر الأداء الزراعى تدهورا تدريجيا منذ منتصف الستينات، باستثناء فترات مؤقتة (مثلما حدث فى أواخر السبعينات الى أوائل الثمانينات، عندما ساعدت حملة تحقيق الاكتفاء الذاتى فى اطار النظام الغذائى المكسيكى الى رفع انتاج الذرة). ولقد ارتفع الانتاج الزراعى بوجه عام بنحو ٤ فى المائة سنويا أثناء السبعينات، مما سمح بتحقيق زيادات معتدلة فى نصيب الفرد من انتاج الأغذية، وان كانت هذه النسبة قد انخفضت الى ٣ر٢ فى المائة سنويا فقط أثناء "عقد التنمية الضائع" فى الثمانينات، حينما ركد نصيب الفرد من انتاج الأغذية ركودا تاما. وخلال الفترة الأخيرة، لم تستطع سوى معظم المحاصيل الموجهة نحو التصدير فى تحقيق زيادات قوية، ساعدت عليها بوجه خاص عمليات تخفيض قيمة العملة - وهى عملية انعكست فى السنوات الأخيرة. ولقد شهدت التسعينات حتى الآن استمرارا للأداء المتواضع نسبيا. فبعد أن أخفق عام ١٩٩١ فى تحقيق أى نمو بالمرة، زاد الانتاج الزراعى زيادة معتدلة فقط فى ١٩٩٢.

٣٤٧ - ولقد تسبب الأداء الضعيف لقطاع الأغذية فى زيادة الاحتياجات لاستيراد الأغذية، وكان ذلك بمثابة تدهور ملحوظ فى ميزان التجارة الزراعية. فبعد أن كانت الزراعة أداة صافية لكسب العملات الأجنبية حتى عام ١٩٨٧، برزت الزراعة كقطاع يحقق أكبر عجز فى البلاد، أما نسبة الصادرات الى الواردات الزراعية فقد تحولت من متوسط قدره ١٣٠ خلال السبعينات الى مالايتجاوز ٦٠ فى السنوات الأخيرة، فى حين تمتص الواردات الزراعية فى الوقت الحاضر نحو ١٧ فى المائة من مجموع عائدات التصدير فى البلاد.

٣٤٨ - فما هى العوامل التى تسببت فى ركود الزراعة لفترة طويلة؟ فقد لعبت عوامل عديدة - طبيعية وسياسية واقتصادية واجتماعية وتتعلق بالبنية الأساسية والسوق دورا لايمكن تغطيته فى هذا الاستعراض. وثمة تأثير بالغ الأهمية يعزى الى أقسام كبيرة من السكان الزراعيين هو انفصال الانتاجية فى قطاع صغار الحائزين، وهو القطاع الذى يعتبر هامشيا الى حد بعيد ولايحظى على دعم من الدولة وكذلك من فرص الوصول الى الأسواق

والحصول على القروض والخدمات العامة. وثمة عوامل أخرى مرتبطة هى الجمود الذى يتسم به الاطار القانونى لروابط المجتمعات المحلية والتدخلات الحكومية التى تنزع الى تشويه الحقائق. ولاشك أن ازالة هذه المعوقات هو من صميم استراتيجية الاصلاح الزراعى الحالية.

الاصلاح الزراعـــى

٣٤٩ ـ فى حين أن التوجهات الجديدة المتعلقة بالسياسة لها تأثير عميق على جميع القطاعات الاقتصادية، فان الزراعة سوف تكون أكثر القطاعات تأثرا بها. ذلك أن تحرير الأسواق الزراعية كان يعنى القضاء على الجمود الهيكلى العميق والمعايير التشريعية البالية التى يرجع تاريخها الى العقود الأولى من هذا القرن.

٣٥٠ ـ ولقد عرفت التوجهات العامة للسياسات الجديدة فى البرنامج القومى لتحديث الريف ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ الذى صدر فى ١٩٩٠. وتتلخص المبادىء العامة لهذا البرنامج فى أن الزراعة التجارية (لصغار الحائزين) يجب أن تؤكد ذاتها كقطاع يظهر أكبر نمو ديناميكى، فى حين أن القطاع "الاجتماعى" (روابط المجتمعات المحلية والمجتمعات الريفية) يجب تحديثه من خلال الترتيبات التعاونية التى تسمح باقتصاديات الحجم الكبير وباعادة تعريف دور الدولة فى النشاطات المنتجة والنشاطات التسويقية، وابرام العقود للربط بين الزراعة التجارية والصناعات الزراعية.

٣٥١ ـ وكان أبعد المجالات تأثيرا للاصلاحات المتعلقة بالسياسة هو اصدار تشريعات حيازة الأراضى. ويجب تقييم أهمية التغييرات فى هذا المجال فى اطار تاريخى. فوفقا للنظام الزراعى السابق، الذى تنظمه المادة ٢٧ من الدستور المكسيكى لعام ١٩١٧، فانه ينتظر من الحكومة أن توفر الأراضى لأية مجموعة من المواطنين تطلبها. أما أهداف ذلك فهى الحد من التفاوت الشديد الذى تتسم به ملكية الأراضى فى ذلك الحين، والتخفيف من حدة الفقر الريفى. وكان المزارعون الذين يمنحون صكوك الأراضى ينضمون الى روابط المجتمع المحلى التى تمتد عضويتها لتشمل الغالبية العظمى من سكان الريف فى المكسيك. وبحلول عام ١٩٨٨، فان القطاع " الاجتماعى" (الذى يتألف من روابط المجتمع المحلـــى والمجتمعات المحلية) كان يقدر أنه يضم نحو ٢٨ ٠٠٠ وحدة تشمل مايزيد على ثلاثة ملايين عضو من أعضاء روابط المجتمع المحلى وربات الأسر. ويمثل هذا القطاع نسبة ٧٠ فى المائة من مجموع عدد المزارعين. ويعتمد نحو ١٥ مليون نسمة منهم (١٩ فى المائة من سكان البلاد) اعتمادا كليا أو جزئيا على الانتاج والعمالة التى يولدها القطاع الاجتماعى.

٣٥٢ ـ ولقد أصبحت روابط المجتمع المحلى جامدة ولاتتسم بالفعالية، اذ كانت مصممة أساسا لتكون أداة سياسية تفى بالمطالب الشعبية بدلا من أن تكون قادرة على خلق وحدات انتاجية ناجحة من الناحية الاقتصادية. بيد أن التدهور المستمر فى مساحة الأراضى المتاحة

توزيعها أدى الى التفتيت الشديد للأراضى، حيث أصبحت نسبة ٦١ فى المائة من وحدات الأراضى التى تمتلكها روابط المجتمع المحلى تتألف من وحدات لايتجاوز حجمها فى المتوسط ٤ هكتارات. وعلاوة على ذلك فانه وفقا لنصوص المادة ٢٧ السابقة، فان أراضى روابط المجتمع المحلى لايمكن أن تباع أو تستأجر أو تستخدم كرهن نظير الحصول على القروض.(٣٥) ولقد أعاق ذلك الاستثمار الزراعى وتحديث القطاع الزراعى، ثم أدى فى النهاية الى هزيمة هدف الحد من الفقر التى كانت روابط المجتمع المحلى ترمى الى تحقيقه (فوفقا للجنة الاقتصادية لاقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، فان ٢٤ فى المائة من السكان الريفيين فى المكسيك يعيشون فى فقر مدقع، بالمقارنة بنسبة ٨ فى المائة من سكان الحضر). كذلك تعرضت روابط المجتمع المحلى لتدخلات حكومية تشويهية معرقلة وآليات اشراف يفترض أنها تنظم الحياة الاقتصادية لروابط المجتمع المحلى فى حين أنها تمارس هيمنة سياسية عليها.

٣٥٣ - ولقد أدت هذه المشكلات الى التعديل بادخال اصلاح جذرى لنظام روابط المجتمع المحلى. وقد عدل القانون الزراعى الجديد، الذى أصبح سارى المفعول فى فبراير/شباط ١٩٩٢، المادة ٢٧ فى المجالات الرئيسية التالية:

- أنه يجوز لأعضاء روابط المجتمع المحلى الذين يملكون صكوكا سليمة للأراضى أن يكتسبوا حقوقا كاملة لبيعها أو استئجارها أو غير ذلك من صور التصرف فى أراضيهم، بشرط موافقة ٧٥ فى المائة من مجلس رابطة المجتمع المحلى. أما الأراضى المشاع التابعة لرابطة المجتمع المحلى والتى تتألف من غابات ومراع، فلايجوز بيعها أو استخدامها كرهن.

- لايجب أن تستفيد أسرة أعضاء روابط المجتمع المحلى من حقوق الارث والتبعية على أساس الأولوية. وبعبارة أخرى، فان أصحاب الأراضى التابعة لروابط المجتمع المحلى لهم حق الاختيار الحر لخلفائهم، وهو مايقوم بمثابة التخلى عن المفهوم السابق الذى يرتكز على أساس أن الأسرة هى نواة المجتمع الريفى.

- يمكن بيع أو استئجار أراضى الروابط للمؤسسات الخاصة أو للهيئات المساهمة التى قد تستغل الأرض استغلالا مباشرا. مع ذلك فان حجم الحيازة التى

---

(٣٥) على الرغم من أن ذلك أمر يحظره القانون، فان بيع واستئجار الأراضى كان أسلوبا خفيا واسع الانتشار. فمثلا قدر أن مابين ٢٥ و٣٠ فى المائة من الأراضى المنتجة قد تم استئجارها قبل صدور تعديلات على المادة ٢٧.

تشرف عليها هذه المؤسسات لايجوز أن يزيد على ٢٥ مرة من حجم حيازة صغيرة (بمعنى أنها لاتتجاوز مائة هكتار من الأراضى المروية أو مايعادلها من المساحة غير المروية)، أما المشاركون فى روابط المجتمع المحلى من الحائزين لحصص خاصة (من النوع ت) فيمنحون حقوقا تفضيلية لاسترداد الأرض اذا أغلقت المؤسسة أبوابها. والهدف من هذا النص هو تشجيع روابط المزارعين التى يوجد بها منظمون زراعيون وتدعيم الأساليب التكنولوجية وتحديث الانتاج.

- ووفقا للمبدأ العام الخاص بمنح قطاع الزراعة سلطة مستقلة، فان الأساس القانونى لمشاركة الحكومة فى روابط المجتمع المحلى قد ألغى تماما، وبالتالى انتهت الى حد بعيد ولاية الدولة البيروقراطية التى وجه لها كثير من النقص.

٣٥٤ ـ أما المجال الرئيسى الآخر لاصلاح السياسات الزراعية فهو تحليل الأسواق الزراعية. وقد استحدثت التدابير التالية فى هذا الميدان:

- تحرير التجارة، ويشمل ذلك خفض نصيب الواردات الزراعية بشرط الحصول على أذون استيراد من ٥٧ فى المائة فى ١٩٨٨ الى ٣٥ فى المائة فى ١٩٩١. أما المنتجات التى ماتزال خاضعة لأذون استيراد فتشمل الذرة والفول والقمح. وفى الوقت ذاته فقد هبط متوسط تعريفة الواردات بالنسبة للمنتجين الزراعيين الى ٤ فى المائة فقط فى ١٩٩١.

- تحرير الأسعار، لاسيما الغاء الضمانات السعرية بالنسبة لجميع المواد الغذائية الأساسية باستثناء الذرة والفول (وقد خصص نحو ١ر٣ مليار دولار لدعم أسعار الذرة والفول فى ١٩٩٣). وتعمل اتفاقية تحرير التجارة لدول أمريكا الشمالية على الالغاء التدريجى لدعم الأسعار بالنسبة للذرة والفول، وذلك فى فترة انتقالية تستغرق ١٥ عاما. أما بالنسبة للحبوب الأخرى وفول الصويا، فان التوريد الحكومى بأسعار مضمونة قد استبدل بأسعار يتفق عليها حيث يتعين على المتعاملين من القطاع الخاص أن يشتروا المحصول كله بأسعار متفق عليها قبل السماح بالاستيراد. وبالنسبة للمنتجات الحيوانية، فيستمر تحديد الأسعار الاستهلاكية وهوامش التسويق، مع خفض أسعار اللحم البقرى ولحم الخنزير بصفة عامة، ورفع أسعار الدواجن عن أسعار السوق الدولية.

- يخفض اعانات المستلزمات الزراعية أو الغائها، فالاعانات التى تدفع للمستلزمات الزراعية والتى كانت تشكل مايزيد على ثلث قيمة الانتاج الزراعى فى أوائل الثمانينات، تمثل نسبة ١٧ فى المائة فقط من قيمة الانتاج فى ١٩٨٩. وثمة نتيجة لذلك هى ربط أسعار الأسمدة بمستويات السوق الدولية. كما خفضت الاعانات الخاصة بامدادات المياه والكهرباء تخفيضا كبيرا فى حين حولت المؤسسات شبه الحكومية التى تبيع الأعلاف الحيوانية المركزة الى القطاع الخاص. وتم تحرير وادارات المستلزمات الزراعية والآلات الزراعية، مما يعوض الى حد ما تأثيرات ارتفاع أسعار المستلزمات وتكاليف الانتاج. كذلك خفضت اعانات القروض، وألغيت ضوابط أسعار الفائدة، وكانت النتيجة حدوث زيادة حادة فى أسعار الفائدة الحقيقية من -٣٧ فى المائة فى ١٩٨٧ الى ١٩ فى المائة فى ١٩٨٩.

- الحد من تدخل الدولة، وذلك بالغاء أو بتخفيض الاشراف شبه الحكومى على أسواق السكر والكاكاو والذرة والتبغ والقنب والكاكاو. كذلك حولت الى القطاع الخاص المؤسسات المتخصصة من قبل فى القروض والتأمين والمساعدات الفنية والتسويق أو أغلقت أو أعيد تحديد مهامها. كما خفض عدد المؤسسات شبه الحكومية التى تعتمد على أمانة الدولة لموارد الزراعة والمياه من ٩٤ فى ١٩٨٢ الى ٢٠ فقط فى ١٩٩٢، ومن المقرر أن يلغى ١١ مؤسسة أخرى فى ١٩٩٣.

الدعم الحكومى للزراعة

٣٥٥ - ولتعويض المزارعين عن الضربة المضاعفة التى تتمثل فى الاصلاح الزراعى وفتح الحدود، فقد أدخلت برامج هامة للدعم الزراعى والريفى لها الطابع الانمائى والترفيهى أو تم تدعيمها. وقد حددت المعايير الأساسية لتقديم الدعم فيما يلى: (١) أن يفيد الدعم جميع المنتجين بغض النظر عن حجمهم وموقعهم الجغرافى، (٢) تقديم المساعدات التعويضية للحماية من تأثيرات الزراعة المدعومة فى بلدان أخرى، (٣) التشجيع على انشاء الروابط بين المنتجين وكذلك بين المزارعين والمنظمين حتى يمكن تحقيق كفاءة تنافسية.

٣٥٦ - وثمة أداة جديدة هامة لرفاهية الريف وتحديثه هى انشاء البرنامج القومى للتضامن. فهذا البرنامج الذى استحدث فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٨، يكرس نحو ٦٠ فى المائة من ميزانيته لأنشطة الرعاية الاجتماعية والباقى للتنمية الاقليمية وتمويل مشروعات الانتاج. أما السمة الرئيسية لهذا البرنامج فهى ارتفاع درجة اللامركزية ومشاركة السكان عند القاعدة فى صياغة المشروع وتنفيذ نشاطاته. ومن خلال فروعها الاقليمية، وبالتفاعل مع مراكز التنسيق

المحلية، يدعم برنامج التضامن القومى البرامج التى تنشئها المجتمعات المحلية ذاتها. ولما كانت المجتمعات المحلية الريفية الرئيسية ممثلة فى المجلس الاستشارى للبرنامج، فانها تشارك فيه بأعلى المستويات الادارية والتنفيذية.

٣٥٧ ـ وقد وسع برنامج التضامن القومى من نشاطاته، منذ انشائه، كما نوع هذه النشاطات الى حد كبير. فقد زادت المخصصات الاتحادية لهذا البرنامج من رقم مبدئى قدره ٦٢١ مليون دولار فى ١٩٨٩ الى نسبة بالأرقام الحقيقية تبلغ ٥٤ فى المائة فى ١٩٩٠، و٣٦ فى المائة فى ١٩٩١ و١٩ فى المائة فى ١٩٩٢. ويدعم هذا البرنامج حاليا مايزيد على ٠٠٠ ١٥٠ من النشاطات والمشروعات، التى تنفذها ٠٠٠ ٨٢ لجنة من لجان التضامن. ويستفيد من أموال هذا البرنامج نحو مليون مزارع يعملون فى مساحة ثلاثة ملايين هكتار، فى حين أن مايزيد على ١٠٠ ١ منظمة ريفية تتلقى الدعم من الأموال الاقليمية لتنمية السكان المحليين. كذلك يعتمد عدد كبير من المزارعين على برنامج التضامن القومى فى الحصول على القروض بموجب نظام قروض الثقة. وفى عام ١٩٩٢، مولت بموجب هذه الخطة ٥ر٢ مليون هكتار من الذرة، أى بزيادة تبلغ نحو ٠٠٠ ٥٠٠ هكتار زيادة عن العام الماضى. وهناك مؤسسة التضامن، وهى هيئة شكلت مؤخرا فى اطار هذا البرنامج وتقدم القروض كذلك وروءوس الأموال اللازمة للمؤسسات التى تديرها منظمات المنتجين.

٣٥٨ ـ بيد أن المصادر الرئيسية للتمويل الزراعى ماتزال هى مصارف التنمية والمصارف التجارية. وتقدم القروض الرسمية من خلال ثلاث قنوات رئيسية هى : مؤسسة الائتمان الزراعى، والبنك الوطنى للائتمان الزراعى، ومؤسسة التمويل الوطنية. وتعتبر مؤسسة الائتمان الزراعى أهم هذه الهيئات الثلاث، فهى تجمع بين عمليات اقراض برامج المعونة الفنية والبحوث وتطوير التكنولوجيا. ويستفيد منها فى الوقت الحاضر نحو ٠٠٠ ٥٠ وحدة زراعية، من المزارع متوسطة وكبيرة الحجم أساسا، وان كانت تستفيد منها مزارع الروابط المحلية والمجتمع المحلى. أما المصرف الوطنى للائتمان الريفى فقد ظل المصدر الرئيسى للتمويل الزراعى والريفى حتى أواخر الثمانينات، وعملياته موجهة نحو التنمية الريفية بوجه خاص. لكن عدم سداد القروض على نطاق واسع أدى الى الحد من تقديم قروض هذا المصرف الى حد بعيد، كما حولت القروض التى لم تسدد الى برنامج التضامن الوطنى حيث تجرى مراجعة سياسات الاقراض والادارة. وتبذل الجهود فى الوقت الحاضر لتعزيز موارد القروض للبنك الوطنى للائتمان الريفى (والمعتزم زيادتها بنسبة ١٥ فى المائة فى ١٩٩٣ علاوة على السنة الماضية) واستعادة السلامة لعمليات الدعم الريفى. أما المصدر الرئيسى الآخر للقروض الرسمية، وهى المؤسسة الوطنية للتمويل، فتعمل أساسا فى المشروعات الخاصة بالتصنيع الزراعى والتسويق.

٣٥٩ ـ وعلى الرغم من الجهود الحالية لدعم حجم وكفاءة القروض الرسمية، فان القضية الأساسية تظل هى تيسير الحصول على القروض، وخاصة فى قطاع صغار المزارع، على أثر تخفيض الاعانات، والزيادة الحادة فى أسعار الفائدة، وانخفاض عمليات الدعم الريفى التى يقدمها البنك الوطنى للائتمان الريفى.

٣٦٠ ـ وثمة عائق رئيسى أمام التنمية الزراعية هو نقص الاستثمارات نقصا خطيرا مما ترتب على قواعد الملكية الثابتة، ويتسبب فى اعاقة الحصول على القروض والتمويل الخاص. ولقد زاد من حدة هذه المشكلة خلال السنوات الأخيرة عمليات الاستقرار وتثبيت الأسعار من ١٩٨٢ الى ١٩٨٨ حيث نفذت تخفيضات حادة فى الانفاق الحكومى. وفى حين أنه من المنتظر أن يؤدى الاصلاح الزراعى الى خلق بيئة مواتية للتمويل الخاص، فان الحكومة تبذل جهودا كبيرة لزيادة الاستثمارات الحكومية. ولقد زادت الاستثمارات التى تقدمها أمانة الدولة للزراعة وموارد المياه فيما بين عامى ١٩٨٨ و١٩٩١ الى ٥٩ فى المائة بالأرقام الحقيقية، أما الاستثمارات فى التنمية الزراعية فقد زادت بنسبة ٦١ فى المائة. ويتبين بالمقارنة أن مجموع الاستثمارات الحكومية قد زاد بنسبة ٢٠ فى المائة فقط خلال نفس هذه الفترة. وكانت مجالات الأولوية بالنسبة للاستثمار الحكومى هى الرى والصناعات الزراعية ومشروعات البنية الأساسية الصغيرة ومتوسطة الحجم. وثمة مبادرة أخرى للنهوض بالاستثمار الريفى هى انشاء صندوق للاستثمارات الريفية والرأسمالية. فالى جانب الموارد التى تخصص من أموال برنامج التضامن الوطنى، فان هذا الصندوق الجديد للاستثمارات قد خصص له مامجموعه ٤٠٠ مليونبيزوس لعام ١٩٩٣، بالاضافة الى تخصيص مبلغ اضافى قدره ٣٠ مليون بيزوس للبرامج التى تهدف الى دعم صياغة المشروعات وقدرات تنفيذها.(٣٦)

القضايا البارزة والتوقعات بالنسبة للزراعة

٣٦١ ـ يرتبط نجاح مستقبل الاصلاح الزراعى ارتباطا وثيقا بقابلية الانتعاش الاقتصادى العام على الاستمرار. فبعد فترة من الارتياح بسبب النتائج المبدأية للاصلاح، أدى التباطوء فى النشاط الاقتصادى وزيادة العجز فى الحسابات الجارية الى مزيد من التقديرات المتحفظة بوجه عام للتوقعات الاقتصادية فى المكسيك. ففى حين يماثل العجز فى الحسابات الجارية الى حد بعيد التدفقات الداخلية لروءوس الأموال، فان هناك بعض الشكوك حول ما اذا كانت تلك التدفقات من قبيل المضاربة فى طابعها أو أنها استثمارات طويلة الأجل ومستقرة (مثال ذلك مشاركة الأموال الأجنبية فى تحويل المؤسسات شبه الحكومية الى قطاع خاص). وعلى أية حال فان تدفق التدفقات الداخلية لروءوس الأموال تسهم فى رفع أسعار الصرف الحقيقية، وبالتالى تثير مجموعة أخرى من المشكلات. ومن المحتمل أن يؤدى رفع قيمة

---

(٣٦) الدولار يعادل مايقرب من ٣ بيزوس خلال النصف الأول من عام ١٩٩٣.

العملة الى الحد من قدرة الصناعات المحلية على المنافسة، بما فى ذلك احلال الصادرات الزراعية محل الواردات. ومن ناحية أخرى، فان تخفيض قيمة العملة هو اختيار صعب يتعلق بالسياسة فى وقت تحتاج البلاد فيه الى ثقة المستثمرين فى استقرارها المالى.

٣٦٢ ـ ويعتمد المناخ طويل الأجل المهيأ للاستثمار وبصفة أعم التوقعات الاقتصادية العامة، الى حد كبير، على اتفاقية التجارة الحرة بين دول أمريكا الشمالية. ففى حين تتوقع هذه الاتفاقية أن تترتب عليها مكاسب ضخمة من التوسع التجارى فى المكسيك، فان الفوائد الرئيسية سوف تتمثل فى زيادة الاستقرار الاقتصادى والسياسى ثم فى مناخ موات للاستثمارات الأجنبية. وزيادة الاستثمارات الأجنبية سوف تسمح بدورها بتخفيض أسعار الفائدة وربما بزيادة فى النفقات الحكومية، حيث يتضافر هذا العنصران على تعزيز النشاط الاقتصادى. وتتضح أهمية اتفاقية التجارة الحرة بين دول أمريكا الشمالية بالنسبة للمكسيك فى مدى حساسية الأسواق المالية للأصوات المعارضة فى الولايات المتحدة، والفحص الدقيق الذى يقوم به الكونغرس لنتائجها، وأخيرا للتحديات التى تتمثل فى توافقها مع الدستور.

٣٦٣ ـ وفى المجال المحدد للاصلاح الزراعى فان التوقعات غير مؤكدة هى الأخرى فى فترة التحول الحالية. وبصفة عامة، فان احتمال بيع أراضى الروابط المحلية ومايترتب عليها من تركز حيازات الأراضى، من المحتمل أن تخلق فرصا أكبر أمام اقتصاديات الحجم الكبير والاستثمار ودينامية السوق. بيد أن هذه العملية تنطوى أيضا على مخاطر. وعلى الرغم من أن التشريعات الجديدة تتضمن شروطا وقائية ضد بروز الاقطاع الجديد، فان هناك مخاوف من أن تطيح قوى السوق وتركز روءوس الأموال بهذه القوانين فى المدى البعيد.(٣٧) وعلاوة على ذلك فانه من المحتمل أن يؤدى التركيز المحدود للأراضى الى زيادة حدة مظاهر عدم المساواة. فالى جانب تعزيز الدخل وزيادة فرص العمالة لكثير من المزارعين، فان ذلك يحمل معه مخاطر بالنسبة للعديدين من المزارعين الآخرين ببيع أراضيهم أو الهجرة أو التحول الى البروليتاريا. وتكمن هذه المخاطر كذلك فى محاولة توثيق العلاقات فى الوقت الحاضر بين أعضاء روابط المجتمع المحلى والمنظمين للقطاع الخاص. فهل سيتمكن هؤلاء الأعضاء من الاحتفاظ بنصيب عادل من النفوذ والهيمنة فى مثل هذه المشاركة؟

---

(٣٧) تحول هذه التشريعات دون تركز مايزيد على ٥٠٠ ٢ هكتار من الأراضى المروية وتضع حدا قدره ٥ فى المائة على ملكية أراضى روابط المجتمع المحلى من جانب عضو واحد.

٣٦٤ ـ ويعتقد بعض المحللين أن هذه المخاوف لاأساس لها من من الصحة الى حد بعيد، مشيرين الى الطابع" العضوى "الذى تتسم به هذه الروابط بين المزارعين وأراضيهم". ففى ضوء اعراض المزارعين عن فقد ملكيتهم أو هيمنتهم، فانهم سيميلون على الأرجح الى تأجير أراضيهم بدلا من بيعها.(٣٨) وان الاحساس القوى بالشخصية وبالتضامن فيما بين المزارعين سوف يحملهم أيضا على مقاومة هذه التأثيرات التى تعمل على تفتيتهم. كما يتبين أيضا أنه مهما كان اتجاه هذه العملية، فمن المحتمل أن تكون عملية طويلة وتدريجية. ولن يكون فى المستطاع ابرام صفقات الأراضى الا بعد الحصول على صكوك الملكية، وهى عملية قد تستغرق مابين ثلاث الى خمس سنوات أخرى.

٣٦٥ ـ وعلى أية حال فان المهمة الملقاة على عاتق الحكومة هى أن تجابه هذه التطورات غير المرغوب فيها برفض العملية وتنفيذ التشريعات تنفيذا فعليا، بل والأهم من ذلك أن تساعد المزارعين على التكيف مع الأوضاع المتغيرة. وربما كان حجر الزاوية لهذه الاستراتيجيات الحالية التى ترمى الى تحقيق هذه الغاية هو النهوض بتنظيم روابط المزارعين وتدريبهم، واعطائهم سلطات تفاوضية وزيادة قدرتهم على المشاركة وتمكينهم من خفض تكلفة هذه الصفقات باتاحة الفرصة لهم بالحصول على القروض والتكنولوجيا ومعلومات السوق. وهكذا فالى جانب تحقيق أهداف الكفاءة الأساسية التى ينطوى عليها تحرير التجارة والغاء هيمنة الدولة، يمكن بلوغ أهداف المساواة والعدل.

٣٦٦ ـ أما المجالات الرئيسية الأخرى للاهتمام عند كثير من المزارعين فتتعلق باتفاقية تحرير التجارة فى دول أمريكا الشمالية. ففى حين سوف تستفيد أقلية من المزارعين التنافسيين من هذه الاتفاقية مباشرة، فان الغالبية العظمى، ولاسيما منتجو الأرز، ستكون مضطرة الى المعاناة بدرجات متفاوتة.

٣٦٧ ـ فان التأثيرات المباشرة بالنسبة لمزارعى الكفاف الذين يجدون أنفسهم معزولين تماما عن قوى السوق، سوف تكون تأثيرات بسيطة نسبيا على الرغم من أنهم قد يفقدون فرص العمالة المؤقتة خارج الزراعة. وعلى أية حال، فان تهميش هؤلاء المزارعين قد ينزع الى تفاقم أحوالهم، على الرغم من أنه يمكن مساعدتهم على تحديث نظم الانتاج وخفض تكاليف الاستهلاك الذاتى.

---

(٣٨) بالرغم من أن القانون يحظر تأجير الأرض، فان هذا الأسلوب كان شائعا قبل تطبيق الاصلاح الزراعى، ومع ذلك، وبسبب طابعه السرى، فان الايجارات منخفضة للغاية وتكون فى حدود تقدر بين ١٠ و١٥ فى المائة من تكاليف الانتاج. ومن المحتمل أن يزيد اعتراف القانون بالايجارات من هذه المعدلات زيادة كبيرة.

٣٦٨ ـ ومن ناحية أخرى، يوجد المزارعون التجاريون ذوو القدرة التنافسية المعقولة والذين يشكلون نحو ١٠ فى المائة من وحدات انتاج الأرز، والذين من أجلهم تقدم الاعانات فى الوقت الحاضر فى حدود ١٨ فى المائة من محصولهم. فهذا القطاع الفرعى للمزارعين سوف يتحمل على الأغلب المنافسة الخارجية، ولديه أكبر قدرة على التنويع بتكلفة قليلة تتحملها دخولهم.

٣٦٩ ـ أما المشكلة الحقيقية التى تمثلها الغالبية العظمى من منتجى الذرة الذين يعتمدون من ناحية على انتاجهم الذى يباع فى الأسواق، وان كانوا لايستطيعون البقاء طويلا فى ظل المنافسة فى نظام السوق المفتوح. فكم منهم سوف يترك انتاج الذرة؟ هذا سؤال مفتوح. اذ يعتمدالشىء الكثير على تأثير تدابير التعويض والضمان التى توفرها الاتفاقية. أما بالنسبة للمزارعين الذين سيجبرون على الخروج من الزراعة، فانه سيتعين تعبئة برامج لرعايتهم مثل برنامج الضمان القومى، وخلق فرص العمل خارج الزراعة وكذلك تهيئة الظروف لهجرتهم بطرق منظمة. وهذه مهام عويصة قد لايتسنى معالجتها الا فى فترة تتراوح بين ١٠ و١٥ عاما، قبل أن تصدر قوانين تحرير التجارة وتشريعاتها.

٣٧٠ ـ وتثير هذه المشكلات قضايا جوهرية فى المدى البعيد. فما الذى سيكون عليه مستقبل القطاع ودوره كمساهم فى تحقيق الدخل والعمالة والأمن الغذائى؟ وهل سيكون من المستطاع تحقيق هذه التغييرات الضخمة دون خلق مشكلات كبيرة تتعلق بتحول هؤلاء السكان الى البروليتاريا والهجرة الريفية؟ وهل ستكفى الموارد المتاحة للاجراءات التنموية والتعويضية والرعاية الاجتماعية لضمان عملية التنويع والتحديث وسيرها على نحو منتظم مع الحيلولة دون حدوث توترات سياسية واجتماعية ضخمة؟ والى أى مدى يمكن الاعتماد على خلق أسواق تتوافق مع تعزيز الديمقراطية الشعبية؟

٣٧١ ـ ان الاجابة على هذه الأسئلة جميعا تنقلنا الى موضوع واسع يتجاوز خصوصية الوضع فى المكسيك. فبالنسبة للعديد من دول العالم، الملتزمة كذلك بنظام السوق الحر، فان قدرة المكسيك على مواجهة التحديات التى ينطوى عليها الاصلاح ستكون نقطة مرجعية، يمكن أن تكون بمثابة تشجيع للجهود التى تبذلها فى هذا الشأن.

الاطار رقم ٦

اتفاقية تحرير التجارة لدول أمريكا الشمالية

١ ـ في يونيو/حزيران ١٩٩٠ أعلن رئيسا جمهورية المكسيك والولايات المتحدة قرارهما ببدء المفاوضات لابرام اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين. وبعد ذلك مباشرة، أعربت كندا عن رغبتها فى الانضمام الى المفاوضات، التى جرت خلال الفترة من مايو/أيار ١٩٩١ الى أغسطس/آب ١٩٩٢.

٢ ـ وفى البداية، صدرت الاتفاقية فى نص بانشاء اتفاقية موسعة للتجارة الحرة بين بلدان أمريكا الشمالية ثم وقعت من روءساء الدول الثلاث فى ١٧ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢. ثم قدم هذا النص فيما بعد للحصول على موافقة برلمانات الدول الثلاث. فاذا ماتم التصديق على هذه الاتفاقية، ولاسيما من جانب كونغرس الولايات المتحدة، فان اتفاقية تحرير التجارة لدول أمريكا الشمالية سوف تصبح نافذة المفعول اعتبارا من أول يناير/كانون الثانى ١٩٩٤.

٣ ـ وتتضمن الاتفاقية الموسعة لتحرير التجارة لدول أمريكا الشمالية تعهدات ثنائية مستقلة بين الشركاء التجاريين وهم المكسيك والولايات المتحدة وكندا. كما أنها تتضمن اتفاقية لتحرير التجارة بين كندا والولايات المتحدة، وان كانت قد تركت القواعد الخاصة بالتعريفات الزراعية والحواجز غير الزارعية والضمانات الانتقالية التى طبقت منذ عام ١٩٨٩ دون تغيير. وهناك بعض النصوص الثلاثية التى تتناول الدعم المحلى واعانات التصدير. فقد وافقت المكسيك والولايات المتحدة على "التفاوض بشأن الاتفاقيات الفرعية" تتناول قضايا البيئة والعمل فى محاولة لتبديد الشكوك التى أعربت عنها الادارة الأمريكية الجديدة والنقاد فى الكونغرس الأمريكى.

٤ ـ فوفقا لهذه الاتفاقية، تقوم البلدان بتحويل جميع الحواجز الزراعية غير التعريفية اما الى حصص تعريفية أو الى تعريفات عادية. وخلال فترة انتقال تستغرق مابين ١٠ و١٥ عاما، اعتمادا على السلعة، فلن تحصل تعريفات جمركية على السلع الداخلة فى نظام الحصص التعريفية. أما فترات الأنتقال الأطول فتطبق على بعض المنتجات الحساسة جدا مثل الذرة والفول الجاف

بالنسبة للمكسيك وعصير البرتقال والسكر بالنسبة للولايات المتحدة. أما الرسوم المفروضة على السلع التى تعتبر خارج الحصص التعريفية، والتى وضعت فى بادىء الأمر لتحل محل الحماية المفروضة على الحواجز غير التعريفية السابقة، فسوف تخفض تدريجيا حتى تصل الى الصفر فى نهاية فترة الانتقال. وسوف يتم القضاء فورا على التعريفات المفروضة حاليا على طائفة واسعة من المنتجات الزراعية. ومن بين الصادرات الزراعية الرئيسية للولايات المتحدة، والتى تتضمن الحبوب العلفية والبذور الزيتية ومنتجات اللحوم والألبان، من المتوقع أن تستفيد الحبوب والبذور الزيتية بينها بأكبر فائدة. أما بالنسبة للمكسيك، التى تعتبر صادراتها الرئيسية للولايات المتحدة من المنتجات الاستوائية، والصادرات البستانية مثل الفاكهة والخضر، فمن المحتمل أن هذه ستلقى معاملة أفضلية.

٥ ـ كذلك تتضمن الاتفاقية ضمانات استيرادية خاصة لمنتجات معينة ستزداد مستوياتها باطراد خلال السنوات العشر الأولى من الاتفاقية. ولقد تعهدت دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أفريقيا بالتزام عامل للغاية هو أن تنتقل نحو اتباع سياسات زراعية محلية لاترمى الى تشويه التجارة بينها، واتباع سياسات جديدة ينتظر أن تكون مستوفاة لالتزامات الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات. وكمبدأ عام، فان استخدام اعانات التصدير للسلع الزراعية فى اطار اتفاقية تحرير التجارة لدول أمريكا الشمالية قد اعتبر أمرا غير مناسب، باستثناء استخدامها كأداة لمواجهة الصادرات المدعومة من بلدان غير أعضاء فى الاتفاقية.

الشكل ١٠

اقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

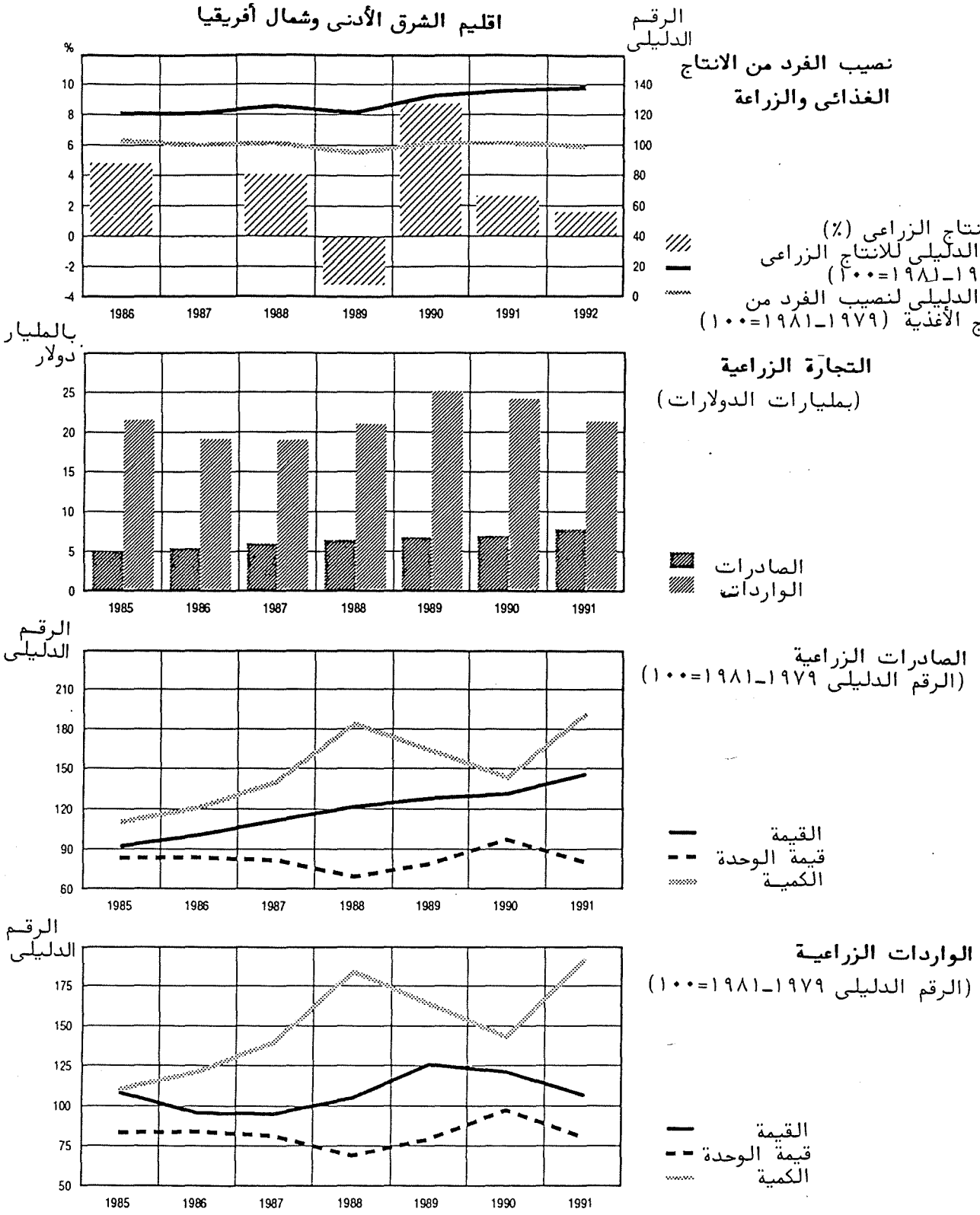

Source: FAO

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

اقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

نظـرة عامـة على الاقليـــم

٣٧٢ ـ فى عام ١٩٩٢ عاد اقليم الشرق الأدنى الى الانتعاش بعد أن انتهت حرب الخليج الفارسى. وزاد حجم صادرات النفط، على الرغم من انخفاض أسعاره خلال عام ١٩٩٢ الى المستويات السابقة على الحرب، مما أفاد البلدان المستوردة للنفط فى الاقليم. وقد ساعدت أنشطة التعمير على انتعاش اقتصاد الاقليم، مما خلق فرصا متجددة أمام العمالة القائمة على الهجرة وزيادة تحويلات المغتربين. كما انتعشت التجارة وزادت ايرادات السياحة فى حين انخفض الطلب الاستيرادى، وقد ساعد الاعفاء من الديـــون والتحويلات الخارجية، بما فى ذلك الدعم الذى قدمته مجموعة التنسيق المالى لأزمة الخليج الى كل من مصر وسورية وتركيا، فى تحسين موازين حساباتها الجارية.

٣٧٣ ـ بيد أن هذه التطورات الايجابية قد شابهت استمرار التوترات السياسية فى الاقليم، والتى تسببت فى تثبيط الاستثمارات الخاصة وفى تباطوء اصلاحات السوق فى بعض البلدان، مما ترتب عليه الاضرار بتوقعات النمو فى المدى البعيد.

٣٧٤ ـ ولقد زاد الانتاج الزراعى فى معظم البلدان فى عام ١٩٩٢. وكان الطقس المناخى الجيد هو العامل الحاسم فى زيادة الانتاج الزراعى فى البلدان التى تعتمد أساسا على الزراعة المطرية، ومن بينها الجزائر وقبرص والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس وتركيا. وقد تسبب الجفاف فى المغرب فى حدوث تدهور حاد فى انتاجها الزراعى فى ١٩٩٢، وتشير التوقعات الى أن استمرار الجفاف سوف يخفض أيضا محصول عام ١٩٩٣. وفى مصر، أسفرت مؤشرات تغيير الأسعار والغاء الضوابط المفروضة على الزراعة عن تحول كبير فى توليفة المحاصيل منذ عام ١٩٨٦. فقد زادت المساحة المزروعة بالقمح، وتم التوسع فى استخدام الأصناف الوفيرة الغلة على نطاق واسع مما ساهم فى تحقيق سادس محصول قياسى على التوالى من القمح فى مصر فى ١٩٩٢.

٣٧٥ ـ وقد ارتفع الانتاج الزراعى الاقليمى بنسبة ٤٠ فى المائة فيما بين ١٩٧٩ـ١٩٨١ و١٩٩٢. وقد أتاح هذا النمو فى الانتاج بوجه عام فى أن يواكب انتاج الأغذية فى الاقليم الزيادة السكانية، فيما عدا فى حالات نقص المحاصيل بسبب سوء الأحوال الجوية. وقد تباين أداء مختلف البلدان، وان كان معظم البلدان المنتجة الزراعية الرئيسية قد حققت زيادات كبيرة فى نصيب الفرد من انتاج الأغذية منذ ١٩٧٩ـ١٩٨١ بما فى ذلك الجزائر ومصر وجمهورية ايران الاسلامية والمغرب والمملكة العربية السعودية.

٣٧٦ ـ وقد ارتفع حجم الواردات الزراعية فى الاقليم بنسبة ٤٠ فى المائة فيما بين ١٩٧٩ـ١٩٨١ و١٩٩١، وان كان انخفاض أسعار الواردات قد أبقى على قيمة الواردات دون تغيير. وارتفعت الصادرات الزراعية فى الاقليم من حيث قيمتها فيما بين ١٩٧٩ـ١٩٨١ و١٩٩١، اذ كادت أن تتضاعف مرتين من حيث حجم الصادرات، مما عوض انخفاض أسعار التصدير أثناء هذه الفترة. وبصفة عامة، فان الميزان التجارى الزراعى للاقليم ظل يعانى من عجز كبير. ففى ١٩٩١، انخفضت الواردات الزراعية فى الاقليم بنسبة ٨ فى المائة الى ٣ر٢١ مليار دولار. وارتفعت الصادرات الزراعية بنسبة ١١ فى المائة الى ٨ر٧ مليار دولار.

التطورات المتعلقة بالسياسات

٣٧٧ ـ تطور الأداء الاقتصادى والزراعى فى الاقليم فى ١٩٩٢ فى اطار عقد كامل تقريبا من التغييرات السياسية العميقة. فقد بدأ الكثير من بلدان الاقليم، من بينها الجزائر ومصر وجمهورية ايران الاسلامية والأردن والجماهيرية العربية الليبية والمغرب وتونس وتركيا والسودان واليمن، برامج ضخمة للاصلاحات المتعلقة بالسياسات خلال الثمانينات، لتحويل أنفسها من اقتصاديات ذاتية الوجهة وتتسم بالتدخلات الحكومية الواسعة الى اقتصاديات موجهة نحو السوق وترتكز على النمو الموجه نحو التصدير. وبصفة عامة فان الاصلاحات المتعلقة بالسياسات بدأت تعالج الأزمات الاقتصادية التى برزت أثناء الثمانينات، وانعكست فى حالات العجز الكبيرة والجارية فى الحسابات المالية، والتزامات الديون الخارجية المضنية ثم أعباء التضخم وارتفاع البطالة. وقد اتخذت برامج الاصلاح هذه اتجاهين هما تثبيت العجز فى المدى القصير من خلال اتباع سياسات التقشف، واعادة هيكلة الاقتصاد فى المدى البعيد. وقد تضمنت الاستراتيجيات طويلة الأجل الحد من تشوهات الأسعار أو القضاء عليها وتحرير التجارة وخلق أسواق النقد الأجنبى وادخال الاصلاحات التنظيمية والمؤسسية.

٣٧٨ ـ وقد ساعدت الاصلاحات المتعلقة بالسياسة فى حفز النشاط الاقتصادى فى هذه البلدان، فى حين أصبحت الأسواق التجارية والمحلية أكثر انفتاحا مما أدى الى زيادة المنافسة والنمو الاقتصادى. فقد كانت تركيا، على سبيل المثال، هى أول بلد فى الاقليم تنفذ برنامجا شاملا للاصلاح الهيكلى، الذى بدأته فى ١٩٨٠. وقد ساهم هذا البرنامج فى التعجيل بنمو الناتج المحلى الاجمالى الذى بلغ متوسطه ار٥ فى المائة سنويا خلال الفترة ١٩٨٠ـ١٩٩٠. كما سجلت ايران، فى الآونة الأخيرة، نموا اقتصاديا مذهلا، بلغ متوسطه ٩ فى المائة أثناءالفترة ١٩٩٠ـ١٩٩١. ومنذ نهاية الحرب بين ايران والعراق، اتجهت ايران الى اعادة تنشيط اقتصادها وتحريره، فأزالت معظم القيود التى كانت مفروضة على اقتصادها وقت الحرب.

٣٧٩ ـ وتتباين السياسات الزراعية والغذائية فى الاقليم تباينا واسعا. فمعظم بلدان الاقليم التى نفذت برامج ضخمة لاصلاح السياسات هى فى الوقت ذاته البلدان المنتجة الزراعية الرئيسية، وقد مرت سياساتها الزراعية بتغيير جوهرى كذلك. فحتى الثمانينات، كانت هذه البلدان تتدخل فى الزراعة تدخلا على نطاق واسع من خلال سياسات مترابطة للانتاج والاستهلاك. وبصفة عامة، فقد كانت أهداف السياسات الغذائية الاستهلاكية ترمى الى توفير امدادات كافية من الأغذية زهيدة التكلفة وتحسين النظم الغذائية والمحافظة على الاستقرار السياسى فى المناطق الحضرية. وكان من بين السياسات الاستهلاكية تحديد أسعار البيع بالتجزئة وتقديم اعانات لدعم الأغذية وفى بعض البلدان كانت تنفذ نظم لتوزيع الأغذية بالبطاقات. أما السياسات الانتاجية فكانت تهدف الى تحفيز الانتاج الزراعى المحلى بتحديد أسعار منخفضة للسوق. وكان من بين السياسات الانتاجية تقديم مستلزمات مدعومة وفرض ضوابط أو حصص على الزراعة أو التوريد، وتحديد أسعار المنتجين وفرض احتكارات حكومية فى مجالى التسويق والتجارة. وبوجه عام فان هذه السياسات الاستهلاكية والانتاجية كانت موضوعة فى اطار يتعلق بالاقتصاد الكلى مع زيادة قيمة أسعار الصرف وخفض الاستثمار الحكومى فى الزراعة، مما خلق مثبطات أمام الانتاج الزراعى المحلى.

٣٨٠ ـ وفى مجال الزراعى، فان العناصر التى حفزت الاصلاحات المتعلقة بالسياسة فهى ضعف الأداء الزراعى، والتكلفة الباهظة للتدخل الحكومى والتحول العام فى النماذج السياسية فى الاقليم نحو تطبيق اقتصاديات موجهة نحو السوق. ولقد كانت السمات المشتركة لاصلاحات السياسات الزراعية فى كل من الجزائر ومصر والأردن والمغرب وتونس وتركيا واليمن هى القضاء على الأسعار المضمونة لجميع المحاصيل أو معظمها، والحد أو الغاء اعانات الانتاج أو الاستهلاك، وخصخصة توريد المستلزمات وتحرير التجارة الزراعية.

٣٨١ ـ ولقد نفذت اصلاحات السياسات الزراعية تنفيذا تدريجيا. وقد شهد عام ١٩٩٢ تطورات هامة فى تحرير التجارة الزراعية كان من بينها خصخصة واردات القمح فى كل من المغرب وتركيا وواردات دقيق القمح فى مصر. وقد عجل الجفاف الذى شهدته المغرب فى ١٩٩٢ بخطط تحرير وارداتها وذلك بسبب الطلب الهائل على استيراد القمح فى البلاد. وفى مصر، ارتبطت خصخصة استيراد الدقيق بتحرير أسعار المنتجين للدقيق وصناعة أنواع الخبز مرتفعة الجودة. وخفضت تونس من اعاناتها للأغذية الأساسية مرة أخرى فى ١٩٩٢، الى جانب زيادة اعاناتها للأسر ذات الدخل المنخفض. وألغت الجزائر اعاناتها الغذائية فى ١٩٩٢، باستثناء اعاناتها للألبان والخبز والدقيق والسميد.

٣٨٢ ـ وعلى النقيض من ذلك، استثنيت الزراعة من جهود تحرير السوق فى بعض البلدان. اذ تؤكد خطة التنمية الخامسة فى المملكة العربية السعودية (١٩٩٠ـ١٩٩٤) على التنويع

الاقتصادى وزيادة دور القطاع الخاص فى الصناعة، مع استمرار الدور الذى تلعبه الحكومة فى قطاع الزراعة (أنظر حالة الأغذية والزراعة ١٩٩٢). كما طبقت جمهورية ايران الاسلامية بعض سياسات تحقيق الاكتفاء الذاتى، ففرضت الرقابة على المستلزمات وقدمت اليها الدعم، كما فرضت الرقابة على أسعار المنتجين التى تزيد على الأسعار العالمية.

نتائج اصلاحات السياسات الزراعية

٣٨٣ ـ وسوف يكون لاصلاح السياسات الزراعية نتائج هامة بالنسبة للتنمية الزراعية والأداء الزراعى فى الاقليم. ولسوف تترتب عليها تأثيرات بيئية هامة : لاسيما الحاجة الى صيانة موارد المياه والأراضى الشحيحة فى الاقليم التى برزت كواحدة من أهم القضايا التى تواجه الاقليم فى الوقت الحاضر. اذ تعتبر مشكلات المياه غاية فى الخطورة فى كل من الجماهيرية الليبية وبلدان الخليج الفارسى ومن بينها البحرين والأردن والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، التى تواجه احتمالات ظهور أزمات لنقص المياه فى خلال هذا العقد. وفى مصر فان زيادة كفاءة استخدام موارد المياه والأراضى المحدودة فى البلاد تمثل جوهر الاستراتيجية الزراعية لمصر خلال التسعينات.

٣٨٤ ـ ولقد جاء الافراط فى استخدام المياه وتدهور نوعية المياه كنتيجة جزئية للسياسات الزراعية فى الاقليم، فان استخدام مياه الرى بالمجان قد أدى الى الافراط فى استغلال المياه الجوفية، مما خلق مشكلات للملوحة والتغدق خفضت من غلات المحاصيل فى كل من البحرين ومصر والجمهورية العربية السورية. كما ساهمت المستلزمات من الأسمدة والمبيدات المدعومة فى تلوث امدادات المياه المتاحة. وأدت الزيادة السريعة فى أعداد السكان ونمو الاحتياجات الصناعية الى زيادة الطلب الاقليمى على المياه فى حين تسببت المعالجة غير الكاملة للمخلفات البشرية والصناعية فى جزء كبير من تلوث المياه فى الاقليم.

٣٨٥ ـ ولقد لجأ العديد من بلدان الاقليم الى اتباع سياسات تعتمد على مؤشرات السوق لتحسين كفاءة استخدام المياه وتشجيع صيانتها. ومن بين هذه السياسات تحديد أو تسعير مياه الرى، والغاء الاعانات التى كانت تدفع للأسمدة والمبيدات وتوفير الحوافز للمزارعين لاستخدام تكنولوجيات أكثر كفاءة للرى. فمصر، على سبيل المثال، تلغى فى الوقت الحاضر الاعانات المخصصة للمبيدات والأسمدة باستثناء مايلزم لزراعة القطن، وتدرس فى الوقت الحاضر امكانات فرض رسوم على استخدام مياه الرى. أما الأردن فقد أحرزت تقدما تكنولوجيا كبيرا فى استخدامها للرى بالقطر ومعالجة مياه الصرف. وقد وضعت تونس استراتيجية طويلة الأجل لصيانة الأراضى والمياه من بينها بناء مايزيد

على ٠٠٠ ١ من السدود الصغيرة. وقد زادت المملكة العربية السعودية من السيطرة الحكومية على حفر الآبار ونفذت تشريعات صارمة بشأن استخدام المياه.

٣٨٦ ـ ويعتمد الكثير من بلدان الاقليم على نفس امدادات المياه. وسوف يؤدى العمل على توفير امدادات المياه الكافية الى اثارة قضايا صعبة من جراء توزيع المياه، فى حين أن صيانة هذه الامدادات سوف يقتضى التعاون الاقليمى. ومن بين البلدان التى تعتمد على اقتسام مصادر مياهها اسرائيل والأردن والجمهورية العربية السورية التى تشترك جميعا فى نهر اليرموك. والأردن والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية تستمد مياهها معا من الطبقات الحاملة للمياه الجوفية، فى حين تعتمد مصر والسودان على مياه النيل.

٣٨٧ ـ ولا تتجاوز مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فى اقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا سوى ٤ فى المائة. ويعتبر التصحر وازالة الغابات والتعدى الحضرى على الأراضى من التحديات الخطيرة فى الاقليم التى تعترض سبيل ادارة قاعدة الأراضى المحدودة وصيانتها. وهناك عنصران لاصلاحات السياسات الزراعية ستترتب عليهما آثار بعيدة المدى بالنسبة لتحسين أساليب ادارة الأراضى، أولاهما هو اصلاحات السياسات السعرية، فقد أدى الخفض المصطنع للأسعار الزراعية فى كثير من بلدان الاقليم الى كساد أسعار الأراضى. وقد أدى هذا بدوره الى ازالة الحوافز على الاستثمار فى الأساليب القابلة للاستمرار فى ادارة الأراضى وجعل استخدام الأراضى للأغراض غير الزراعية أمرا غير محقق للربح نسبيا. وينبغى أن تؤدى الزيادة فى الأسعار الزراعية، التى تؤدى بدورها الى رفع قيمة الأراضى الزراعية، الى تزويد المزارعين بهيكل للحوافز لادارة الأراضى وصيانتها. وثانيهما أن التدابير التى تؤثر على تشريعات ملكية الأراضى يمكن أن تسهم فىتحسين ادارة الأراضى من خلال توضيح حقوق الملكية وتحصيل عوائد من الاستثمارات فى صيانتها فى المدى البعيد، وتيسير الحصول على القروض لتمويل استخدام التكنولوجيات الخاصة بصيانة الأراضى.

٣٨٨ ـ ولقد ظلت الجهود التى تبذل فى مجال ملكية الأراضى جزءا من اصلاحات السياسات الزراعية فى كل من الجزائر ومصر والسودان وتونس. ففى الجزائر وتونس، تم تفكيك المزارع الحكومية وبيعها للقطاع الخاص. أما مصر فقد نفذت اصلاحات فى ايجارات الأراضى. فقد كانت ايجارات الأراضى محددة من قبل بسبعة مرات الضريبة المفروضة على الأرض، لكنها سوف تتحدد الآن حسب أسعار السوق اعتبارا من عام ١٩٩٧. وانخفاض ايجارات الأراضى فى مصر تسبب فى تثبيط الهمم بالنسبة لاستخدام الأراضى والمياه استخداما يتسم بالكفاءة. وتحرك السودان نحو تحديد حقوق الرعى فى محاولة للحيلولة دون الافراط الجائر فى الأراضى المشاع.

٣٨٩ ـ ولقد ترتبت على اصلاح السياسات فى الاقليم بعض النتائج التنظيمية الهامة. اذ بدأ دور الحكومة يتغير من المشاركة واصدار التشريعات الى خلق المناخ المستقر الذى يمكن أن يعمل فيه القطاع الخاص بكفاءة ودون معوقات. وهذا التغيير التنظيمى ربما كان أصعب جانب يتعين تنفيذه فى اصلاح السياسات. فمن ناحية ينتظر أن تحقق خصخصة كثير من المهام الحكومية كثيرا من المكاسب من حيث الكفاءة وتوليد المدخرات المالية للحكومة. ومع ذلك فان الخصخصة تقتضى كذلك درجة من عدم الاستقرار، اذ تنخفض قدرة القطاع العام على خلق فرص العمالة، وتتغير ربحية الأنشطة الاقتصادية التى كانت تقوم على أساس التدخل الحكومى. وفى الزراعة بوجه خاص، فان التدخلات فى السياسات قد خلقت دورا قويا تلعبه الحكومات فى توفير المستلزمات وتوريد المحاصيل وتوزيعها وفى التجارة وصناعة الأغذية وبيعها بالتجزئة.

٣٩٠ ـ ولقد نفذت عمليات خصخصة توريد المستلزمات الزراعية وتسويقها والتجارة فيها ولو جزئيا على الأقل فى العديد من بلدان اقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من بينها الجزائر ومصر والمغرب والسودان وتونس وتركيا واليمن. ومن المحتمل أن يتسع نطاق خطط الخصخصة فى مصر. فقد حولت جميع مؤسسات القطاع العام الى شركات مساهمة متنوعة وذلك كمقدمة لبيع معظم مؤسسات القطاع العام. ومع ذلك فان هذا العنصر فى اصلاح السياسات فى مصر قد تحرك على نحو أبطأ من العناصر الأخرى.

٣٩١ ـ وقد اتخذت اصلاحات السياسات الزراعية فى الاقليم على نحو متزايد منظورا طويل الأجل. فاصلاح السياسات الزراعية فى مصر، على سبيل المثال، قد صيغ فى اطار استراتيجية للتسعينات. أما فى تونس، فان خطة صيانة الموارد تمتد حتى عام ٢٠٠٠ فى حين يطبق السودان استراتيجية للقطاع الزراعى تستغرق ١٠ سنوات، ويجرى فى الوقت الحاضر وضع استراتيجية طويلة الأجل للتنمية الزراعية فى اليمن. وهذا المنظور طويل الأجل فى التخطيط الزراعى يعكس زيادة الوعى بالارتباطات القطاعية داخل الاقتصاد، وكذلك النتائج القطاعية لسياسة الاقتصاد الكلى. فمعظم البلدان التى نفذت اصلاحات هامة فى سياساتها الزراعية، قد أجرت أيضا هذه التغييرات القطاعية فى السياسات بالاضافة الى تطبيق اصلاحات فى السياسات الاقتصادية بموجب برامج الاصلاح الهيكلى. كما تأثر التخطيط طويل الأجل بزيادة الحاح القضايا البيئية التى تواجه الاقليم. فهذه قضايا تقتضىاجراء تغييرات عاجلة فى كيفية استخدام الموارد الطبيعية والاستثمار فى صيانتها، حيث تترتب عليها فوائد طويلة الأجل تعود بالنفع على مختلف الأجيال.

مصـــر

دور الزراعة فى الاقتصـاد المصرى

٣٩٢ ـ استهدفت مصر الزراعة الى جانب السياحة والصناعة، كقطاع يحفل بامكانيات كبيرة لدعم النمو الاقتصادى فى اطار برنامج الاصلاح الزراعى والتعديل الهيكلى الذى بدأت تطبقه فى مارس/آذار ١٩٩٠. وهذا البرنامج الذى يشتمل على اجراء اصلاحات شاملة تتعلق بالسياسات فى جهد يهدف الى تصحيح نقاط الضعف الهيكلية فى الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادى الكلى. فان الهدف الذى ترمى مصر الى تحقيقه، فى اطار هذا البرنامج هو اعادة هيكلة النشاط الاقتصادى لتحقيق اقتصاد لامركزى يرتكز على السوق ويوجه نحو التصدير. ولقد اعتبر هذا الهدف انفصام كامل عن السياسات الاقتصادية ذات التخطيط المركزى والتى تستهدف الداخلى، التى كانت تتبعها مصر طوال ٤٠ عاما.

٣٩٣ ـ وهناك عدة عوامل تؤكد التوقعات من أن الزراعة يمكن أن تساعد على دعم الاصلاحات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادى. أولها أن نصيب الزراعة فى الاقتصاد المصرى، مع أنها تتدهور، مايزال يمثل نصيبا مهما. ففى عام ١٩٩٠، حققت الزراعة نسبة ١٧ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى لمصر، ووفرت ٤١ فى المائة من فرص العمالة و٢٠ فى المائدة من عائدات التصدير.

٣٩٤ ـ وثانيهما أن القطاع الزراعى يحفل بامكانات تحقيق زيادات اضافية فى الانتاجية. فالمزارعون المصريون يعتبرون من بين أكثر المزارعين انتاجا فى العالم، تساعدهم على ذلك التربة الجيدة والمناخ المعتدل الذى يسمح بزراعة ثلاثة محاصيل سنويا. ومن المنتظر أن تحقق الانتاجية مزيدا من المكاسب من جراء ارتفاع الغلات لبعض المحاصيل وزيادة كفاءة احلال المحاصيل فى الوقت الذى يجرى فيه القضاء على تشوهات الأسعار وتحسين ادارة موارد المياه المحدودة.

٣٩٥ ـ أما العنصر الثالث، فهو أن القطاع الزراعى قد حقق بالفعل تقدما كبيرا فى تنفيذ عملية تحرير السوق. فمعظم المبادرات الرئيسية المتعلقة بالسياسة والتى اتخذت منذ عام ١٩٨٦ قضت على معظم التشوهات السعرية القطاعية فى الزراعة، وأتاحت للمزارعين المصريين بالمشاركة فى صنع القرار فى سوق تنافسى، وحققت دورا للقطاع الخاص.

اصلاح السياسات الاقتصادية

٣٩٦ ـ حتمت الصعوبات الاقتصادية التى واجهت مصر فى أواخر الثمانينات ادخال اصلاحات كبيرة فى السياسات الاقتصادية. ففى غضون السبعينات وأوائل الثمانينات،

حققت البلاد معدلات نمو هائلة فى الناتج المحلى الاجمالى، ارتكزت على ارتفاع أسعار النفط، وتحويلات العمال المصريين، والمعونة الأجنبية والحصول على القروض. بيد أن النمو الاقتصادى تباطأ فى النصف الثانى من الثمانينات عندما هبطت أسعار النفط وانخفضت نتيجة لذلك عائدات التصدير، وان كانت السياسات المصرية لم توائم نفسها مع انخفاض الموارد. فاستمرار الانفاق الحكومى الضخم على تقديم اعانات للأغذية والطاقة وكذلك على دعم مشروعات القطاع العام ساعدت على توليد عجز مالى ضخم تجاوز نسبة ٢٠ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى سنويا. ولقد مولت مصر عجزها المالى وعجزها فى الحسابات الجارية جزئيا من خلال القروض الأجنبية، بيد أن التدفقات الرأسمالية قد تباطأت مع تدهور جدارة مصر وأهليتها للحصول على القروض وبدأت متأخرات القروض الأجنبية فى التراكم. وبحلول عام ١٩٩٠ كان مجموع الديون الخارجية لمصر قد بلغ ٥١ مليار دولار، أى مايعادل نسبة ١٤٤ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى، والتزاماتها بالسداد تعادل نصف عائدات صادراتها. ولقد اتبعت البلاد سياسات نقدية توسعية للمساعدة على تمويل العجز المالى، وبالتالى ساهمت فى ارتفاع معدل التضخم.

٣٩٧ ـ ولقد بادرت الحكومة، أمام تدهور الاقتصاد المصرى، الى تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى فى مارس/آذار ١٩٩٠. وكانت المبادىء العامة الثلاث التى ارتكز عليها هذا البرنامج هى:

* العمل بسرعة على خلق بيئة قابلة للاستمرار للاقتصاد الكلى،

* اعادة هيكلة الاقتصاد لوضع الأساس للنمو متوسط وطويل الأجل،

* ادخال تحسينات فى السياسات الاجتماعية لتقليل التأثيرات السلبية للاصلاحات الاقتصادية على الفقراء الى الحد الأدنى.

٣٩٨ ـ وكان من بين التدابير التى نفذت خلال المرحلة الأولى من تطبيق هذا البرنامج: تخفيض العجز المالى والعجز فى الحساب الجارى، تحرير أسواق النقد الأجنبى وأسعار الفائدة، خصخصة المؤسسات فى القطاع العام واعادة هيكلتها، ثم الحد من الحواجز التجارية. وبالاضافة الى ذلك، انشأت الحكومة صندوقا اجتماعيا لتخفيف تأثيرات اصلاحات السوق على فئات السكان الحساسة.

٣٩٩ ـ ويجرى فى الوقت الحاضر تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى بدعم من المجتمع الدولى. اذ يقدم صندوق النقد الدولى الدعم لعنصر تثبيت الاقتصاد الكلى فى هذا البرنامج. أما البنك الدولى فيقدم الدعم للاصلاح الهيكلى لتحسين الكفاءة فـــى

الوقت الذى تتحول فيه البلاد نحو استراتيجية للنمو تعتمد على التصدير وترتكز على القطاع الخاص. كما تقدم رابطة التنمية الدولية وغيرها من الأطراف المتبرعة الدعم لمراجعة السياسات الاجتماعية بهدف تقليل تأثيرات الاصلاحات الاقتصادية على الفقراء الى الحد الأدنى.

٤٠٠ ـ وعلاوة على ذلك فقد تلقت مصر معونات خارجية كبيرة على أثر حرب الخليج الفارسى. فقد ألغت مجموعة التنسيق المالى لأزمة الخليج والولايات المتحدة والأطراف المتبرعة العربية مايقرب من ١٣ مليار دولار من الديون المصرية. أما أعضاء نادى باريس من الدول المقرضة فقد قدمت هى الأخرى اعفاءات من القروض ، الى جانب هذه التدابير التى حدت من المديونية الخارجية لمصر الى ٣٨٫٣ مليار دولار فى نهاية السنة المالية ١٩٩٢. ويتوقف منح اعفاءات اضافية من القروض من جانب أعضاء نادى باريس فى ١٩٩٤ على أداء مصر فى اطار برنامجها للتعديل الهيكلى.

٤٠١ ـ ولقد أحرزت مصر تقدما كبيرا خلال السنوات الثلاث الأولى من تنفيذ هذا البرنامج، وقد تمكنت فى بعض المجالات من المضى قدما الى أبعد مما هو مقرر فى تنفيذ الاصلاحات المتعلقة بالسياسات. فقد خفضت مصر العجز المالى الى ٧ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٩٢، فى حين تباطأ نمو المعروض من الأموال، مما تسبب فى خفض التضخم من ٢٧ فى المائة فى ١٩٨٩ الى ١٤ فى المائة فى ١٩٩٢. كذلك أزيلت القيود على أسعار الصرف، وأمكن توحيد نظام أسعار الصرف قبل موعده المقرر فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩١. ولقد تحسن ميزان المدفوعات المصرى، وتحقق فائض فى الحساب الجارى فى عامى ١٩٩١ و١٩٩٢. وقد عكس هذا الفائض الى حد ما تأثيرات خفض الديون الأجنبية، كما يعزى أيضا الى الانتعاش فى ايرادات السياحة، وتحويلات العمال من الخارج وايرادات قناة السويس، بالاضافة الى انخفاض الواردات. وقد تحررت الأسعار فى قطاعات الطاقة والصناعة والزراعة.

٤٠٢ ـ ولم يتخلف عن موعده سوى اعادة الهيكلة وخصخصة مؤسسات القطاع العام. فمؤسسات القطاع العام قد أدمجت فى عدد صغير من الشركات المساهمة المتنوعة تمهيدا لبيع أسهمها للجمهور. بيد أن تباطؤ خطى الخصخصة انما توضح بعض التحديات التى تواجهها مصر فى جهودها للاصلاح الاقتصادى. فقد تباطأت الخصخصة من جـــراء خمول البيروقراطية وحاجة مصر الى المحافظة على الاستقرار الاقتصادى. كذلك فان التنفيذ البطىء للخصخصة يفرض احتمال حدوث تخلف فى النمو الاقتصادى طويل الأجل فى مصر من جراء تثبيط تدفق رؤوس الأموال الأجنبية. ولاشك أن انتعاش الاستثمارات الأجنبية أمر مهم بوجه خاص فى ضوء الظروف الاقتصادية الخارجية التى تواجه مصر بما فى ذلك ضعف أسعار النفط وركود الاقتصاديات الصناعية.

الاستراتيجية الزراعية فى التسعينـــات

٤٠٣ ـ اتسمت السياسة الزراعية المصرية، حتى منتصف الثمانينات، بالتدخل الحكومى الشاسع وبالتوجهات نحو الداخل. فلقد كانت أهداف مصر هى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى المنتجات الغذائية الأساسية، وتوفير الأغذية للمستهلكين بأسعار زهيدة، وتوليد فرص العمالة الريفية الكافية لاستيعاب قوى العمل التى تتزايد بسرعة، وفرض الضرائب على الزراعة لدعم النمو الصناعى وتوليد الايرادات الحكومية. وكانت أدواتها السياسية فى سبيل تحقيق هذه الغايات هى تحديد أسعار المنتجين، وفرض أنصبة اقليمية وتسويقية، والهيمنة على التجارة الزراعية، واحتكار الحكومة للتجارة والتسويق.

٤٠٤ ـ وفى ظل هذه السياسات، تباطأ نمو الناتج المحلى الاجمالى الزراعى، فلم يحقق سوى زيادة يبلغ متوسطها ٥ر٢ فى المائة سنويا أثناء الثمانينات. وكانت الأسباب الرئيسي لهذا النمو البطىء للزراعة المثبطات التى خلقت التشوهات السعرية للمزارعين وخفض الاستثمارات الحكومية فى هذا القطاع.

٤٠٥ ـ وفى حين فشل الانتاج الزراعى فى مواكبة النمو السكانى، زاد الاعتماد على استيراد الأغذية. ولقد انخفض معدل تحقيق الاكتفاء الذاتى من الحبوب من متوسط قدره ٦٥ فى المائة فى الفترة ١٩٧٨ـ١٩٨٠ الى ٥٢ فى المائة فى ١٩٨٦، حين بدأ اصلاح السياسات الزراعية. ولقد زادت واردات الأغذية بما يزيد على ١٠ فى المائة سنويا أثناء تلك الفترة، فوصلت الى ٦ر٢ مليار دولار فى ١٩٨٦. كذلك ساعد تباطوء النمو فى قطاع الزراعة فى الحث على الهجرة الى المدن. وخلال الفترة ١٩٨٠ـ١٩٩٠، زاد سكان المناطق الحضرية فى مصر بمتوسط قدره ١ر٣ فى المائة سنويا، بالمقارنة مع متوسط سنوى قدره ٤ر٢ فى المائة فى نمو السكان. وبحلول عام ١٩٩٠، كان يعيش فى مدن مصر ٤٧ فى المائة فى عدد سكانها البالغ عددهم ٥٢ مليون نسمة. وكانت هذه من أعلا معدلات الكثافة السكانية فى العالم.

٤٠٦ ـ وفى مواجهة هذه الاتجاهات، أدخلت مصر اصلاحات فى السياسات الزراعية فى ١٩٨٦، ظلت تتبعها البلاد تدريجيا حتى عام ١٩٩٢. ومن بين هذه السياسات مايلى:

* الغاء المساحات المخصصة لزراعة المحاصيل فى المناطق المختلفة، مع اشتراط تسليم حصص بأسعار توريد محددة، باستثناء القطن وقصب السكـــر،

* تحرير أسعار المنتجين بالنسبة لجميع المحاصيل باستثناء القطن والسكر، ورفع أسعار القطن الى ٦٦ فى المائة من معادل سعر التصدير فى ١٩٩٢،

* تخفيض الاعانات التى تدفع للأسمدة والمبيدات،

* تشجيع خصخصة تصنيع وتسويق المنتجات والمستلزمات الزراعية،

* تنفيذ برنامج لتجريد المؤسسات العامة من الأراضى التى تملكها،

* خفض الحواجز التجارية وتحويل التجارة الزراعية الى سوق حر للنقد الأجنبى.

٤٠٧ ـ ولقد استفادت الاستراتيجية الزراعية التى تتبعها مصر أثناء التسعينات من الاصلاحات فى السياسات الزراعية التى بدأت فى عام ١٩٨٦. وكان هدف البلاد منها استكمال تلك الاصلاحات وزيادة الانتاجية الزراعية ورفع الدخول. ولقد استهدفت هذه الاستراتيجية زيادة الانتاجية الزراعية للوحدة من الأراضى والمياه ـ وهما العائقان الرئيسيان فى الزراعة المصرية ـ وذلك بالاعتماد على المؤشرات السعرية للسوق الحر لتحقيق مزيد من الكفاءة فى تخصيص الموارد. وتختلف استراتيجية التسعينات عن خطة عام ١٩٨٦ فى أنها محاولة لتحسين أداء الزراعة وتتضمن برامج تستهدف التخفيف من وطأة المصاعب الواقعة على كاهل الفقراء، لاسيما من النساء والمعدمين، أثناء فترة الانتقال.

٤٠٨ ـ أما معدل النمو الزراعى المستهدف بموجب هذه الخطة، فبلغ ٣ الى ٤ فى المائة سنويا مما يحقق زيادة فى نصيب الفرد من الانتاج الزراعى.

٤٠٩ ـ ويعتبر توافر الأراضى عائقا رئيسيا أمام الزراعة المصرية. اذ لاتتجاوز مساحة الأراضى القابلة للزراعة نسبة ٣ فى المائة من مجموع أراضى مصر. والمزارع صغيرة الحجم ومعظمها يخضع للملكية الخاصة، فى حين أن ٥٠ فى المائة منها تقل مساحته عن فدان واحد. (٤١٦ر٠ هكتار). كذلك فان موارد المياه فى مصر محدودة، والزراعة المصرية تروى ريا كاملا تقريبا، فى حين يعتبر النيل هو المصدر الوحيد لامدادات المياه فى البلاد. ويتعين على الزراعة أن تتنافس على نحو متزايد مع الطلب الحضارى والصناعى على المياه.

٤١٠ ـ ويمكن زيادة انتاجية الأراضى بطرق عدة. من بينها العمل على رفع الغلات فى الأراضى "القديمة فى وادى النيل". وعلى الرغم من أن الغلات مرتفعة بالفعل، فانه يمكن تحقيق زيادات اضافية فى محاصيل القمح والأرز والذرة بتحسين نوعية البذور وزيادة الميكنة، وتقوية الدعم الارشادى وتحسين ادارة الأراضى والتربة. ومن المنتظر أن تؤدى خصخصة توزيع المستلزمات الى تحسين نوعية امدادات المستلزمات ووصولها الى المزارع فى الوقت المناسب.

٤١١ ـ كما أنه من المتوقع أن تأتى بعض هذه الزيادة فى انتاجية الأراضى من زيادة الانتاجية فى الأراضى الجديدة المستصلحة. هذه الأراضى التى تم استصلاحها من الأراضى الصحراوية ومن المناطق الحدية بالقرب من المناطق الزراعية والساحلية، تمثل نحو ٢٥ فى المائة من مجموع مساحة الأراضى الزراعية فى مصر. ولقد كان الأداء فى الأراضى الجديدة أقل من التوقعات، مما ترك مجالا لزيادة الانتاجية من خلال تحسين الدعم الارشادى ومعايير اختيار المستوطنين.

٤١٢ ـ ومن بين التدابير التىتتخذ لتحسين كفاءة المياه فى الزراعة، تطبيق التكنولوجيات الموفرة للمياه والتى تعتبر ذات جدوى فنية واقتصادية. كما يجرى فى الوقت الحاضر دراسة فرض رسوم على المياه. فهذه التدابير سوف تتيح استرداد جزء من التكاليف من المزارعين لتمويل نفقات الصيانة لشبكة الرى التى تتسم بكثافة رأس المال. كما أن فرض رسوم على المياه سوف يخلق حوافز سعرية لتشجيع استخدام المياه استخداما أكثر كفاءة والحيلولة دون تدهور الموارد الطبيعية. ففى منطقة الدلتا، على سبيل المثال، خفضت الغلات من جراء زيادة الملوحة الناشئة من الافراط فى استخدام مياه الرى بالمجان وفى المدى البعيد، فان قابلية الزراعة على الاستمرار فى الاعتماد على موارد المياه سيقتضى زيادة التركيز على الحد من التلوث الذى يحدث جزئيا بسبب استخدام المبيدات.

٤١٣ ـ وعلى الرغم من تحرير الأسعار الى درجة كبيرة فى الزراعة المصرية منذ ١٩٨٦، فقد ظلت هناك تشوهات سعرية مهمة فى ١٩٩٢. وكانت أهم هذه التشوهات الحصول على مياه الرى بالمجان، وتحديد ايجارات الأراضى. وتؤدى هذه الاجراءات الى زيادة ربحية المحاصيل المروية مثل السكر والأرز، فى حين أن خفض أسعار المنتجين بالنسبة للقطن يؤدى الى تثبيط الحوافز على زيادة المساحات المزروعة أو استخدام المستلزمات المحسنة.

٤١٤ ـ ومن المتوقع أن توفر التغييرات الاضافية فى مؤشرات الأسعار فى أسواق المستلزمات والمنتجات الى خلق الحوافز المناسبة لاحلال المحاصيل الحالية بمحاصيل تتسم بارتفاع مساهمتها فى القيمة المضافة الزراعية، فـــى ضـــوء استخدام موارد الأراضى والمياه الشحيحة. وتسهم محاصيل القمح والقطن والخضر مساهمة كبيرة فى القيمة المضافة الزراعية بالنسبة لاستهلاك مواردها. وعلى النقيض من ذلك، فان مساهمة السكر والأرز والبرسيم تعتبر منخفضة نسبيا. اذ يستأثر القمح، على سبيل المثال، بنسبة ١٧ فى المائة من مساحة الأراضى، و٩ فى المائة من موارد المياه، ويسهم بنسبة ١٧ فى المائة من مجموع القيمة المضافة للزراعة المصرية. أما قصب السكر فيستأثر من ناحية أخرى بنسبة ٤ فى المائة من مساحة الأراضى، ويستخدم نسبة ٩ فى المائة من موارد المياه، ويساهم بنسبة ٤ فى المائة من مجموع القيمة المضافة للزراعة.

٤١٥ ـ وقد حققت مصر التكامل بين انتاج المحاصيل والانتاج الحيوانى، اذ تربى فى المزارع الصغيرة نسبة ٨٥ فى المائة من الثروة الحيوانية. ولما كانت المراعى الطبيعية محدودة، فان معظم الحيوانات تحتجز وتغذى على البرسيم وكذلك على طائفة متنوعة من المحاصيل والمنتجات الفرعية الأخرى. وتسعى الاستراتيجية الزراعية للتسعينات الى زيادة الانتاجية فى قطاع الانتاج الحيوانى من خلال تحسين الاختيار الوراثى ومكافحة الأمراض. وعلاوة على ذلك فان استخدام محاصيل الأعلاف ومخلفات المحاصيل كعلف للماشية أمر يلقى كل تشجيع. اذ أن زراعة محاصيل الأعلاف تتنافس مباشرة مع انتاج المحاصيل الغذائية.

٤١٦ ـ وتتأثر سياسات الانتاج الزراعية بسياسات الاستهلاك. فحتى أواخر الثمانينات، كان الهدف الوحيد للسياسة الزراعية المصرية هو الحصول على غذاء زهيد التكلفة لسكان المدن. وقد اشتركت نسبة ٩٠ فى المائة من سكان مصر فى نظام للبطاقات، الذى كان يزود المشتركين بالسكر والزيوت النباتية والأرز والشاى وبعض البنود الأساسية الأخرى. كذلك قدمت مصر اعانات الدعم لكل من الخبز والدقيق والأسماك واللحوم والبيض والجبن وبعض السلع الأخرى التى تباع فى المنافذ الحكومية. وخلال عامى ١٩٩١ و١٩٩٢، اتجهت الحكومة نحو الحد من تقييم الاعانات للسلع الغذائية. وقد استبعدت بعض هذه السلع من برنامج البطاقات. وقد زيدت أسعار الخبز وغيره من الأغذية الأساسية فى ١٩٩١. وفى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢، زادت الحكومة من أسعار السكر وزيوت الطعام وحررت سعر السوق بالنسبة للأصناف الجيدة من دقيق القمح. وتستمر الحكومة فى تقديم الدعم بالخبز البلدى، وهو خبز يصنع من القمح ويعتبر غذاء أساسيا للسكان.

نتائج الأداء الزراعى

٤١٧ ـ تعتبر محاصيل مصر الرئيسية هى القمح والذرة والأرز والبرسيم والقطن، التى تستأثر مجتمعة بما يزيد على نسبة ٨٠ فى المائة من مساحة الأراضى القابلة للزراعة. أما المحاصيل الهامة الأخرى فهى الفول وقصب السكر والفاكهة والخضر. ومنذ عام ١٩٨٦، مرت الزراعة المصرية بتعديل جذرى فى خليط المحاصيل استجابة مع مؤشرات الأسعار المتغيرة والغاء شروط الزراعة والتوريد.

٤١٨ ـ ولقد زادت المساحة المنزرعة بالقمح بما يزيد على ٧٥ فى المائة بين عامى ١٩٨٥ و١٩٩٢، فى حين زاد الانتاج بنسبة ١٥٠ فى المائة نتيجة لزيادة المساحة المنزرعة ورفع الغلات. وفى عام ١٩٩٢، جنب مصر محصولا قياسيا من القمح للعام الثالث على التوالى، مما أدى الى خفض واردات القمح بنسبة ١٤ فى المائة فأصبحت ٦ ملايين طن خلال الفترة ١٩٨٥ـ١٩٨٢. كما أصبح استيراد دقيق القمح حرا فى عام ١٩٩٢ بما يسمح للقطاع الخاص باستيراده، وتحدد السوق أسعار الدقيق.

٤١٩ ـ وقد زادت المساحة المنزرعة بالحبوب الخشنة والأرز بنسبة ١١ و١٦ فى المائة على التوالى فى حين أن المساحة المنزرعة بالقطن والفول انخفضت بنسبة ١٧ و١٣ فى المائة على التوالى.

٤٢٠ ـ وفى ظل ظروف تحرير الأسواق، انخفضت ربحية الانتاج الحيوانى وانتاج الدواجن. وقد خفضت الحكومة من واردات الذرة فى ١٩٨٦، وألغت الاعانات التى كانت تدفع للأعلاف فى ١٩٨٨. وقد بدأ انتاج الدواجن بوجه خاص فى الانخفاض فى حين ارتفعت أسعار المدخلات، وكان الانتاج قد ازداد بمعدل سنوى بلغ فى المتوسط ١٦ فى المائة بين عامى ١٩٨٠ و١٩٨٨ وكان السبب الرئيسى فى ذلك الاعانات الحكومية التى تدفع على الحبوب العلفية والآلات. وفيما بين عامى ١٩٨٨ و١٩٩٢، انخفض انتاج لحوم الدواجن بنسبة ٢١ فى المائة فى حين أجبر نحو نصف المنتجين على الخروج من صناعة تربية الدواجن. وفى الوقت الحاضر فهناك حظر على واردات الأفراخ لحماية باقى المنتجين، وتوجد خطط لاحلال الحظر برسوم تعريفية فى ١٩٩٣. كذلك حظر استيراد اللحم البقرى فى ١٩٨٩، ولكنه سمح بالاستيراد مرة أخرى فى ١٩٩٢. ومن المنتظر أن ينتعش الانتاج الحيوانى وانتاج الدواجن فى المدى البعيد، حيث تؤدى زيادة الكفاءة الى استعادة ربحية الانتاج.

٤٢١ ـ ومن بين اصلاحات السياسات الزراعية المقرر تنفيذها فى المدى القصير الغاء الاعانات التى تدفع للأسمدة والمبيدات فيما عدا بالنسبة للقطن اعتبارا من نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٣. ومن المعتزم ازالة القيود على أسعار القطن والمساحة المنزرعة بالقطن فى ١٩٩٤. وسوف يحدد سعر أساسى للقطن، ثم يتحدد سعر السوق فى بورصة للقطن يزمع انشاؤها. كما أنه من المقرر تحرير واردات القمح فى منتصف ١٩٩٣ وأن تتحدد معدلات ايجار الأراضى وفقا للسوق فى عام ١٩٩٧.

الجمهورية العربية السورية

نظرة اقتصادية عامـــة

٤٢٢ ـ تحسن أداء الاقتصاد السورى فى السنوات الأخيرة، بعد نضال استمر طوال الجزء الأعظم من الثمانينات. فقد زاد الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى بما يتجاوز ٥ فى المائة كل عام فيما بين ١٩٩٠ و١٩٩٢. (ومع ذلك وفى ضوء واحد من أسرع معدلات الزيادة السكانية فى العالم، وتقدر بنسبة ٣٫٥ فى المائة، زاد نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بنسبة أقل). وتشير التقديرات الأولية لعام ١٩٩٣ الى حدوث نمو قوى مرة أخرى فى الناتج المحلى الاجمالى يبلغ نحو ٦ فى المائة. وتأتى هذه الفترة الايجابية من الأداء الاقتصادى الصلب عقب عقد كامل من ركود الايرادات بل وتدهورها. وقد هبـــط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى من نحو ١ ٨٠٠ دولار فى منتصف الثمانينات الى ٨٨٠ دولارا فى ١٩٨٩.

٤٢٣ ـ وقد ساهم فى عكس هذا الأداء عدد من الأحداث الخارجية والتغيرات فى السياسة الداخلية. فمن أهم الأحداث الخارجية التى وقعت عام ١٩٩٠ حرب الخليج الفارسى التى أنهت فترة من العزلة النسبية وأسفرت عن تجدد امكانية حصول البلاد على أموال بالمساعدات الانمائية والاستثمار الأجنبى. ففى عام ١٩٩١، و١٩٩٢، أصدرت مؤسسات القطاع العام فى سورية عددا قياسيا من العطاءات، التى وجه معظمها نحو تعمير البنيات الأساسية وتوسيع أعمال القطاع العام.

٤٢٤ ـ وثمة حدث خارجى هام هو نهاية فترة الجفاف التى استمرت عامين، مما سمح للزراعة والصناعات الزراعية بأن تنتعش فى عامى ١٩٩١ و١٩٩٢. ولقد أجبرت الحكومة، أثناء فترة الجفاف، على استيراد كميات ضخمة من القمح والشعير، مما استنزف احتياطيات البلاد من النقد الأجنبى. وكان انخفاض مستويات المياه يعنى الحد من قدرة البلاد على توريد القوى الهيدروكهربائية، مما أعاق صناعات التحويل والانتاج الزراعى التى تعتمد على المضخات الكهربائية فى الرى. كما أدئ انخفاض قدرة البلاد على توليد القوى الهيدروكهربائية الى زيادة الحاجة الى القوى الحرارية مما أدى الى خفض صادرات النفط الخام.

٤٢٥ ـ وقد رافق هذه القوى الخارجية عدد من التغييرات فى السياسات الاقتصادية التى استهدفت الاستفادة من نشاط القطاع الخاص وتحسين أداء القطاع العام. ففى ١٩٩١، أصدرت الجمهورية العربية السورية قانونا جديدة للاستثمار، هو القانون رقم ١٠ للنهوض بالاستثمارات الأجنبية والمحلية فى شركات القطاع الخاص والقطاع المحلى.

٤٢٦ ـ وقد أدى هذا القانون الجديد، بالاضافة الى تحديد أسعار رسمية مواتية للعملات فى ١٩٩١، الى توسيع حجم التجارة والاستثمارات. وتشكل صادرات القطاع الخاص الآن نحو ٥٠ فى المائة من مجموع تجارة التصدير بالمقارنة مع نحو ١٠ فى المائة فى منتصف الثمانينات. ومنذ عام ١٩٩٠، سجلت البلاد فوائض تجارية. كذلك أتاح القانون رقم ١٠ زيادة الاستثمارات : اذ تشير تقارير مكتب الاستثمار السورى الى أنه تمت الموافقة فيما بين مايو/أيار وديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢ على مايزيد على ٢ مليار دولار من الاستثمارات الجديدة (الأجنبية والمحلية).

٤٢٧ ـ وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، خففت الحكومة من القيود المفروضة على التجارة، فسمحت بتحرير التجارة المحلية فى مختلف السلع، وشجعت المصانع والشركات التجارية التى يمتلكها القطاع العام والخاص معا أو القطاع الخاص وحده. وهذه التغييرات المتعلقة بالسياسات تعكس التحول التدريجى نحو الأنشطة الاقتصادية الموجهة الى السوق. ففى الماضى، كان القطاع العام يسيطر على الاقتصاد، وحتى اليوم فان الحكومة

ماتزال تمتلك وتدير قطاعات التعدين وصناعات التحويل الضخمة والطاقة والمصارف والتأمين. وعلاوة على ذلك فان الحكومة تفرض قيودها على معظم الأسعار وعلى القروض والتجارة الدولية. ويستخدم القطاع العام مايزيد على نصف القوى العاملة.

٤٢٨ ـ وتوفر الحكومة لسكان البلاد البالغ عددهم ١٣ مليون نسمة الخدمات التعليمية وخدمات الرعاية الصحية. وتعتبر المستويات التغذوية قريبة من الاقتصاديات مرتفعة الدخل، وقد انخفض معدل الوفيات بين الأطفال الرضع بنسبة الثلثين على مدى العشرين عاما الماضية.

دور الزراعـــة

٤٢٩ ـ على الرغم من التوسع السريع الذى تشهده الصناعات القائمة على النفط والتى تحقق مايزيد على نصف عائدات التصدير، وتستأثر بخمس الناتج المحلى الاجمالى، فان الزراعة ماتزال أهم قطاع فى الاقتصاد. وتستخدم الزراعة مايقرب من ٣٠ فى المائة من القوى العاملة، وتستأثر بما يقرب من نسبة ٣٠ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى وتساهم بما يزيد على ٦٠ فى المائة من الصادرات غير النفطية. وبالاضافة الى ذلك فان الصناعات الزراعية التى تنمو بسرعة، مثل صناعة النسيج والجلود والتبغ وتصنيع الأغذية فتسهم بنسبة ٢٥ فى المائة من انتاج البلاد، وتستأثر بما يقرب من نسبة ٥٠ فى المائة من الوظائف فى قطاع الصناعات التحريرية.

٤٣٠ ـ ويبلغ متوسط المساحة المحصولية فى الجمهورية العربية السورية ٤ر٨ مليون هكتار، وقد زادت زيادة هامشية فقط فى السنوات العشر الأخيرة. وتشغل المحاصيل الرئيسية الأساسية كالقمح والحبوب العلفية والشعير نسبة تتفاوت بين ٧٠ و٧٥ فى المائة من المساحة المحصولية. ويعتبر القطن أهم محصول للتصدير فى البلاد، ويمثل نسبة ٢٠ الى ٢٥ فى المائة من الصادرات الزراعية. كذلك يربى المزارعون الحيوانات الزراعية وينتجون طائفة واسعة من الفاكهة والخضر والمحاصيل الشجرية والبقول. ويحقق الانتاج الحيوانى ثلث قيمة الانتاج الزراعى، أما صادرات الأغنام فقد تجاوزت صادرات القطن الذى يعتبر أهم الصادرات الزراعية. وتمارس تربية الأغنام تربية شاسعة فى المراعى والسهول الحدية التى تعتمد على مياه الأمطار.

٤٣١ ـ ومن بين أهم أهداف التنمية القومية التى تعمل البلاد على تحقيقهما هدفان هما : تحقيق الاكتفاء الذاتى من الأغذية حتى يمكن الحد من الاعتماد على الاستيراد، والتوسع فى الصادرات الزراعية لكسب المزيد من العملات الأجنبية. فاستيراد الأغذية يمثـــل استنزافا خطيرا لموارد البلاد من النقد الأجنبى، ويستأثر بما يتراوح بين ٢٠ و٣٠ فى المائة من مجموع قيمة الواردات أثناء الثمانينات. ولدعم هذه الأهداف، توجه الحكومة

نصيبا كبيرا من انفاقها الى الزراعة والرى. ففى عام ١٩٩٣، بلغ الانفاق الحكومى على الزراعة مايقرب من نسبة ٢٥ فى المائة من مجموع الانفاق.

٤٣٢ ـ كذلك تعمل الحكومة على النهوض بتحقيق الاكتفاء الذاتى من الأغذية، كما تعنى بالتصدير من خلال تجارتها وانتاجها وسياساتها السعرية. اذ تضع الحكومة على سبيل المثال أسعارا للتوريد بالنسبة للقمح والشعير والمحاصيل الصناعية الهامة مثل القطن والتبغ وبنجر السكر، وذلك للتأثير على القرارات المحصولية (ولدعم الدخول الزراعية). كما تمارس الحكومة نفوذها على الأنماط المحصولية ومستويات الانتاج واستخدام المستلزمات وذلك بسبب اشرافها على أسعار الفائدة والبذور والأسمدة والمبيدات ووسائل النقل وأسعار الطاقة.

٤٣٣ ـ وتهدف أسعار المستلزمات والتوريد الى زيادة مجموع الانتاج لتشجيع زراعة محصول فوق محصول آخر (أو كما هو الحال فى القمح، لتشجيع زراعة أصناف القمح اللين مع القمح الصلب) ولزيادة الكميات التى تباع لوكالات الشراء الرسمية. وقد تلجأ الحكومة فى بعض الأحيان الى فرض تدابير اضافية خاصة. فعلى سبيل المثال، عرضت وكالات الشراء الحكومية منح جوائز للتسليم أو التسليم الجماعى لاجتذاب امدادات القمح الاضافية فى ١٩٩٢.

٤٣٤ ـ كذلك تسيطر الحكومة على أسعار الخبز والأرز (حيث تستورد جميع كميات الأرز) والسكر والشاى. وقد أخذت تحرر أسعار العديد من السلع الأخرى تدريجيا. وتتحدد أسعار الفاكهة والخضر وفقا للسوق وذلك بالنسبة للمنتجين والمستهلكين على السواء. وبالمثل فان الزيوت النباتية لم تعد جزءا من نظام البطاقات التموينية الحكومية، وقد سمح للتجار فى القطاع الخاص باستيراد الذرة والأرز. وقد استوردت البلاد نحو ٢٠٠ ٠٠٠ طن تقريبا من الذرة، فى عام ١٩٩٢، وذلك من جانب المنتجين للدواجن فى القطاع الخاص والأعمال التجارية.

٤٣٥ ـ ومن بين الاصلاحات الأخيرة التى تؤثر على انتاج الصادرات الزراعية السياسات التجارية الجديدة التى تتيح للمصدرين فى القطاع الخاص بالاحتفاظ بنسبة ١٠٠ فى المائة من عائدات النقد الأجنبى التى يحققونها من الصادرات الزراعية (٧٥ فى المائة بالنسبة للمنتجات الصناعية). ويقتصر استخدام عائدات التصدير فى شراء المستلزمات الزراعية والسلع الأساسية مثل الشاى والسكر والأرز. وتحتفظ الحكومة باحتكارها لاستيراد القمح والدقيق. وحتى عام ١٩٩٢، يجوز استخدام مايصل الى ٧٥ فى المائة من حصيلة الصادرات الزراعية لاستيراد الشاحنات الزراعية.

تنميـــة الـــرى

٤٣٦ ـ تعتبر تنمية الرى، فى داخل قطاع الزراعة، هى أهم مجال للاستثمار والانفاق الحكوميين. فطوال السنوات العشر الماضية استثمر فى الرى مايتراوح بين ٦٠ الى ٧٥ فى المائة من الميزانية الزراعية بأكملها. وهناك بعض العوامل التى تفسر هذا الاهتمام. أولها أنه فى حين تشتمل المساحة المرية على ١٥ فى المائة فقط من الأراضى القابلة للزراعة، فانها تنتج مايزيد على ٥٠ فى المائة من مجموع قيمة الانتاج الزراعى. وتستأثر محاصيل القطن وبنجر السكر والتبغ والسمسم وحدها بالزراعة المروية. ويمثل القطن ومنتجات المنسوجات نسبة ٢٥ فى المائة من مجموع الصادرات ومايزيد على ٥٠ فى المائة من جيمع الصادرات غير النفطية. وفى السنوات الأخيرة، أمكن التوسع فى الرى ليشمل الفاكهة والخضر والقمح على نحو متزايد.

٤٣٧ ـ أما السبب الثانى للاهتمام بتنمية الرى فهو أن الانتاج فى المناطق المطرية والذى يمثل نسبة ٨٥ فى المائة من مجموع المساحة، يتفاوت تفاوتا كبيرا من عام لآخر. فمنذ عام ١٩٨٨، تذبذب الانتاج السنوى بنسبة ٣٥ فى المائة فى المتوسط. فى حين أن هطول أمطار جيدة فى بعض السنوات يعنى خفض الواردات الزراعية، فى حين تتسبب سنوات الجفاف فى استيراد كميات ضخمة من الأغذية والأعلاف الحيوانية.

٤٣٨ ـ وتهتم الاستثمارات الحكومية فى سورية بالرى اهتماما رئيسيا فى المشروعات الكبيرة نسبيا، لاسيما تلك المشروعات التى تمثل فى حوض نهر الفرات. اذ توفر مشروعات القطاع العام المياه للمزارع الخاصة والمزارع الحكومية وللمزارعين المستأجرين لأراضى الدولة. ويشمل قطاع الرى الخاص مزارعين يحفرون الآبار لاستخراج المياه الجوفية وضخ المياه من البحيرات والأنهار والينابيع.

٤٣٩ ـ وتشير البيانات المتوافرة الى أنه من الممكن رى نحو ١٫٢٥ مليون هكتار من المياه السطحية. وفى عام ١٩٩٢، بلغ مجموع المساحة المروية بالمياه السطحية والمياه الجوفية معا مايقرب من ٩٠٠ ٠٠٠ هكتار. وقد استطاع المزارعون فـــى ١٩٩١ رى ٤١٥ ٠٠٠ هكتار من مياه الآبار.

٤٤٠ ـ ويعتبر نهر الفرات، الذى تتقاسم مياهه كل من تركيا والجمهورية العربية السورية والعراق، هو المصدر الرئيسى لمياه الرى فى البلاد، وفى حين تصمم مشروعات تنمية مياهه لرى نحو ٦٥٠ ٠٠٠ هكتار فى حوض نهر الفرات، فان المساحة التى تروى حاليا تقل عن ذلك بكثير بسبب الملوحة والتغدق وانخفاض تدفق مياه هذا النهر.

٤٤١ ـ وتبذل الجهود فى الوقت الحاضر لاستصلاح الأراضى التىأصيبت بالتغدق والملوحة أثناء الستينات. وفى الوقت ذاته، فان مشروعات تنمية موارد المياه فى تركيا خلال السنوات العشر الأخيرة قد قللت من تدفق مياه نهر الفرات بما يبلغ الثلث فى المتوسط.

٤٤٢ ـ وفى حين بذلت الجهود للتوسع فى الرى السطحى ببطء طوال السنوات الخمس الماضية، فان ضخ المياه الجوفية لاستخدامها فى الرى قد ازداد زيادة سريعة. وتروى من مياه الآبار نسبة ٨٠ فى المائة من الأراضى المروية حديثا منذ ١٩٨٧. كما أن مايزيد على نسبة ٦٠ فى المائة من الزيادة فى مجموع المساحة المروية قد استفاد من المياه الجوفية فى الشمال الشرقى من البلاد.

٤٤٣ ـ ويشكل التوسع السريع فى استخدام المياه الجوفية قلقا خطيرا بالنسبة للحكومة السورية. ففى حين تسهم زيادة المساحة المروية مساهمة قصيرة الأجل فى النمو الاقتصادى، فان المعدل الحالى لاستغلال المياه الجوفية دون قيود، من المحتمل أن تترتب عليه نتائج اجتماعية واقتصادية وبيئية طويلة الأجل. ولقد سجلت بالفعل انخفاضات مهمة فى معدلات المياه الجوفية فى أحواض أنهار دمشق والعاصى وحلب، بين أماكن أخرى. وهذه الامدادات المتناقصة، بالاضافة الى المنافسة المتزايدة من المستخدمين للمياه فى الأغراض الصناعية والمنزلية، انما يزيد من أهمية ماتشعر الحكومة به من قلق.

٤٤٤ ـ وتعتبر كفاءة الرى مشكلة أخرى تثير القلق : اذ تشير معظم الدراسات ويتفق المراقبون على أن كفاءة الرى على مستوى المزرعة تتراوح بين ٣٥ و٥٠ فى المائة. وتجرى وزارة الرى والأشغال العامة وموارد المياه وكذلك وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى بحوثا لايجاد طرق ملائمة لتحسين كفاءة شبكات الرى وتعزيزها، وتحسين ادارة المياه على مستوى المزرعة، وذلك فى المزارع التى تتمتع بالرى فى القطاع العام.

٤٤٥ ـ وتستأثر الزراعة، فى الوقت الحاضر، بنحو ٨٥ فى المائة من استهلاك المياه فى البلاد، بيد أن المنافسة من المستخدمين الآخرين أخذت تتزايد. فأثناء الثمانينات، ارتفع الطلب على استخدام المياه فى الصناعة بما يقرب من نسبة ٩٠٠ فى المائة. وتشير التوقعات الحالية الى أن الاحتياجات للمياه للأغراض المنزلية سوف تتضاعف مرتين أو ثلاث مرات بحلول عام ٢٠١٠. ولما كانت الأعداد السكانية والطاقات الصناعية تتزايد باستمرار، فانه من المحتمل أن تواجه الزراعة مشكلات أعوص فى نوعية المياه من جراء المياه العديمة والتلوث الصناعى. ويصادف المنتجون الزراعيون فى دمشق وحمص وحلب بالفعل مشكلات تتصل بالتلوث.

٤٤٦ ـ ويحقق المزارعون، باستخدام الرى، غلات أكبر وانتاج أكثر استقرار ومزيدا من الربح. ومنذ عام ١٩٨٩، أصبح المزارعون مطالبون بدفع رسوم عن كل هكتار مروى كل عام. وهذا الرسم الموحد لايغطى سوى جزء ضئيل من نفقات تشغيل شبكات الرى وصيانتها وتسليم المياه الى المزارع. بيد أن هذا لايشجع على استخدام المياه بكفاءة اذ أن الرسم هو ذاته بصرف النظر عن كمية المياه التى يستخدمها المزارع. وتشير التقديرات الحديثة الى أن رى هكتار واحد فى المشروعات الحكومية يتكلف مايقرب من أربعة أضعاف الرسم السنوى، فى حين تحتاج بعض المحاصيل الى مايتراوح بين ٥ الى ١٠ ريات فى الموسم الواحد.

٤٤٧ ـ أما النفقات الوحيدة التى تلزم للرى بالمياه الجوفية فهى تكاليف حفر البئر وشراء ماكينة الضخ، وهى تكاليف استثمارية محددة تدفع مرة واحدة. فقبل تشغيل بئر، يتعين على المزارعين أن يحصلوا على ترخيصين من وزارة الرى والأشغال العامة وموارد المياه، أحدهما لحفر البئر والآخر لسحب المياه. ويحدد الترخيصان حجم المياه التى تستخدم مع ضرورية تجديدهما مرة كل ١٠ سنوات. وفى الواقع فان نصيبا كبيرا من الآبار القديمة والجديدة لم تصرف له تراخيص.

٤٤٨ ـ وهذه الحوافز الاقتصادية ليست هى العامل الوحيد الذى يسهم فى زيادة عدد الآبار. فهناك سبب آخر هو زيادة عدد المزارعين من ذوى الحيازات الصغيرة. ومايقرب من ٨٠ فى المائة من المزارعين السوريين لديهم حيازات يقل حجمها عن ١٠ هكتارات، أى أن حجم المزرعة فى المتوسط يتراوح بين ٣ هكتارات فى المناطق التى تتمتع بمعدلات مرتفعة من سقوط الأمطار الى ٥٤ هكتارا فى المناطق ذات معدلات الأمطار المنخفضة. وعلاوة على ذلك فان هذه المزارع تعانى من التفتيت. اذ أن حجم المزرعة فى المتوسط يتألف من ٤ قطع، وكل حيازة لايتجاوز حجمها هكتارا واحدا تقسم فى المتوسط الى ثلاث قطع مستقلة. ولأن معظم المزارعين يحتاجون الى المياه فى أوقات معلومة ويحرصون على الوصول اليها فانهم يحفرون آبارا مستقلة لكل قطعة اذا أمكنهم ذلك. وبمضى الوقت فان الحيازات تتقسم بين ورثتهم، مما يستوجب حفر مزيد من الآبار.

٤٤٩ ـ وبالاضافة الى ذلك فان قانون الاصلاح الزراعى فى الجمهورية العربية السورية يحدد الحد الأقصى للحيازة المروية وهو : ١٦ هكتارا للحيازات التى تتمتع بالرى الحكومى، ومايتراوح بين ١٥ و٤٥ هكتارا بالنسبة للمزارع التى تروى ريا خاصا، اعتمادا على موقعها ونوع وطريقة الرى المستخدمة. وينص القانون على توفير حافز قوى للمزارع الكبيرة لكى تقسم نفسها الى مادون الحد الأقصى، وبالتالى يمكنها حفر الآبار على كل ملكية فردية جديدة. وعلى مدى السنوات العديدة الماضية، فان هيكل التسعير المواتى بالنسبة لكثير من الحاصيل الزراعية قد شجع أصحاب الأرض الكبار على تقسيم أراضيهم بين أفراد عائلاتهم.

٤٥٠ ـ وهناك ضغوط اقتصادية أخرى تؤثر على قرارات المزارعين بحفر الآبار والتوسع فى الرى. مثال ذلك أن الدخول فى المناطق الحضرية تتزايد، ويطالب المستهلكـــون بالمزيد من الخضر والفاكهة. وفى الوقت ذاته، فان التغيرات الحديثة فى السياسات التجارية وسياسات صرف العملات تجعل المنتجات الزراعية السورية أكثر تنافسا فى الأسواق المحلية. كذلك فان المزارعين الذين بدأوا بالتخطيط لزراعة القمح الشتوى اعتمادا على رى تكميلى، يجدون الآن أنه من الأربح لهم زراعة الخضر الصيفية والفاكهة المروية.

٤٥١ ـ ويعتبر تحديد وتنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات والتقنيات لتحسين كفاءة المياه على مستوى المزرعة، والسيطرة على استغلال المياه السطحية والجوفية هما تحديان مهمان يواجهان صناع السياسات فى سورية. فمن المحتمل أن تكون لندرة المياه تأثيرات مهمة فى الأجل القصير والطويل على التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة فى البلاد. وهناك بعض القضايا المهمة التى تتعلق بالمياه والتى تدرسها الحكومة فى الوقت الحاضر، من بينها : تحسين ادارة القطاع العام لشبكات الرى، وتطبيق أساليب صيانة المياه على مستوى شبكات الرى وعلى مستوى المزرعة، وتنفيذ أساليب اعادة استخدام المياه وتطبيق شبكات جمع المياه، ثم الحد من خسائر شبكات امدادات المياه فى المدن.

ثانيا ـ أقاليم البلدان المتقدمـــة

الاقتصاديات التى تمر بمرحلة التحول فى وسط وشرق أوروبا

٤٥٢ ـ يستعرض هذا الجزء وضع الاصلاح الاقتصادى والزراعى فى وسط وشرق أوروبا، مع التركيز بصورة خاصة على تجارب بلغاريا ورومانيا والاتحاد الروسى.

نظـرة عامـــة

٤٥٣ ـ شهد عام ١٩٩٢ تراجعا جديدا فى الانتاج العام للاقتصاديات التى تمر بمرحلة تحول فى وسط وشرق أوروبا. ورغم ذلك، كان هناك تفاوتا ملموسا فى الأداء الاقتصادى من بلـد الى آخر. وكان السبب الرئيسى فى ذلك هو الاختلاف فى سرعة عملية الاصلاح الاقتصادى والمرحلة التى يمر بها فى كل بلد.

٤٥٤ ـ فطبقا لبيانات صندوق النقد الدولى(٣٩)، فان اجمالى الناتج المحلـى فى بلـــدان أوروبا الشرقية (٤٠) فى عام ١٩٩٢ قد انخفض بنسبة ٥ر٧ فى المائة، بعد انخفاضه بنسبة ٥ر١٨ فى المائة فى عام ١٩٩١. وتشير التوقعات الى مواصلة انخفاض هذا الناتج المحلى فى عام ١٩٩٣ بنسبة ٥ر١ فى المائة، ثم استئناف نموه الايجابى ابتداء من عام ١٩٩٤، بمعدل ٦ر٢ فى المائة كبداية. ولكن مراكز البلدان تتفاوت تفاوتا شديدا فى حدود هذا المتوسط. فتشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا بدأت بالفعل تعطى اشارات عن الانتعاش الاقتصادى، وان كان تقسيم تشيكوسلوفاكيا التى كانت تتمتع بدرجة كبيرة من التكامل الاقتصادى الى جمهوريتين هما جمهورية التشيك والسلوفاك، قد خلق شكوكا جديدة فى هذا المضمار. وعلى الجانب الآخر، نجد أن النشاط الاقتصادى فى بلغايا ورومانيا قد واصل انخفاضه الملموس فى عام ١٩٩٢، ولو بمعدل أقل من العام السابق. كما أن الحرب الأهلية الدائرة فى يوغوسلافيا السابقة، والتى تمثل مصدرا لشقاء بشرى لايوصف، تسبب فى نفس الوقت خسائر جسيمة للاقتصاد المحلى كماأنها تؤثر سلبا على اقتصاديات البلدان المجاورة، ولاسيما ألبانيا وبلغاريا ورومانيا. وألبانيا بالذات حساسة لأى هزات تؤثر عليها، اذ أنها لم تبدأ الاصلاحات الاقتصادية الا مؤخرا.

---

(٣٩) صندوق النقد الدولى. التوقعات الاقتصادية العالمية، أبريل/نيسان ١٩٩٣.

(٤٠) ألبانيا، بلغاريا، الجمهورية التشيكية، المجر، بولندا، رومانيا، الجمهورية السلوفاكية يوغوسلافيا سابقا، الاتحاد السوفييتى سابقا.

٤٥٥ ـ أما الأداء الاقتصادى الأخير والتوقعات التى تتراوح بين قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل فى البلدان المستقلة الجديدة التى كانت تؤلف الاتحاد السوفييتى السابق، فانها أسوأ بشكل عام فيما يبدو عن تلك الخاصة ببلدان أوروبا الوسطى. وطبقا لاحصاءات صندوق النقد الدولى، فان الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى فى المنطقة (بما فى ذلك جمهوريات البلطيق الثلاث المستقلة الجديدة) قد تقلص بما لايقل عن ٥ر١٨ فى المائة عام ١٩٩٢، بعد أنخفاضه بنسبة ٩ بنسبة فى المائة عام ١٩٩١ وبنسبة ٢ر٢ فى المائة عام ١٩٩٠. ومن المتوقع أن يواصل الناتج المحلى الاجمالى انخفاضه ـ ولو بمعدل متناقص ـ لتصبح نسبة الانخفاض ٨ر١١ فى المائة عام ١٩٩٣ ، ثم ٥ر٣ فى المائة عام ١٩٩٤.

٤٥٦ ـ ومازال قطاع الزراعة فى أغلب بلدان وسط وشرق أوروبا يعانى من الآثار السلبية قصيرة الأجل لعمليات الاصلاح، والشكوك التى تحيط بعملية التحول نحو القطاع الخاص، وحقوق الملكية فى المستقبل. ورغم ذلك، فانه يبدو أن الجفاف هو أهم عامل منفرد وراء انخفاض الانتاج الزراعى فى وسط أوروبا بنسبة ١٢ فى المائة عام ١٩٩٢، بعد انخفاضه بنسبة ٤ فى المائة عام ١٩٩١ وبنسبة ٣ فى المائة عام ١٩٩٠. أما فى الاتحاد السوفييتى السابق، فان الانتاج الزراعى انخفض فى عام ١٩٩٢ بنسبة ٤ فى المائة فقط، مقابل ١٣ فى المائة عام ١٩٩١. كما أن الانتعاش الجزئى فى انتاج الحبوب، بعد أن انخفضت بنسبة ٢٨ فى المائة عام ١٩٩١، كاد أن يغطى على الانخفاض فى انتاج المحاصيل الأخرى والمنتجات الحيوانية.

الجدول ٥ ـ مؤشرات الانتاج الزراعى فى وسط أوروبا والاتحاد السوفييتى السابق

	متوسط ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
وسط أوروبا					
المحاصيل	٣ر١١٠	٥ر١١٢	١ر١٠٦	٨ر١٠٣	٩ر٨٣
الثروة الحيوانية	٧ر١٠٣	٥ر١٠٢	٠ر١٠٤	٦ر٩٥	٠ر٩٠
الزراعة	٩ر١٠٨	٠ر١١٠	٥ر١٠٦	٦ر١٠٢	٦ر٩٠
الاتحاد السوفييتى سابقا					
المحاصيل	١ر١١١	٥ر١١٤	٧ر١١٦	٢ر٩٤	٨ر١٠٤
الثروة الحيوانية	٦ر١١٨	٦ر١٢٥	٨ر١٢٥	٩ر١١٦	٧ر١٠١
الزراعة	٥ر١١٦	٦ر١٢٠	٢ر١٢٠	١ر١٠٥	٦ر١٠٠

ملحوظة : ١٩٧٩ـ١٩٨١ = ١٠٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

٤٥٧ - وكما ذكر فى وثيقة حالة الأغذية والزراعة ١٩٩٢، فان من بين مجالات السياسات الرئيسية التى تؤثر على الزراعة فى وسط أوروبا وفى الاتحاد السوفييتى السابق : تحرير الأسعار والأسواق،والاصلاح الزراعى، والتحول نحو القطاع الخاص، وانهاء احتكار الدولة، وتحرير التجارة.

٤٥٨ - ومازال تحرير الأسعار هو مجال السياسات الذى تحقق فيه أكبر قدر من التقدم. فكل البلاد تقريبا اتخذت خطوات ملموسة فى هذا المضمار. ففى أعقاب الاجراءات التى اتخذتها بالفعل بعض بلدان أوروبا الوسطى فى هذا المجال، بدأ تنفيذ برنامج لتحرير الأسعار فى عام ١٩٩٢ فى كل من روسيا البيضاء والاتحاد الروسى وأوكرانيا، ثم أسرعت فى أعقابها كازاخستان ثم البلدان الأخرى المستقلة حديثا والتى كانت تشكل الاتحاد السوفييتى السابق. ورغم هذه الجهود، فان التحرير الكامل لم يتحقق بعد، وفى كثير من الأحيان مازال تحديد الأسعار ساريا على عدد من المنتجات، مثل بعض المنتجات الزراعية والسلع الغذائية. وفى أغلب البلدان، أدى تحرير الأسعار، مع الغاء أو تخفيض دعم المستلزمات والمنتجات الزراعية، الى تدهور نسب التبادل التجارى فى السلع الزراعية حيث زادت أسعار المستلزمات الزراعية بخطى أسرع من زيادة المنتجات الزراعية والغذائية تسليم المزرعة. وقد استمر هذا الاتجاه فى عام ١٩٩٢. ولاشك أن التحولات الكبيرة فى الأسعار النسبية بعد تحرير الأسعار، وكذلك فان زيادة تكاليف القروض وصعوبة الحصول عليها بعد اصلاح أسواق الائتمان، تشكل ضغوطا على القطاع الزراعى من أجل زيادة انتاجيته عن طريق استخدام الموارد بصورة أفضل.

٤٥٩ - أما التقدم فى مجال الاصلاح الزراعى فكان أبطأ، وذلك بسبب الاجراءات القانونية والادارية المعقدة فى هذا المجال. فأغلب بلدان أوروبا الوسطى لديها الآن بالفعل التشريعات اللازمة لاصلاح أنماط ملكية الأراضى، ودخلت الآن فى مراحل مختلفة من تنفيذها. وينطبق نفس الشىء على جمهوريات البلطيق الثلاث. وفى أغلب الأحيان، تبين أن مرحلة التنفيذ تستغرق عادة وقتا أطول مما كان متوقعا، وأصبح من المرجح أن تستغرق عملية اعادة تنظيم الأراضى وتجميع الحيازات عدة سنوات. وكان التقدم فى هذا المضمار أقل فى الدول الأخرى المستقلة حديثا التى كانت تشكل الاتحاد السوفييتى السابق، كما أن اتجاه السياسات كان أقل وضوحا، ولكن اعادة تنظيم المزارع الحكومية والمزارع الجماعية فى الاتحاد الروسى بدأت بالفعل فى عام ١٩٩٢ واشتملت على تغيير الوضع القانونى مع اعادة توزيع الأراضى على القطاع الخاص. وفى أول أيام عام ١٩٩٣، أشارت التقارير الى وجود ٠٠٠ ٤٠٠ مزرعة خاصة تقريبا فى الدول حديثة الاستقلال، منها نحو ٠٠٠ ١٨٠ مزرعة فى الاتحاد الروسى وحده.

٤٦٠ ـ وبالمثل فان التقدم لم يكن متوازنا فى مجال التحول نحو القطاع الخاص والغاء احتكار الدولة، وهو مجال له تأثيره على القطاعات الادارية والفنية فى الزراعة. فقد اتخذت خطوات ملموسة، ولاسيما فى جمهورية تشيكوسلوفاكيا سابقا، والمجر وبولندا، بينما تسير دول أخرى بسرعات متباينة وطرق مختلفة. وهكذا أدخل الاتحاد الروسى فى عام ١٩٩٢ مشروعا للتحول للقطاع الخاص يشبه ذلك الذى طبق فى تشيكوسلوفاكيا، وبدأ بالفعل توزيع الأسهم على المواطنين، وان كان التقدم قد أصبح بطيئا بعـــد ذلك. والأهم من تحويل الشركات الحكومية الموجودة الى القطاع الخاص، كان انشاء شركات جديدة للقطاع الخاص على جميع المستويات، وهى عملية تلقائية أحرزت تقدما فى جميع الاقتصاديات التى تمر بمرحلة التحول. وتشير الاحصاءات المتاحه الى زيادة مطردة فى مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الاجمالى.

٤٦١ ـ ومن بين المشكلات الخطيرة الناجمة عن تفتيت أنماط التجارة التقليدية، احتمال ظهور حواجز جديدة للتجارة داخل الاقليم. فالتجربة التى أعقبت الغاء مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل تهدد بتكرار نفسها مع تقسيم تشيكوسلوفاكيا سابقا الى جمهوريتين مستقلتين وبعد فصم العلاقات الاقتصادية بين جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق. والواقع أن دور رابطة الدول المستقلة فى المستقبل غير واضح، بالاضافة الى أن جمهوريات البلطيق الثلاث وجمهورية جورجيا قد رفضت الانضمام الى الرابطة. ولكن هناك شواهد على أن هناك على الأقل بعض البلدان التى تمر بمرحلة تحول تسعى الى مواجهة هذه التطورات السلبية وتعزيز علاقاتها التجارية الاقليمية. وهكذا نجد أن جمهورية التشيك والمجر وبولندا وجمهورية السلوفاك قد قررت فى عام ١٩٩٢ انشاء منطقة التجارة الحرة لوسط أوروبا، على أن تنفذ بالفعل ابتداء من شهر مارس/آذار ١٩٩٣. ويشكل ذلك تطورا سياسيا هاما، رغم أن الاتفاقية ليست لها نتائج بعيدة المدى كما كان مأمولا فى البداية. والأكثر من ذلك، أن القيود المفروضة على تجارة المنتجات الزراعية ستلغى بصورة أبطأ من مثيلاتها على السلع الصناعية.

بلغاريـــا

نظـرة عامة على الزراعـة البلغاريـة

٤٦٢ ـ تعتبر الزراعة قطاع له أهميته المتوسطة فى الاقتصاد البلغارى. فهى تمثل ١٢ فى المائة تقريبا من اجمالى الناتج المحلى، وتستوعب ١٧ فى المائة من الأيدى العاملة. وتمثل المنتجات الزراعية والسلع الغذائية ٢٠ فى المائة تقريبا من الصادرات و٧ فى المائة تقريبا من الواردات. وأهم المحاصيل المنتجة هى الحبوب (وأهمها القمح والذرة)، وبذور عباد الشمس، والتبغ، والفاكهة (التفاح والكروم والخوخ والبرقوق والكرز وغيرها)

والخضر (الطماطم والفلفل والبصل والبطاطس والخيار). وأهم منتجات الثروة الحيوانية هى لحوم الخنازير والألبان ـ وفى مقدمتها الجبن واللبن الزبادى ـ والصوف.

٤٦٣ ـ كانت بلغاريا على امتداد تاريخها مصدرا صافيا للمنتجات الزراعية. ففى أى سنة عادية، تصدر القمح والتبغ وزيت عباد الشمس والفاكهة الطازجة والمجهزة، والخضر، والنبيذ، والمنتجات الحيوانية. وتستورد الكسب والقطن والذرة فى بعض السنوات. ولكن ٨٠ فى المائة من صادرات بلغاريا تقريبا كانت تذهب أثناء الحقبة الشيوعية الى بلدان مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل السابق، مع استئثار الاتحاد السوفييتى السابق بنحو ٧٠ فى المائة منها. ولكن جميع أسواق التصدير هذه قد انهارت بحل الترتيبات التجارية لمجلس التعاون الاقتصادى المتبادل وتقسيم الاتحاد السوفييتى السابق.

٤٦٤ ـ وتحت الحكم الشيوعى، كانت ٩٩ فى المائة تقريبا من الأراضى الزراعية فى بلغاريا مقسمة الى مزارع حكومية أو تعاونية. وبصورة نظرية، فان المزارع الحكومية كانت مؤسسات تملكها الحكومة يعمل فيها العمال كموظفين مقابل أجر ثابت، بينما كان العاملون فى المزارع التعاونية أعضاء فى التعاونيات يشاركون فى أرباح المزرعة. ومع ذلك فان التفرقة بين هذين النوعين أصبحت غير واضحة بعد التعديلات العديدة التى أدخلت على امتداد ٤٠ عاما من الحكم الشيوعى. ففى السبعينات، تم تجميع المزارع الحكومية والتعاونية فى مجمعات زراعية ـ صناعية ضخمة تصل مساحتها الى ٠٠٠ ٢٤ هكتار فى المتوسط. وابتداء من عام ١٩٨٦ بدأ تقسيم هذه المجمعات الى وحدات أصغر. وفى السنوات الأخيرة من الحكم الشيوعى، تم حل هذه المجمعات الزراعية ـ الصناعية، وعاد الأمر الى المزارع التعاونية كما كانت فى الأصل. أما النوع الثانى من تنظيم المزارع فهو مجمعات تربية الخنازير والدواجن التى تملكها الحكومة.

٤٦٥ ـ أما القطاع الخاص فكان عبارة عن قطع أراضى، مساحتها نصف هكتار عادة، تخصص لأعضاء المزارع التعاونية ليزرعوها بمعرفتهم. وكانت هذه الأراضى تمثل ١٦ فى المائة تقريبا من الأراضى الزراعية. ومع ذلك فقد ساهم القطاع الخاص بنحو ٢٥ فى المائة من مجموع الانتاج الاجمالى، وبنحو ٤٠ فى المائة من مجموع انتاج اللحوم والفاكهة والخضر.

٤٦٦ ـ وكان موردو المستلزمات الزراعية والذين يشترون الانتاج الزراعى عبارة عن احتكارات تملكها الحكومة. وهو النمط السائد فى جميع نظم الحكم الشيوعية.

اصلاح السياسات فى بلغاريا

٤٦٧ ـ أسعار التجزئة : ألغت الحكومة أغلب الأسعار المحددة للبيع بالتجزئة فى شهر فبراير/شباط ١٩٩١، وان كانت بدأت نظاما "لمراقبة" أسعار ١٤ سلعة غذائية

أساسية . فمن بين هذه السلع الدقيق والخبز، وأربع أنواع من اللحوم، وبعض أنواع السجق وغيره من اللحوم المجهزة، والزيوت النباتية، والسكر.

٤٦٨ ـ وفى أغسطس/آب ١٩٩١، تم تحويل نظام مراقبة الأسعار الى تحديد لأسعار البيع بالتجزئة . فقد وضعت الأسعار المقررة للأربعة عشرة سلعة غذائية بحيث تغطى التكاليف، مع هامش ربح "معيارى" بنسبة ١٢ فى المائة للتصنيع و٣ فى المائة لبائع التجزئة . وفى أبريل/نيسان ١٩٩٢، انخفضت قائمة السلع التى تراقب أسعارها الى ست سلع فقط هى : الخبز والدقيق والحليب واللبن الزبادى والجبن الأبيض واللحوم الطازجة، مع رفع أسعارها فى نفس الوقت .

٤٦٩ ـ أسعار المنتجين : تم تحرير أغلب أسعار المنتجين فى شهر فبراير/شباط ١٩٩١. ومع ذلك فقد ظلت أسعار القمح ولحوم الخنازير والدواجن والعجول والألبان تحت نوع من الرقابة . وفى ١٩٩١ وضعت أسعار لهذه السلع تغطى تكاليفها بالاضافة الى ٢٠ فى المائة كربح معيارى، وذلك بهدف مراقبة أسعار هذه السلع. وفى أبريل/نيسان ١٩٩٢، استبدل هذا النظام بنظام آخر يقرر الحد الأدنى لأسعار هذه المنتجات. وكانت الشركات الحكومية وشركات القطاع الخاص المشترية مطالبة ـ نظريا ـ بتسديد هذا السعر الأدنى الى المنتجين. ولكن شركات القطاع الخاص لم تلتزم التزاما صارما بهذه الأسعار.

٤٧٠ ـ وحتى تلك الأسعار الدنيا التى تم تحديدها فى عام ١٩٩٢، كانت أقل بكثير من المستويات العالمية، بل ان اقتراب متوسط أسعار التوريد فى ١٩٩٢ اقترابا شديدا من الأسعار الدنيا، يوحى بأن هذه الأسعار كانت تعامل فى الواقع على أنها حدود قصوى للأسعار. ثم ان متوسطات أسعار السلع التى لم تحدد أسعارها فى عام ١٩٩٢ مثل الذرة والشعير كانت اقل بكثير هى الأخرى من الأسعار العالمية . ومن بين أسباب انخفاض هذه الأسعار:

- الهيكل الاحتكارى لمؤسسات التوريد والتصنيع التى تملكها الحكومة . فهذه المؤسسات تتسم بعدم الكفاءة التكنولوجية، مع ارتفاع تكاليفها، ولكن غياب المنافسة لايعطيها حافزا على تقليل هذه التكاليف. بل انها تحتفظ بهامش ربحها بالضغط على المنتجين.

- نظام حصص التصدير وحظر التصدير فى بعض الفترات يؤدى الى انخفاض أسعار المنتجين.

- نظرا لحاجة المزارعين الى تسديد قروضهم، وعدم وجود مخازن لديهم، فان المنتجين يكونون تحت ضغط الحاجة لبيع محاصيلهم فور حصادها عندما تكون الأسعار منخفضة للغاية .

٤٧١ ـ السياسة التجارية : بدأ تحرير التجارة عام ١٩٩٠، عندما ألغت الحكومة الوضع الاحتكارى لمؤسسات التجارة الخارجية، وسمحت لشركات القطاع الخاص بالدخول فى هذا المجال. ونفذت اصلاحات هامة فى ١٩٩١. وفى شهر فبراير/شباط وضعت آلية موحدة لتعويم سعر العملة، على أساس عروض مصرفية للعملة الصعبة. وطبقا لهذا النظام الجديد أصبح بامكان الشركات بأن تحتفظ بكل أرباحها من العملة الصعبة وأن تستخدمها فى وارداتها من الخارج. وفى أوائل ١٩٩١ ألغيت جميع القيود الكمية على الواردات، كما خصصت القيود التى كانت مفروضة على أذون الاستيراد. وخفضت الأعداد الكبيرة من السلع التى كان محظورا تصديرها منذ عام ١٩٩٠ الى ٢١ سلعة فقط فى شهر مارس/آذار ١٩٩١ (أغلبها مما يؤثر على السلع الغذائية الرئيسية منعا لنقصها فى الأسواق المحلية).

٤٧٢ ـ رغم التحول العام عن الحواجز غير التعريفية، فقد أصدرت الحكومة سلسلة من القيود المؤقتة فيما يتعلق بتراخيص وكميات سلع بعينها، مدفوعة فى ذلك بخوفها من احتمال حدوث نقص فى الأغذية. ففى أغلب شهور عام ١٩٩٢، خضعت صادرات الحبوب وزيت عباد الشمس وغيرهما من السلع الاستراتيجية الى نظام الحصص. وفى شهر أغسطس/آب ألغيت هذه الحصص واستبدلت بنظام يفرض ضريبة على الصادرات للحصول على الفرق بين سعرها فى الداخل وسعرها العالمى. وكانت هذه الضريبة فى بدايتها ٨ فى المائة على الشعير، و١٢ فى المائة على القمح والذرة، و١٥ فى المائة على دقيق القمح. وفى يناير/كانون الثانى ١٩٩٣، ارتفعت هذه النسب الى ١٥ فى المائة و٢٠ فى المائة و٢٥ فى المائة على التوالى.

٤٧٣ ـ ونتيجة لرفع القيود المفروضة على حصص التصدير، زادت الصادرات زيادة هائلة. فقد تم تصدير ٠٠٠ ٦٠٠ طن على الأقل من الحبوب، منها ٠٠٠ ٣١٣ طن من القمح والدقيق، فى الربع الأخير من عام ١٩٩٢، حيث انتهز التجار فرص الاستفادة من الفارق بين السعر المحلى والسعر العالمى. وقد أثارت هذه الكميات مخاوف من حدوث نقص فى الأغذية. واذا كان هناك فيما يبدو امدادات وفيرة من حبوب الخبز، فان هناك مؤشرات على نقص امدادات حبوب الأعلاف. واستجابة لهذه المخاوف، فرضت الحكومة حظرا على تصدير الحبوب فى شهر مارس/آذار ١٩٩٣ ،ليستمر العمل به حتى نهاية شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٣.

٤٧٤ ـ رد الأراضى الى أصحابها : فى شهر فبراير/شباط ١٩٩١ تم اقرار قانون ملكية الأراضى الزراعية واستخدامها، ثم أدخلت عليه سلسلة من التعديلات فى أبريل/نيسان ١٩٩٢. وأهم مواد هذا القانون هى اعادة الأراضى الى ملاكها قبل عام ١٩٤٦ أو الى ورثتهم. وطبقا لمايقضى به القانون المعدل، فان اعادة الأرض الى أصحابها ستتم فى حدود قطعة الأرض الأصلية كلما كان ذلك ممكنا. أما فى الحالات الأخرى، فان المالك السابق سيحصل على قطعة أرض تساويها فى المساحة وفى الجودة. ويسمح القانون المعدل ببيع الأراضى (كان القانون الأصلى يحظر بيع الأراضى قبل مرور ثلاث سنوات على ردها

الى أصحابها) ولكنه يفرض حدا أقصى قدره ٣٠ هكتارا على الأراضى التى يتم الحصـــول عليها سواء باستعادة ملكيتها أو بشرائها . ولكنه لايفرض أية قيود على استئجارها .

٤٧٥ ـ ولكن عملية اعادة الأراضى الى أصحابها تسير ببطء ملموس، نظرا لأن لجان أراضى البلديات المسؤولة عن رد الأراضى الى أصحابها تواجه نقصا فى الموظفين المؤهلين فنيا . وحتى شهر أبريل / نيسان ١٩٩٢، كان ٢٢ فى المائة فقط ممن تقدموا بطلباتهم قد حصلوا على شهادات ملكية مؤقتة ، لاتغطى سوى ١٥ فى المائة تقريبا من الأراضى الزراعية ورغم هذه الصعوبات، فان الحكومة تأمل فى أن تستطيع اعادة ٥٠ فى المائة من الأراضى فى ١٩٩٣ وتنتهى من هذه العملية بنهاية عام ١٩٩٤.

٤٧٦ ـ وينص القرار المعدل أيضا على تصفية التعاونيات . وقد عينت البلديات مجلس تصفية لكل تعاونية يكون مسؤولا عن تقييم أصولها من غير الأراضى وتوزيعه ماديا على الملاك السابقين وعلى الأعضاء، بالاضافة الى مسؤوليته عن ادارة التعاونية الى أن يتم تصفيتها تماما . ويعتمد هذا المجلس فى تقييمه على خدمات الأفراد أو الشركات المعتمدة من جانب وكالة الخصخصة أو وزارة الزراعة . ومجرد أن يحصل الأعضاء على أنصبتهم من الأصول التعاونية ، لهم مطلق الحرية فى تجميع هذه الأصول مرة أخرى وانشاء تعاونيات جديدة .

٤٧٧ ـ التحول نحو القطاع الخاص والغاء احتكار الدولة : بدأت عملية الغاء احتكار الدولة فى ١٩٩٠ وتسارعت فى مايو/أيار ١٩٩١، عندما ووفق على قانون حماية المنافسة . ففى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٠، قسمت أغلب الشركات الحكومية الكبيرة المسؤولة عن توريد وتصنيع المنتجات الزراعية الى عدد كبير من الشركات المستقلة التى تستطيع أن تنافس بعضها البعض. وكان التأثير الفعلى لهذا التصرف، على الأقل بالنسبة للزراعة هو قيام احتكارات اقليمية بدلا من الاحتكارات المركزية . ورغم ازالة جميع القيود القانونية على تكوين شركات خاصة جديدة، فلم يظهر سوى عدد محدود من الشركات الخاصة لمنافسة المؤسسات الحكومية حتى الآن. وهكذا توقفت قواتها فى السوق عند هذه النقطة بالنسبة للجوانب الادارية والفنية فى قطاع الزراعة .

٤٧٨ ـ وفى شهر مايو/ايار ١٩٩١ توسع هذا القانون فى ضرب الاحتكارات بالنسبة لأغلب القطاعات، وحدد تعريفا للاحتكارات . وفرض على الاحتكارات أسعارا محددة كما حظر شراء الشركات أو دمجها بما يسفر عن تكوين احتكارات . وتنفذ الأسعار المحددة من خلال تشريعات تحدد "هوامش الربح المعيارية" للشركات التى عرفها كاحتكارات .

٤٧٩ ـ وستتحول المؤسسات التى تملكها الحكومة الى شركات تجارية، تباع أسهمها بالمزادات أو العطاءات . ومع ذلك فان عملية التحول نحو القطاع الخاص بهذه الطريقة مازالت فـــى مراحلها الأولى. فطبقا لبيانات وزارة الزراعة، فان هناك ٤٦١ شركة زراعية ـ صناعية

تملكها الحكومة سوف تتحول الى القطاع الخاص. وحتى شهر يونيو/حزيران ١٩٩٣ لم يكن هناك سوى حفنة من المزادات والعطاءات لشراء هذه الشركات.

٤٨٠ ـ أسواق الائتمان : من أهم الصعوبات التى تواجه منتجى القطاعين الخاص والتعاونى صعوبة الحصول على قروض وارتفاع تكلفتها الحقيقية بالنسبة للمزارعين نظرا لتحركات الأسعار غير المواتية نسبيا التى تحدث لهم. ورغم أن سعر الفائدة الاسمى الجارى أقل من معدل التضخم، فانه مازال يمثل عبئا ثقيلا على أغلب المنتجين، الذين يزيد صافى عائداتهم بمعدلات أبطأ من زيادة التضخم. كذلك فان البنوك تتردد فى اقراض المزارعين فى ظل المناخ الحالى من الشكوك حول ملكية الأرض فى المستقبل.

٤٨١ ـ وقد حاولت الحكومة تخفيف حدة الموقف من خلال عدة برامج، دون نجاح كبير. ففى خريف ١٩٩٢، عرضت الحكومة ضمان القروض لتمويل تكاليف الزراعة، ولكنها لم تقدم أى دعم لسعر الفائدة، وطلبت من المنتجين تسديد قروضهم فور انتهاء عملية الحصاد، وهو ما أرغمهم على طرح محاصيلهم فى الأسواق فى الوقت الذى تكون فيها أسعارها منخفضة للغاية. وفى مايو/أيار ١٩٩٣، صدر قانون آخر بالموافقة على سعر فائدة منخفض على القروض للمساعدة فى تمويل تكاليف زراعات الربيع. وأرغمت البنوك التى مازالت الحكومة تساهم فيها بنسبة تربو على ٥٠ فى المائة على تقديم هذه القروض بسعر فائدة منخفض. أما بالنسبة لبنوك القطاع الخاص فان هذا البرنامج كان طوعيا. ورغم أن الحكومة هى التى تمول دعم الفائدة، فان البنوك، بما فى ذلك البنوك التى تملكها الدولة، ترددت فى المشاركة فى هذا البرنامج لأن القروض نفسها لم تكن مضمونة.

تأثير الاصلاح الزراعى

٤٨٢ ـ كان التأثير الفورى للاصلاح الزراعى هو اغراق بلغاريا فى كساد عميق. فقد انخفض الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ١٧ فى المائة عام ١٩٩١، ثم بنسبة ١٠ فى المائة أخرى فى عام ١٩٩٢. وبقى عليها دين خارجى كبير، يقدر بنحو ١٣٫٥ مليار دولار، من عهد ماقبل الاصلاح. وبالاضافة الى ذلك فقد تعرضت بلغاريا بالذات لأضرار كبيرة بسبب انهيار تجارتها الهامة مع الاتحاد السوفييتى السابق، وفرض حظر تجارى على العراق ثم بعد ذلك الصرب ومونت نيجرو. وارتفعت الأسعار الاستهلاكية بنسبة ٣٤٤٪ عام ١٩٩١، بعد تحرير الأسعار والزيادات الادارية الكبيرة فى أسعار الطاقة فى شهر فبراير/شباط. وأمكن كبح جماح التضخم قليلا فى عام ١٩٩٢، وان ظل عند نسبة مرتفعة هى ١١٠ فى المائة. وكانت البطالة تقدر فى عام ١٩٩٢ بنسبة ١٥ فى المائة، مقابل ١١٫٧ فى المائة عام ١٩٩١ و١٫٦ فى المائة عام ١٩٩٠.

٤٨٣ ـ التأثير على الزراعة : منذ عام ١٩٩٠، كانت هناك تعديلات ملموسة فى جانب العرض فى قطاعى المحاصيل والثروة الحيوانية. فقد تدهورت الزراعة فى بلغاريا من حيث نسب التبادل التجارى، كما حدث لغيرها من بلدان أوروبا الوسطى، فارتفعت أسعار المستلزمات الزراعية بما يتراوح بين أربع مرات وثمانى مرات فى عام ١٩٩١، بينما ارتفعت أسعار الانتاج الى الضعف فقط. وازداد الأمر سوءا بفعل الشكوك التى أحاطت باعادة تمليك الأراضى وتصفية التعاونيات. وكان من بين العوامل الرئيسية الأخرى التى أضرت بالزراعة انهيار أسواق الاتحاد السوفييتى السابق.

٤٨٤ ـ وكانت أهم التعديلات فى قطاع الثروة الحيوانية. فبين عامى ١٩٨٩ و١٩٩٢، انخفض مجموع الأبقار بنسبة ٣٨ فى المائة، والخنازير بنسبة ٣٨ فى المائة، والدواجن بنسبة ٥١ فى المائة. وأصبح الانتاج الحيوانى غير مربح بدرجة كبيرة، حيث ارتفع ثمن الأعلاف، فى الوقت الذى اجتمعت فيه سياسات الحكومة مع انخفاض الطلب الاستهلاكى ليضغطا على أسعار المنتجين. وكانت المشكلة أسوأ ماتكون فى مجمعات الخنازير والدواجن التى تملكها الدولة، والتى مازالت تعتمد على الأعلاف المركبة باهظة الثمن. أما المربين من القطاع الخاص فقد أسرعوا بتعديل أساليب التغذية لتتمشى مع الواقع الاقتصادى الجديد، حيث قدموا لحيواناتهم أعلافا من الحبوب التى أنتجوها بأنفسهم.

٤٨٥ ـ كما تأثرت أوضاع الثروة الحيوانية تأثرا خطيرا بتصفية التعاونيات. وتضررت الأبقار بالذات أكثر من غيرها فى هذه العملية لأن العدد الأكبر من الأبقار كان يربى فى مزارع تعاونية أكثر منه فى مزارع حكومية. وأول الموجودات التى يتم التخلص منها عند تصفية التعاونيات هى الحيوانات نفسها. ونتيجة لذلك، فقد وجد عدد كبير من الأفراد أنفسهم وهم يتملكون بقرتين أو ثلاثا. وعجز أغلب هؤلاء الملاك الجدد عن تدبير مكان أو علف مناسبين لهذه الأبقار. وفى نفس الوقت، ظلت مرافق تربية الحيوانات الضخمة فى التعاونيات مهجورة. وكانت النتيجة هى تصفية القطعان بصورة شبه تامة.

٤٨٦ ـ أما فى قطاع المحاصيل فقد كانت التغييرات أقل وضوحا. فقد انخفضت غلة الحبوب نتيجة انخفاض استخدام المدخلات الزراعية، وغرس بذور ذات نوعية منخفضة، بالاضافة الى الجفاف الذى حدث والتأخير فى عمليات الغرس. والمفروض أن تعود مساحات القمح التى انخفضت فى موسم ١٩٩٢/١٩٩٣ الى مستوياتها السابقة فى موسم ١٩٩٣/١٩٩٤، رغم استمرار انخفاض أسعار القمح.

٤٨٧ ـ أما بالنسبة لمساحات الذرة، فمن المنتظر أن تنخفض بصورة كبيرة فى موسم الربيع، بعد الزيادة التى حققتها فى موسم ١٩٩٢/١٩٩٣. ويرجع السبب الرئيسى فى الانخفاض المتوقع الى أن زراعة بذور عباد الشمس أثبتت أنها أكثر ربحية. فأسعار

هذه البذور أعلى من الذرة، بالاضافة الى أن نبات عباد الشمس نفسه أسهل فى زراعته. وقد تعرضت بلغاريا الى عدة نوبات جفاف، الأمر الذى أدى الى تفاوت شديد فى غلات الذرة. فقد جرت العادة على زراعة الذرة فى بلغاريا فى المساحات المروية. ومع الارتفاع الشديد فى تكاليف المياه وخدمات الرى، أحجم المزارعون عن زراعة الذرة.

٤٨٨ ـ أما بالنسبة لانتاج الخضر والفاكهة فقد كانت الصدمة أقوى نتيجة مرحلة التحول. فأكثر من نصف انتاج بلغاريا من الخضر والفاكهة يذهب الى التصنيع، وكانت تصدر ٨٠ فى المائة من هذا الانتاج المصنع الى الخارج، أغلبها الى الاتحاد السوفييتى السابق. وبعد ضياع الأسواق السوفييتية، أصبحت هذه المصانع تعمل بعشر طاقتها السابقة فقط، الأمر الذى أدى الى الانهيار الفعلى لتسويق الخضر والفاكهة. ومن أوضح نتائج هذا الوضع أن انتاج الخضر قد انخفض بنسبة ٣٦ فى المائة فيما بين ١٩٨٩ و١٩٩٢، بينما انخفض انتاج الطماطم وحدها فى تلك الفترة بنسبة ٥٣ فى المائة.

٤٨٩ ـ أما التأثير السلبى على انتاج الفاكهة، فكان أقل وضوحا، وان كان من المتوقع أن يظهر الاتجاه السلبى الشديد فى عامى ١٩٩٣ و١٩٩٤. فأغلب أراضى البساتين، تقع فى الجزء الجنوبى من بلغاريا، حيث كانت عملية اعادة تمليك الأراضى تسير بوتيرة سريعة. ولكن ملاك هذه الأراضى الجديدة لايملكون الأموال اللازمة لاستخدام المستويات المثلى من المبيدات الحشرية أو الرى.

توقعات وقضايا السياسات

٤٩٠ ـ ربما استغرق الأمر وقتا طويلا قبل أن يأخذ هيكل الزراعة فى بلغاريا شكلا واضحا. فالأمر يحتاج الى مجموعة كاملة من المؤسسات لمساعدة مزارعى القطاع الخاص الجدد. وفى نفس الوقت، فان الحكومة تعانى من الضغوط الناجمة عن الآثار السلبية قصيرة الأجل لعملية الاصلاح، والتى تدفعها الى التقليل من سرعة الاصلاح والى تنفيذ سياسات للتدخل. فبامكان الزراعة فى بلغاريا أن تصبح موردا جيدا للعملة الصعبة بتصدير انتاجها، ولكن هناك عقبات هائلة تقف فى طريق ذلك.

٤٩١ ـ ومن بين القضايا الملحة، القضية المتشابكة لاعادة تمليك الأرض وتصفية التعاونيات. فهناك خوف من أن يؤدى الاندفاع فى تنفيذ القانون الحالى الى اعادة الهيكل الزراعى فى بلغاريا الى ماكان عليه قبل الحرب العالمية الثانية، أى أن تسيطر عليه المزارع الصغيرة. فمتوسط مساحة قطع الأراضى الجديدة على مستوى البلد ككل يتراوح بين ٥ر٠ و٧ر٠ هكتار. والمتوقع أن يلجأ أغلبية الملاك الجدد فى المستقبل العاجل الى تشكيل تعاونيات انتاج طوعية جديدة وصغيرة، تسمح بتجميع هذه الأراضى ذات المساحات الصغيرة. أما على المدى الطويل، فان مشكلة المساحات الصغيرة سوف تختفى مع ظهور أسواق للأراضى.

ولكن هناك مايحول دون كفاءة مثل هذه الأسواق، نظرا لعدم وجود المؤسسات اللازمة للتمويل، وتقديم خدمات الوساطة، ومسح الأراضى وتسجيلها، بالاضافة الى عدم وجود نظام للمعلومات. كما أن بيع الأراضى يتسم بالبطء نظرا لانخفاض ربحية الزراعة فى الوقت الحاضر.

٤٩٢ ـ كما أن تصفية التعاونيات يخلق جوا من الشك العميق. فقد كانت هناك صعوبات فنية تتعلق بتقييم وصولها، ونزاعات قضائية، فيما يتعلق بتخصيص أصولها لملاكها السابقين ولأعضاء التعاونيات. ووجهت اتهامات الى مجالس التصفية بعدم الكفاءة والاهمال، الأمر الذى أدى الى ضعف عمليات الاستعداد لغرس البذور وتأخير عملية الزراعة.

٤٩٣ ـ وكانت التعاونيات فى الماضى هى المسؤولة عن العديد من الخدمات الضرورية للزراعة، مثل صيانة شبكات الرى وضمان الكشف على سلامة الانتاج عند تسويقه. وبالاضافة الى ذلك، فقد كانت هذه التعاونيات هى قناة التسويق الأولى أمام القطاع الخاص. ومع تصفية هذه التعاونيات، لم تنشأ قنوات بديلة لتقديم مثل هذه الخدمات. كما أن الشبكات الموجودة غير كافية لتقديم الخدمات الارشادية لمساعدة منتجى القطاع الخاص على اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالانتاج، أو البحث عن أسواق بديلة، أو تشكيل تعاونيات جديدة لتدير شبكات الرى أو لتقدم الخدمات البيطرية أو غير البيطرية.

٤٩٤ ـ وتملك بلغاريا الامكانيات التى تسمح لها بأن تحقق فائضا فى انتاج القمح والمنتجات الحيوانية. ولكن ظروف الأسواق العالمية قد لاتجعل من السهل على بلغاريا أن تتوسع فى صادراتها. فحتى فى عام ١٩٩٠، كان الاتحاد السوفييتى السابق هو أكبر مشتر للحبوب البلغارية (التى اشتراها بترتيبات مقايضة مقابل النفط والغاز الطبيعى) . وربما تعين على بلغاريا أن تواصل اعتمادها على هذا السوق، باعتباره أكبر مشتر لقمحها ومنتجاتها الحيوانية، كما أن هذه الصادرات ستعتمد اعتمادا شديدا على التطورات فى جمهوريات الاتحاد السوفييتى. فاذا بدأت الدخول هناك ترتفع، فان الأسواق ستتسع بدورها. ومن ناحية أخرى، فاذا نجح الاصلاح الاقتصادى فى الاتحاد الروسى وأوكرانيا وكازاخستان، فمن الممكن لهذه الدول أن تتحول الى منافس خطير لبلغاريا فى أسواق القمح العالمية.

٤٩٥ ـ وبالاضافة الى ذلك فان الخضر والفاكهة، وهى مورد رئيسى آخر لايرادات التصدير، أضيرت من انهيار أسواق الاتحاد السوفييتى السابق. فصادراتها من الطماطم الطازجة والطماطم المقشورة المعلبة، والتفاح، انخفضت الى كسر ضئيل من مستوياتها السابقة. أما صادراتها من الطماطم المبكرة، وطماطم الصوب، والفلفل الأخضر، فقد احتفظت بمستواها، حيث يذهب أغلبها الى ألمانيا والنمسا، وأحيانا الى بولندا وجمهورية تشيكوسلوفاكيا السابقة وجمهورية يوغوسلافيا السابقة. ومن الممكن العثور على أسواق جديدة للخضر المزروعة فى الصوب. ولكن هذا الاحتمال تواجهه صعوبات يتعرض لها

القطاع فى الوقت الحاضر. فالصوب نفسها توزع على القطاع الخاص، وتواجه نفس المتاعب المالية التى تواجهها الشركات الحكومية. وليس بالمستغرب على الاطلاق أن تنتهى بعض الصوب الى خرابات أو الى أن يهجرها أصحابها.

٤٩٦ ـ أما الصناعة التحويلية فهى فى حالة يرثى لها. فالمصانع متخلفة تكنولوجيا، وتعمل بأقل من طاقتها بكثير، وتحتاج الى ضخ رؤوس أموال هائلة للتجديد اللازم لتحقيق معايير الجودة التى تتطلبها الأسواق الغربية.

رومانيـــا

نظـرة عامة على القطـاع الزراعى

٤٩٧ ـ تمثل الزراعة ١٩ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى لرومانيا فى عام ١٩٩١، وتستوعب ٢٩ فى المائة من القوى العاملة. وأهم محاصيلها الحبـــــوب، حيث تغطى مساحات القمح والذرة نحو ثلث الأراضى الزراعية فى البلاد. وكان متوسط الانتاج خلال الفترة الواقعة بين عامى ١٩٨٦ـ١٩٩٠ من القمح هو ٣ر٧ مليون طن، بينما كان انتاج الذرة يصل الى ٨ر٩ مليون طن فى المتوسط. ومن بين المحاصيل الأخرى الهامة البذور الزيتية، حيث وصل انتاج بذور عباد الشمس الى ٠٠٠ ٧٠٠ طن فى المتوسط خلال الفترة المذكورة، بينما ثبت انتاج فول الصويا عند ٠٠٠ ٣٠٠ طن تقريبا فى السنة. وأهم انتاج الثروة الحيوانية هو لحوم الخنازير.

٤٩٨ ـ وكانت رومانيا لفترة من الوقت مصدرا صافيا كبيرا للمنتجات الزراعية، حيث كانت تصدر كميات كبيرة من القمح، والذرة فى بعض السنوات. ومن بين أهم الصادرات الأخرى: المنتجات الحيوانية، وزيت عباد الشمس، والخضر والفاكهة. وطوال أغلب فترة الحكم الشيوعى، كانت رومانيا تستورد كميات كبيرة من فول الصويا، والذرة فى بعض السنوات. ولكن سعى الحكومة فى السنوات الأخيرة من الحكم الشيوعى الى تثبيت الدين الخارجى أدى الى انخفاض شديد فى وارداتها من الأعلاف والى زيادة كبيرة فى صادراتها الزراعية. وكانت النتيجة هى نقص حاد فى أغلب الأغذية الأساسية فى الداخل.

٤٩٩ ـ وكان الهيكل الزراعى السائد فى رومانيا أثناء الحكم الشيوعى هو مزارع الدولة والمزارع التعاونية. وكانت مزارع الدولة تصل فى متوسطها الى ٠٠٠ ٥ هكتار، وتغطى ٢٠ فى المائة من الأراضى الزراعية و١٦ فى المائة من الأراضى الصالحة للزراعة. وكانت هذه المزارع مؤسسات مملوكة للدولة، يعمل عمالها كموظفين. أما المزارع التعاونية فكانت مساحتها ٠٠٠ ٢ هكتار فى المتوسط. وكان للعاملين فيها ووضع "الأعضاء" لا الموظفين

كما أن دخلهم كان يرتبط نظريا بأداء التعاونية. أما من الناحية العملية، فلم يكن هناك فارق كبير فى تشغيل وادارة هذين النوعين من المزارع. ومع ذلك، فان تحويلهما الى القطاع الخاص يتم بطريقتين مختلفتين.

٥٠٠ ـ ومع ذلك، فقد كان هناك قطاع خاص بصورة ملموسة أثناء الحكم الشيوعى. فقد ظل ٩ فى المائة تقريبا من الأراضى الزراعية تحت يد القطاع الخاص، ولو أن هذه الأراضى كانت فى اغلبها فى المناطق الجبلية ولم يكن نظام الزراعة الجماعية على نطاق كبير يناسبها. وهناك نسبة ٨ فى المائة أخرى من الأراضى الزراعية كانت مقسمة بمساحات نصف هكتار ومخصصة لأعضاء التعاونيات الزراعية ليستخدموها كأفراد. وقد ساهم القطاع الخاص بما يقرب من ٤٠ فى المائة من انتاج اللحوم والفاكهة والخضر.

اصـــلاح السياســـات

٥٠١ ـ اذا قارنا مرحلة التحول فى رومانيا بغيرها فى دول أوروبا الوسطى، فسنجد أنها تتسم بدرجة كبيرة من التدرج والحذر فى محاولة لحماية السكان والحد من الكساد الذى قد يسببه الاصلاح الهيكلى.

٥٠٢ ـ أسعار التجزئة : حدثت أول جولة من جولات تحرير الأسعار فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٠، عندما ألغيت الأسعار الجبرية على جميع المنتجات باستثناء قائمة تحتوى على ٢٢ سلعة من السلع الضرورية، حددت أسعارها بمعرفة الحكومة، وحصلت على دعم منها. وبذلك ظلت أسعار الأغذية الأساسية مع مواد الطاقة والمواصلات تحت نظام الأسعار الجبرية. واتخذت سلسلة من الاجراءات خلال عامى ١٩٩١ و١٩٩٢ رفعت الحد الأقصى للأسعار الادارية، وخفض دعم الأغذية الذى كان يدفع للمصانع التى تقوم بتجهيزها لتغطية خسائرها بسبب الحد الأقصى لأسعار البيع بالتجزئة، كما خفضت قائمة المنتجات التى تحدد أسعارها القصوى. وابتداء من سبتمبر/أيلول ١٩٩٢، اقتصر تحديد الحد الأقصى للأسعار رسميا على الخبز والزبد والألبان ومسحوق اللبن.

٥٠٣ ـ وفى أول مايو/أيار ١٩٩٣، ألغى الحد الأقصى لأسعار البيع بالتجزئة رسميا، مما أدى الى ارتفاع أسعار الخبز ٤ أمثال ماكانت عليه ورغم ذلك فقد ظل الدعم مستمرا بالنسبة للحم البقرى ولحوم الخنازير والدواجن والألبان. ويدفع هذا الدعم الى المصانع الحكومية التى تحترم الحد الأدنى للأسعار التى تحددها الحكومة تسليم المزرعة.

٥٠٤ ـ أسعار المنتجين : تحررت الأسعار فى أسواق الفلاحين بُعيد ثورة ١٩٨٩ مباشرة. ولكن الحكومة حددت سعرا أدنى للسلع الأساسية لابد أن تدفعه جميع المؤسسات الحكومية المشترية. وقد رفعت هذه الأسعار عدة مرات، ولكنها لم ترتفع، بصورة عامة، بنفس معدل التضخم. وفى أول مايو/أيار ١٩٩٣، كانت الأسعار الدنيا للقمح والذرة ولحوم الخنازير

والأبقار والدواجن والألبان مازالت سارية. ومازال الاحتكار الفعلى للشركات الحكومية المشترية يميل الى الابقاء على الأسعار قريبة من حدودها الدنيا. وقد كان التحول نحو القطاع الخاص بطيئا فى القطاع الادارى، ولايجد المنتجون أمامهم فرصا متعددة للبيع لغير الجهات الحكومية المشترية. فانخفاض هامش ربح الشركات الحكومية وسهولة حصولها على الدعم الحكومى يسمح لها بتقديم المستلزمات الزراعية والتمويل للمزارعين، مقابل ابرام عقود معهم للشراء الآجل، ولكن ذلك أدى الى اقامة عراقيل فعلية أمام دخول وكالات من القطاع الخاص الى أسواق التوريد والتسويق الزراعى.

٥٠٥ ـ السياسات التجارية : كان أول عمل تقوم به الحكومة بعد الثورة هو فرض حظر على جميع الصادرات الزراعية والغذائية، لتعدل بذلك عن سياساتها السابقة لتحقيق أكبر قدر من الصادرات بصرف النظر عن تأثير ذلك على المعروض من الأغذية داخل البلاد. وفى الوقت نفسه سمحت باستيراد المستلزمات الزراعية الرئيسية. وكانت عملية الاستيراد ممكنة فى البداية بفضل احتياطيات العملات الصعبة التى تكونت فى السنة السابقة.

٥٠٦ ـ وفى عام ١٩٩١، تحررت أغلب الصادرات والواردات، وان كان قد فرض حظر على تصدير الكثير من المنتجات الزراعية وفرضت حصص على بعضها الآخر. وخفضت عملة البلاد، وأصبح من الممكن تحويلها بصورة جزئية، كما سمح بمزادات العملات الصعبة، وألغى احتكار الدولة للتجارة الخارجية. وابتداء من يناير/كانون الثانى ١٩٩٢، أصبح من حق المصدرين الاحتفاظ بدخولهم من العملات الصعبة.

٥٠٧ ـ واعتبارا من ٣١ /١٩٩٣/٥، ألغى الحظر على تصدير المنتجات الزراعية، باستثناء القمح والزبد. وفرضت تعريفات مرتفعة الى حد ما على الواردات الزراعية، وان كانت هذه التعريفات تلغى فى أحيان كثيرة بالنسبة "لواردات الطوارىء" كاجراء لمعاجلة نقصها الملموس.

٥٠٨ ـ تحويل المؤسسات غير الزراعية الى القطاع الخاص : بدأ التحول نحو القطاع الخاص على نطاق صغير فى شهر فبراير/شباط ١٩٩٠، عندما ووفق على قرار يسمح بقيام أعمال خاصة تستخدم عددا من العمال يصل الى ٢٠ عاملا. وفى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٠ صدر قانون الشركات التجارية ليلغى معظم القيود على انشاء أى أعمال خاصة جديدة. ومنذ ذلك التاريخ سمح بتأجير القصور المملوكة للدولة. وعندما انتهى عام ١٩٩٢، كانت هناك أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ شركة من شركات القطاع الخاص خارج القطاع الزراعى (تشمل الشركات الخاصة الجديدة والوحدات التى تملكها الدولة والتى تدار بمعرفة القطاع الخاص) يعمل فيها نحو ١٫٤ مليون شخص.

٥٠٩ ـ أما عملية التحول نحو القطاع الخاص على نطاق واسع فقد بدأت بقانون صدر فى أغسطس/آب ١٩٩٠ لاعادة تنظيم جميع المؤسسات الحكومية وتحويلها اما الى شركات تجارية تحتفظ فيها الحكومة بجميع الأسهم على أن تتحول بعد ذلك الى القطاع الخاص، أو الى مؤسسات الادارة الذاتية التى تحتفظ الحكومة بملكيتها. ومن الناحية النظرية فالمفروض أن تكون مؤسسات الادارة الذاتية فى الصناعات الاستراتيجية (الدفاع والطاقة والتعدين والمرافق العامة). وفى أغسطس/آب ١٩٩١ صدر قرار آخر ينص على تحويل الشركات التجارية المملوكة للدولة الى القطاع الخاص خلال ٧ سنوات. وأنشأ القانون لهذا الغرض خمسة صناديق للملكية الخاصة، تملك ٣٠ فى المائة من أسهم الشركات التجارية، وصندوقا للملكية العامة يملك ٧٠ فى المائة من الأسهم، على أن يقوم صندوق الملكية العامة بوضع وتنفيذ برامج سنوية للتحول نحو القطاع الخاص بحيث تنتهى هذه العملية خلال سبع سنوات. أما الصناديق الخمسة للملكية الخاصة فهى عبارة عن شركات مساهمة يملك المواطنون الرومانيون شهادات بأسهمها. والمفترض أن تبحث هذه الشركات عن وسائل تسمح لحاملى الأسهم باستبدال الشهادات التى يحملونها بأسهم فعلية فى الشركات نفسها.

٥١٠ ـ ومازالت عملية التحول نحو القطاع الخاص نفسها فى مراحلها الأولى. وفى قطاع الزراعة، فان برامج التحول على نطاق واسع ستطبق على المزارع الحكومية والشركات فى المجالين الادارى والفنى، بما يؤثر على ٢٠٠٠ شركة تجارية تقريبا. وهناك ٥٠٠ شركة من هذه الشركات معروضة فى عام ١٩٩٣ لتحويلها الى القطاع الخاص.

٥١١ ـ اعادة تمليك الأراضي : بدأت عملية اعادة توزيع الأراضى بعدالثورة بشكل تلقائى،حيث انحلت التعاونيات وقسم أعضاؤها أصولها فيما بينهم. وصدر قانون الأراضى فى فبراير/شباط ١٩٩١، ليقرر أنه من حق أعضاء التعاونيات الذين ساهموا بأراض وكذلك من لم يساهم منهم، فى الحصول على مساحات من الأراضى بحد أقصى ١٠ هكتارات، بحسب مساحة الأرض المتوفرة. وفى المناطق التى تتوافر فيها مساحات كبيرة من الأراضى، يمكن منح قطع مساحتها ١٠ هكتارات للأسر المعدمة من المناطق الأخرى، ويصبح على هذه الأسر أن تستوطن فى هذه الأرض وأن تزرعها. ولمعظم المواطنين حرية بيع وشراء الأراضى، على ألا يمتلك أى فرد أكثر من ١٠٠ هكتار. فهناك حظر على الملاك الجدد الذين لم يملكوا أراض فى الماضى، ان يبيعوا أراضيهم الجديدة قبل ١٠ سنوات. وللأجانب أن يرثوا الأرض، على أن يبيعوها خلال سنة.

٥١٢ ـ ولايحق للملاك السابقين، الذين تدخل أراضيهم ضمن مزارع الدولة، استعادة هذه الأراضى. وبدلا من ذلك، أعطيت أسهم فى المزارع الحكومية للملاك الذين صودرت أراضيهم لمصلحة المزارع الحكومية، والبالغ عددهم ١٧٦٠٠٠ مالك.

٥١٣ ـ وقد سارت عملية اعادة تمليك الأراضى فى رومانيا بصورة أسرع منها فى أى بلد آخر من بلدان وسط أوروبا. فبحلول شهر يونيو/حزيران ١٩٩٣، كان ٩٠ فى المائة من المطالبين قد تسلموا أراضيهم. وزادت مساحاتالأراضى المملوكة للقطاع الخاص من ٤ر١ مليون هكتار فى ١٩٨٩ الى ٣ر١٠ مليون هكتار فى ١٩٩١، وأصبحت تمثل الآن أكثر من ٩٠ فى المائة من مساحة الأراضى الزراعية فى رومانيا (٨٠ فى المائة من مساحة الأراضى الصالحة للزراعة). ومع ذلك فقد تسببت هذه العملية فى العودة بالهيكل الزراعى الى ماكان عليه قبل الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الأغلبية للحيازات الصغيرة. فمتوسط الحيازات الجديدة التى يملكها القطاع الخاص لايزيد عن هكتارين، وفى أغلب الأحيان تكون هذه المساحة مكونة من قطعتين أو أكثر غير متجاورة، وهى أيضا احدى سمات الهيكل الزراعى فى رومانيا قبل الحرب العالمية الثانية. وقد كان لهذه العودة الى الهيكل الزراعى القائم على حيازات صغيرة أثره السلبى الشديد فى الأجل القصير على أداء رومانيا فى المجال الزراعى.

٥١٤ ـ أما على المدى الطويل، فقد تؤدى سوق الأراضى الى تجميع هذه الحيـــــــازات وعملية البيع أو نقل الملكية تحتاج الى أن يثبت البائع أنه المالك الأخير للأرض، ولكن عملية اصدار صكوك الملكية كانت بطيئة للغاية. فمن بين ٥ ملايين مالك جدد، لم تصدر صكوك الملكية لأكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ منهم حتى منتصف عام ١٩٩٣. وتتوقع الحكومة أن تصدر صكوكا لنحو ٠٠٠ ٧٠٠ آخرين فى عام ١٩٩٣، وأن ٨٠ فى المائة من هؤلاء الملاك الجدد سيحصلون على صكوك ملكيتهم حتى عام ١٩٩٥. وبالاضافة الى ذلك فان الراغبين فى شراء الأراضى يجدون صعوبة كبيرة فى الحصول على تمويل. كما أن رهن العقارات يتم بأسعار فائدة مرتفعة، على أن تسدد قيمة الرهن خلال خمس سنوات.

٥١٥ ـ ومن بين المشكلات الخطيرة التى يواجهها الملاك الجدد، عدم وجود الآلات المناسبة فأغلب المحاريث الموجودة فى البلد مازالت ملك محطات الآلات الحكومية. فهذه المحطات التى يبلغ عددها ٦١١ محطة تملك ٠٠٠ ٧٠ جرار و٠٠٠ ٢٧ آلة حصاد ودراسة، فى الوقت الذى لايملك فيه القطاع الخاص أكثر من ٠٠٠ ٣٦ محراثا. وقد وضعت الحكومة برنامجا للقروض الميسرة، يقدم قروضا بأسعار فائدة منخفضة الى الراغبين فى شراء محاريث من المحطات الحكومية. ولكن الواقع أن الكثير من المحاريث الحالية كبيرة جدا بحيث لاتصلح للعمل فى المزارع الخاصة الصغيرة.

٥١٦ ـ <u>تكوين تعاونيات جديدة</u> : شجعت الحكومة المزارع الخاصة الجديدة على الانضمام الى جمعيات تعاونية، وذلك تلافيا للآثار السلبية لتفتيت الأراضى. وهناك نوعان من الجمعيات : مجموعات منظمة تنظيما هزيلا تتراوح بين الجمعيات الأسرية الصغيـــرة (وهى تضم عادة ثلاث أو أربع أو خمس أسر) الى الجمعيات الأكبر التى تظل تجمعات

غير رسمية، ثم الجمعيات التعاونية المنظمة بصورة رسمية والمسجلة قانونا. وتسمح هذه الجمعيات بتجميع الأراضى المتجاورة وزراعتها بصورة مشتركة. وفى أحيان كثيرة، ينضم المزارع الواحد الذى يملك عدة قطع غير متجاورة الى جمعيتين أو أكثر من هذه الجمعيات.

٥١٧ ـ الائتمان الزراعى : اتخذت الحكومة عدة مبادرات لمساعدة المزارعين فى الحصول على قروض، الأمر الذى مازال يشكل صعوبة بالنسبة لأغلبهم. فأسعار الفائدة السائدة فى السوق والبالغة ٧٠ فى المائة أو أكثر تعتبر عائقا أمام أغلب المنتجين، نظرا لمعدل الزيادة المتواضع بالنسبة للأسعار الزراعية. وأغلب القروض الزراعية تقدم عن طريق البنك الزراعى. وقبل الثورة، كان البنك الزراعى يتعامل مع ٠٠٠ ١٠ عميل فقط، ارتفعوا الآن الى ٠٠٠ ١٥٠ عميل. وأصبح البنك أكثر استقلالية عن البنك الوطنى لرومانيا، اذ لم يعد يعتمد فى موارده على هذا البنك الوطنى بأكثر من ٢٧ فى المائة. ولكن ٨٠ فى المائة من قروض البنك الزراعى هى قروض قصيرة الأجل، و٦٠ فى المائة منها تقدم الى شركة الحبوب الرومانية، وهى شركة حكومية. كما يشرف البنك الزراعى على برنامج للقروض الميسرة بالنيابة عن البنك الوطنى لرومانيا. وتقدم هذه القروض بفائدة نسبتها ١٥ فى المائة، ويمكن للمنتجين استخدامها فى شراء مستلزماتهم. ولكن الطلب على هذه القروض يفوق كثيرا المعروض منها: فالبرنامج لديه ٢٣ مليار لاى "العملة الرومانية" بينما بلغت قيمة الطلبات المقدمة ٢٥٠ مليار لاى.

تأثير الاصلاح الزراعـــى

٥١٨ ـ تعرضت رومانيا لانخفاض معظم مؤشراتها الاقتصادية، بدرجة لاتقل عما حدث لأغلب بلدان أوروبا الوسطى الأخرى. فقد انخفض الناتج الاجمالى المحلى بنسبة ١٤ فى المائة عام ١٩٩١، ثم بنسبة ١٥ فى المائة فى ١٩٩٢. وزادت معدلات التضخم من ١٦١ فى المائة عام ١٩٩١ الى ٢١٠ فى المائة عام ١٩٩٢. كما ارتفعت البطالة من ٢ر٧ فى المائة فى ١٩٩١ الى ٦ فى المائة عام ١٩٩٢، وما زالت تواصل ارتفاعها.

٥١٩ ـ التأثير على الزراعة : انخفض الانتاج الزراعى بنسبة ١٤ فى المائة فى عام ١٩٩٢ نتيجة للارتباك الذى حدث فى توزيع الأراضى، وانخفاض استخدام المدخلات، بالاضافة الى الجفاف الشديد الذى حدث فى صيف ١٩٩٢. وقد سجلت أغلب المحاصيل والمنتجات الحيوانية انخفاضا فى انتاجها. ووصل الخفض التجميعى فى الانتاج الزراعى فيما بين عامى ١٩٨٩ و١٩٩٢ الى ٢٥ فى المائة.

٥٢٠ ـ وانخفض الانتاج الكلى للحبوب عام ١٩٩٢ بنسبة ٣٨ فى المائة، حيث انخفضت المساحة المزروعة بالقمح من ٢ر١ مليون هكتار الى ١ر٥ مليون هكتار، وانخفض انتاجه بنسبة ٤٢ فى المائة. وكان القمح أقل تأثرا بالجفاف الذى حدث فى الصيف، اذ لم تقل الغلة الا بصورة طفيفة عن مثيلتها فى ١٩٩١، وانما تأثر بصورة كبيرة بالارتباك الذى حدث بسبب اعادة توزيع الأراضى. أما الذرةفقدتضررت بصورة شديدة من الجفاف، وانخفض انتاجها بنسبة ٣٥ فى المائة. وقد زادت المساحات المزروعة بنحو الثلث، اذ سعى منتجو القطاع الخاص الجدد الى زراعة الأعلاف اللازمة لحيواناتهم، ولكن غلة هذه الأعلاف انخفضت بنسبة ٥٠ فى المائة.

٥٢١ ـ وتعرض انتاج البذور الزيتية الى تغييرات هيكلية كبيرة. فقد زادت المساحة المزروعة بعباد الشمس بنسبة ٥٦ فى المائة فيما بين عامى ١٩٩٠ و١٩٩٢، بينما انخفضت المساحة المزروعة بفول الصويا بنسبة ١٣ فى المائة فى نفس الفترة. وكما حدث فى بلغاريا، فقد وجد منتجو القطاع الخاص أنه من الأسهل لهم زراعة عباد الشمس، بالاضافة الى أنه أكثر مقاومة للجفاف. وقد حاولت الحكومة الشيوعية أن تزيد من انتاج فول الصويا لتقترب من الاكتفاء الذاتى فى انتاج الأعلاف، ولكن غلة هذا النبات ظلت على انخفاضها. وبمجرد أن تحرر المنتجون من سيطرة الحكومة، لم يعودوا يهتمون بزراعة فول الصويا.

٥٢٢ ـ وربما انتهت الآن الآثار السلبية التى حدثت فى البداية نتيجة اعادة توزيع الأراضى. فالمساحة المزروعة بالقمح فى ١٩٩٣/١٩٩٤ تقدر الآن بنحو ٣ر٢ مليون هكتار، أى أنها عادت الى مستوياتها السابقة. ومن المتوقع أن تقترب المساحة المزروعة بالذرة مما كانت عليه فى العام الماضى، وأن تفوق مساحات عباد الشمس مثيلاتها فى العام الماضى.

٥٢٣ ـ وتعرض قطاع الثروة الحيوانية فىرومانيا لاضطرابات شبيهة بتلك التى حدثت فى بلغاريا. فقد انخفضت قطعان البقر، حيث يصعب تربيتها فى مزارع القطاع الخاص الصغيرة، أكثر من غيرها، اذ وصلت نسبة انخفاضها الى ٣١ فى المائة فيما بين عامى ١٩٩٠ و١٩٩٢. وانخفضت أعداد الخنازير بنسبة ١٦٪ فى تلك الفترة، نظرا لعجز رومانيا عن استيراد كميات كافية من الذرة وكسب فول الصويا. وانخفض انتاج الألبان فى نفس الفترة بنسبة ١٤ فى المائة.

التوقعات وقضايا السياسات

٥٢٤ ـ ربما كانت رومانيا تعانى من أسوأ اضطرابات اذا قورنت بغيرها من دول وسط أوروبا، باستثناء ألبانيا. فرومانيا، التى كانت يوما من الأيام من أكبر مصدرى الحبوب، اضطرت الى استيراد أكثر من مليون طن من الحبوب فى أعوام ١٩٩٠ و١٩٩١ و١٩٩٢، وهو

مؤشر على مدى ضخامة المشكلات التى تواجهها. وفى نفس الوقت، فان التضخم مازال مرتفعا، والتحول نحو القطاع الخاص على نطاق واسع يسير ببطء شديد، ويبدو أن الحكومة أكثر ترددا من الحكومات الأخرى فى هذه المنطقة فى تنفيذ عمليات الاصلاح بالكامل. ورغم ذلك، فان هذا المنهج الذى يتسم بالحذر لم يقى رومانيا من الاضطرابات، ولا من تأثير الركود الفورى الحاد الذى تعرضت له غيرها من بلدان الاقليم التى نفذت عمليات اصلاح مماثلة.

٥٢٥ ـ مازال بمقدور رومانيـــــا أن تصبـــح مصدرا كبيرا للعديد من المنتجات الزراعية، ولكن تحقيق ذلك يتوقف على أن تنفذ الحكومة برنامجها الاصلاحى بالكامل.

٥٢٦ ـ ولاشك أن رومانيا تجسد المشكلات التى ينطوى عليها التحول السريع نحو القطاع الخاص دون اقامة البنى التنظيمية اللازمة لدعم القطاع الخاص الناشىء. ومن الواضح أن من أهم الضرورات الاسراع بعملية منح صكوك الملكية للذين وزعت عليهم الأراضى. فبدون حقوق الملكية الدائمة، لن يستطيع ملاك الأراضى أن يبيعوها ليسهموا بذلك فى تجميع الحيازات.

٥٢٧ ـ ومن الضرورات الأخرى التى لابد منها زيادة تنويع طرق التسويق وتوريد المستلزمات. فما زال معظم عمليات الشراء وتوريد المستلزمات فى يد احتكارات حكومية تتسم بعدم الكفاءة وارتفاع التكاليف، وهى احتكارات تحقق هوامش أرباحها بالابقاء على انخفاض الأسعار التى تدفعها للمنتجين. ومن الممكن أن يساهم انشاء شبكة واسعة من التعاونيات مساهمة كبيرة فى هذا المجال. أما الجمعيات التى تلقى تشجيعا الآن فهى التعاونيات الانتاجية التى تجمع قطع الأراضى المتجاورة، من أجل زراعة أكثر كفاءة. ولكن هذه الجمعيات مازالت تواجه عقبات عندما تتعامـل مـــع موردى المستلزمات الزراعية أو منظمات التوريد. ويبد أن الأمر يحتاج الى تعاونيات للتسويق وتوريد المستلزمات الى جانت تعاونيات الانتاج الحالية.

٥٢٨ ـ كما أن تطوير نظم الارشاد والمعلومات سيلعب دورا ايجابيا فى تحسين آفاق الزراعة الرومانية. فالجهود تبذل الآن لتحسين هيكل نقل المعلومات فيما يتعلق بقنوات التوزيع ومعلومات السوق وتوقعات الانتاج الزراعى.

٥٢٩ ـ ومن الممكن تنمية الزراعة فى رومانيا بازالة القيود المتبقية على التصدير، والتى تصر على الاحتفاظ بأسعار المنتجين منخفضة فتحول دون قيامهم بالتوريد فى النهاية. فاذا أرادت رومانيا تخفيض العجز فى ميزانها التجارى، أو تحويل اتجاهه فليس أمامها الا تشجيع الصادرات. والزراعة هى القطاع الذى يملك أكبر الامكانيات لتوفير فرص التصدير فى المستقبل القريب.

الاتحـــاد الروســـى

حالـــة امـــدادات الأغذيـــة

٥٣٠ ـ زاد الانتاج الزراعى خلال الثمانينات بضعف زيادة السكان، وكان نمو قطاع الثروة الحيوانية بالذات واضحا، ولكن متوسط الدخول زاد بأسرع من زيادة الانتاج الزراعى، الأمر الذى أدى، رغم زيادة متوسط استهلاك الفرد، الى أن يظل الطلب، ولاسيما على المنتجات الحيوانية، أكثر من العرض. وقد أرغم ذلك قادة الاتحاد السوفييتى السابق على أن يضعوا زيادة انتاج الأغذية فى مقدمة جدول أعمال سياستهم الاقتصادية. ولكن عدم كفاءة نظم الانتاج والتسويق، استلزمت دعما كبيرا ومتزايدا، وأوضحت مدى الحاجة الى الاصلاح.

٥٣١ ـ وفى عام ١٩٩٠ اتضح أنه لامفر من الاصلاح، عندما بدأ الانتاج الزراعى فى الانكماش، ليزيد بذلك الخلل بين العرض والطلب، وليلقى مزيدا من الضوء على أوجه القصور الموجودة فى أنظمة التسويق والتوزيع فى البلاد. فقد ظلت حالة الطلب على زيادتها فى عام ١٩٩١، ولكنها تحولت فى العام التالى عندما ارتفعت أسعار الاستهلاك بسرعة، بعد تحريرها جزئيا، الأمر الذى أدى الى انكماش الطلب على الأغذية. وفى حالة المنتجات الحيوانية، كان رد الفعل لدى مصانع التجهيز هو خفض الكميات التى تشتريها من المزارع من اللحوم والألبان بدلا من تخفيض أسعار بيعها. وقد أخفى التوازن الدقيق فى حالة العرض والطلب على الأغذية بشكل عام، انخفاضا ملموسا فى الاستهلاك، ولاسيما استهلاك المنتجات الحيوانية.

٥٣٢ ـ وهناك ظاهرة مصاحبة ربما خففت قليلا من الخلل فى اقتصاد الأغذية، وهى بطء نمو السكان، وهو النمو الذى كان يحدث بنسبة ٧ر٠ فى المائة سنويا حتى أواخر الثمانينات فأصبح من المتوقع أن يكون سلبيا فى ١٩٩٢. وقد ارتبط هذا التغيير بتدهور أوضاع المعيشة والخوف من الشكوك التى تحيط بعمليات التحول الاقتصادى والسياسى الأخيرة.

٥٣٣ ـ وفيما يتعلق بأنماط استهلاك الأغذية، فان التقديرات الرسمية عن الربع الأول من عام ١٩٩٣ تشير الى انخفاض استهلاك الفرد الى أقل من المستوى الذى كان عليه فى الربع الأول من عام ١٩٨٩ (وهو أفضل الأعوام فى السنوات الأخيرة) بنسبة ٢١ فى المائة لمنتجات اللحوم، و٣٤ فى المائة لمنتجات الألبان، و٧ فى المائة للزيوت، و٥ فى المائة لمنتجات الأسماك، و١٣ فى المائة للسكر والحلويات، و٣٢ فى المائة للفاكهة. ومن ناحية أخرى فقد زاد الاستهلاك بنسبة ٢٢ فى المائة لمنتجات الحبوب، و٤ فى المائة للبطاطس، و٨ فى المائة للخضر الأخرى فى الفترة نفسها.

٥٣٤ ـ أما استهلاك البروتين الحيوانى، الذى كان قد انخفض بالفعل قليلا فى عام ١٩٩٠ عن مستويات ١٩٨٩، فيبدو أنه انخفض مرة أخرى فى الفترة ١٩٩١ـ١٩٩٢ بنسبة ٢٠ فى المائة تقريبا. وحلت الأغذية النشوية محل هذا البروتين بصورة جزئية. أما بشكل

عام، فان استهلاك الفرد من السعرات الحرارية انخفض الى مايقرب من مستواه فـــــى السبعينات، وان كانت بعض التقديرات الأخرى تشير الى أنه كان أقل من ذلك بكثير.

٥٣٥ ـ ورغم أنه يبدو أن متوسط المتحصل من الأغذية مازال مرتفعا نسبيا، فان هناك جيوب كثيرة من سوء التغذية بدأت تظهر بين المجموعات السكانية والمناطق المحرومة. فمشكلات الحصول على الأغذية زادت بفعل انخفاض الرقابة على عمليات التسويق الزراعى وعمليات المقايضة بالاضافة الى اختلاف النظم المحلية والاقليمة لتثبيت الأسعار الاستهلاكية أو دعمها بالنسبة لبعض الأغذية (أجاز قرار جمهورى هذا الاجراء الأخير فى ١٩٩٣/٣/٢٧). فقد ظل التفاوت فى الأسعار كبيرا من مدينة الى أخرى، رغم انخفاض هذا الفارق بمرور الوقت ربما نتيجة للعوامل الاقتصادية التى تعمل فى مثل هذه الحالة. وفـــــى نهايـــــة مارس/آذار ١٩٩٣ كان الفارق بين أعلى وأقل سعر للمستهلك فى المدن هو ١ الى ٧٠ بالنسبة للخبز، و١ الى ٣٤ للألبان، و١ الى ١٦ للحم البقرى، و١ الى ١٠ بالنسبة للزيوت النباتية والبطاطس وغيرها من الخضر. وحتى المجموعات السكانية التى تضررت أقل من غيرها من عدم المساواة فى امدادات الأغذية، تعرضت الى تدهور شديد فى كميات أطعمتها.

٥٣٦ ـ ولكن ربما لم تكن الحالة العامة بالسوء الذى تصوره الاحصاءات الرسمية، فهذه الاحصاءات لاتشتمل على الكميات غير المعروفة من الأغذية التى ينتجها القطاع الخاص ويبيعها خارج القنوات الرسمية بصورة قانونية أو غير قانونية.

الانتاج الزراعى فى ١٩٩٢/١٩٩٣

٥٣٧ ـ تشير التقديرات الى أن الانتاج الزراعى قد انخفض بنسبة ٦ فى المائة تقريبا عام ١٩٩٢، مع انخفاض انتاج اللحوم والألبان والبيض بنسب تتراوح بين ١٢ فى المائة و١٥ فى المائة.

٥٣٨ ـ وبالنسبة للمحاصيل، فلم ينتعش منها بصورة ملموسة سوى الحبوب والبقول والبطاطس بعد انخفاضها فى السنة السابقة. فقد زادت مساحة الأراضى المزروعة بالحبوب زيادة طفيفة فى عام ١٩٩٢ لتصبح ٦٢ر٤ مليون هكتار، كما ينتظر أن تزيد مرة أخرى فى عام ١٩٩٣. ومن الأمور التى كان لها تأثير كبير على وفرة الأعلاف، انخفاض المراعى من ٢٨ر٨ مليون هكتار عام ١٩٨٦ الى ٢٣ر٣ مليون هكتار عام ١٩٩٢.

٥٣٩ ـ ومن بين العوامل التى تحد من نمو غلة المحاصيل، تدهور التربة فى الاتحاد الروسى. وهى عملية بدأت منذ أكثر من مائة عام، ولكن علماء التربة الروس يؤكدون أنها تسارعـــت

كثيرا خلال العشر أو العشرين سنة الماضية. ومن بين التفسيرات التى تعطى فى هذا المجال : اهمال أساليب مكافحة التآكل، وعدم اتباع دورات محصولية ملائمة، وانضغاط التربة نتيجة استخدام ماكينات زراعية ثقيلة، وعدم التوازن فى استخدام الأسمدة المعدنية، وتملح التربة نتيجة الرى الزائد مع عدم كفاية الصرف. من الصعب تحديد الآثار الضارة من حيث كميتها، ولكن الأمر المؤكد أن لها تأثيرها الكبير على امكانيات زيادة الغلة.

٥٤٠ ـ وقد انخفضت أعداد الثروة الحيوانية فى مجموعها عام ١٩٩٢ بنسبة ٥ فى المائة بالنسبة للأبقار، و٦ فى المائة بالنسبة لغير الأبقار، و١١ فى المائة للخنازير، و٩ فى المائة للضأن والمعز. وعوض جزء من الانخفاض الذى حدث فى المزارع الحكومية الجماعية بفضل الزيادة التى حدثت فى مزارع القطاع الخاص. وحتى عام ١٩٩١، كان معدل الانخفاض فى جميع القطعان أقل منه فى انتاج اللحوم والألبان، الأمر الذى يعنى زيادة بطيئة فى انتاجية الحيوانات. ولكن الاحصاءات الرسمية التى أذيعت فى عام ١٩٩٢ أشارت الى انخفاض هذه الانتاجية.

٥٤١ ـ كما انخفضت أعداد القطعان والانتاج الحيوانى مرة أخرى فى الربع الأول من عام ١٩٩٣، والأرجح أن تواصل انخفاضها على امتداد الفترة الباقية من العام، ولو بدرجة أقل مما حدث فى عام ١٩٩٢، نتيجة رفع الحكومة لأسعار الشراء. أما أهم سببين وراء هذا الانخفاض فهما نقص و/أو ارتفاع أسعار الأعلاف.

٥٤٢ ـ وقد بدأت السنة الزراعية ١٩٩٣/١٩٩٢ بحرث الأراضى وغرس محاصيل الخريف فى مساحات تقل بنسبة الخمس عن المعدلات المعتادة، وان كانت معدلات نمو الحبوب بالذات كانت متوسطة. ومن الممكن ، اعتمادا على الأحوال الجوية فى الصيف والخريف، أن يتحسن انتاج المحاصيل قليلا عما كان عليه فى عام ١٩٩٢، وان كان ذلك لن يعوض انخفاض الانتاج الحيوانى. ومن المنتظر أن ينخفض الانتاج الزراعى الكلى بنسبة ٥ فى المائة أو أكثر.

السياسات الزراعية

٥٤٣ ـ يعتبر الاصلاح الزراعى عادة شرطا أساسيا للنهوض بنمو الانتاج الزراعى، وموازنة العرض والطلب، ورفع مستويات التغذية، وتحسين أداء الأعمال الادارية المرتبطة بالزراعة.

٥٤٤ ـ وليس هناك تعريف محدد للمفاهيم الفكرية والعملية للاصلاح سوى شعارات مثل: اعادة الهيكلة، وآليات السوق، وتعددية التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية، وتختلف الآراء اختلافا شديدا حول طبيعة هذه العملية وسرعتها ومداها.

٥٤٥ ـ وتجلى الارتباك التنظيمى فيما يتعلق بشؤون الاصلاح الزراعى بوضوح فى انشاء مركز الأراضى والاصلاح الزراعى والصناعى فى شهر يونيو/حزيران ١٩٩٢ ثم الغائه فى شهر مايو/أيار ١٩٩٣. وهناك جهات حكومية عديدة وسلطات اقليمية تتدخل فى تنفيذ قوانين الاصلاح الزراعى ولوائحه كل بطريقتها. وهناك جهة أخرى لها رأيها، وهى موجودة فى أغلب المقاطعات والولايات وهى اتحاد فلاحى المزارع والتعاونيات فى روسيا.

المزارع الجديدة والمزارع التى أعيد تنظيمها

٥٤٦ ـ هناك اتفاق عام على أن الجزء الأكبر من انتاج الأغذية الأولية ينبغى أن يأتى فى المستقبل القريب من المزارع الجماعية والحكومية، سواء التقليدية أو تلك التى أعيد تنظيمها. وفى عام ١٩٩٢، كان نصيب هذه المزارع من الانتاج الكلى ٦٠ فى المائة تقريبا، بل ان نصيبها من الانتاج الذى طرح فى الأسواق كان أكبر من ذلك. ولكن هناك قطاعا جديدا من " مزارع الفلاحين" الأسرية أو الخاصة بدأ يظهر على السطح، وان كان نصيبه من الانتاج الزراعى للبلاد مازال صغيرا.

٥٤٧ ـ ومع ذلك، يبقى السؤال قائما، وهو ماهى السرعة التى ينبغى أن تتوسع بها المزارع الخاصة، وكيف ينبغى أن تكون علاقتها بالمزارع الجماعية والحكومية؟ وهل ينبغى أن تظل هذه الأخيرة على ضخامتها كما كانت فى الماضى أو أن تقسم الى مزارع أصغر مع احتفاظها فى نفس الوقت بوحدات كبيرة نسبيا "بالمعايير الغربية"؟ وسوف يحصل المزارعون الذين يبقون فى المزارع الحكومية أو الجماعية بعد اعادة تنظيمها على أسهم فى أصول هذه المزارع وأراضيها. ولكن هل تكون هذه الأسهم بحسب الأصول الطبيعية أم بالقيمة ؟ ورغم صدور العديد من القوانين واللوائح والأوامر المتعلقة بهذه الأسئلة فانها مازالت موضع خلاف وتنفذ فى كل مكان بطريقة مختلفة.

٥٤٨ ـ فمن حيث المبدأ، أصبح القانون يضمن الملكية الخاصة الكاملة، ولكن بيع أو شراء الأراضى الزراعية المملوكة للقطاع الخاص لأغراض غير زراعية مازال محظورا بحكم القانون والدستور. وفى أواخر عام ١٩٩٢، أقر القانون الملكية الخاصة الكاملة فى النهاية للحدائق والمنازل فقط، واحتاج الأمر الى ادخال تعديلين على الدستور لهذا الغرض.

٥٤٩ ـ ولاشك أن اصلاح المزارع العامة الضخمة وتحويلها الى ملكية خاصة، مع التقليل فى نفس الوقت من الخسائر، لايقل أهمية عن انشاء مزارع خاصة جديدة. وهناك خلافات كبيرة حول السرعة التى يجب أن تتم بها هذه العمليات المتوازية، ومداها وكيفيتها.

٥٥٠ ـ وحتى نهاية ١٩٩٠، كان قد تم "اعادة تسجيل" ٧١٩ ١٩ مزرعة جماعية وحكومية من مجموعها البالغ ٦٠٩ ٢٥ مزارع. واحتفظ ٣٥ فى المائة من هذه المزارع بوضعه السابق، بينما أعيد تنظيم ٦٥ فى المائة منها فى "أشكال أخرى من الملكية". وتحولت أغلب هذه المجموعة الأخيرة (٥٥١ ٨ مزرعة) الى "جمعيات ذات مسؤولية محدودة، أو "جمعيات مشتركة"، وهناك ٤١٠ ٢ مزارع أخرى تحولت الى "تعاونيات للانتاج الزراعى"، أو "جمعيات لمزارع الفلاحين". بينما قسم البعض الآخر الى وحدات تعاونية أصغر تحول بعضها الى مايمكن اعتباره مزارع مستقلة تماما للفلاحين. وبصورة عامة، فان مدى امكانية اعتبار المزارع التى أعيد تنظيمها مزارع خاصة، هو مسألة تتوقف على تعريف المزارع الخاصة.

٥٥١ ـ وأثناء عام ١٩٩٢، ظهرت الى الوجود ٧٠٠ ١٣٤ مزرعة أسرية أو خاصة جديدة، بالاضافة الى مزارع الجماعات الصغيرة، بحيث أصبح مجموعها فى نهاية تلك السنة ٧٠٠ ١٨٣ مزرعة. وحيث أن أغلب هذه المزارع قد قام بعد ربيع ١٩٩٢، فان مساهمتها فى الانتاج الزراعى فى ذلك العام لم تتعد نسبة ٢ فى المائة أو ٥ر٢ فى المائة. وحتى منتصف ١٩٩٣، زاد عدد هذه المزارع الى مايربو على ٠٠٠ ٢٥٠ مزرعة بلغ مجموع مساحاتها ٤ر١٠ مليون هكتار، أى ٥ فى المائة من مساحة الأراضى الزراعية فى الاتحاد الروسى. وكان متوسط مساحة المزرعة ٤٣ هكتارا. وبدأت المزارع الأسرية والخاصة تنتظم فى تعاونيات لشراء الماكينات أو تأجيرها أو صيانتها، وكذلك للأعمال المتعلقة بالتصنيع والتسويق وأعمال البنوك. وفى أغلب الأحيان يكون من الصعب تشكيل مثل هذه التعاونيات، لعدم وجود التشريعات الخاصة بها، الأمر الذى يتركها فى وضع شبه قانونى. ثم أن ضآلة عدد المزارع الخاصة فى مكان ما، لايكفى عادة لمساندة نظام تعاونى سليم.

٥٥٢ ـ وقد اتسع قطاع الأراضى المنزلية وأراضى الحدائق بصورة كبيرة فى السنوات الأخيرة من حيث كمية الانتاج وقيمته. فقد أعطى هذا القطاع ككل، بما فيه الأراضى "الشخصية" فى الريف، ٨٠ فى المائة من مجموع انتاج البطاطس (انتجها من ٧٣ فى المائة من مجموع مساحات الأراضى المزروعة بهذا النبات) و٥٥ فى المائة من انتاج الخضر الأخرى. ويأمل بعض المصلحين أن تتوسع زراعة الأراضى المنزلية فى الريف، حيث أنها وسيلة أكثر واقعية وأقل تكلفة لقيام مزارع أسرية حقيقية.

الأسعار المكافئـــة

٥٥٣ ـ وكان من أهم نقاط الاختلافات الاقتصادية والسياسية الأخرى فى عام ١٩٩٢/١٩٩٣، سياسة الأسعار. فكان أنصار المساواة بين القطاعات ينادون بارتفاع أسعار المنتجيـــن الزراعيين بنفس نسبة ارتفاع المستلزمات الصناعية. ولكن أسعار مثل هذه المستلزمات لاتمثل سوى ٢٥ فى المائة ـ ٤٠ فى المائة من تكاليف الانتاج الزراعى. فتكاليف الأيدى

العاملة، ومستلزمات المزرعة أو المزارع، والأرض، والادارة (أو تنظيم الزراعة) تمثل الجزء الأكبر من هذه التكاليف (٤١). وعلى أى حال، فمن المستبعد أن يساعد التوفيق بين زيادة أسعار المنتجات الزراعية والمستلزمات الصناعية، بحد ذاته، الزراعة مساعدة كبيرة، او ان يقلل من ضرورة زيادة الكفاءة فى هذا القطاع.

٥٥٤ - وأثناء عام ١٩٩١، ضاعفت الحكومة تقريبا من أسعار المستلزمات الصناعية للزراعة، وتوسعت فى تطبيق نظام الأسعار التعاقدية، وفى نفس الوقت، زادت الأسعار التى يحصل عليها المزارعون بمقدار النصف أو أكثر.

٥٥٥ - وبصورة عامة، فقد زادت نسب التبادل التجارى الداخلية فى عام ١٩٩١، دون أن يبدو أن الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٢ قد أضرت بالزراعة. والحقيقة أن المستلزمات التى تنتجها الصناعة كانت تورد من قبل بأسعار منخفضة للغاية.

٥٥٦ - ولم يثر هذا الموضوع أى قلق الا فى أواخر عام ١٩٩٢ عندما تحررت أسعار المستلزمات والخدمات التى تنتجها الصناعة تحررا كبيرا. ففى خلال الربع الأخير من ذلك العام، زادت أسعار المستلزمات بمقدار ٣ر٣ مرة أسرع مما زادت به أسعار المنتجات الزراعية. وزادت أسعار البيع بالجملة للمستلزمات التى تنتجها الصناعة ٩ر١ مرة خلال الربع الأول من عام ١٩٩٣، بحيث زادت أسعار المقطورات والمحاريث بمقدار ١ر٢ مرة وأسعار الأسمدة المعدنية والأعلاف بمقدار ٤ر٢ مرة.

٥٥٧ - وكما عانى المزارعون من زيادة أسعار المستلزمات الزراعية بهذه الطريقة، فقد عانوا من التأخير فى دفع قيمة منتجاتهم الزراعية وكذلك أقساط القروض وتعويضات التضخم، وهو التأخير الذى كان يمتد فى أغلب الأحيان لعدة أشهر، وان كانت مدد التأخير قد قصرت الى حد ما فى الفترات الأخيرة نظرا لقيام البنك المركزى بتسديدها. ومع ذلك، فنظرا لارتفاع الأسعار السابق الاشارة اليه، فان تأخير السداد لشهر واحد فقط معناه ضياع ربع قيمة النقود المطلوبة لشراء المستلزمات الزراعية. ولكن الذى يحدث فى أغلب الحالات هو أن تطلب المصانع أو الجهات الأخرى التسديد فورا بل ومقدما.

٥٥٨ - وفى أوائل عام ١٩٩٣، سعت حكومة الاتحاد الروسى الى اعادة العمل بنظام "الاسعار المكافئة"، والى تعويض المزارعين ولو جزئيا عن التأخير فى سدادا مستحقاتهم. فقد صدر قانون فى ١٩٩٣/١/٢٣، يتضمن عدة أشكال من الدعم المالى لاقتصاد الأغذية،

---

(٤١) أخيرا، أصبح للأرض التى لم تكن تعتبر عنصر تكلفة منذ وقت طويل، سعرا بطريقة غير مباشرة، وان كان سعرا ضئيلا، وذلك بفرض ضرائب على هذه الأرض وتحديد ايجارها، وبيعها وشرائها بصورة محدودة منذ عام ١٩٩١.

مثل صرف تعويضات بنسبة ٣٠ فى المائة من زيادة أسعار المستلزمات الزراعية. وبمجرد صدور هذا القانون، رفعت الحكومة بصورة كبيرة أسعار التوريد لعام ١٩٩٣ أمام جميع فئات المزارعين الذين ينتجون الحبوب والبذور الزيتية وبنجر السكر.

٥٥٩ ـ تضاعفت أسعار توريد الحبوب فى شهر فبراير/شباط ١٩٩٣، ثم زادت قليلا فى شهر مارس من نفس العام، وذلك بعد أن تضاعفت فى أغسطس/آب ١٩٩٢ بمقدار ٤٠ مرة عن متوسط أسعارها عام ١٩٩٠. وسوف يعاد النظر فى هذه الأسعار الجديدة كل ثلاثة أشهر فى ضوء التغيرات التى تحدث فى أسعار المستلزمات الزراعية وتكاليف الانتاج، على أساس التفاوض بين وزاة الزراعة بصفتها الوكالة الحكومية المشترية وبين "الاتحاد الزراعى". وبالاضافة الى ذلك فسوف يسدد نصف الثمن مقدما بمجرد ابرام عقد البيع. وفى أبريل/نيسان ١٩٩٣ كانت أسعار الألبان قد تضاعفت، بينما وصل سعر اللحم الى ١٠ أمثال سعر الحبوب تقريبا.

٥٦٠ ـ وأصبحت مشتريات الحكومة الآن لاتمثل سوى جزءا صغيرا من الانتاج الزراعى فى الأسواق، وأصبحت أهميتها تتفاوت بحسب المنطقة. ورغم ذلك، فان هذه المشتريات قد تساعد فى المحافظة على الحد الأدنى للأسعار فى حالة حدوث انخفاض شديد فى أسعار السوق. أما ما اذا كانت مشكلات الميزانية ستسمح للحكومة بالوفاء بالتزاماتها الشرائية، فمسألة أخرى.

٥٦١ ـ وقد بدأت الحكومة فى تخفيض دورها فى تسويق الأغذية وتوزيعها منذ أواخر الثمانينات. ورغم أن محصول عام ١٩٩٢ كان جيدا نسبيا، فان مشتريات الحكومة من المحاصيل الرئيسية كانت أقل بكثير من الفترة ١٩٨٦١٩٨٦ـ١٩٩٠. ورغم ذلك، فان مشترياتها زادت عن الرقم الذى كان مقررا من قبل بالنسبة لأغلب المنتجات عدا الحبوب والبطاطس. وفى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢، صدر قانون يخول الى كل منطقة أن تنشىء صندوقا للحبوب وأن تدعم أسعار الخبز للمستهلك.

٥٦٢ ـ وفى عام ١٩٩٣ كانت المشتريات المقررة من الصندوق المركزى لاتتعدى ٦ر١٢ مليون طن من الحبوب ، ٦ر٢ مليون طن من البطاطس، ومايربو قليلا على مليون طن من اللحوم، و٦ ملايين طن من الألبان.

٥٦٣ ـ ومنذ عام ١٩٩١، سمح للمزارع الجماعية والحكومية ببيع جزء من انتاجها الحيوانى عن طريق منظمات التسويق فيها. وكانت هذه المبيعات ضئيلة فى عام ١٩٩١، ولكنها قفزت فى عام ١٩٩٢ الى ٢٠ فى المائة تقريبا من مجموع انتاج اللحوم. وهناك ٣٠ فى المائة أخرى ينتجها القطاع الخاص، يباع منها جزء صغير الى الوكالات الحكومية،

عن طريق المزارع الجماعية والحكومية أساسا. وهكذا يتبين أن نصف اللحوم المنتجة تستهلك بمعرفة المنتجين أو تسوق خارج شبكة التجارة الرسمية. والنسبة المقابلة تقل عن ذلك فى البيض والألبان ولكنها تزيد فى البطاطس والخضر.

٥٦٤ ـ وفى ١٩٩٣/٢/١٢، صدر قرار دعا فيه رئيس الدولة صندوق الأغذية المركزى والصناديق الاقليمية الى ضمان امدادات كافية من الأغذية فى بعض المناطق التى لم تحقق اكتفاءها الذاتى بسبب الظروف المناخية السيئة، أو بسبب ضخامة عدد سكانها. واستفاد من هذا القرار مدينتا موسكو وسانت بطرسبرج ، وبعض المناطق الشمالية والصناعية، والجيش وبعض المؤسسات الحكومية الأخرى. وكانت الكميات المشتراة لهذا الغرض تتم على أساس عقود طوعية، يبرم جزء منها من خلال مؤسسات التجارة التى تحولت الى القطاع الخاص بالنيابة عن الحكومة. أما المشتريات من خارج البلاد ومن دول الاتحاد السوفييتى السابق فتتم هى الأخرى عن طريق الصندوق المركزى.

عمليات المقايضة والتجارة الخارجية

٥٦٥ ـ لم يفسح الدور المتناقص للمشتريات المركزية الطريق حتى الآن أمام سوق فعالة، وانما ظهر شكل بدائى من السوق يعمل فى ظل تضخم يقفز قفزات واسعة مع بعض مخلفات الاقتصاد الموجه السابق. فحتى عام ١٩٩٢، كان تصنيع الأغذية مازال الى حد كبير احتكارا للشركات الحكومية. أما السكر فكان حالة خاصة : فجزء من انتاج السكر المكرر يعود الى منتجى البنجر على أساس عقود أبرمت معهم، بينما تستبقى مصانع التكرير جزءا صغيرا، أى أن السكر يستهلك ويسوق خارج الشبكة الحكومية. وتتبع أساليب مماثلة مع الأعلاف المركبة.

٥٦٦ ـ ويقدر حجم التجارة الحرة فى الحبوب عام ١٩٩٢ بنحو ١٥ فى المائة من الانتاج، يذهب منها ٢ فى المائة الى تجارة المقايضة. وقد اتسع هذا النوع من التجارة بين المزارع والمؤسسات غير الصناعية والادارات الاقليمية. وكنموذج على ذلك هناك "صندوق المقايضة" فى مقاطعة فولجودا، وهو صندوق يقايض المعادن والأخشاب والماكينات بالأعلاف والأغذية الأخرى من كازاخستان وبعض المقاطعات الروسية. وفى جميع أنحاء روسيا، يقايض الكثير من المزارعين اللحوم والمنتجات الزراعية الأخرى بما يحتاجونه من مستلزمات زراعية. وثمة ٣٠ فى المائة تقريبا من مستلزمات المزارع الصناعية يتم الحصول عليها خارج النظام شبه الحكومى، والمتوقع أن ترتفع هذه النسبة الى ٤٥ فى المائة ـ ٥٠ فى المائة فى عام ١٩٩٣ والأعوام التالية. وهذه المعاملات ـ حتى عندما تكون قانونية لايسجل الا بعضها.

٥٦٧ ـ وحتى خريف عام ١٩٩١، كانت تجارة الأغذية بين جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق لاتسجل الا لكل جمهورية على حدة، ولم تكن تنشر بصورة منتظمة. وكان أول كتاب سنوى عن الاحصاء ينشره الاتحاد الروسى يحتوى بيانات عن أهم واردات وصادرات السلع الغذائية من الجمهوريات السوفييتية السابقة دون تقسيمها على الدول المصدرة أو المستوردة. والأرجح أن هذه البيانات لاتغطى سوى عمليات التبادل عن طريق الشركات الحكومية ونظام التوريد عن طريق الصناديق العامة. وبالاضافة الى الحبوب، فان واردات روسيا الزراعية من الجمهوريات السابقة فى عام ١٩٨٩ كانت تتكون أساسا من اللحوم ومنتجاتها (٨٧٦ ٠٠٠ طن) والألبان ومنتجاتها (٤ر٥ مليون طن) و٨٤٧ مليون بيضة، وثلاثة ملايين طن من الخضر والفاكهة والكروم والشمام، و٢ر٦ مليون طن من السكر. ومن ناحية أخرى، كانت صادرات روسيا من هذه المنتجات الى الجمهوريات الأخرى كميات ضئيلة، باستثناء البيض والبطاطس. ومنذ ذلك الحين، انخفضت هذه الكميات (بما فى ذلك تلك الواردة من جمهورية جورجيا وجمهوريات البلطيق) انخفاضا كبيرا. وحتى الكميات المخفضة التى تم التعاقد عليها فى عام ١٩٩١ لم تتحقق.

٥٦٨ ـ وكان أهم الموردين للحوم والألبان هى جمهورية أوكرانيا وجمهوريات البلطيق وجمهورية روسيا البيضاء السابقة. كما كانت أوكرانيا هى المورد الرئيسى لأغلب البيض بينما كانت روسيا البيضاء هى المورد الأول للبطاطس. وكانت الخضر والفاكهة والشمام تأتى من آسيا الوسطى، حيث كانت جمهوريتا أوكرانيا ومولدافيا هما المورد الرئيسى. أما المورد الرئيسى للحبوب الى روسيا من بين جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق فقد كان، ومازال، هو جمهورية كازاخستان.

٥٦٩ ـ ويشير الكلام السابق الى مايسمى بالتجارة "القريبة من الحدود" بخلاف التجارة "البعيدة عن الحدود"، حيث تشير هذه الأخيرة الى التجارة مع البلدان من غير الأعضاء السابقين فى الاتحاد السوفييتى، والتى تضم الآن جمهوريات البلطيق الثلاث. وبالنسبة للحبوب، فان الاتحاد الروسى يعتمد اعتمادا شديدا فى وارداته على التجارة البعيدة عن الحدود بالاضافة الى أهم وارداته الأخرى مثل السكر واللحوم والزيوت النباتية والكسب. وطبقا للبيانات الرسمية، فان الاتحاد الروسى زاد من وارداته من القمح من خلال هذه التجارة من ١٢ر٤ مليون طن فى ١٩٩١ الى ٢٠ر٦ مليون طن فى عام ١٩٩٢، ولكن وارداته من الذرة انخفضت الى أقل من النصف، من ١١ر٨ مليون طن الى ٥ ملايين طن فقط. كما أن وارداته من اللحوم من خلال هذا النوع من التجارة انخفضت من ٦٩٣ ٠٠٠ طن فى عام ١٩٩١ الى ٣٨٠ ٠٠٠ طن فى عام ١٩٩٢، بينما زادت وارداته من الزيوت النباتية أربع مرات، من ١٠٨ ٠٠٠ طن الى ٤٥٢ ٠٠٠ طن، وزادت وارداته من السكر من ٣ر٦ مليون طن الى ٤ ملايين طن.

٥٧٠ ـ كما تمت عمليات تجارة المقايضة بين بعض الادارات المحلية وبين دول بعيدة عن الحدود، كما حدث من مدينة بطرسبـــرج مع بولندا والمجر، أو مع مؤسسة أوفا للزيوت ومؤسسة فوركوتا للفحم مقابل لحوم من ليتوانيا.

آفـــاق الزراعـــــة

٥٧١ ـ لن يحتاج الأمر لأقل من سنتين أو ثلاث، وربما أكثر، لتعود مستويات الانتاج الزراعى الى ماكانت عليه فى ١٩٨٦ـ١٩٩٠. وينطبق ذلك بشكل خاص على قطاع الثروة الحيوانية، حيث أن اعادة بناء القطعان ستستغرق وقتا طويلا. بل ان لنا أن نتساءل عما اذا كانت العودة الى مستويات الانتاج السابقة ينبغى أن تكون هدفا فى حد ذاتها. فالأرجح أن يتحول التركيز الى : (١) ادماج الأعمال الفنية المتصلة بقطاع الأغذية بصورة أفضـــــــل، (٢) التكيف مع التغييرات المنتظرة فى طلب المستهلك عندما تنتعش الدخول الحقيقية، وان كانت العودة الى مستويات الدخول السابقة قد تستغرق وقتا أطول.

٥٧٢ ـ ومن المحتمل أن تتم عملية السعى الى تجديد نمو الانتاج الزراعى بزيادة الانتاجية دون زيادة رأس المال أو تكلفة العمل فى وحدة الانتاج. فتخفيض التكاليف ـ حتى أكثر من الأهداف المادية للنمو ـ قد يصبح هو الاسهام الرئيسى لمزارع الأفراد الجديدة. ومازال على المزارع الجماعية والحكومية والتنظيمات التالية لها أن تثبت قدرتها على تقديم هذه الخدمة لاقتصاد الأغذية، لاسيما وأن الدعم المباشر وغير المباشر للزراعة بدأ يزيد من جديد. وينبغى أن نضيف هنـــــا أسعار الشراء المرتفعة التى تدفعها الدولة والدعم الذى قدم للمنتجات الحيوانية فى عام ١٩٩٣ وكذلك دعم الأسعار المركزية والمحلية للمستهلكين. فمالم تخفض الزراعة من تكاليف انتاجها، فستظل عنصرا رئيسيا من عناصر التضخم، وستصبح هى نفسها عنصرا متزايدا من عناصر الخلل الاقتصادى.

٥٧٣ ـ وسوف يحتاج حل هذه المشكلات فى المدى البعيد الى التغلب على اختلاف وجهات النظر بين صناع السياسات، من القمة حتى المستويات المحلية. فالقلق السياسى والاقتصادى هو أخطر العقبات أمام اصلاح الزراعة وانتعاشها فى الاتحاد الروسى.

دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

٥٧٤ ـ تؤثر سياسات دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الخاصة بالتجارة الزراعية والاقتصاد العام على وضع البلدان النامية بنفس الدرجة التى تؤثر بها سياسات هذه البلدان نفسها، بل وأكثر منها فى أغلب الأحيان. فسياسات الاقتصاد العام للبلدان المتقدمة تجتمع لتؤثر تأثيرا كبيرا على نمو الاقتصاد العالمى ومعدلات التضخم، وأسعار الفائدة، وهياكل أسعار العملات، مؤثرة بالتالى على مستويات التجارة وتدفق رؤوس

الأموال فيما بين الدول. كما أن سياسات الزراعة المحلية وسياسات التجارة الزراعية للبلدان النامية تؤثر تأثيرا شديدا على أوضاع القطاعات الزراعية والمجتمعات الريفية فى البلدان النامية. ولهذه الأسباب، فان حالة الأغذية والزراعة تورد فى كل سنة تقريرا عن التغييرات التى تحدث فى المناخ الاقتصادى العالمى فى الجزء الخاص باستعراض أوضاع العالم، وتقريرا آخر عن التغييرات فى السياسات الزراعية والتجارية لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى الجزء الخاص باستعراض أوضاع الأقاليم.

٥٧٥ ـ وفى هذه السنة، تلقى حالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٣ الضوء على بعض الآثار المحتملة لاصلاح السياسة الزراعية المشتركة فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، بعد أن أشارت الى تدابير هذه الاصلاحات فى العام الماضى، ومع وجود حكومة جديدة فى الولايات المتحدة وقانون زراعى جديد ينتهى فى عام ١٩٩٥، يتعرض هذا القسم لبعض القضايا الرئيسية والخيارات المحتملة التى قد تكون موضع دراسة عند تعديل السياسة الزراعية الأمريكية لتتمشى مع الحقائق المتغيرة. وأخيرا، فقد أعلنت اليابان، وهى أكبر مستورد صاف للمنتجات الزراعية فى العالم، مجموعة شاملة من اصلاحات السياسات الزراعية. ويبرز القسم الخاص باليابان التغييرات التى تحدث فى قطاعها الزراعى، سواء كجزء من هذه الاصلاحات المعلن عنها، أو خارج هذه الاصلاحات.

الولايات المتحدة

العجز فى الميزانية وتأثيره على السياسات الزراعية

٥٧٦ ـ جاءت الى واشنطن العاصمة ادارة جديدة، ملتزمة بزيادة النمو الاقتصادى والقضاء على عجز الميزانية. وكان السؤال الذى يثير قلقا شديدا هو: كيف ستؤثر برامج التقشف الجديدة لتخفيض عجز الميزانية على قطاعات المجتمع المختلفة، بما فيها الزراعة. فالتغييرات والتحولات فى اتجاه السياسات الزراعية التى يحتمل أن تحدث خلال السنوات العديدة المقبلة، أمر هام بالنسبة للزراعة الأمريكية، وان لم يكن أقل أهمية للمجتمع الدولى بأسره، اذ أن الزراعة الأمريكية تلعب دورا رئيسيا فى مجال الزراعة العالمية. وفيما يلى تحليل موجز للنتائج العامة التى قد تترتب على التغييرات التى ستطرأ على السياسات الزراعية الأمريكية فى الشهور والسنوات المقبلة.

٥٧٧ ـ وأدت رغبة الحكومة الأمريكية الجديدة فى تخفيض عجز الميزانية الى أن تقترح على الكونغرس عدة تدابير تستهدف أساسا تخفيض الانفاق الحكومى وزيادة الايرادات. ومن بين هذه التدابير مايعدل البرامج الزراعية الحالية، بينما سيؤثر البعض الآخر، وهو أكثر عمومية، مثل التدابير المقترحة فى مجال السياسات الضريبية، على الزراعة باعتبارها جزءا من الاقتصاد العام. وقد اقترحت الحكومة تنفيذ الاصلاحات الزراعية على

مراحل من السنوات المالية ١٩٧٤ حتى عام ١٩٩٧، وطلبت من السلطة التشريعية قوانين لادخال بعض التغييرات على الفور، بينما تنتظر باقى الاصلاحات القانون الزراعى الذى سيصدر عام ١٩٩٥.

٥٧٨ ـ وتمثل المقترحات التى أعلنتها الحكومة تعديلا لآليات البرامج أكثر منها تغييرا جذريا فى شكل البرامج الزراعية. وحتى الاجراءات المقترح ادراجها فى القانون الزراعى لعام ١٩٩٥ لاتمثل تغييرات جذرية فى الهيكل.وان كان مما لاشك فيه أنها قد تسرع بالتفكير فى اصلاحات جذرية بالفعل. فالاقتراحات الحالية تبقى على آلية الأسعار المستهدفة/ المدفوعات التعويضية لدعم الدخول الزراعية، وكذلك على فوائد القروض وآليات مراقبة الانتاج من أجل دعم الأسعار. واستبعدت الحكومة صراحة التخفيض الذى كان مقترحا من قبل فى دعم الصادرات على أساس أنه ليس من المناسب أن " تنزع سلاحها " بمفردها قبل أن تحل القضية فى مفاوضات الجات التجارية متعددة الأطراف التى مازالت تواجه صعوبات.

٥٧٩ ـ أما التغييران اللذان سيكون لهما أكبر الأثر على البرامج والميزانية، واللذان سينفذان اعتبارا من محاصيل عام ١٩٩٦، فهما : زيادة المساحة الالزامية التى لايستحق الانتاج عليها مبالغ دعم بمقتضى البرنامج المسمى"القاعدة الثلاثية" (٤٢) من ١٥ فى المائة الى ٢٥ فى المائة من المساحة الأساسية، والغاء البرنامجين المسميين ٩٢/٠ و٩٢/٥٠. وكان من حق المنتجين بمقتضى البرنامج ٩٢/٠ للقمح وحبوب الأعلاف أن يزرعوا مابين صفر فى المائة و١٠٠ فى المائة من المساحة التى تستحق دعم الانتاج (مدفوعات المساحة)، مع حصولهم فى نفس الوقت على مدفوعات تعويضية بنسبة ٩٢ فى المائة من هذا المبلغ دون أى تخفيض فى برنامج المساحة الأساسية للمزرعة فى المستقبل. وكانت المساعدت تحصل بنفس الطريقة بالنسبة للأرز وقطن المرتفعات، باستثناء الزام المزارعين بزراعة ٥٠ فى المائة على الأقل من المساحة التى يحصلون على دعم مقابلها (ومن هنا جاءت تسمية ٩٢/٥٠).

٥٨٠ ـ وبالغاء البرنامجين ٩٢/٠ و٩٢/٥٠ سيضطر المزارعون الى اعادة زراعة المساحات التى ينطبق عليها هذان البرنامجان الآن حتى يحصلوا على مزايا برامجية . وسوف يقلل ذلك من فك الارتباط الذى ظهر جزئيا بفعل البرنامجين ٩٢/٠ و٩٢/٥٠، وربما احتاجت الزيادة الناشئة فى الانتاج الى مواجهتها بزيادة مستويات برنامج تخفيض المساحات المزروعة.

---

(٤٢) أنظر حالة الأغذية والزراعة ١٩٩٢،

٥٨١ ـ وقد يؤدى الغاء هذين البرنامجين أيضا الى التأثير على نوايا المزارعين فيما يتعلق ببرنامج احتياطى الصيانة . فالكثير من عقود برنامج احتياطى الصيانة سيبدأ فى الانتهاء فى عام ١٩٩٦. فماذا سيفعل الملاك فى أراضيهم حينئذ؟ والأرجح حتى الآن هو أن يجددوا هذه العقود، أو الاستمرار فى تركها أو ترك جزء منها بشرط أن تظل خاضعة للبرنامجين ٩٢/٠ و٩٢/٥٠، أو العودة الى زراعة الأرض المهجورة (التى يحتفظ فيها المزارعون بقاعدة). ولاشك أن الغاء البرنامجين ٩٢/٠ و٩٢/٥٠ سيقضى على أحد هذه الخيارات، كما أن الشكوك تحيط بالخيار الخاص بتجديد عقود برنامج احتياطى الصيانة .

٥٨٢ ـ ومن غير الواضح ما اذا كان الكونغرس سيوافق على طلب الادارة الجديدة لأموال فى عام ١٩٩٤ و١٩٩٥ لادراج مليون هكتار جديدة فى برنامج احتياطى الصيانة للوصول الى الرقم الذى حدده قانون الاغذية والزراعة والصيانة والبيئة فى ١٩٩٠ كما أن السؤال المطروح بلا اجابة هو كيفية تصرف الكونغرس فى برنامج احتياطى الصيانة عندما تنتهى مدته فى نهاية ١٩٩٥. فبعض النقاد يرون أن مبلغ ال ١ر٨ مليار دولار الذى ينفق حاليا سنويا على مدفوعات ايجار هذه الأراضي ، فى اطار هذا البرنامج ، يمكن استثمارها على نحو أفضل فى مناهج أخرى للصيانة . ويمكن زيادة مواجهة الزيادة فى الانتاج الناجمة عن الغاء هذه الخيارات بزيادة معدلات المحاصيل الداخلة فى برنامج خفض المساحة المزروعة .

٥٨٣ ـ ومن بين التغييرات الأخرى فى مجال السياسات التى اقترحتها الحكومة بهدف تحقيق وفورات فى الميزانية : توجيه الدعم نحو المزارعين الذين يحصلون على دخل غير زراعى يقل عن ٠٠٠ ١٠٠ دولار، وزيادة رسوم وتكاليف القروض لبعض المحاصيل الداخلة فى البرنامج، واصلاح برامج التأمين على المحاصيل ومساعدات الكوارث، وانهاء مبيعات الخشب المدعومة من الأراضى الحكومية على مراحل.

٥٨٤ ـ والآثار بعيدة المدى لهذه المقترحات بتخفيض الميزانية الاتحادية للولايات المتحدة قد تجعل البرامج الزراعية غير جذابة أمام المشتركين المحتملين. فمع اجراء تخفيضات جديدة فى مزايا البرامج التى يحصل عليها المزارعون بزيادة المساحات الاجبارية المرنة، واحتمال زيادة برنامج تخفيض المساحات المزروعة (اذا ألغى برنامج صيانة الاحتياطى وبرنامج ٩٢/٠ و٩٢/٥٠) فان بعض المزارعين قد يرون أنه من الأفضل لهم عدم المشاركة فى هذه البرامج. ومع ذلك فسيظل بمقدور هؤلاء المزارعين الاستفادة من الأسعار المحلية المرتفعة لسلعهم نتيجة هذه البرامج، مع استطاعتهم فى نفس الوقت أن ينتجوا أى كمية من أى سلعة يختارونها. وسيقل تأثير الحكومة فى التحكم فى عرض سلعة ما، وهى الآلية التى تستخدمها البرامج السلعية للمحافظة على مستويات الأسعار.

٥٨٥ ـ وقد ساعد برنامج احتياطى الصيانة وغيره من تدابير الصيانة فى البرامج الزراعية الحكومة الأمريكية فى مكافحة تآكل التربة وتسرب المبيدات الى الأراضى الزراعية. وينبغى أن تتوافر لدى المزارعين المشاركين فى هذه البرامج شروط معينة لصيانة البيئة حتى يستحقوا المدفوعات التى تقدم بمقتضى هذه البرامج. ولاشك أنه مع انخفاض عدد المزارعين المشاركين فى هذه البرامج، فان البرامج الزراعية ستكون أقل تأثيرا من هذه الناحية. وبدون هذه التدابير لمكافحة آثار الزراعة المعاكسة للبيئة، ستحتاج الحكومة الى البحث عن طرق أخرى للاستجابة للضغط الشعبى المتزايد لمعالجة هذه المشكلات. ومن بين النتائج المحتملة لهذا الوضع أن تلجأ كل ولاية الى سن قوانين جديدة كوسيلة لمعالجة هذه المشكلات. وستتفاوت هذه القوانين من ولاية الى أخرى، وبالتالى سيختلف أثرها على المزارعين بحسب مواقع مزارعهم.

٥٨٦ ـ وقد يضار المزارعون الذين سيستمرون فى المشاركة فى البرامج اذا زاد عدد المزارعين الذين ينسحبون من هذه البرامج، لأنه اذا زاد العرض، فان ضغط البر امج قد يقع على عاتق المزارعين المشتركين لكى يقللوا انتاجهم أكثر فأكثر كوسيلة للتحكم فى العرض. وقد يأتى هذا التحكم عن طريق زيادة المساحات المجنبة، وهو ماسيؤدى الى تخفيض جديد فى مدفوعات البرنامج التى يمكن أن يحصل عليها أى مزارع، وبالتالى تخفيض الحوافز على المشاركة فى هذا البرنامج.

٥٨٧ ـ وقد تحدث هذه التخفيضات أثر على الميزانية عكس ماهو مقصود منها، اذ أنها تؤدى فى النهاية الى زيادة الانفاق الحكومى على البرامج الزراعية. فزيادة العرض نتيجة التغييرات التى تحدث فىالبرامج ستؤدى الى انخفاض سعر سلعة ما فى السوق، وبالتالى ستزيد المدفوعات التعويضية مع اتساع الفارق بين سعر السوق والسعر المستهدف لهذه السلعة. ولاشك أن زيادة المدفوعات للمزارعين المشتركين فى البرنامج ستزيد من الانفاق الحكومى، اعتمادا على عدد المزارعين الباقين فى البرنامج وعلى قيمة الزيادة فى مدفوعاتهم.

٥٨٨ ـ والحكومة الأمريكية ملتزمة ببرامجها الخاصة بالصادرات طالما أن هناك برامج مشابهة فى البلدان المنتجة الزراعية الرئيسية الأخرى. ومستويات المساعدة التى تقدم بمقتضى بعض القوانين مثل القانون العام رقم ٤٨٠ وبرامج ضمان القروض، هى مساعدات أقرها الكونغرس، وسوف تظل سارية فى عام ١٩٩٥.

٥٨٩ ـ فاذا أدت الزيادات الجديدة فى المساحات التى لاتستحق الدعم بمقتضى القاعدة الثلاثية الى تخفيض عدد المزارعين المشاركين فى البرامج الزراعية، فان التحدى الكبير الذى يواجه الحكومة الأمريكية سيكون المحافظة على مستوى المخزونات السلعية لدى مؤسسة القروض السلعية، التى تستخدم فى تقديم المعونات الغذائية.

٥٩٠ ـ أما التوقعات بعيدة المدى لبرامج الصادرات فتعتمد على المسائل المتعلقة بالميزانية التى ستواجه الحكومة الأمريكية عندما ينتهى العمل بالقانون الزراعى الحالى فى عام ١٩٩٥. فالمبالغ المخصصة لبرامج الصادرات المختلفة وبرامج المعونة الغذائية ستعتمد على الضغوط القائمة حينئذ بالنسبة للانفاق الحكومى. والأرجح أن تستمر بعض البرامج مثل القانون العام ٤٨٠ بمستويات مماثلة. وان كانت برامج الصادرات مثل برنامج تشجيع الأسواق قد تخفض. أما مستقبل برنامج النهوض بالصادرات فالأرجح أن يتحدد مصيره طبقا لمايحدث فى مفاوضات منظمة الجات، والمنافسة مع البلدان المتقدمة الأخرى، دون أن يكون لمسائل الميزانية دخل كبير فى ذلك.

٥٩١ ـ أما تأثير التغييرات البرامجية المتوقعة على فك الارتباط وتحرير الأسواق فغير واضح حتى الآن. فالغاء البرنامجين ٩٢/٠ و٩٢/٥٠ سيقلل من نفقات فك الارتباط، بينما زيادة المساحات المرنة الاجبارية التى لاتستحق مدفوعات تعويضية من ١٥ فى المائة الى ٢٥ فى المائة سيزيد من فك الارتباط. فزيادة العرض، بما فى ذلك الزيادة للتصدير، نتيجة انخفاض المشاركة فى البرامج سيؤدى الى انخفاض الأسعار فى الأسواق العالمية. وبقدر ما سيسرع ذلك فى تدخل الحكومة من جديد للتحكم فى العرض، بقدر ماسيكون تراجعا عن الحركة السابقة لتحرير الأسواق.

الأوضاع الأخيرة وتطورات السياسات

٥٩٢ ـ الوضـــع : أدت الأسعار القوية نسبيا وقت الغرس، وتراخى القيود الحكومية على المساحات المزروعة، والأحوال الجوية المواتية بشكل عام، الى زيادة انتاج جميع المحاصيل الداخلة فى البرامج الأمريكية تقريبا فى عام ١٩٩٢، ولاسيما الذرة. ورغم رواج الصادرات، فان المخزونات التى يمتلكها القطاع الخاص من جميع الحبوب تقريبا، ولاسيما الذرة، بما فى ذلك تلك المخزونات التى يملكها المزارعون أنفسهم، زادت خلال السنة التسويقية ١٩٩٢/١٩٩٣. أما مخزونات الحكومة فقد ظلت عند الحد الأدنى اللازم للابقاء على احتياطى الأمن الغذائى من القمح ومقداره ٤ ملايين طن، ولتشغيل برامج أغذية الاغاثة.

٥٩٣ ـ معونات التصدير : هناك اقتراح بأن يبقى مستوى ضمانات قروض التصدير فى السنة المالية ١٩٩٤ عند نفس المستوى الذى كان عليه فى السنة المالية ١٩٩٣، أى ٥ مليارات دولار لضمانات قصيرة الأجل، و٥٠٠ مليون دولار للضمانات متوسطة الأجل، و٢٠٠ مليون دولار لضمانات المبيعات للديمقراطيات الناشئة. وقد حددت مقترحات الحكومة فى الميزانية مبلغ مليار دولار كحوافز ضمن برنامج تشجيع الصادرات فى عام ١٩٩٤، مقابل ٢ر١ مليار دولار تقريبا عام ١٩٩٣، و٩٦٨ مليون دولار فقط فى عام ١٩٩٢.

٥٩٤ ـ المعونة الغذائية : قدرت المساعدات الغذائية التى قدمت بمقتضى القانون العام ٤٨٠ بنحو ٩ر٦٩٨ ١ مليون دولار فى السنة المالية ١٩٩٣ مقابل ٥ر٦٠٤ ١ مليون دولار فى ١٩٩٢. ومن المقترح تخفيض هذا المبلغ فى عام ١٩٩٤ الى ١ر٦١٨ ١ مليون دولار كجزء من برنامج الحكومة لتخفيض العجز فى الميزانية. والمبلغ المقترح لعام ١٩٩٤ يكفى لتمويل ٣ر٦ مليون طن من السلع تقريبا، وهى نفس كمية المعونة فى ١٩٩٢، وان كانت تقل بنحو ٠٠٠ ٢٠٠ طن عن الكمية التى كانت مقررة لعام ١٩٩٣. وقد أصبحت دول أوروبا الشرقية تتلقى كميات متزايدة من المعونة الغذائية الأمريكية بمقتضى الباب الأول من القانون ٤٨٠ الخاص بالمبيعات الآجلة، حتى وصلت حصتها الى ٣٧ فى المائة من السلع التى تم تخصيصها حتى منتصف شهر مايو/أيار ١٩٩٣ والتى بلغت ٥ر٢ مليون طن. وبالاضافة الى ذلك، فقد تعهدت الولايات المتحدة فى شهر أبريل/نيسان ١٩٩٣ بتقديم ٧٠٠ مليون دولار (منها ٢٠٠ مليون دولار لتكاليف النقل) الى الاتحاد الروسى؛ لتمويل بيع سلع زراعية بالأجل قيمتها ٥ر٤٣٣ مليون دولار، بالاضافة الى ٥ر٦٦ مليون دولار كهبات فى اطار برنامج الغذاء من اجل التقدم. وهناك ١٩٤ مليون دولار أخرى تستخدم للهبات المباشرة من المعونة الغذائية التى تقدم بمقتضى البند ٤١٦ (ب) من برنامج تصريف الفوائض وبرنامج الغذاء من أجل التقدم.

المجموعة الاقتصادية الأوروبية

تأثير اصلاحات السياسة الزراعية المشتركة

دواعى الاصلاح

٥٩٥ ـ تضمنت حالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٢ عرضا عاما لأهم عناصر اصلاح السياسة الزراعية المشتركة التى ووفق عليها فى يونيو/حزيران ١٩٩٢. ويتناول هذا القسم مجموعة الاصلاحات فى اطار المشكلات التى تستهدف حلها، وتأثيراتها المحتملة فى السنوات المقبلة.

٥٩٦ ـ ويمثل اصلاح السياسة الزراعية المشتركة، استجابة لسلسلة من المشكلات التى كانت قد تراكمت داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية على امتداد بضع سنوات. فنظام الدعم الذى يعتمد على الأسعار أدى الى فوائض انتاج متزايدة، اذ أن الانتاج الزراعى المتزايد كان يفوق الطلب. واستمرت الزيادة فى الأعباء التى تتحملها الميزانية المرتبطة بالتخلص من هذه الفوائض المتزايدة بتخزينها أو بتقديم دعم لتصديرها، رغم أن أسعار المنتجين ظلت ثابتة تقريبا منذ عام ١٩٨٥. ولم تكف المحاولات التى بذلت طوال الثمانينات للحد من هذه التكاليف أو التقليل من هذه الفوائض. ثم أنه على الرغم من الأعباء الباهظة التى تحملتها الميزانية للمحافظة على نظام دعم الأسعار، بالاضافة

الى التكاليف التى يتحملها المستهلك من خلال الأسعار المرتفعة، فقد كان هناك احساس بأن السياسة الزراعية المشتركة لم تعد تقدم الدعم المطلوب للمزارعين، ولاسيما الصغار منهم، ومن يعيش منهم فى المناطق المحرومة، ممن لايستطيعون الاستفادة بصورة كاملة من طرق الانتاج المكثفة، والاستفادة بالتالى من آليات دعم الأسعار كما تستفيد الوحدات الزراعية الكبيرة. والواقع أنه قبل عملية الاصلاح، كان أكثر من ٨٠ فى المائة مما تنفقه المجموعة الاقتصادية الأوروبية على دعم الزراعة يذهب الى أقل من ٢٠ فى المائة من مزارعى المجموعة. وهناك مشكلة أخرى ظهرت فى مناطق عديدة من المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهى الافراط فى استغلال الاراضى باستخدام الاسمدة بصورة مكثفة.

٥٩٧ ـ وقد عرضت العناصر الرئيسية لمجموعة تدابير الاصلاح التى ووفق عليها فى ١٩٩٢ بصورة أكثر تفصيلا فى حالة الأغذية والزراعة ١٩٩٢. وسوف تنفذ التدابير التى اتفق عليها تدريجيا خلال السنوات التسويقية ١٩٩٤/١٩٩٣ و١٩٩٥/١٩٩٤ و١٩٩٦/١٩٩٥. وعندما تنفذ هذه الاصلاحات بالكامل، سيكون لها تأثير كبير على الزراعة فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية مما سيؤثر فورا على الانتاج، والدخول الزراعية، وهيكل الزراعة، والبيئة أيضا.

الانتاج الزراعـــى

٥٩٨ ـ سيتأثر الانتاج الزراعى بتغيرات عديدة فى أنظمة السوق وببعض التدابير التى ستصاحبها مثل برنامج غرس الأشجار وبرنامج البيئة. فبالنسبة للمحاصيل الزراعية (الحبوب والبذور الزيتية والنباتات البروتينية) فان الكثير من عناصر التدابير الاصلاحية سيحد من الانتاج. فهذا هو الحال بالنسبة لتخفيض أسعار الحبوب بشكل ملموس، مما سيخفض من سعر التدخل الى ١٠٠ وحدة نقد أوروبية للطن فى ١٩٩٦/١٩٩٥، والغاء الأسعار المضمونة للمحاصيل البروتينية اعتبارا من ١٩٩٤/١٩٩٣ (ألغيت الأسعار المضمونة للبذور الزيتية بالفعل اعتبارا من السنة التسويقية ١٩٩٣/١٩٩٢). وبالاضافة الى ذلك، فان شروط التجنيب اللازمة من جانب المنتجين حتى يستحقوا المدفوعات المباشرة التى تستهدف تعويضهم عن انخفاض الأسعار، لن يكون لها سوى أثر محدود على انتاج المحاصيل الزراعية. وكانت شروط التجنيب الأصلية قد حددت على أساس ١٥ فى المائة من أراضى المحاصيل الزراعية على أساس دورى. ولكن هذه النسبة يمكن تعديلها سنويا فى ضوء أوضاع السوق. ومع ذلك، فسوف يعفى صغار المزارعين الذين ينتجون أقل من ٩٢ طنا من الحبوب من التزامهم بتجنيب الأراضى، مع استحقاقهم فى نفس الوقت للمدفوعات التعويضية المباشرة. كما أن الأراضى المخصصة للمحاصيل الزراعية قد تنكمش أمام زحف الغابات نتيجة لبرنامج التشجير. بل ان انتاج المحاصيل الزراعية قد يتقلص بفعل بعض عناصر البرامج البيئية الجديدة، مثل تدابير تشجيع التوسع فى انتاج المحاصيل، وتجنيب الأراضى لآجال طويلة لأسباب بيئية، وتحويل الأراضى الزراعية الى مراع.

٥٩٩ ـ ورغم صعوبة تقدير الأثر الكلى لكل هذه التدابير السابق ذكرها على المحاصيل الزراعية تقديرا كميا، فقد حاولت الهيئة الأوروبية تقدير الانتاج المتوقع فى عام ١٩٩٩. فتقديرات انتاج الحبوب فى ١٩٩٩ تقوم على أساس افتراض تجنيب ١٥ فى المائة من الأراضى وضياع مليون هكتار من الأراضى الزراعية بفعل برامج التجنيب والتشجير فى المدى الطويل. ومعنى هذه الافتراضات انكماش مجموع المساحات المزروعة بالحبوب فى بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية فى ١٩٩٩/٢٠٠٠ الى ٣٣ر٣ مليون هكتار فقط بعد أن كانت ٣٦ مليون هكتار فى ١٩٩١/١٩٩٢ و٣٥ر٧ مليون هكتار فى ١٩٩٢/١٩٩٣. أما الافتراض الآخر بثبات الغلات عند مستوياتها فى ١٩٩١/١٩٩٢، فمعناه أن مجموع انتاج المجموعة الاقتصادية الأوروبية من الحبوب فى ١٩٩٩/٢٠٠٠ سيكون ١٦٧ مليون طن، مقابل ١٨١ مليون طن فى ١٩٩١/١٩٩٢ و١٦٦ مليون طن فى السنة المحصولية ١٩٩٢/١٩٩٣ التى تأثرت بالجفاف. أما اذا افترضنا أن الغلة ستواصل زيادتها بنسبة ١ فى المائة سنويا (وهو مايقل قليلا عن نسبة ٨ر١ فى المائة كزيادة سنوية سجلتها السنوات الخمس الأخيرة) فان الانتاج سيصل فى عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ الى ١٧٧ مليون طن.

٦٠٠ ـ انتاج اللحوم : سيتأثر هذا الانتاج أساسا بالتغييرات التى ستحدث فى الترتيبات الخاصة باللحم البقرى وانخفاض أسعار الأعلاف بعد تخفيض أسعار الحبوب. وسيتأثر منتجو اللحم البقرى بصورة مباشرة بتخفيض أسعار التدخل بنسبة ١٥ فى المائة، ولكن ذلك سيقابله انخفاض أسعار الأعلاف بعد تخفيض أسعار المحاصيل الزراعية. وسيحصل مربو الأبقار فى المراعى على تعويضات من خلال مدفوعات مباشرة على شكل زيادة فى العلاوات المختلفة التى تدفع لوحدات التربية. ولكن هذه العلاوات لن تدفع الا لوحدات التربية التى لاتتخطى حدود الكثافة المقررة (أى وحدات التربية فى الهكتار الواحد من المراعى) وذلك تشجيعا للانتاج الذى يعتمد على التوسع. وعلى أى حال، فان الحيازات الصغيرة التى يقل عدد الحيوانات فى الوحدة الواحدة منها عن ١٥ حيوانا، ستعفى من هذه الحدود. ولكن تأثير شروط الكثافة على الانتاج ستكون قليلة الى حد ما، اذ أن تجاوز الحد الأقصى للكثافة لايعنى ضياع الحق فى العلاوات بالنسبة للقطيع ككل، وانما بالنسبة لوحدات التربية الزائدة عن الحد الأقصى المقرر فحسب. أما بالنسبة للمنتجات الحيوانية الأخرى، فلم يطرأ أى تغيير على نظم تسويق لحوم الخنازير والدواجن والبيض، وان كان منتجوها سيستفيدون من انخفاض أسعار الأعلاف. ومن شأن ذلك أن يشجع انتاج هذه الأصناف وأن يصبح منتجوها فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية فى وضع أكثر منافسة لغيرهم.

٦٠١ ـ وبشكل عام فان توقعات الهيئة الأوروبية لانتاج اللحوم فى ١٩٩٩ يعكس الأثر المتوقع لعملية الاصلاح على مختلف المنتجات. فالواقع أنه من المنتظر أن ينخفض انتاج اللحم البقرى، الى ٨ر١ مليون طن فى ١٩٩٩ بعد أن كان ٨ر٧ مليون طن فى ١٩٩١ و٨ر٤ مليون طن فى ١٩٩٢. أما انتاج لحوم الخنازير فينتظر أن يصل الى ١٥ر٣ مليون طن فى ١٩٩٩ مقابل ١٤ر٣ مليون فى ١٩٩١ و١٤ر٢ مليون طن فى ١٩٩٢، بينما ينتظر أن يزيد انتاج الدواجن من ٦ر٧ مليون طن فى ١٩٩١ و٦ر٩ مليون طن فى ١٩٩٢ الى ٧ر٨ مليون طن فى ١٩٩٩.

٦٠٢ ـ أما انتاج الألبان فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية فيتحكم فيه نظام الحصص الى حد كبير، وهى الحصص التى ستنخفض بنسبة ٢ فى المائة اذا تطلبت ظروف السوق ذلك. وفى نفس الوقت ستنخفض أسعار الزبد بنسبة ٥ فى المائة. وبالتالى ينتظر أن يتحول الانتاج من الزبد نحو الجبن ومنتجات الألبان الطازجة تمشيا مع الاتجاهات الحالية فى استهلاك الألبان.

الدخل الزراعى والهياكل الزراعية

٦٠٣ ـ بالنسبة للدخول الزراعية، فان تأثير انخفاض الأسعار فى تدابير الاصلاح ستعوضها المدفوعات المباشرة الى المزارعين فى شكل مبالغ تعويضية أو علاوات لاتتعلق بالانتاج الحالى. فبالنسبة للمحاصيل الزراعية، فان تخفيض الأسعار وضع بحيث تعوضه المدفوعات المباشرة، بشرط أن يلتزم المزارعون بشرون تجنيب الأراضى المخصصة للمحاصل الزراعية فى كل سنة. أما المدفوعات التعويضية، التى تدفع على أساس الهكتار، فستحسب بصورة اقليمية على أساس متوسط الغلات السابقة (بالطن للهكتار) ثم تضرب فى المبلغ التعويضى (بوحدة النقد الأوروبية للطن). وبذلك ستتفاوت المدفوعات التعويضية عن كل هكتار من منطقة الى أخرى.

٦٠٤ ـ وقد تقررت المدفوعات التعويضية بحيث تشكل، فى المتوسط، تعويضا كاملا عن تخفيض الأسعار (أو عن الغاء الأسعار المضمونة). ولكن التعويض فى كل منطقة سيأتى لمصلحة المنتجين الذين تقل غلاتهم عن متوسط انتاج المنطقة، والذين سيحصلون بذلك على تعويضات تفوق ماخسروه من دخل بسبب تخفيض الأسعار. أما المنتجون الأكفاء الذين يحققون غلات وفيرة فسوف تكون خسارتهم أكبر. أما بالنسبة للانتاج الحيوانى، فان تخفيض أسعار اللحم البقرى سيعوضه انخفاض أسعار الأعلاف وزيادة علاوة المدفوعات. وستفيد الحدود القصوى للكثافة عند دفع العلاوات المنتجين الذين يربون الأبقار بصورة غير كثيفة، فى الوقت الذى ستحد فيه القيود المفروضة على مجموع أعداد الحيوانات التى يمكن الحصول على علاوة عنها فى كل قطيع من المدفوعات التى تسدد الى كبار المنتجين. ومع عدم حدوث تغييرات فى أسواق لحوم الخنازير والدواجن والبيض، فقد يكون لانخفاض أسعار الأعلاف تأثير ايجابى على دخول المنتجين لهذه السلع، وان كان زيادة انتاجها يقلص هامش هذا التأثير.

٦٠٥ ـ واعتمادا على عينات تمثيلية لبعض الحيازات من شبكة بيانات الحسابات الزراعية فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية (٤٣)، استطاعت الهيئة الأوروبية أن تحاكى تأثير الاصلاح على منتجى المحاصيل الزراعية ومربى الأبقار ومنتجى الألبان.

---

(٤٣) مجلة Agra Europe, 5 March 1993

٦٠٦ ـ وعمليات المحاكاة استاتيكية : فهى تقيم أثر جميع التدابير فى الفترة الانتقالية عندما تصبح هذه التدابير نافذة بالكامل، وتفترض أن المزارعين لم يكيفوا استخدام الموارد ولاخطط الانتاج بحسب الحوافز الجديدة التى تقدمها عملية اصلاح السياسات. وتدل المحاكاة على أنه بالنسبة لجميع أنواع مزارع الألبان والأبقار، فان الدخول الزراعية، التى يعبر عنها بصافى القيمة المضافة للمزرعة، ستزيد نتيجة الاصلاح. أما بالنسبة للحيازات الزراعية، فان التأثير سيتفاوت بحسب حجم المزرعة. فصغار المنتجين، ومتوسطيهم، سيلحظون زيادة فى دخولهم الزراعية. وينطبق ذلك بدرجة كبيرة على صغار المنتجين، الذين يقل انتاجهم من الحبوب عن ٩٢ طنا، أكثر مما ينطبق على المنتجين المتوسطين. وعلى الجانب الآخر، فان أكبر المزارع، التى تنتج أكثر من ٢٣٠ طن من الحبوب، ستلحظ انخفاضا فى صافى القيمة الزراعية المضافة.

٦٠٧ ـ وبصورة عامة، فان اصلاح السياسة الزراعية المشتركة يتضمن توجيه الدعم الزراعى بصورة أوثق نحو صغار المنتجين والمنتجين غير الأكفاء، وان كان تأثير ذلك سيكون أقل مما كان يمكن أن تحدثه مقترحات الاصلاح الأصلية التى قدمت الى الهيئة الأوروبية فى عام ١٩٩١.

٦٠٨ ـ أما تأثير الاصلاح على الهياكل الزراعية فليس واضحا. فبصورة عامة، فان أحد أهداف عملية الاصلاح هو المحافظة على المزارع الأسرية الصغيرة والحد من عملية الهجرة من الريف. ولاشك أن تحسين توجيه الدعم نحو هذه الفئة من المزراع ونحو أشكال الزراعة التى تقوم على الاتساع، سيعمل على تحقيق ذلك. ولكن اصلاح أنظمة السوق يصاحبه مشروع للتقاعد المبكر بهدف الافراج عن الأراضى اما لتوسيع رقعة الحيازات لتحسين اقتصادياتها، أو لأغراض غير زراعية.

اصلاح السياسة الزراعية المشتركة والبيئة

٦٠٩ ـ تستهدف عملية اصلاح السياسة الزراعية المشتركة (وينتظر منها) احداث أثر ايجابى على البيئة. اذ ينبغى الحصول على نتائج ايجابية من اصلاح نظم الأسواق ومن التشجير، وبرنامج العمل الزراعى البيئى المصاحب لاصلاح الأسواق. ففيما يتعلق باصلاح نظم الأسواق، فان تخفيض الأسعار سيقلل من الحوافز على زيادة الانتاج باتباع طرق الانتاج المكثف. بل ان هناك حوافز محددة لاتباع أساليب انتاج غير مكثفة.

٦١٠ ـ كما أن برنامج التشجير بدوره سيكفل مساعدة مالية للمزارعين الذين يريدون استخدام الأراضى الزراعية فى اقامة الغابات. ويمكن أن يشمل هذا الدعم المالى: مساعدة لتغطية تكاليف التشجير، ومبلغ لكل هكتار لتغطية تكاليف صيانة المساحات المشجرة خلال السنوات الخمس الأولى، ومبلغ سنوى لتغطية خسارة الدخل الناجمة عن تشجيـــــر الأرض

الزراعية، ومبلغ لاستثماره فى تحسين الحرجات. ومن الصعب التنبؤ بتأثير هذا البرنامج على وجه الدقة، وهو تأثير يعتمد فى جزء منه على ماسينفذ على المستوى القطرى.

٦١١ ـ أما برنامج الزراعة البيئية فهو أوسع مجالا، وسوف يكفل المساعدة المالية لسلسلة من التدابير التى تستهدف تحسين البيئة الريفية. ومن بين هذه التدابير :

- اتباع أساليب الزراعة التى تقلل من التلوث الزراعى،
- عدم اتباع أساليب مكثفة فى انتاج المحاصيل أو تربية الماشية،
- استخدام الأراضى بصورة تتفق وحماية البيئة والتربة والمناطق الطبيعية،
- المحافظة على السلالات المحلية،
- المحافظة على المزارع والحرجات المهجورة كلما دعت الأسباب الايكولوجية والأمنيـة لذلك،
- تجنيب الأراضى لفترات طويلة لأسباب تتعلق بالبيئـة،
- تدريب المزارعين على أساليب الزراعـــة التى تراعى البيئة والمحافظة على المناظر الريفيـة.

٦١٢ ـ وكما هو الحال بالنسبة لبرنامج التشجير، فمن الصعب أيضا معرفة تأثير برنامج الزراعة البيئية على وجه الدقة، وهو تأثير يعتمد بدوره على التنفيذ على المستوى القطرى.

مالايفعله اصلاح السياسات الزراعية المشتركة

٦١٣ ـ ورغم أن الاصلاح الذى ووفق عليه فى عام ١٩٩٠ سوف يدخل تغييرات لها آثار بعيدة المدى على السياسات الزراعية المشتركة، فانه لن يغير من بعض مبادئها وآلياتها الأساسية مثل الأسعار الموحدة التى يقررها مجلس الوزراء الأوروبى، والحماية المشتركة من الواردات الزراعية بفرض رسوم متغيرة، واللجوء الى دعم الصادرات لجعل منتجات المجموعة الأوروبية الاقتصادية أكثر منافسة فى الأسواق العالمية، والتدخل فى الأسواق الزراعية. وبذلك ربما يؤدى الاصلاح الى تخفيض الانتاج والفوائض الداخلية من بعض المنتجات، وكذلك تخفيض مستويات دعم الصادرات. ولكن تخفيض أسعار الأعلاف قد يؤدى الى تشجيع انتاج لحوم الخنازير والدواجن والبيض. وبشكل عام، فان الاصلاح لن

يغير من قواعد دخول الواردات الزراعية الى أسواق المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ولا من دخول الصادرات الزراعية للمجموعة الى أسواق العالم. فبالنسبة لأغلب المنتجات ستظل المعاملة التفضيلية لمنتجى المجموعة فى مواجهة المستوردين قائمة فى السوق الداخلية. فطالما ظل نظام السعر المزدوج باقيا كما هو، أى تحديد الأسعار الزراعية الداخلية المضمونة بمبعدة عن أسعار الأسواق العالمية، فسيستمر المنتجون الزراعيون فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية والمستهلكون فيها معزولين بصورة كبيرة عن التغيرات السعرية التى تحدث فى الأسواق الدولية، طالما أن أسعار هذه الأسواق لاتتخطى مستويات الأسعار الداخلية المضمونة.

اليابان : الزراعة تمر بمرحلة انتقالية

مقدمـــة

٦١٤ ـ تمر الزراعة فى اليابان منذ ٢٠ عاما مضت بثورة هادئة، مع تعاظم قوى التغيير، سواء الداخلية أو الخارجية. وفى شهر مايو/أيار ١٩٩١، قامت وزارة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، استجابة منها لهذه الضغوط المتزايدة، بتشكيل فريق عمل ليضع توجيهات أساسية جديدة فى مجال السياسات لمواجهة الموقف والتحديات القائمة فى مجالات الأغذية والزراعة والمناطق الريفية. وفى شهر يونيو/حزيران ١٩٩٠، أصدرت الوزارة تقرير فريق العمل هذا، بعنوات "الاتجاه الرئيسى للسياسات الجديدة فى مجالات الأغذية والزراعة والمناطق الريفية" واعتبرته خطوطا توجيهية فى مجال السياسات للمستقبل، وقدمت الى البرلمان عدة مشروعات قوانين واقتراحات خاصة بالميزانية لينظر فيها فى دورته لعام ١٩٩٠. وسيتناول هذا الجزء من حالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٣ الوضع الراهن للزراعة فى اليابان، والقوى التى تؤيد التغيير أو تعارضه، والمشكلات التى ينبغى مواجهتها والتغلب عليها، مع تزايد دخول الزراعة اليابانية فى النظام الدولى للتجارة والاقتصاد الذى يقف على أعتاب القرن الواحد والعشرين.

الوضـع العام

٦١٥ ـ تقدر أراضى اليابان فى مجموعها بنحو ٠٠٠ ٣٧٨ كيلومتر مربع، وهى بذلك أكبر من ايطاليا وأصغر من السويد وتايلند. وأغلب أراضيها جبلية مغطاة بغابات كثيفة، وأراضيها أكثر وعورة وانحدارا من أغلب دول أوروبا الغربية، بالاضافة الى أن مياه الأنهار فيها شديدة الاندفاع. ونظرا لوجودها فى الجزء الجنوبى من المنطقة المعتدلة، فان المناخ يتراوح بين شبه استوائى فى الجنوب الى مناطق شديدة البرودة مثل جزيرة هوكايدو فى الشمال حيث الشتا القارس أمر معتاد. وتغطى الجبال مايقرب من ٧٠ فى المائة

من مساحة اليابان، مع تخصيص ١٤ فى المائة فقط من مجموع أراضيها للزراعة، منها أكثر من النصف بقليل لزراعة الأرز. وتحتل اليابان المرتبة الرابعة من حيث عدد السكان فى آسيا والمحيط الهادى، حيث يبلغ عدد سكانها ١٢٤ مليون نسمة.

٦١٦ ـ والنظام السياسى فى اليابان هو ديمقراطية برلمانية ذات مجلسين. وتتسم الحكومة بالمركزية الشديدة، حيث يستحوذ مجلس الوزراء على السلطة التنفيذية برئاسة رئيس الوزراء، وهو زعيم الأغلبية البرلمانية. وقد تعرض الحزب الديمقراطى الليبرالى، الذى كان يمثل الأغلبية فى البرلمان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى شهر يوليو/تموز ١٩٩٣، لضغوط سياسية شديدة من جانب الناخبين اليابانيين، بما فيهم رجال الأعمال وزعماء النقابات العمالية الذين طالبوا باصلاح سياسى جذرى، وكذلك من جانب الجماعات الزراعية التى عارضت تحرير الأسواق الزراعية المحلية.

٦١٧ ـ وبعد أن كانت اليابان، لعشرات السنين، هى المعجزة الاقتصادية للعالم الصناعى، أصبحت الآن فى قلب ركود اقتصادى خطير. فطبقا لأطلس البنك الدولى لعام ١٩٩٢، فان النمو الحقيقى فى الناتج القومى الاجمالى خلال الفترة ١٩٨٠ـ١٩٩١ تراوح حول نسبة قوية مقدارها ٤ر٣ فى المائة سنويا. كما زاد دخل الفرد بنسبة ٧ر٣ سنويا فى المتوسط أثناء نفس الفترة. وقد أدى ضعف الاقتصاد، الذى بدأ فى الربع الأخير من عام ١٩٩١، الى انخفاض النمو فى الناتج المحلى الاجمالى الى ٨ر١ فى المائة فى عام ١٩٩٢ بعد أن كان ٤ر٤ فى المائة عام ١٩٩١ و٢ر٥ فى المائة عام ١٩٩٠. ومع ذلك، فان تقديرات البطالة والتضخم ظلت منخفضة عند ٩ر١ فى المائة و٢ر٢ فى المائة على التوالى.

٦١٨ ـ وقد ساهمت الزراعة بنسبة ٢ فى المائة فى الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٩١، بينما بلغ مجموع السكان العاملين فيها نسبة ٩ر٥ فى المائة. ومنذ عام ١٩٨٨، أصبحت اليابان هى أكبر مستورد صاف للمنتجات الزراعية، حيث بلغت قيمة وارداتها فى ١٩٩١ نحو ٢٩ مليار دولار.

هيكل الزراعـــة

٦١٩ ـ بلغ مجموع الأراضى الزراعية فى اليابان فى ١٩٩١ نحو ٠٠٠ ٢٠٤ ٥ هكتار، منها ٠٠٠ ٨٢٥ ٢ هكتار، أى ٥٤ فى المائة، حقول أرز. ومنذ عام ١٩٧٥، بدأت الأراضى الزراعية تتقلص لمصلحة الاستخدامات غير الزراعية بمعدل سنوى مقداره ٠٠٠ ٢٢ هكتار تقريبا، أخذ أغلبها من حقول الأرز. وانخفض عدد الحيازات الأسرية الزراعية من ٦ ملايين مزرعة فى ١٩٦٠ الى ٧ر٣ مليون مزرعة فى ١٩٩٢ (٩ فى المائة من مجموع الأسر اليابانية) وينتظر أن ينخفض مرة أخرى ليصل الى أقل من ثلاثة ملايين مزرعة فى عام ٢٠٠٠.

٦٢٠ ـ ومن بين السمات الأخرى الهامة للزراعة اليابانية صغر مساحة المزارع الأسرية. فمن بين جميع المزارع التجارية فى عام ١٩٩١، كان هناك ٥٨ فى المائة تقل مساحتها عن هكتار واحد، بينما كانت نسبة الحيازات التى تزيد مساحتها عن هكتارين لاتتعدى ١٣ فى المائة. ولكن حجم الحيازات لايحكى سوى جزء واحد من القصة كلها. فالحيازات نفسها متناثرة، حيث تتوزع الحيازة الواحدة حول قرية بأكملها فى نظام معقد من الحيازات المتداخلة تقليلا لخطر فشل المحصول بأكمله. وعلى سبيل المثال، فمن بين مجموع حقول الأرز البالغ مساحتها ٢ر٧ مليون هكتار، نجد نصفها عبارة عن حقول لاتزيد مساحتها عن ٠ر٣ هكتار أو أكثر، ولكن ليس من بينها سوى ٣ فى المائة فى مساحات قدرها نصف هكتار أو أكثر. والهدف هو التوسع فى حجم هذه المزارع لتصل الى هكتار واحد أو أكثر فى المتوسط خلال السنوات العشر المقبلة. ولكن ازالة الأسيجة واعادة بناء وتسوية حقول الأرزبغرضتجميع الحقول واعادة تنظيمها، عملية تحتاج الى ايدى عاملة واستثمارات كثيفة.

٦٢١ ـ ومن بين المزارع الأسرية البالغ عددها ٣ر٧ مليون مزرعة فى اليابان، هناك ٢٣ فى المائة تصنف كمزارع غير تجارية. أما الـ ٧٧ فى المائة الباقية فتعتبر مزارع تجارية. ومن بين المزارع التجارية الأسرية البالغ عددها ٩ر٢ مليون مزرعة، ليس هناك سوى ١٦ فى المائة تعمل فيها الأسرة طوال الوقت، بينما النسبة الباقية وهى ٨٤ فى المائة تعمل فيها الأسرة لبعض الوقت. وتقسم المزارع الأسرية التى يعمل فيها أفراد الأسرة لبعض الوقت الى فئتين : الفئة الأولى من الأسر هى تلك التى تحصل على أكثر من نصف دخلها من الزراعة، والفئة الثانية هى التى تحصل على أقل من نصف دخلها من الزراعة. وتمثل الفئة الأولى من الأسر الزراعية ١٩ فى المائة من الأسر العاملة لبعض الوقت، والفئة الثانية ٨١ فى المائة من هذه الأسر. وبذلك نجد أنه من بين ٣ر٧ مليون أسرة زراعية فى ١٩٩٢، لم يكن هناك سوى ٠٠٠ ٨٩٧ أسرة تعمل بصورة تجارية، سواء طوال الوقت أو لبعض الوقت فى الزراعة مع حصولها على أكثر من نصف دخلها من الزراعة (الفئة الأولى). ثم ان الفئة الثانية من الأسر الزراعية لم تحصل الا على ٧ فى المائة تقريبا من دخلها من الزراعة، مع اتيان الجزء الباقى من الدخل من مصادر غير زراعية. ومعنى هذا أن المقدار الفعلى من العمل المخصص للزراعة قد انخفض بأكثر كثيرا مما يوحى به انخفاض عدد الأسر الزراعية.

٦٢٢ ـ ومن بين الاتجاهات الرئيسية المتصلة بقطاع الزراعى، انخفاض نصيب الزراعة فى مجموع الناتج القومى الاجمالى، واستمرار الهجرة من الريف الى الحضر، وزيادة أعمار المزارعين مع عدم دخول أفراد جدد الى هذه المهنة، والبطء النسبى فى زيادة متوسط مساحة المزرعة. والواقع أن النقص فى الأيدى العاملة فى الزراعة قد أصبح نقصا حادا. فهناك الآن ٤ فى المائة أو ٥ فى المائة من الأراضى التى تصنف كأراضى زراعية أصبح مهجورا، والسبب الأول هو نقص الأيدى العاملة، كما أن عدد الخريجين الجدد الذين

يعملون فى الزراعة قد انخفض بسرعة، وأصبح لايزيد الآن عن ٠٠٠ ٢ شخص تقريبا فى كل سنة. وأسباب ذلك هى انخفاض دخل الفرد من الزراعة، ومشقة العمل وصعوبة ظروفه بما فى ذلك زيادة ساعات العمل فيه عن الأعمال المقابلة فى الحضر، ومستقبل الزراعة غير المضمون والذى تزيد الشكوك المحيطة به بفعل مفاوضات الجات والضغوط الخارجية لتحرير الزراعة. وبالاضافة الى ذلك، فان الفتيات فى المناطق النائية يملن الى الهجرة الى المدينة، الأمر الذى يصعب فيه على الفتيان الذين يبقون فى الريف أن يعثرن على زوجة مناسبة. واذا كان دخل الأسرة الزراعية الممكن التصرف فيه يمثل ١٣٣ فى المائة من دخل الأسرة غير الزراعية الممكن التصرف فيه، فان نصيب الفرد من هذا الدخل لايتعدى ٩٢ فى المائة، اذ أن الأسر الزراعية تتكون عادة من أفراد يزيد عددهم عن أفراد الأسر غير الزراعية.

سياسات التسويق الزراعى

٦٢٣ ـ من أهم أدوات السياسة الزراعية اليابانية نظام مراقبة الأغذية الأساسية، الذى تشرف عليه وكالة الأغذية فى وزارة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك. وهدف نظام مراقبة الأغذية الأساسية هو مراقبة العرض، بناء على الطلب التقديرى، وأسعار الأرز والقمح والشعير. كما أن الجزء الأكبر من الحبوب الأساسية يباع عن طريق من يجمعونها وعن طريق التعاونيات الزراعية الى تجار الجملة مباشرة لا الى الحكومة، فان النظام بأكمله يخضع لرقابة وكالات الأغذية.

٦٢٤ ـ وتختلف آليات مراقبة الأرز عن تلك الخاصة بمراقبة القمح والشعير. فاليابان مكتفية ذاتيا من الأرز وهو الغذاء الأساسى فيها، بينما مازالت بعيدة عن الاكتفاء الذاتى من القمح والشعير. ويطبق نظام المراقبة الكمية المباشرة على عرض الأرز. فطبقا لقانون مراقبة الأغذية، توضع خطة أساسية سنوية تفترض الطلب على الأرز فى السنة التالية، ثم يكيف العرض لتلبية الطلب باستخدام ضوابط انتاج، مثل تنويع المحاصيل. ثم يطالب كل منتج ببيع كمية معينة من الأرز الى الحكومة بهدف استقرار كميات الأرز وأسعاره. والأرز ذو السعر الموحد هو أرز حكومى يباع عن طريق تجار جملة وتجزئة مسجلين، مع تحديد الحكومة للسعر الأقصى الذى يمكن أن يباع به الى المستهلك. والأرز ذو السعر الموحد هو من نوعية موحدة يباع بسعر أقل من الأرز الذى يسوق اختياريا لتلبية الطلب فى الأسواق.

٦٢٥ ـ ولكن حتى هذا الأرز الذى يسوق اختياريا والذى ظهر فى عام ١٩٦٩، مازال يخضع لمراقبة الحكومة. فاذا كانت الحكومة تحدد سعر مشترياتها، فان سعر هذا النوع الأخير من الأرز تم التفاوض عليه بين منظمات الجمع اليابانية وبين منظمات تجارة الجملة. وللتغلب على عدم الشفافية وجمود آلية التسعير، أنشئت بورصتان لأرز التسويق الطوعى فى شهر أغسطس/آب ١٩٩٠ فى مدينتى طوكيو وأوساكا، وكان الأرز المباع فى هاتين البورصتين يباع بالعطاءات.

٦٢٦ ـ وتستهلك اليابان ١٠ ملايين طن من الأرز تقريبا فى كل سنة. وحيث أن المنتجين يستهلكون ٣ر٥ مليون طن، فان هناك ٦ر٥ مليون طن تباع فى الأسواق، منها مليونى طن تشتريها الحكومة كأرز عادى وللتحكم فى الأسواق. أما الكمية الباقية ومقدارها ٤ر٥ مليون طن، فتباع كأرز يسوق اختياريا، منها مليون طن تباع بالمزاد فى بورصتى طوكيو وأوزاكا. ويسمح لسعر المزاد بالتفاوت فى حدود ٧ فى المائة تقريبا بين الحد الأقصى والحد الأدنى المقررين. وهذه هى آليـــة الكشف عن سعر التسويق الاختيارى. ويقدر موزعو الأرز أن هناك مليونين أو ثلاثة ملايين طن من الأرز تتدفق على السوق السوداء المفتوحة أما الكميـــــة الباقية فتتدفق عن طريق التعاونيات الزراعية مباشرة الى تجار الجملة ومنهم الى أسواق التجزئة.

٦٢٧ ـ وقد أثبت اقتصاد السوق المتزايد فى توزيع الأرز قوته بأكثر من طريقة، رغم أن قانون الرقابة على الأغذية مازال ساريا. ففى مواجهة انخفاض الطلب على الأرز، تزايد عدد المزارعين الذين ينتجون أرزا عالى الجودة ليطلقوا عليه أسماء اقليمية وليدخل فى المنتجات الفاخرة. فالأرز العضوى، أى الأرز الذى ينتج دون أى كيماويات، سواء كانت مبيدات أو أسمدة معدنية، يمكن أن يباع مباشرة من المزارع الى مجموعات المستهلكين بعقود. وبالاضافة الى ذلك، فقد ظهرت نظم أوامر التوريد الخاصة للمضارب بتوريد الأرز مباشرة من المزارعين الى المستهلكين فى المدن النائية.

٦٢٨ ـ ومع انخفاض المخزونات المرحلة من الأرز فى السنوات الأخيرة، خففت الحكومة من رقابتها على تغيرات الانتاج حتى تحصل على مخزونات كافية لضبط السوق، وتوفر كميات كافية من الأرز العادى لمحلات التجزئة.

٦٢٩ ـ أما آلية ضبط أسواق القمح والشعير فهى غير مباشرة، اذ أنها عبارة عن حد أدنى مضمون لأسعار المنتجين، فالمنتج المحلى يبيـــــــع كل القمح والشعير تقريبا الى الحكومة، وان لم يكن مرغما على ذلك. وتحدد الحكومة سعر الشراء والبيع، وتشجع التعاونيات الزراعية على ابرام عقود للتوزيع مع المستخدمين النهائيين. وتشترى وكالة الأغذية القمح المنتج محليا بسعر المنتجين المدعوم الذى يزيد كثيرا عن السعر الذى تطلبه من المصانع. وتصرف الحكومة فى كل أسبوع تراخيص عن طريق وكالة الأغذية لاستيراد القمح والشعير، بناء على توقعات الاحتياجات، وبذلك تحافظ على استقرار السوق. ووكالة الأغذية هى الجهة الوحيدة التى تقوم بشراء القمح والشعير المستوردين.

التعاونيـــات الزراعيـــة

٦٣٠ ـ تنتشر التعاونيات الزراعية انتشارا كبيرا فى حياة المزارعين اليابانيين. وهناك نوعان من هذه التعاونيات: التعاونيات متعددة الأغراض التى تعمل فى تسويق المنتجات الزراعية، وتوريد المستلزمات الزراعية، والائتمان، والتأمين المتبادل، والتصنيع، وتقديم

الخدمات الارشادية، وغيرها من الخدمات، والتعاونيات وحيدة الغرض التى تركز على تسويق منتجات بعض القطاعات المتخصصة مثل الفاكهة والخضر والمنتجات الحيوانية.

٦٣١ ـ وهناك ثلاثة مستويات لهذه التعاونيات، هى : تعاونيات المستوى المحلى، والاتحادات التعاونية الجهوية التى تتخصص فى عدة أنواع من الخدمات مثل التسليف والادخار والتسويق والشراء والتأمين، والاتحادات التعاونية القطرية.

٦٣٢ ـ وتضم تعاونيات المستوى القطرى : بنك نروينشوكين، وهو أكبر بنك من حيث الودائع والقروض، ويساهم فيه المزارعون بنصف مدخراتهم واتحاد زنكيورين الوطنى للتعاونيات الزراعية للتأمين المتبادل، وشركة تأمين متوسطة الحجم، وشركة تجارية للتوزيع والاستيراد، واتحاد وطنى للصحة والرعاية، واتحاد وطنى للصحافة والاعلام، ودار نشر، وشركة سياحة تحتل المرتبة الثالثة فى البلاد، واتحاد وطنى للجمعيات التعاونية الزراعية وهو تكتل يحتل المرتبة الثانية بين الشركات التجارية اليابانية ويضم نحو ١٤٠ شركة وفرع وتبلغ مبيعاته السنوية ٦٠ مليون دولار تقريبا، بالاضافة الى جهاز يضع للاتحاد سياسته وكذلك ذراع للضغط السياسى هو الاتحاد المركزى للتعاونيات الزراعية. وقد وصف هيكل التعاونيات الزراعية بأنه يقدم خدماته الى أعضائه من المهد الى اللحد، بالاضافة الى تأثيرها السياسى القوى من خلال الحزب الحاكم على سياسات الحكومة فيما يتعلق بالزراعة.

٦٣٣ ـ ويشكل المزارعون الأعضاء التقليديون فى التعاونيات ممن لهم حق التصويت فى الانتخابات. كما أن هناك فئة من الأعضاء المنتسبين ممن ليس لهم حق التصويت من غير المزارعين، الذين يودون الانتفاع بالخدمات التعاونية. واذا كان أغلب المزارعين أعضاء فى التعاونيات، فان عدد الأعضاء المنتسبين يصل الى ثلث مجموع الأعضاء. وقد انخفض عدد المزارعين الأعضاء (من ٩ر٥ مليون عام ١٩٧٠ الى ٥ر٥ مليون عام ١٩٩٠) بينما زاد عدد الأعضاء المنتسبين من ٣ر١ مليون فى عام ١٩٧٠ الى ٩ر٢ مليون فى عام ١٩٩٠). ويصل عدد الموظفين العاملين فى التعاونيات متعددة الأغراض الى ٠٠٠ ٣٠٠ موظف تقريبا، أى موظف واحد لكل ١٨ مزارع من الأعضاء.

٦٣٤ ـ وتنفذ الحكومة الجزء الأكبر من سياستها الزراعية من خلال النظام التعاونى. فعندما تتمتع المنتجات الزراعية بدعم حكومى، فان هذا الدعم يدفع الى المنتجين من خلال التعاونيات. وبالاضافة الى ذلك، فان برنامج تحويل أراضى الأرز (وهو البرنامج الذى حول ثلث أراضى الأرز الشعير الى محاصيل أخرى، حيث أن استهلاك الفرد من الأرز قد انخفض من ١١٨ كيلوغراما فى عام ١٩٦٢ الى ٧٠ كيلوغراما فقط فى ١٩٨٩) ينفذ على المستوى المحلى بمعرفة النظام التعاونى مع السلطات الادارية. وفى عام ١٩٨٩،

تم تسويق ٩٥ فى المائة تقريبا من الأرز، و٩٦ فى المائة من القمح وأكثر من ٩٠ فى المائة من الشعير، وأكثر من ٥٠ فى المائة من الفاكهة والخضر واللحم البقرى والألبان عن طريق النظام التعاونى. وبالاضافة الى ذلك، فانه على جانب عرض المستلزمات الزراعية، تم شراء أكثر من ٩٠ فى المائة من الأسمدة، و٧٠ فى المائة من الكيماويات الزراعية، و٦٤ فى المائة من النفط المستخدم فى المزارع، و٥٠ فى المائة من الآلات الزراعية، و٤٠ فى المائة من الأعلاف من النظام التعاونى.

٦٣٥ ـ ولا تتنافس التعاونيات فيما بينها على المستوى المحلى، ويعمل النظام التعاونى طبقا لمبادىء المساواة. وليس أمام المزارعين بديلا لبيع منتجاتهم الى التعاونيات الزراعية، وبالمثل فانهم مضطرون الى شراء مستلزماتهم منها. وازاء مبدأ المساواة بين الجميع، فان كبار المزارعين لا يستطيعون الحصول على خدمات خاصة من تعاونياتهم، كأن يحصلوا على خصم مقابل الكميات الكبيرة التى يشترونها من المستلزمات، أو على علاوات مقابل الكميات الكبيرة التى يبيعونها من انتاجهم، وهو مايتوقعونه عادة من الشركات التجارية فى الريف. وبذلك لايستفيدون من وفورات الحجم الكبير فى تسويق منتجاتهم أو شراء مستلزماتهم.

٦٣٦ ـ ولكن النظام الزراعى التعاونى أصبح مطالبا بالتكيف السريع مع مجموعة من الحقائق الجديدة. فبالاضافة الى المشكلات المالية المتعلقة بتباطؤ الاقتصاد العام والغاء القيود المالية، فان حجم المنتجات الزراعية الذى يمر من خلال التعاونيات يتناقص هو الآخر. فأعضاء التعاونيات من كبار المنتجين يميلون الى التحول عن قنوات التسويق التقليدية عن طريق التعاونيات الى غيرها، بما فى ذلك التسويق المباشر الى المستهلك. وأصبحت التعاونيات المحلية تندمج مع غيرها بهدف تخفيض عدد التعاونيات ذات الأغراض العامة الى ١٠٠٠ تعاونية فقط حتى عام ٢٠٠٠، أى أقل من ثلث العدد الحالى. وبالاضافة الى ذلك، يجرى التفكير فى ادماج الاتحادات الجهوية فى الاتحادات القطرية، نظرا لاتجاه التعاونيات المحلية الى الاندماج فى بعضها.

الزراعـــة والبيئـــة

٦٣٧ ـ هناك علاقة وثيقة على امتداد تاريخ اليابان بين ادارة المياه والزراعة. فأنهار اليابان سريعة الجريان نظرا لطبيعة جبالها شديدة الانحدار، وبالتالى فليس أمام هذه الأنهار فرصة للتلوث. ومع ذلك، فقد بدأ التلوث يظهر عند مصاب هذه الأنهار بالقرب من البحر. ويأتى التلوث الزراعى من الكيماويات الزراعية والأسمدة ومخلفات تربية الحيوان فى المقام الأول. ويحتل الأرز أكثر من نصف مجموع المساحات المزروعة بقليل، وهو يعمل كخزان للمياه يرشح هذه المياه قبل تسربها الى المياه الجوفية. أما فى المرتفعات فان الأسمدة الآزوتية تتحول الى حامض نيتريك. وفى حقول الأرز لايوجد أكسجين، وبالتالى

فان الأسمدة الآزوتية تتحول الى نشادر يبقى جزء منه فى التربة بينما ينطلق غاز الآزوت فى الجو. وهكذا يتضح أن هناك قدرا أكبر من تلوث المياه السطحية بالكيماويات والأسمدة فى أراضى المرتفعات عنه فى حقول الأرز.

٦٣٨ ـ وقد بدأت سياسة الحكومة اليابانية فى معالجة مسألة الزراعة القابلة للاستمرار منذ السنة المالية ١٩٩٢. وقد عرّفت وزارة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك الزراعة القابلة للاستمرار بأنها تلك الزراعة التى تستخدم مدخلات من الكيماويات والأسمدة أقل من المعتاد. وينبغى لهذا النوع من الزراعة أن يحقق شرطين : الغلات والجودة المستمرين، وانخفاض استخدام الكيماويات والأسمدة المعدنية.

٦٣٩ ـ وهناك نوعان من التكنولوجيا الرئيسية استخدمتا لتشجيع الزراعة القابلة للاستمرار، وهما : الأسمدة التى تختفى من التربة بانقضاء الوقت، والمكافحة البيولوجية والمتكاملة للآفات. وهناك أسلوب آخر لمكافحة الحشرات، استخدم فى اليابان، وهو جذب ذكور الحشرات الى منطقة معينة باستخدام رائحة وصوت الاناث منها، ثم القضاء على هذه الحشرات فى تلك المنطقة المحدودة.

٦٤٠ ـ وهناك برنامج آخر تشجعه وزارة الزراعة ومصايد الأسماك وهو الاستفادة من المخلفات الحيوانية. فهذه المخلفات تحول الى أسمدة بمقتضى عقود تبرم بين مربى الحيوانات ومزارعى المحاصيل. وتساعد الوزارة هنا بتقديم التسهيلات اللازمة لتصنيع روث البهائم، وذلك بانشاء مزارع تجريبية وتقديم الخدمات الارشادية.

٦٤١ ـ والحافز الذى يدفع المزارعين الى المشاركة فى الزراعة القابلة للاستمرار فى الوقت الحاضر ليس العامل الاقتصادى بقدر ماهو الغيرة على مصلحة الأجيال القادمة. فهناك تكنولوجية ناشئة ستؤدى الى تخفيض استخدام المستلزمات الزراعية وتكاليفها. فعلى سبيل المثال، فان هناك الآن جهازا لنقل شتلات الأرز مع جهاز يضع الكيماويات والأسمدة بجوار الشتلة مباشرة، مما يقلل من الكمية المستخدمة بشكل عام.

٦٤٢ ـ وتوجه الوزارة عنايتها الآن الى مزارع الخضر والفاكهة حيث أنها أكبر مستخدم للكيماويات. ولكنها تكتفى بشكل عام باصدار تعليماتها الى الحكومات المحلية لاعادة النظر فى استخدام الأسمدة ومراجعة معايير مكافحة الآفات، بهدف المحافظة على نظافة البيئة.

تحرير أسواق اللحم البقرى

٦٤٣ ـ قررت اليابان انهاء العمل بنظام الحصص على واردات اللحم البقرى فى ١٩٨٨، وذلك بعد مفاوضات مستفيضة. واستبدل هذا النظام بنظام التعريفات الجمركية الذى بدأ فى عام ١٩٩١ بنسبة ٧٠ فى المائة من القيمة، انخفضت فى ١٩٩٢/٤/١ الى ٦٠ فى المائة ثم الى ٥٠ فى المائة من ١٩٩٣/٤/١، وقد زادت المخزونات من اللحم البقرى لأن العرض، بما فى ذلك الكميات المستوردة، فاق الطلب فى عامى ١٩٨٩ و١٩٩٠ قبل أن يعود الى ماكان عليه فى ١٩٨٨ فى أوائل عام ١٩٩٢. وقد ظل سعر اللحم البقرى الممتاز، بما فى ذلك صنف "واجيو"، مستقرا نسبيا أثناء تلك الفترة، بينما انخفض سعر الأصناف غير الممتازة، أى أبقار اللبن، بنسبة تتفاوت بين ٢٥ فى المائة و٣٥ فى المائة، بحسب الجودة. وبالاضافة الى ذلك فقد كان هناك تحول كبير فى الطلب من اللحوم المجمدة الى اللحوم الطازجة والمبردة. وقد انخفض سعر اللحم البقرى الممتاز مؤخرا، وكان السبب الرئيسى فى ذلك هو تقييد الاقتصاد.

٦٤٤ ـ وحيث أن التأثير القوى لعملية تحرير أسواق اللحم البقرى قد وقع على الأصناف الرديئة نسبيا الآتية من قطعان أبقار اللبن، فان منتجى الألبان كانوا الأكثر تضررا. وفى الوقت الذى لم تتأثر فيه أسعار الألبان، فان أسعار عجول الألبان التى تباع الى المربين انخفضت كثيرا.

٦٤٥ ـ وكمساعدة فى تعويض خسائر منتجى الألبان، قدمت الحكومة مدفوعات تعويضية لمربى الأبقار. وتوقعت الحكومة أن يسدد هؤلاء المربون هذه المبالغ الى منتجى الألبان بأن يرفعوا أسعار العجول التى يشترونها منهم. ومع ذلك فقد انخفض عدد مزارع الألبان بنسبة ٢٠ فى المائة منذ تحرير أسواق اللحم البقرى. ولكن المثير للانتباه أن حجم قطعان الألبان فى اليابان لم ينخفض، أى أنه لابد أن يكون قد حدث تجميع كبير لقطعان الألبان أثناء هذه العملية.

٦٤٦ـ وقد أدى تحرير أسواق اللحم البقرى الى خفض الأسعار المحلية، وخلق منافسة استجاب لها المزارعون اليابانيون بالتحول نحو زيادة الجودة. ورحب مربو أبقار اللبن بانخفاض أسعار العجول، بينما دعمت الحكومة أسعار العجول التى يدفعها المربون الى منتجى الألبان من خلال المدفوعات التعويضية.

٦٤٧ ـ وقد أصبح استهلاك الفرد اليابانى من اللحم البقرى يقف الآن عند ٦ر٢ كيلوغرام سنويا، مع تباطؤ الزيادة فى هذا الاستهلاك من ١٠ر٩ فى المائة فى عام ١٩٨٩ و١٩٩٠ الى ١ر٦ فقط فى عام ١٩٩١.

اتجاهات السياسة الجديدة

٦٤٨ ـ هناك عدة عوامل واتجاهات تتداخل الآن لتؤدى الى تغيرات هيكلية هامة فى الزراعة اليابانية، والى اعادة التغيير فى السياسة الزراعية نفسها. وأهم هذه العوامل مايلـــى:

- تعزيز الين اليابانى، وهو مايعنى أن تكون الورادات الزراعية أقل تكلفة وأنها ستستمر فى الزيادة.

- انخفاض عدد سكان المناطق الريفية، وتدهور البنية الأساسية الريفية، وفقدان المنافع العامة مع انخفاض الأجيال العاملة فى الزراعة والوافدين الجدد اليها، وكبر سن العاملين فيها، وكلها عوامل تتزايد بسرعة بسبب انخفاض دخول المزارعين وعملهم الشاق وساعات عملهم الطويلة بالاضافة الى اغراء فرص العمل فى غير الزراعة.

- انخفاض الطلب على الأرز، الأمر الذى يؤدى الى تحويل حقول الأرز وهجرها، مما يحدث بالتالى تأثيرا ضارا على جودة المياه والبيئة.

- صغر الحيازات الزراعية وتفتيتها، مما يقلل من فرص المزارعين فى استخدام تكنولوجيا موفرة للنفقات مثل زراعة الأرز المباشرة، أو يحول دون ذلك تماما.

- ضرورة الاستمرار فى تحرير أسواق الواردات الزراعية، مع استمرار "عالمية" الزراعة.

- انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى من الأغذية من حيث السعرات الحرارية المتوفرة، وهى النسبة التى وقفت عند ٤٦ فى المائة فى ١٩٩١.

٦٤٩ ـ وقد أصبح من السهل ملاحظة أن الكثير من الاتجاهات الحالية ليست فى مصلحة الزراعة والمناطق الريفية. وازاء الحاح الموقف الذى تواجهه الزراعة اليابانية، فقد بدأت وزارة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك عملية اصلاح قطاعية بأن قدم فريق العمل، بعد تبادل وجهات النظر مع أفراد الشعب والمؤسسات فى مختلف أنحاء البلاد، تقريره المعنون "الاتجاه الرئيسى للسياسات الجديدة للأغذية والزراعة والمناطق الريفية" فى شهر يونيو/حزيران ١٩٩٢. ويحدد هذا التقرير أهدافا تنظيمية، كما سبق أن قلنا، ويحتوى على خطوط توجيهية عريضة لاصلاح قطاع الزراعة، والنهوض بالمناطق الريفية. وهناك قوانين وميزانيات جديدة مقترحة الآن لاجراء اصلاح شامل خلال ١٠ سنوات

٦٥٠ ـ وبمقتضى هذه السياسة الجديدة، فان الأهداف التنظيمية، التى تشكل عصب خطة لجعل الزراعة اليابانية أكثر كفاءة وقدرة على المنافسة، تتعلق بحجم الحيازات وشكل الادارة. والهدف هو أن يكون هناك فى نهاية السنوات العشر مابين ٣٠٠ ٠٠٠ جهاز و٤٠٠ ٠٠٠ جهاز لادارة المزارع الفردية (أى مزارع أسرية فردية) يخصص منها ١٥٠ ٠٠٠ مزرعة لزراعة الأرز، منها ٥٠ ٠٠٠ تزرع محصول الأرز فقط، على أن تتراوح مساحتها بين ١٠ ـ ٢٠ هكتارا، و١٠٠ ٠٠٠ تزرع محاصيل مختلطة (من بينها الأرز) وتتراوح مساحتها بين ٥ ـ ١٠ هكتارات. وبالاضافة الى ذلك سيكون هناك مابين ٤٠ ٠٠٠ ـ ٥٠ ٠٠٠ أجهزة لادارة المزارع المنظمة (اتحادات ادارة من أنماط عديدة، بما فيها تعاونيات المنتجين الزراعيين، والشركات الصغيرة، واتحادات الانتاج الزراعى) لادارة حيازات تزرع الأرز فقط وتتراوح مساحاتها، بين ٣٠ ـ ٥٠ هكتارا.

٦٥١ ـ وقد نصت القوانين الجديدة التى صدرت فى عام ١٩٩٣، كجزء من تنفيذ السياسة الجديدة، على أن يقوم كل مجتمع محلى بتحديد الأهداف التى يريدها من عملية الاصلاح الزراعى بمقتضى هذه السياسة، وأن يحدد الكيفية التى يريد بها أن ينظم نفسه فى تعاونيات فردية أو فى شركات توصية بسيطة وما الى ذلك، بهدف زيادة حجم الحيازات التى تشرف عليها ادارة المزرعة. وفى نهاية المطاف، فان أكثر من ٣ ٠٠٠ بلدية ستتحكم فى عملية الاصلاح بما يتمشى مع الأهداف التى حددتها، مع قيام الحكومة بمساندة قرارات هذه البلديات بسياسات سعرية وهيكلية. وقد خصصت بالفعل ميزانية فى السنة المالية ١٩٩٣ لتنفيذ هذه السياسة على المستويات الوطنية والجهوية والبلدية.

٦٥٢ ـ ويحتاج المستقبل المتصور للزراعة اليابانية والمجتمعات الريفية الى استثمارات هائلة، بالاضافة الى ضرورة حل الكثير من المشكلات الصعبة. فأسعار الأراضى الزراعية فى المناطق التى يشملها قانون تخطيط المدن مرتفعة للغاية. وقد تم تعديل قانون المحافظة على الأراضى الزراعية فى مناطق تشجيع التعمير فى عام ١٩٩١، بهدف تشجيع المحافظة على الأراضى الزراعية لأغراض التعمير، وتخفيف الضغط على أسعار الأراضى وأسواق المساكن. فقد كانت الأراضى الزراعية تحمى قبل ذلك من البناء فوقها، وكانت تقدر لأغراض الضرائب كأراض زراعية، ليحصل المزارعون بذلك على تخفيض ضريبى كبير. أما وفقا للقانون الجديد، فان من حق المزارعين الموجودين على مشارف المدن أن يعلنوا ما اذا كانت أرضهم زراعية أو صالحةللتوسع العمرانى. فاذا ما أعلنوا أن أرضهم زراعية، فلا بد أن يستمر ذلك لمدة ٣٠ سنة، وفى هذه الحالة يتمتعون بالتخفيض الضريبى على الأراضى الزراعية. أما اذا أعلنوا أن أرضهم صالحة للتوسع العمرانى فسيدفعون الضرائب الأعلى المقررة على أسعار أسواق الحضر. ومن شأن ذلك أن يخفض أسعار الأراضى الزراعية والقيم الايجارية، ولو فيما يتعلق بنسبة ١ فى المائة على الأقل من مجموع الأراضى الزراعية التى ينطبق عليها هذا القانون.

٦٥٣ ـ ولاشك أن تقاليد الملكية وتفتيت الحيازات يقفان عقبة أمام زيادة مساحة المزرعة. فالشركات المحلية لتجميع الأراضى وتنمية المزارع تشترى الأراضى وتؤجرها أو تبيعها الى المزارعين الآخرين فى محاولة للاسراع بتجميع الأراضى وزيادة مساحات المزارع. والأرجح أن تلجأ وزارة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك الى هذه الشركات لكى تساعد فى تنفيذ السياسة الجديدة. ومعنى هذا أن الوزارة ستغذى هذه الشركات بمبالغ كبيرة لكى تزيد من قدرتها على شراء الممتلكات الزراعية واعادة بيعها أو تأجيرها.

٦٥٤ ـ وهناك بعض المحللين الذين يرون أن خطة الحكومة لادماج بعض المزارع فى كيان قانونى واحد، كشركة توصية بسيطة مثلا، قد لاتصادف سوى نجاح محدود، رغم وجود ٣ ٨٠٠ شركة انتاج زراعى بالفعل الآن. فاذا كان كل حاملى الأسهم من أفراد الأسرة، فربما نجحت هذه الخطة، ولو بالنسبة للجيل الأول على الأقل، أما الأعضاء من خارج الأسرة فقد لايرتضون وضع ممتلكاتهم تحت ادارة الغير. ولكن هناك نظام اللجان الزراعية المسؤولة عن ادارة الأراضى الزراعية تحت اشراف الوزارة. وهناك لجان فى كل جهة، تضم بدورها شبكة من اللجان على مستوى البلديات. ولهذه اللجان الزراعية دور رئيسى فى مراقبة شروط بيع المزارع وتأجيرها فى كل بلدية من البلديات وفى كل مجتمع محلى. والأرجح أن يتم تجميع اللجان الزراعية، والمستشارين الفنيين فى التعاونيات الزراعية، وموظفى الارشاد الزراعى، فى نظام شامل فى كل دائرة. وبذلك يصبح هذا النظام مركزا لتشجيع الشركات الأسرية وغير الأسرية أو مزارع التوصية البسيطة، وتشجيع استخدام الأراضى الزراعية بصورة كاملة. وستسعى هذه الأخيرة بالطبع الى تحويل الأراضى التى تقع الآن ضمن النوع الثانى من مزارع المزارعين غير المتفرغين الى وحدات انتاجية أكثر جدية.

٦٥٥ ـ ومن شأن أى نجاح يحرز فى تحقيق أهداف السياسة الجديدة أن يساعد الزراعة اليابانية على العمل فى ظل اقتصاد عالمى. فزيادة رقعة حقول الأرز وتجميعها سوف يقلل من عدد العاملين فيها ويحسن من كفاءة انتاج الأرز. فزراعة الأرز مباشرة بدلا من نقل شتلاته سيقلل من الأيدى العاملة اللازمة تقليلا كبيرا، من ٥٠ ساعة لزراعة عشر هكتار من الأرز الى خمس ساعات فقط. ومن الممكن أن يؤدى ذلك، بالاضافة الى وفورات الحجم الكبير الأخرى التى يمكن تحقيقها بفضل توجيهات السياسة الجديدة، الى خفض تكاليف الانتاج بأكثر من النصف.

٦٥٦ ـ ولكن بعض القوى السياسية الكبيرة والقوية تقاوم التغيير. فالمحاولات السابقة لاتباع نظام اللامركزية بالنسبة لأعمال الحكومة، وتخفيض دورها، بما فى ذلك دورها فى القطاع الزراعى، قوبلت بمعارضة من جانب اتحادات الموظفين الحكوميين. كما أن اتحاد الموظفين العاملين فى النظام التعاونى يرى فى الوضع الراهن أفضل حماية لمصالحه. وتتصاعد المقاومة القوية لتغيير الزراعة اليابانية لتصبح قضية عمالية بين الحكومة وموظفى

التعاونيات الزراعية وكذلك المزارعين أنفسهم. ولابد من حل هذه القضية حتى يمكن تنفيذ الاصلاحات الكاملة التى تصورها التقرير المعنون "الاتجاه الرئيسى للسياسات الجديدة للأغذية والزراعة والمناطق الريفية".

٦٥٧ ـ ونظرا لأن اليابان قد بدأت اصلاح الزراعة فى فترة يتسم النشاط الاقتصادى العام فيها بالضعف، فان الخطوات اللازمة لعمليات الاصلاح هذه ستكون أصعب فى تنفيذها مما لو كان الاقتصاد رائجا. فالتباطؤ الأخير فى الاقتصاد العام سيجعل تخصيص الاستثمارات اللازمة لعملية اصلاح الزراعة أكثر صعوبة على الأقل. فالاصلاحات التى اقترحها التقرير الجديد عن السياسة الزراعية تمثل التزاما على امتداد فترة السنوات العشر للخطة، ولكن الحكومة اليابانية اتخذت بالفعل الخطوات القانونية والمالية لتنفيذ الاصلاحات المشار اليها، وتبدو ملتزمة بالمضى قدما حتى النهاية.